

لقد قام الطالب بحمل القديلة المطلوبة

السوق

الاسم

د: أحمد فهمي أبو سنة

أحمد فهمي أبو سنة

د: محمد علي إبراهيم
ر: شمس الدين محمد
الطالب شمس الدين عمر شو

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

شعبة أصول الفقه



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٢٧٠

القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ

والتطبيق عليها من كتاب فتح البارئ

لابن حجر العسقلاني

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

اعداد الطالب

شيك عمر شو

٤٦٠٢

اشراف فضيلة الدكتور

أحمد فهمي أبو سنة

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. وبعد ..

فهذه إشارة موجزة إلى ملخص البحث الذي قدمته لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله ، وكان عنوانه : « القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني » ، وهو مكون من مقدمة وتمهيد وعشرة فصول .

في المقدمة : وضحت أهمية البحث والأسباب الدافعة إلى اختياره والخطأ والمنهج العلمي الذي إتبعته .

وفي التمهيد : ترجمت فيه للإمام البخاري صاحب الجامع الصحيح والحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري .

الفصل الأول : تم بحث تعريف النسخ لغة وإصطلاحاً ، والتعريفين اللذين اختارهما الحافظ ، وبأن النسخ يطلق على التخصيص عند القدماء ، ولا يطلق على الإباحة الأصلية .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل واحد منهم ، ثم فرعت عليه بثلاثة أحاديث .

الفصل الثالث : تحدثت عن شروط النسخ عند الأصوليين ، وعن الشروط التي ذكرها ابن حجر في الفتح خلال شرحه إثنا عشر حديثاً .

الفصل الرابع : أثبت فيه قاعدة وقوع النسخ قبل التمكن والتطبيق عليه في حديثين .

الفصل الخامس : أثبت فيه قاعدة وقوع النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه .

الفصل السادس : تحدثت عن وقوع النسخ بين مصادر الشريعة ، وهو نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة عليه ، ونسخ الكتاب بالنسخة المشهورة والتطبيقات عليه في ثلاثة أحاديث ، ونسخ السنة بالقرآن والتطبيق عليه في أربعة أحاديث ، ونسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه في حديثين ، ونسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الأحاد والتطبيق عليه في حديث واحد ، ونسخ القول بالفعل والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل السابع : أثبت أنواع النسخ في القرآن ، وهي : نسخ الحكم والتلاوة والأمثلة عليه ، ونسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه ، ونسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل الثامن : أثبت أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل التاسع : بينت الخلاف الواقع على قاعدة الزيادة على النسخ هل هي نسخ أو لا ؟ والتطبيقات عليها في أربعة أحاديث .

الفصل العاشر : تم بحث الطرق المتفق عليها والمختلف فيها في معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيق عليها في حديثين ، ثم بحثت في خلاف نسخ عمل الصاجبي بخلاف ما رواه ، والتطبيق عليه في ثلاثة أحاديث .

وفي الخاتمة : لخصت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وهي :

- * أن معرفة الناسخ والمنسوخ مهم جداً في فهم الإسلام والإفتاء إلى صحيح الأحكام ، وأن العلوم الشرعية مرتبطة بعضها ببعض .
- * إن البحث أظهر العلاقة والإرتباط التي بين الأصول والوحي ، وفند مزاعم من يقول : إن علم الأصول علم جاف .
- * إن علم الأصول هو القاعدة لفهم نصوص الكتاب والسنة استنباطاً واستدلالاً .
- * إن البحث أظهر شخصية الحافظ ابن حجر ، كأصولي مستقل بآرائه ، وأنه كان بحراً لا ساحل له في علوم وفنون مختلفة .
- * إن كتب شروح السنة من أهم الكتب التي ضمت قواعد الأصوليين من خلا شرح السنة المطهرة .
- * إشمئلت كتاب فتح الباري على عدد كبير من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحول من العلماء الذين لم يؤلفوا شيئاً في هذا الفن ، أو ألفوا إلا أنه لم يصلنا . والله الموفق

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

الطالب

د . محمد هائل السلمي

د . أحمد فهمم أبو سنة

شيخ عمر شو

شكر وتقدير

الحمد لله وحده حمدا يوافق نعمه ، ويكافئ مزيده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه ومن تمسك بارشاده .
أما بعد :

فيطيب لى أن أتقدم بجزيل الشكر ، وفائق الاحترام الى فضيلة الشيخ الدكتور أحمد فهمى أبو سنة الذى تعاون معى على اختيار الموضوع وأشرف على رسالتى الى نهاية المطاف فأعطانى من علمه الجزيل وخلقه النبيل وتوجيهاته الدقيقة وارشاداته القيمة ، ووهبى أوقاته النفسية ، فتابعنى أولا بأول بكل اخلاص لكى تخرج هذه الرسالة على أكمل وجه ، فجزاه الله أحسن مايجزى به عباده المخلصين وتقبل منه جهده واخلاصه ، ووهبه مزيدا من التوفيق ، وطول العمر فى خدمة طلاب العلم .

كذلك أتوجه بالشكر الجزيل والثناء الحسن الى مسئولى جامعة أم القرى ، وبخاصة القائمين على الدراسات العليا الشرعية الذين أتاحوا لى فرصة مواصلة دراستى .

ولأملك الا أن أدعو لهم الله الذى يكافئ المحسن بأحسن الأجر حتى يرضى ، انه سميع مجيب ، وأن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه الكريم .

(٤)

المقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
المشركون .

وأصلى وأسلم على من لاني بعده محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين .
وبعد :

فان أولى ماصرفت فيه نفائس الأيام وأعلى ماخص بمزيد الاهتمام هو
الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البرية ، ولا يرتاب عاقل في أن
مدارها على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهما أصل الشرع
الحكيم ، والعلم بهما فرض على أهل الاسلام ، والطريق الى معرفة أحكامهما
هو علم أصول الفقه ، ولا يخفى على أحد من أهل العلم أن الكتابة في هذا
العلم ليست بالأمر السهل لدقة مصطلحاته وصعوبة فهمها وشمول قواعده
لأدلة الشريعة واتساع تطبيقاته ، فهو مفتاح العلوم الشرعية ، وخادم
لأحكامها ، فالغرض من دراسته هو معرفة طريقة استنباط الأحكام من الأدلة
وكيفية استفادتها من مصادرها ، سواء أكانت كتابا أم سنة أم اجماعا أم
قياسا أم غيرها ، فهو يعد من أهم علوم الشريعة الاسلامية لأنه يحتوى على
الضوابط والمعايير العلمية الدقيقة لأصول هذه الشريعة وفروعها .

وقد من الله تعالى على بأن شرفنى بالالتحاق بدرب طلاب علوم
الشريعة بجامعة أم القرى ولما انتهيت من دراسة البكالوريوس بفضل الله
وتوفيقه هيا الله لى أن ألتحق بالدراسات العليا الشرعية (شعبة أصول
الفقه) ، وبعد أن أتممت الدراسة المنهجية لزم على أن أقدم بحثا لنيل درجة
الماجستير ، فبدأت أغوص فى أمهات المصادر والمراجع أتصفحها وأناقش
ذوى الاختصاص لعلى أجد موضوعا يستحق البحث . ومعلوم أن المواضيع
الأصولية محصورة وأغلبها قتلت بحثا ، وبعد جهد وعناء شديدين ظفرت

بارشاد مشرفى ببحث موضوع يظهر فيه أثر علم أصول الفقه على الفروع
الفقهية ، اذ الهدف من دراسة الأصول هو تطبيق^(١) قواعده على الفروع .
ولما كانت كتب السنة وشروحها من أهم الكتب التى تبرز أثر القواعد
الأصولية على الفروع فى أثناء شرح السنة ، والبحث فى هذا المجال مازال
بكرا وخصبا ، اذ لم يطرقه الباحثون المتخصصون الا فى هذه الأيام ، فضلت
أن يكون بحثى التطبيق على الموضوع الذى سأختاره فى أحد هذه الكتب .
وبعد البحث والموازنة توصلت الى كتاب الجامع الصحيح لامام
المحدثين والفقهاء أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) ، فهو
من أخرى مصادر السنة أخذا وأوثقها اعتمادا وأصحها اسنادا بعد كتاب
الله العزيز باتفاق علماء الأمة الاسلامية ، فقد شهد التاريخ بأنه لم يرزق
كتاب بعد كتاب الله مثلما رزق هذا الكتاب بالقبول . مما جعل كثيرا ممن
أتى بعده من الفضلاء مناوله شرحا لمسائله وتوضيحا لغوامضه وكشفا عن
حقائقه .

(١) أهمية البحث :

ثم ان أبرز من كشف حقائق هذا الكتاب هو الحافظ الامام أحمد بن
على بن حجر السعقلانى الشافعى المتوفى سنة ٨٥٢هـ الذى صرف شطرا من
حياته وكرس الكثير من جهوده لخدمة هذا السفر الجليل .

وقد تجلت شخصية الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى فنون كثيرة من
الشريعة الاسلامية ، فهو محدث بارع وصاحب رأى وترجيحات فى علم
مصطلح الحديث وفقه ماهر وأصولى متمكن ، فكلامه فى هذه الفنون كلها
معتمد ، وكل من جاء بعده من العلماء بهذه العلوم فهو مقتبس منه .

ولقد بحثت شخصية ابن حجر فى كثير من هذه الفنون وأشبعته
تحصيلا وتجليا ، الا أن جانبه فى التطبيق على قواعد الأصول لم يتكلم فيه من
خلال كتابه الفتح الا طالبان تقدمانى وكتبا عن القياس والمباحث اللغوية

(١) التطبيق : هو اخضاع المسائل والقضايا الفقهية للقواعد الأصولية .

والسنة ، وذلك لأن ابن حجر اشتهر بين أهل العلم بأنه محدث وناقد للرجال أكثر من شهرته أصوليا ، ولعل السبب في ذلك أنه لم يظهر لنا بأن له مصنف في الأصول .

فنظرا لأهمية هذه الناحية العلمية لهذا المصنف من جهة وإلى شخصية المؤلف المعتمدة عند العلماء في هذه الفنون من جهة أخرى ، اخترت أن أجمع مافي كتب الأصول من القواعد المتعلقة بالنسخ ، ثم أفرع عليها مما صدر من الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أو ما نقله عن غيره من العلماء في كتاب الفتح .

ويشتمل الكتاب على عدد وافر من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحول من العلماء الأصوليين .

ولاشك أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ليس مقصده الأساس في كتابه فتح الباري شرح جامع الصحيح التصدي للمباحث الأصولية المتعلقة بالنسخ واستيعابها في كتابه ، وإنما هي مسائل وقواعد أصولية توجد متناثرة في صفحات الكتاب وطيات عباراته ، يبينها عند احتياجه إليها ، أو اذا وجد لفظة في الحديث لها تعلق بعلم الأصول أبرزه .

(٢) الأسباب الدافعة للبحث :

ولقد وقع اختياري على قواعد النسخ والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري لأسباب وهى :

(١) ان علم النسخ والمنسوخ من أهم العلوم الشرعية التى اعتنى بها سلفنا الصالح عناية فائقة لتوقف بعض الأحكام عليه ، ولأهمية الموضوع لم يجعل الله نسخ الأحكام الشرعية لأحد سواه بل استأثر - جل شأنه - بذلك ، فأصبح النسخ أمرا توقيفيا لا يملك أحد من البشر أن يغير حكما من أحكام الشرع مهما علت سلطته ، ولا جماعة مهما كان مركزها ، والا أصبح الدين ألعوبة فى أيدي الأفراد والجماعات يحلون ماشاءوا ويحرمون ماشاءوا .

ولما كان الاجتهاد في الشرع يتوقف على معرفة الناسخ والمنسوخ الذي هو من أعظم شروط الاجتهاد ويتحتم على المفتي المجتهد معرفة الناسخ والمنسوخ ، لأن الفتوى لابد لها من دليل ، ومن الدلائل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فما لم يقف المفتي على ناسخها ومنسوخها فربما أفتى في بعض فتاويه بالمنسوخ فيكون مخطئاً في استدلاله ، فيكون ممن أفتى بغير علم فضل وأضل كانت الحاجة ماسة الى معرفة الناسخ والمنسوخ ، ليعلم بذلك ما استقر من أحكام الشرع ، وستبقى أهمية معرفته مابقي الاجتهاد وهو ماض الى أن تقوم الساعة .

ولأهمية علم الناسخ والمنسوخ لم يخل كتاب من كتب الأصول ولامن كتب علوم القرآن من الكتابة فيه .

(٢) لقد أفردت كتب كثيرة لناسخ القرآن ومنسوخه أما الحديث فالكاتبون في ناسخه ومنسوخه أقل بكثير من الكاتبين في نسخ القرآن وذلك لصعوبة الكتابة فيه .

فقد قال الزهري^(١) - وهو عمدة في العلم والمعرفة بالحديث مانقله عنه الحازمي^(٢) - :

"أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه"^(٣).

(١) هو محمد بن سلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الزهري المدني التابعي أحد الأعلام ، رأى عددا من الصحابة وروى عنهم ، وكان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار .

قال الشيرازي : كان أعلمهم بالحلال والحرام ، توفي رحمه الله سنة ١١٤ هـ . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ، ج ٢ ، ص ٣٨٨ ، طبقات الشيرازي ص ٦٣-٦٤ .

(٢) هو الامام الحافظ النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني المتوفى سنة ٥٨٤ هـ ، صاحب كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار .

(٣) انظر : الحازمي أبو بكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤ هـ) ، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، الطبعة الأولى ، حققه وخرج أحاديث وعلق عليه عبد المعطي أمين قلعجي . (حلب ، دار الوعي الاسلامي عام ١٤٠٣/١٩٨٢م) ص ٧ .

وقال يحيى بن أكرم^(١): "ليس من العلوم كلها علم واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى كافة المسلمين من ناسخ القرآن ومنسوخه ، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضا والعمل به لازم ديناً ، والمنسوخ لا يعمل به ولا ينتهى اليه ، فالواجب على كل عالم أن يعلم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله أو يضع عنها فرضاً أوجبه الله"^(٢).

وعن ابن عباس رضى الله عنهما : "أنه مر على رجل يقضى على الناس فركضه برجله وقال : أتدرى ما الناسخ والمنسوخ ؟ قال : لا ، قال هلك وأهلك"^(٣).

ولقد اخترت الكلام فى قواعد النسخ والتطبيق عليه من كتاب الفتح لقلعة الكلام عن الناسخ والمنسوخ فى الأحاديث على الرغم من كثرة وقوع الناسخ والمنسوخ فى السنة ، ولقد تطرق الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى كتابه الفتح لهذا الجانب بأسهاب وناقش من سبقه من العلماء فيما قالوه فى الأحاديث الناسخة والمنسوخة مدعماً كل مايقوله بالأدلة المقنعة ، ولاشك أن المنصف يرى أن ماذهب اليه الحافظ ابن حجر فى ترجيحاته لأقوال السلف أوثق وأصوب لأنه اطلع على أقوال السلف والخلف فى هذا الجانب .

(٣) ان الغرض من معرفة قواعد أصول الفقه هو استنباط الأحكام الفرعية من الأدلة التفصيلية ، ولقد نبه على هذا الامام الشاطبى^(٤) رحمه الله

(١) هو يحيى بن أكرم بن محمد بن قطب التميمى المروذى ، أبو محمد القاضى المشهور عالم جليل وفقه متبحر فى علوم الشريعة . صدوق من الطبقة العاشرة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائتين من الهجرة وله ثلاث وثمانون عاماً . انظر تقريب التهذيب ص ٣٧٣ .

(٢) ذكره ابن عبد البر فى كتابه جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ، ص ٣٥ .

(٣) رواه أبو جعفر النحاس فى ناسخه ص ٣-٤ ، والحازمى فى الاعتبار ص ٧ .

(٤) هو ابراهيم بن موسى الغرناطى المالكى الشهير بالشاطبى ، كان اماماً ورعاً صالحاً ، له القدم الراسخ والامامة العظمى فى الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية حريصاً على اتباع السنة مجانبا للبدع ، فاق الأكابر ، والتحقيق بكبار الأئمة ، له تأليف نفسية ، منها "الموافقات" فى الأصول ، و"الاعتصام" و"شرح الخلاصة" فى النحو ، توفى عام ٧٩٠هـ .

انظر ترجمته فى : نيل الابتهاج ص ٤٦ ، شجرة النور الزكية ص ٢٣١ .

فقال : "كل مسألة موسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية ، والذي يوضح ذلك ان هذا العلم لم يختص باضافته الى الفقه الا لكونه مفيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه . فاذا لم يفد ذلك فليس بأهل له ..."(١).

فكان الدافع لى الى كتابة هذا الموضوع هو الرغبة في استثمار هذا الجانب من قواعد الأصول المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واطهار العلاقة بين الأصول والسنة .

(٤) اشتهر الحافظ ابن حجر بين أهل العلم بأنه محدث أكثر منه أصولي ولعل السبب في ذلك أنه لم يكن له مصنف في الأصول - حسب علمي - فأحببت بهذا العمل المتواضع أن أجمع آراءه الأصولية في النسخ لتظهر من خلالها شخصيته كعالم أصول له سماته المميزة واستقلاله في مناهج البحث .

(٥) والدافع الخامس للكتابة في هذا الموضوع هو الرغبة في المساهمة في احياء جانب من التراث الفكرى الضخم الذى تركه لنا هذا العالم الجليل الامام المصلح الذى بذل وقته وجهده في سبيل علم الشريعة والذب عنه .

ولقد دعانى استمداد التطبيق على قواعد النسخ من صحيح أحاديث البخارى وشرحه لابن حجر ، الى قراءة فتح البارى بأجزائه الثلاثة عشر عدة مرات لأجمع الفروع المتناثرة للتطبيق عليها واكتسبت من ذلك فوائد كثيرة لاحتوائه علوما جمة ومتنوعة فهو يعتبر موسوعة في الشريعة الاسلامية لهذه الأسباب مجتمعة أردت أن يكون موضوع رسالتى في استخراج القواعد المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها في فتح البارى .

(١) انظر : أبو اسحاق الشاطبي ، ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطى المالكي (ت ٧٩٠هـ) ، الموافقات في أصول الشريعة ، ٤ ج ، ع.ط بدون ، (بيروت ، دار الفكر ، تاريخ الطبع بدون) ، ج ١ ، ص ٤٢ .



(١١)

٢٢٧٠

(٣) خطة البحث :

وقد اقتضى البحث - بعد طول نظر - أن أرسم خطته اجمالاً في مقدمة وتمهيد وعشرة فصول .

المقدمة : وتشتمل على ما يأتي :

(١) أهمية البحث .

(٢) الأسباب الدافعة للبحث .

(٣) خطة البحث .

(٤) منهج البحث .

التمهيد ويشتمل دراسة موجزة عن حياقي الامام البخاري والامام

الحافظ ابن حجر .

الفصل الأول : تعريف النسخ . ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف النسخ لغة .

المبحث الثاني : تعريف النسخ اصطلاحاً .

المبحث الثالث : مجيء النسخ بمعنى رفع الحكم .

المبحث الرابع : مجيء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم .

المبحث الخامس : النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه .

المبحث السادس : الحكم المزيل للبراءة الأصلية لا يسمى نسخاً .

الفصل الثاني : جواز النسخ ووقوعه . ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثاني : أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثالث : التطبيقات على وقوع النسخ .

الفصل الثالث : شروط النسخ . ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : شروط النسخ عند الأصوليين .

المبحث الثاني : الناسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد

والتطبيق عليه .

المبحث الثالث : لا يصار الى النسخ الا اذا علم التاريخ وتعذر الجمع والتطبيق عليه .

المبحث الرابع : أن لا يكون في العقائد والفضائل والتطبيق عليه .

المبحث الخامس : أن لا يكون في الأخبار .

المبحث السادس : أن لا يكون محتملا .

الفصل الرابع : النسخ قبل التمكن من الفعل . ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : اثبات قاعدة النسخ قبل التمكن من الفعل .

المبحث الثاني : التطبيقات على القاعدة .

الفصل الخامس : النسخ بلبدل أو ببدل أثقل منه . ويشتمل على

مبحثين :

المبحث الأول : النسخ بلا بدل .

المبحث الثاني : النسخ ببدل أثقل .

الفصل السادس : النسخ بين مصادر الشريعة . ويشتمل على ستة

مباحث :

المبحث الأول : نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة على ذلك .

المبحث الثاني : نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والتطبيقات عليه .

المبحث الثالث : نسخ السنة بالقرآن والتطبيقات عليه .

المبحث الرابع : نسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه .

المبحث الخامس : نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد والتطبيق

عليه .

المبحث السادس : نسخ القول بالفعل والتطبيق عليه .

الفصل السابع : أنواع النسخ في القرآن . ويشتمل على تمهيد وثلاثة

مباحث :

المبحث الأول : نسخ الحكم والتلاوة معا والأمثلة عليه .

المبحث الثاني : نسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه .

المبحث الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه .

الفصل الثامن : الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به . ويشتمل على ثلاثة

مباحث :

المبحث الأول : الاجماع لا ينسخ .

المبحث الثانى : الاجماع لا ينسخ به غيره .

المبحث الثالث : التطبيق على القاعدة .

الفصل التاسع : الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا ؟ والتطبيقات

عليها . ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تقرير قاعدة الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا ؟

المبحث الثانى : التطبيقات على القاعدة .

الفصل العاشر : طرق معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيق عليها .

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : الطرق المتفق عليها فى معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الثانى : الطرق المختلف فيها فى معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الثالث : التطبيقات على طرق معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الرابع : عمل الصحابى بخلاف ما رواه هل يكون كافيا فى

الحكم بنسخ مرويه ؟ والتطبيقات عليه .

الخاتمة .

الفهارس : وتشتمل على :

(١) فهرس الآيات القرآنية

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

(٣) فهرس الفرق المترجم لهم

(٤) فهرس الأعلام المترجم لهم

(٥) فهرس المصادر والمراجع

(٦) فهرس الموضوعات

(٤) منهجى فى البحث :

بعد أن تمت الموافقة على الكتابة فى الموضوع من قبل المجالس العلمية بدأت أجمع المادة العلمية من كتب أصول الفقه وكتاب فتح البارى ، فحصرت المسائل المتعلقة بالنسخ وما يتفرع عنها من فروع ثم وضعت عناوين للمسائل الأصولية مرتبة حسب الترتيب الموضوعى المعتاد فى كتب الأصول مبتدئاً فى كل مسألة بذكر آراء الأصوليين المعتمدين وعزو كل رأى الى قائله فى مظانه ، وأثنى برأى الحافظ وتطبيقاته ان وجدت كلاماً للمسألة الأصولية من خلال شرحه للحديث ، فالأمور التى جعلتها كالشرط مثلاً أو أدرجتها فى دلائل الحجية ليس بضرورى أن يكون الحافظ قد نص على شرطيتها أو حجيتها ، بل أدرجت بعضها تحت هذه العناوين اعتماداً على كونها معروفة فى الأصول .

والتزم فى التطبيق : بذكر الكتاب والباب والحديث الذى فيه موقع الشاهد ، وأحيانا زدت بعض الروايات المتعلقة بالموضوع من خارج صحيح البخارى اذا كانت ألفاظها أوضح ، وأذكر رقم الصفحة والجزء من الكتاب بعد ذكر موضع الشاهد فى الهامش ، وليس بضرورى فى ذلك أن تكون العبارة المحولة الى موضعها بنفس الألفاظ فى جميع المواضع بل أحيانا غيرت الألفاظ لتزيد وضوحاً .

وأذكر أحيانا معانى ألفاظ الحديث وما يستنبط من ذلك الحديث من الأحكام الفقهية والمواعظ والخلافات المذهبية وما استفاد منه اذا دعت الحاجة الى ذلك .

وأعلق على بعض المسائل التى دعت الحاجة الى التعليق عليها . وقد زدت بعض التطبيقات على القاعدة من خارج كتاب الفتح توضيحاً للقاعدة لأن الهدف هو تطبيق الفروع الفقهية على القواعد الأصولية .

والتزمت أن لا أنسب لمذهب قولاً الا من خلال كتبه المعتمدة فقط ، لأنها الأثبت فى نقل الأقوال وبيان المعتمد منها الا ماندر .

رقمت الآيات القرآنية وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ويتكرر ذلك عند تكرار الآية في أكثر من موضع .

خرجت الأحاديث والآثار من كتب السنن وقد كان منهجى في ذلك ان الحديث اذا كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه الى أحدهما ، وكانت طرق العزو هى ذكر الكتاب والباب ثم رقم الحديث أحيانا . وهذه الطريقة أيسر في معرفة موطن الحديث وان اختلفت الطبقات ، من ذكر الجزء والصفحة .

ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في صلب البحث عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم الا مآندر - الا أنى تركت ترجمة الأعلام الواردة في التمهيد - وسيلاحظ القارئ اختلافًا في حجم هذه التعليقات وذلك حسب نطاق شهرة العلم المترجم له ، فان كانت الشهرة كافية بحيث تغنى عن التعريف ، اقتصر على التقليل من المعلومات التى لابد منها كتدقيق تاريخ الوفاة . الا أننى توقفت عند بعض الأعلام - وهى قليلة - وذلك اما لأن المراجع التى رجعت اليها فى نقل معلوماتى اقتصر على اسم العلم أو كنيته ولم أستطع معرفة من يعنيه لكثرة من سمي بهذا الاسم فى نفس الفن أو كان بنفس الكنية فى نفس الفن ، واما لأن كتب التراجم التى اعتمدت عليها لم تخصها بشيء أو لم تتعرض لها مطلقا .

وبعد ترجمة العلم أشير الى مصدرين أو أكثر من مصادر ترجمته بذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة .

وضعت للرسالة الفهارس الفنية التى تخدمها وتسهل الوصول الى معلوماتها وهى مايتأتى :

- (١) فهرس الآيات القرآنية
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار
- (٣) فهرس الأعلام المترجم لهم
- (٤) فهرس المراجع والمصادر
- (٥) فهرس الموضوعات

النسخة التي اعتمدت عليها في الاحالات هي النسخة التي أشرف على تحقيقها فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله ، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها واستقصى أطرافها ونبه على أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبد الباقي وراجعها : قصي محب الدين الخطيب ، طبعة دار الريان للتراث . هذا وقد بذلت بتوفيق من الله مااستطعت من جهد وتعب فهو جهد المقل ، لكنه يطمع في فضل الله الواسع ، فان كنت قد وفقت فذلك غايتي ولله الحمد والفضل ، وان كنت قد أخفقت فلا أدعى الكمال فان النقص من لوازم البشر وأرجو الله أن يهديني الى الصواب ، كما أرجو أن يكون البحث لبنة مباركة في صرح الأبحاث النافعة .

وفي الختام : أسأل الله القدير العزيز أن يتقبل عملي هذا ويجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

(١٧)

التعليق

(١٨)

(أ) ترجمة الإمام البخاري

(١) اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن ، اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة ابن بردزبة البخارى مولدا وموطنا ، الجعفى مولاهم ، وكان أجداده فرسا على دين المجوس ، على أن التاريخ لم يحفظ لنا من أجداد البخارى أبعد من جده الثالث "بردزبة" بفتح الباء الموحدة ، وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاى المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء وبردزبة بالفارسية الزراع كذا يقوله أهل بخارى .

وكان بردزبة فارسيا على دين قومه ومات عليه . وأول من أسلم من أجداد البخارى "المغيرة بن بردزبة" وكان اسلامه على يد اليمان الجعفى والى بخارى آنذاك ، فنسب اليه البخارى لأنه مولاة من فوق ، عملا بمذهب من يرى ان من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له ، وانتقل الولاء فى أولاده ، وأصبح الجعفى نسبا له ولأسرته .

أما ولده ابراهيم بن المغيرة فلم تذكر المصادر شيئا من أخباره ، وأما والد محمد هو أبو الحسن اسماعيل فكان من العلماء الورعين روى عن حماد ابن زيد ومالك وصافح ابن المبارك ، وروى عنه العراقيون (١).

(١) انظر : الخطيب البغدادي ، أحمد بن على (ت ٤٦٣هـ) ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، ١٢ ج ، (دط) ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، (د.ت)) ، ج ٢ ، ص ٦ ، السمعانى ، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ) ، الأنساب ، ٦ ج ، ط ٢ ، حقق نصوصه وعلق عليه عبد الرحمن بن محمد المعلمى اليمانى ، (حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة العارف العثمانية عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م) ، ج ٣ ، ص ٢٦٨ ، تقى الدين السبكى ، على عبد الكافى (ت ٧٥٦هـ) ، طبقات الشافعية الكبرى ، ٨ ج ، ط ١ ، تحقيق محمود محمد الطناحى وعبد الفتاح محمد الحلو ، (القاهرة : عيسى البابى الحلبي عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م) ج ٢ ، ص ٣ ، ابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على (٧٧٣-٨٥٢هـ) ، هدى السارى - مقدمة فتح البارى ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : دار الريان للتراث ، عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ص ٥٠١ .

(٢) مولده :

ولد محمد بن اسماعيل البخارى بعد صلاة الجمعة فى الثالث عشر من شوال عام أربع وتسعين ومائة للهجرة (١٩٤هـ) وكانت ولادته بمدينة بخارى (١) من خراسان (٢).

(٣) نشأته :

استقبل البخارى حياته وسط أسرة ثرية متدينة فاضلة غير أن المنية لم تمهل والده حيث توفى والبخارى طفل ، فكفلته أمه ورعته من بعده . وكانت أمه امرأة تقية صالحة كثيرة العبادة ، وقد روى أن محمد بن اسماعيل البخارى ذهب عيناه فى صغره فدعت أمه الله كثيرا ، فرأت والدته الخليل ابراهيم فى المنام فقال لها : يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك ، فأصبح ، وقد رد الله عليه بصره (٣). وفى كنف هذه الأسرة الكريمة نشأ البخارى ، وفى رعاية هذه الأم الفاضلة أخذ يختلف الى الكتاب يحفظ القرآن وأمهات الكتب المعروفة فى زمانه ، حتى اذا بلغ العاشرة من عمره بدأ فى حفظ الحديث والاختلاف الى الشيوخ والعلماء وملازمة حلقات الدروس وعند ذاك أخذت ميوله تظهر ومداركه تتفتح .

(١) هى مدينة كبيرة من بلاد التركستان فتحتها المسلمون بعد منتصف القرن الأول للهجرة ، وهى الآن تحت جمهورية أوزبكستان فى آسيا الوسطى .

(٢) انظر : ابن خلكان ، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج ٦ ، (د.ط) ، حققه محمد محي الدين عبد الحميد ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م) ، ج ٤ ، ص ١٩٠ . وانظر المراجع السابقة .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١٠ ، القاضى أبو يعلى ، محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ) طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، (د.ط) ، تصحيح محمد حامد الفقى ، (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، د.ت) ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ، هدى السارى ص ٥٠٢ .

روى الخطيب بسنده الى جعفر محمد بن أبي حاتم وراق^(١) البخارى قال قلت لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى : "كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ فقال : ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب ، قال : وكم أتى عليك اذ ذاك؟ فقال عشر سنين أو أقل ، ثم خرجت من الكتاب فجعلت أختلف الى الداخلى وغيره فقال يوما فيما كان يقرأ للناس سفيان عن أبي الزبير فقلت : ان أبا الزبير لم يرو عن ابراهيم ، فانتهرنى فقلت له : ارجع الى الأصل ان كان عندك فدخل فنظر فيه ، ثم رجع ، فقال : كيف هو يا غلام؟ فقلت : هو الزبير بن عدى عن ابراهيم فأخذ القلم وأصلح كتابه ، وقال لى : صدقت ، فقال له بعض أصحابه ابن كم كنت اذ رددت عليه؟ فقال ابن احدى عشرة^(٢) .

ثم تتابعت مراحل نضج البخارى وتقدمه العلمى فتابع دراسته وتعلمه بهمة ونشاط حتى اذا بلغ السادسة عشر من عمره : حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وغيرهم من أهل الراى .

وفى هذه السن المبكر بدأ مرحلة جديدة من حياته ، اذ خرج لأول مرة من بخارى راحلا الى الحج وطلب الحديث مع صحبة والدته وأخيه أحمد ، حتى اذا انتهت مناسك الحج رجعت أمه مع صحبة أخيه أحمد الى بلدها بخارى بينما تخلف البخارى لطلب الحديث والأخذ عن الشيوخ ، وكانت سنه اذ ذاك ست عشرة سنة أى حوالى عشر ومائتين للهجرة ٢١٠ هـ . ويقول البخارى فى ذلك : "ثم خرجت مع أمى وأخى أحمد الى مكة فلما حججت رجع أخى بها ، وتخلفت فى طلب الحديث ، فلما طعنت فى ثمان عشرة ، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاييلهم وذلك أيام

(١) هو أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق ، كان من أخص تلامذة الامام البخارى ولقد ذكره الفريزى فى أكثر من موضع فى صحيح الامام البخارى وكان خادما للامام البخارى ومحافظا لأوراقه وهو أحد رواة الصحيح .
انظر ترجمته فى : تهذيب الأسماء واللغات ٧٥/١ .

(٢) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١٠ .

عبيد الله بن موسى ، وصنفت كتاب التاريخ اذ ذاك عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة" (١).

الا أنه لم يثبت فيه كل ماكان يحفظ من أخبار وأسانيد مخافة الاطناب والتطويل ، ويقول البخارى : "قل اسم في التاريخ الا وله عندى قصة الا أنى كرهت أن يطول الكتاب" (٢).

(٤) صفاته الخلقية والخلقية :

روى الخطيب بسنده عن رأى البخارى قال : "رأيت محمد بن اسماعيل بن ابراهيم شيخا خفيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير الى السمرة أقرب ضعيف البنيان" (٣).

وكان رحمه الله كريما جوادا في غاية الحياء والشجاعة والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء ، والرغبة في الآخرة دار البقاء (٤). وقال وراقه : وكان قليل الأكل جدا كثير الاحسان الى الطلبة مفرط الكرم وكان يتزهد في الأكل ويتقشف مكتفيا بالحيز معرضا عن الادام حتى مرض في كثرة تقشفه ، وقد قال البخارى فيما يحكى عنه أبو الحسن يوسف ابن أبى ذر البخارى : "لم آتدم منذ أربعين سنة" (٥).

وكان - رحمه الله - عزيز النفس عفيف اليد يتحمل ولا يريق ماء وجهه في أشد حالات العسر ، ومن أخلاقه مما يعتبر من باب الزهد والورع ماحكاه عن نفسه اذ قال : "منذ ولدت ما اشتريت من أحد بدرهم

(١) انظر : الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) تذكرة الحفاظ ٤ ج (ت.ط) ، (بيروت دار احياء التراث العربى (د.ت) ج ٢ ، ص ٥٥٥ ، تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٦٠٦ ، هدى السارى ص ٥٠٢ .

(٢) انظر تذكرة الحفاظ ج ٢ ، ص ٥٥٥ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٦ ، طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ٢٧٨ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٤ .

(٤) ابن كثير ، اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ) البداية والنهاية ١٤ ج ، ط ٢ ، (بيروت : مكتبة المعارف ، عام ١٩٧٧م) ج ١١ ، ص ٢٦ .

(٥) هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥٠٥ .

شيئا قط ولا بعت من أحد بدرهم شيئا قط ، فسأله عن شراء الحبر والكواغد فقال : كنت آمر انسانا يشتري لي ، قيل له لم ؟ قال لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط "(١).

ومن كريم خلقه وعلو مقامه أن يصبر على اساءة الضعيف ويكظم غيظه ويعفو عنه بل يحسن اليه فقد روى عبد الله بن محمد الصيارفي أنه قال كنت عند محمد بن اسماعيل في منزله فجاءته جاريته وأرادت دخول المنزل فعثرت على محبرة بين يديه فقال لها : كيف تمشين ؟ قالت : اذا لم يكن طريق كيف أمشي ؟ فبسط يديه ، وقال : اذهبي فقد أعتقتك . قيل له يا أبا عبد الله أغضبتك قال : فقد أرضيت نفسي بما فعلت "(٢).

وكان يتورع تمام التورع من أن يروى حديثا لا يطمئن الى كل رجل في اسناده تمام الاطمئنان .

قال وراقه : وسمعته يقول ، وقد سئل عن خبر حديث ، فقال يا أبا فلان تراني أدلس ؟ وقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر "(٣).

وكان البخاري لا يراقب الا الله ولا يرجو الا اياه ، فلم يكن يسعده حمد من حمده ولا يثنيه ذم من ذمه فهو القائل : الحامد والذام عندي أو قال سواء "(٤).

ومن زهده في الدنيا وتورعه أنه كان لا يجالس الأمراء ولا يطرق أبوابهم بل ويدعونه فلا يستجيب اعزازا للعلم وأهله .

(١) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١١ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ١١ ، هدى الساري ص ٥٠٣-٥٠٧ .

(٢) هدى الساري ص ٥٠٤ .

(٣) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٥ ، هدى الساري ص ٥٠٥ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٥ ، المزى ، جمال الدين أبي الحجاج يوسف ، تهذيب

الكمال في أسماء الرجال ، ج ٣ ، (د.ط) (بيروت : دار المأمون للتراث عام

١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) ج ٣ ، ص ١١٧ ، تهذيب التهذيب ج ١ ، ص ٦٧ .

قال وراقه : سمعته يقول : "دعوت ربى مرتين فاستجاب لى يعنى فى الحال فلن أحب أن أدعو بعده فلعله ينقص حسناى" (١).

ومن ورعه - رحمه الله - أنه كان شديد الحفظ للسانه حتى قال : انى لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبنى انى اغتبت أحدا (٢).

وقال وراقه وسمعته يقول : أرجو ألا يكون لى خصم فى الآخرة فقلت ان بعض الناس ينقمون عليك التاريخ ، يقولون فيه اغتيال الناس ، فقال : انما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : بئس أخو العشيرة ، قال : وسمعته يقول : ما اغتبت أحدا قط منذ علمت أن الغيبة حرام .

وقال الحافظ ابن حجر : وللبخارى فى كلامه على الرجال توق زائد وتحر بليغ يظهر لمن تأمل كلامه فى الجرح والتعديل ، فان أكثر ما يقول : سكتوا عنه ، فيه نظر ، تركوه ، ونحو هذا وقل أن يقول : كذاب ، أو وضاع وانما يقول : كذبه فلان ، رماه فلان يعنى بالكذب (٣).

وكان كريم الطبع كريم اليد محسنا ، قال وراقه وسمعته يقول : كنت أشتغل فى كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب وماعند الله خير وأبقى (٤).

وروى أبو بكر بن منير قال : كان محمد بن اسماعيل البخارى ذات يوم يصلى فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة ، فلما قضى صلاته قال : انظروا أى شىء هذا الذى آذانى فى صلاتى فنظروا فاذا الزنبور قد ورمه فى سبعة عشر موضعا ولم يقطع صلاته (٥).

(١) هدى السارى ص ٥٠٤ .

(٢) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١٣ ، طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ٢٧٦ ، هدى السارى ص ٥٠٥ .

(٣) هدى السارى ص ٢٥٠٤ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٩ .

(٤) هدى السارى ص ٥٠٤ .

(٥) المرجع السابق ص ٥٠٥ .

(٥) رحلاته فى طلب العلم :

لم يكتف البخارى - رحمه الله - فى الأخذ عن علماء بلده ، بل ارتحل فى طلب العلم الى سائر محدثي الأمصار كما كانت العادة حينذاك عند أهل الحديث لجمع العالى من السند ، وقد تعددت رحلات البخارى العلمية للأخذ عن الشيوخ والرواية عن المحدثين وجمع الأحاديث وحفظه واستقصاء أخبار الرجال وتراجم الرواة .

وكان أول رحلته سنة عشر ومائتين ٢١٠هـ حين خرج حاجا مع أمه وأخيه أحمد وسنه لا يتجاوز ست عشرة سنة (١٦) ، وما كان يفرغ من حجه والاتصال بعلماء مكة ومحدثيها ومن وفد اليها حتى رحل الى المدينة لزيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخذ عن علمائها . لقد أثر البخارى أن يجعل الحرمين الشريفين طليعة رحلاته العلمية للحصول والرواية ، حيث أقام بها ستة أعوام حتى اذا استوفى حظه من الرواية والسماع ، انطلق فى سياحته العلمية متنقلا عبر الأقاليم والأقطار .

روى سهل بن السرى عن البخارى أنه قال : "دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولأحصى كم دخلت الى الكوفة وبغداد مع المحدثين" (١) .

(٦) نبوغه وذكاءه وقدرته العجيبة على الحفظ والاستيعاب وسعة اطلاعه :

لقد أنعم الله تعالى على البخارى بالذكاء وقوة الحافظ ، فكان متقنا آية فى النبوغ والاتقان وقد ظهرت آيات ذلك عليه مبكرا فقد حفظ القرآن وهو دون التسع ، وبدأ فى حفظ الحديث الشريف وهو ابن عشر سنين ثم أخذ فى الرواية وحفظ أغلب أمهات كتب الحديث وهو ابن احدى عشر سنة فلاعجب أن نراه يبدأ التأليف وهو دون الثامنة عشرة من عمره كما ذكر ذلك عن نفسه (٢) .

(١) انظر هدى السارى ص ٥٠٢ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٧ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٧ .

قال محمد بن أبي حاتم وراق البخارى قال أبو عبد الله : " فلما طعنت في ثمان عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكنت أكتبه في الليالى المقمرة ، قال : وقل اسم في التاريخ الا وله عندى قصة الا أنى كرهت أن يطول الكتاب " (١).

ويقول أحد زملائه في الطلب (حاشد بن اسماعيل) كان البخارى يختلف معنا الى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فلمناه بعد ستة عشر يوما فقال : قد أكثرتم على فأعرضوا على ما كتبتم فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه . قال أترون أنى أختلف هدرا وأضيع أيامى ؟ فعرفوا أنه لا يتقدمه أحد (٢).

وقال محمد بن الأزهري السجستاني : كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخارى معنا يسمع ولا يكتب فقبل لبعضهم ماله لا يكتب فقال : يرجع الى بخارى ويكتب من حفظه .

وقال أبو بكر الكلوذاني : مارأيت مثل محمد بن اسماعيل ، كان يأخذ الكتاب من العلم ، فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة (٣).

وقد ذكر السبكي في (طبقاته) قصة البخارى مع سليم بن مجاهد التى تنبىء عن سعة حفظه وعميق فهمه فقد سأله عن حقيقة ما يقال عن حفظه سبعين ألف حديث فكان جواب البخارى :

"نعم وأكثر ولا أجيبك بحديث عن الصحابة أو التابعين الا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى حديثا من حديث الصحابة

(١) هدى السارى ص ٥٠٢ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١٤-١٥ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٥ ، هدى السارى ص ٥٠٢ .

(٣) انظر : هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥١١ .

والتابعين الا ولى فى ذلك أصل أحفظه حفظا عن كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم" (١).

وقد ذكروا أنه كان ينظر فى الكتاب مرة واحدة فيحفظه من نظرة واحدة (٢).

وقال مرة : أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح (٣).

قال وراقه سمعته يقول : مائت البارحة حتى عددت كم أدخلت فى تصانيفى من الحديث ، فاذا نحو مائتى ألف حديث .

وقال على بن الحسين بن العاصم البيكندى : قدم علينا محمد بن اسماعيل فقال له رجل من أصحابنا : سمعت اسحاق بن راهويه يقول : كأنى أنظر الى سبعين ألف حديث من كتابى . فقال له محمد بن اسماعيل : "أوتعجب من هذا القول لعل فى هذا الزمان من ينظر الى مائتى ألف ألف من كتابه ، وإنما عنى نفسه" (٤).

ومما يدل على حضور ذاكرته وقوة حافظته قوله : رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر (٥).

ومما ساعده ونفعه على الحفظ هو نهمة العلمى وهمته العالية واهداؤه ومصابرته على تحصيل العلم مع التفانى فى الطلب ، فقد أقبل على العلم بكلية ووهبه كل همه ووقته وحشد فى تحصيله كل طاقته وامكانياته وأخلص فى ذلك النية لله وحده حتى أصبح امام العلماء وعالم الأئمة يقصد اليه من كل حذب وصوب ويرجع اليه فى كل معضلة .

(١) هدى السارى ج ٢ ، ص ٥ .

(٢) انظر البداية والنهاية ج ١١ ، ص ٢٥ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٥ ، طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ٢٧٥ ، هدى السارى ص ٥١٢ .

(٤) هدى السارى ص ٥١٢ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١١ ، تهذيب الكمال ج ٣ ، ص ١١٧ ، هدى السارى ص ٥١٢ .

فقد كان الناس في دهشة من قوة حفظه حتى ظن بعضهم أنه يتناول دواء للحفظ فيسأله وراقه : هل من دواء للحفظ؟ فقال : لأعلم ثم أقبل على مسأله ، فقال : لأعلم شيئاً أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر^(١). وكان - رحمه الله - بجرا زاخرا وخصما واسعا ومحيطا لاتنتهى أطرافه في أحوال الرجال وعلل الأخبار ومعرفة السقيم ، وكل مايتعلق بالحديث وعلومه . فهو الذى يقول : "ماعندى حديث لأذكر اسناده"^(٢).

وقد جلس للرواية والتحديث قبل أن يظهر الشعر في وجهه ، وقال البخارى : تذكرت يوما أصحاب أنس فحضرني في ساعة ثلاثمائة نفس وماقدمت على شيخ الا كانت انتفاعه بى أكثر من انتفاعى به^(٣).

وقال أيضا : ماجلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت في كتب أهل الراى .

وقال وراقه سمعته يقول : لأعلم شيئاً يحتاج اليه الا وهو في الكتاب والسنة ، فقلت له : يمكن معرفة ذلك قال نعم .

وقال أحمد بن حمدون الحافظ : رأيت البخارى في جنازة ومحمد بن يحيى الذهلى يسأله عن الأسماء والعلل والبخارى يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ قل هو الله أحد^(٤).

ولاغربة في ذلك فقد ثبت أنه صنف جميع كتبه ثلاث مرات ، وهنا لا يكون الا اذاكان المصنف عميق النظر شديد الحذر كثير التدقيق وكانت لديه الرغبة الصادقة لبلوغ الكمال وموافقة الحق .

وماكان يثبت في مصنفاته جميع ماكان يحفظ ، ولو أنه فعل ذلك لفاقت مؤلفاته حجمها المعروف ، ويكفى للدلالة على ذلك أنه اختار جامعه الصحيح من ستمائة ألف حديث في مدى ست عشرة سنة وهو القائل : قل

(١) هدى السارى ص ٥١٢ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١٠ ، طبقات الحنابلة لأبى يعلى ج ١ ، ص ٢٧٥ .

(٣) هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥١٢ .

(٤) انظر المرجع السابق .

اسم في التاريخ الا وله عندى قصة الا أنى كرهت أن يطول الكتاب (١).
(٧) شيوخه :

لقد رحل البخارى كثيرا وطاف بالأقطار والأقاليم والحواضر العلمية ،
فلقى أغلب المحدثين وأخذ عن الأئمة والشيوخ المشهورين في عصره ،
فاتسعت مداركه وكثرت روايته ، كان ينتقى شيوخه ويتحرى في اختيارهم
وكان لا يأخذ الا عن الثقات .

عن محمد بن أبى حاتم عن البخارى أنه قال : كتبت عن ألف وثمانين نفسا
ليس فيهم الا صاحب حديث .

وقال أيضا : لقيت أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز والعراق
والشام ومصر وخراسان فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء : ان
الدين قول وعمل وان القرآن كلام الله (٢).

ولم يكن الامام البخارى يروى كل ما يأخذه أو يسمعه من الشيوخ
كان يتحرى ويدقق فيما يأخذ ويدع ، يؤكد ذلك ماروى عنه وراقه أنه
سئل عن خبر حديث فقال : "يا أبا فلان ترانى أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف
حديث لرجل فيه نظر وتركته مثلها أو أكثر منها لغير رجل فيه نظر" (٣).
ونظرا لكثرة شيوخ البخارى وتعدددهم ، لاختلاف أمصارهم وجهاتهم
حصرهم الحافظ ابن حجر في طبقات خمس :

"الطبقة الأولى" هى طبقة من حدثه عن التابعين مثل : محمد بن عبد
الله الأنصارى حدثه عن حميد ، ومثل مكى بن ابراهيم حدثه عن يزيد بن
أبى عبيد ، ومثل عاصم النبيل حدثه عن الأعمش ... وغيرهم .
"الطبقة الثانية" طبقة من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات
التابعين كآدم بن أبى اياس وأبى مسهر عبد الأعلى بن مسهر ، وسعيد بن أبى
مريم ، وأمثالهم .

(١) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٧ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٥ ، هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥٠٣ .

(٣) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٥ .

"الطبقة الثالثة" هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ، ونعيم بن حماد وعلى بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأمثالهم . وهذه الطبقة قد شاركه الامام مسلم في الأخذ عنهم .

"الطبقة الرابعة" رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلا كمحمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وعبد بن حميد وأحمد بن النضر ، وجماعة من نظرائهم ، وانما يخرج عن هؤلاء مافاته من مشايخه أو مالم يجد عند غيرهم .

"الطبقة الخامسة" قوم في عداد طلبته في السن والاسماع سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الآملي ، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القبانى وغيرهم ، وقد روى عنهم عملا بما رواه وكيع قال "لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه" .

وعن الامام البخارى أنه قال : "لا يكون المحدث كاملا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه (١) .

وفائدة هذا التقسيم لطبقات شيوخ البخارى على هذا النحو هو عدم وقوع الابهام والالتباس ، عمن لامعرفة له اذا حدث البخارى بالاسناد عاليا تارة ونازلا تارة أخرى ، وحتى لا يفهم أن الاسناد العالى حذف منه أو أن الاسناد النازل قد زيد فيه .

على أن هناك من شيوخ البخارى الكثر المتعديدين حسب الأقاليم والأمصاير شيوخا ظهر أثرهم الجليل في تكوينه العقلى والعلمى وأثروا في منهجه الحديثي ، وكان صلته بهم قوية جدا ، وهم شيوخه الأربعة الأئمة : أحمد بن حنبل ، اسحاق بن راهويه ، يحيى بن معين ، على بن المديني (٢) .

(١) انظر هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥٠٣ .

(٢) انظر : شيوخ البخارى بالتفصيل في تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٥٠٤ ، طبقات الحنابلة ج ٢ ، ص ٢٧١ .

(٨) تلامذته :

لقد انتفع بعلم البخارى خلق كثير لا يحصون عددا ولا يحدون وفرة سواء فى حله أو ترحاله ولانكون مبالغين اذا اعتبرنا أن كل ممن لقيهم البخارى أو اتصل بهم واحد من تلاميذه حتى من بعض شيوخه ويقول فى ذلك : "ما قدمت على شيخ الا كانت انتفاعه بى أكثر من انتفاعى به" (١). ولم يكد الامام البخارى يشتهر بين الناس بسعة حفظه وسيلان ذهنه وتثبته واتقانه وعلو باعه فى الرواية والدراية حتى أقبل الناس وطلاب الحديث والعلماء منهم خاصة يسعون اليه ويتحلقون حوله طالبا للرواية عنه والسماع منه ، ويروى فى ذلك وراقه محمد بن أبى حاتم "ان البخارى كان يختلف الى السماع ، فكان أهل المعرفة يعدون خلفه فى طلب الحديث . وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ، ويجلسونه فى بعض الطريق فيجتمع عليه ألوف ممن يكتب عنه ، وكان شابا لم يخرج وجهه" (٢). وكان له فى بغداد آلاف التلاميذ ، قال أبو على صالح بن محمد البغدادي : "كان محمد بن اسماعيل يجلس ببغداد وكنت أستملى له ويجتمع فى مجلسه أكثر من عشرين ألفا" (٣).

وقال محمد بن يوسف بن عاصم : "رأيت لمحمد بن اسماعيل ثلاث مستملين ببغداد وكان اجتمع فى مجلسه زيادة على عشرين ألف رجل" (٤). والحاصل ان الآخذين عن البخارى أكثر من أن يحصوا وأشهر من أن يذكروا الا أننا نكتفى فى هذه العجالة بالاشارة الى المشهورين من حفاظ عصره ممن رووا عنه وأخذوا منه .

(١) انظر هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥١٢ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ١٥ ، طبقات الحنابلة لأبى يعلى ج ١ ، ص ٢٧٧ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٥ .

(٣) انظر تهذيب الكمال ج ٣ ، ص ١٧٣ .

(٤) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٠ .

فممن أخذ عنه من شيوخه :

عبد الله المسندى ، عبد الله بن منير ، محمد بن خلف بن قتيبة ، اسحاق بن أحمد وغيرهم .

ومن أقرانه : أبو حاتم الرازى ، أبو زرعة ، أبو بكر بن أبى عاصم ، محمد بن عبد الله ، اسحاق بن أحمد بن برك الفارسى ، محمد بن قتيبة البخارى ، ابراهيم الحربى ، أبو بكر بن الاين وغيرهم .
وممن أخذ عنه من كبار الحفاظ :

الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم صاحب الصحيح ، أبو بكر ابن اسحاق بن خزيمة ، أبو عبد الرحمن النسائى ، أبو الفضل أحمد بن مسلمة ، أبو عيسى الترمذى ، أبو بكر بن أبى الدنيا ، حسين بن محمد القبانى يعقوب بن يوسف بن الأخرم ، جعفر بن محمد النيسابورى ، أبو القاسم البغوى ، أبو محمد بن حامد ، الحسين بن اسماعيل المحاملى البغدادى وغيرهم من الحفاظ (١).

(٩) ثناء الناس عليه وتعظيمهم له :

اتفق الجميع من مشايخ الامام البخارى وطلابه على الثناء عليه واعجابهم به والاشادة بشأنه وما أكثر ما نقل عنهم فى ذلك .
يقول عبدان بن عثمان المروزى : "مارأيت بعينى شابا أبصر من هذا وأشار الى محمد بن اسماعيل" (٢).

وقال قتيبة بن سعيد : "جالست الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن اسماعيل ولهو فى زمانه كعمر فى الصحابة ، وعن قتيبة أيضا قال : لو كان محمد بن اسماعيل فى الصحابة لكان آية" (٣).

(١) انظر : تاريخ بغداد ، المرجع السابق ، تذكرة الحفاظ ج ٢ ، ص ٥٥٥ ، طبقات

الشافعية ج ٢ ، ص ٤ .

(٢) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٤ .

(٣) هدى السارى - مقدمة فتح البارى ص ٥٠٦ .

وقال أحمد بن حنبل : "مأخرجت خراسان مثل محمد بن اسماعيل" (١).

وقال يعقوب بن ابراهيم الدورقي ونعيم بن حماد الخزازي : محمد بن اسماعيل البخاري فقيه هذه الأمة .

وقال بندار محمد بن بشار : "هو أفقه خلق الله في زماننا" .

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي : "قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن اسماعيل" ، وقال أيضا : "هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبا" (٢).

وقال أبو عيسى الترمذي : "لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن اسماعيل البخاري" (٣).

وقال له مسلم : "لا يبغضك الا حاسد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك" (٤).

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق سمعت يحيى بن جعفر البيكدي يقول "لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن اسماعيل لفعلت . فان موتى يكون موت رجل واحد وموت محمد بن اسماعيل فيه ذهاب للعلم" (٥). وهذا بعض ما قاله فيه الأعلام العلم ، وجهابذة الحديث الذين عاصروه وهو كاف لا يراز معالم الرتبة التي كان عليها الامام البخاري ومزله الرفيعة في نظر معاصريه الذين أثنوا بما شاهدوا ووصفوا بما علموا .

-
- (١) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢١ ، طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ٢٧٧ ، تهذيب الأسماء ج ١ ، ص ٦٨ ، هدى الساري ص ٥٠٧ .
- (٢) هدى الساري ص ٥٠٩ .
- (٣) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٦ ، طبقات الشافعية ج ٢ ، ص ٨ ، هدى الساري ص ٥٠٩ .
- (٤) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٩ ، تهذيب الأسماء ج ١ ، ص ٧٠ ، هدى الساري ص ٥٠٩ .
- (٥) هدى الساري ص ٥٠٨ .

(١٠) مؤلفاته :

لقد كثر انتاج البخارى وآثاره العلمية وبدأ التأليف وهو لازال شابا يافعا أتى خروجه الى الحج وسنه لاتتعدى ثمان عشرة سنة ، فأخرج للناس كتابيه الأولين "قضايا الصحابة والتابعين" ، و"التاريخ" كما حدث بذلك عن نفسه (١).

وللبخارى مؤلفات كثيرة بلغت ماعده الحافظ ابن حجر واحدا وعشرين كتابا ، ونسبه الى الموجود منها عنده ، وماروى منها بالسماع أو بالاجازة .

وهذه المؤلفات منها ماهو مطبوع ومخطوط وبعض هذه ضاعت ولايعرف له أثر ، وسأذكر أهمها وهى :

(١) الجامع الصحيح ، المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

قال الامام البخارى عن الجامع الصحيح : "صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث فى ست عشرة سنة ، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله ... وماأدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين وتيقنت صحته" (٢).

(٢) الأدب المفرد (طبع مرارا فى الهند والقاهرة والكويت) .

(٣) القراءة خلف الامام (طبع فى الهند والقاهرة) تحت عنوان "خير الكلام فى القراءة خلف الامام" سنة ١٢٥٦هـ .

(٤) التاريخ الكبير ، وهو كتاب يتعلق بتاريخ الرواة من عصر الصحابة الى زمانه ، رتبه على حروف المعجم ، وبدأ بذكر المحمدين ، وهو ثانى كتب البخارى فى التأليف ، وهو مطبوع فى أربعة مجلدات تشتمل على ثمانية أجزاء .

(١) تاريخ بغداد ج ١٢ ، ص ٧ ، هدى السارى ص ٥٠٢ .

(٢) هدى السارى ص ١٣ .

- (٥) التاريخ الصغير : وهو تاريخ مختصر للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن جاء بعده من الرواة الى سنة ٢٥٦هـ . (طبع مراراً) .
- (٦) خلق أفعال العباد (طبع مراراً) .
- (٧) كتاب الضعفاء : رتبه على حروف المعجم تناول فيه الضعفاء بعبارة عفة . وهو مطبوع متداول .
- (٨) كتاب الكنى : وهو كتاب أرخ فيه البخارى للرواة الذين لم يعرف من أسمائهم الا الكنية ، والذين اشتهروا بكتابهم ، ورتبه على حروف المعجم . (طبعت الطبعة الأولى بجيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٦٠هـ) .

(١١) وفاته :

ترك الامام البخارى بلده بخارى متوجها الى سمرقند ، وكان سبب مفارقتة بلده ، أن الأمير خالد بن أحمد الذهلي والى بخارى بعث اليه أن يحمل اليه الجامع والتاريخ لسمع منه فامتنع أبو عبد الله عن الحضور ، وقال لرسوله قل له : انى لأأذل العلم ولاأحمله الى أبواب السلاطين ، فان كانت له حاجة الى شىء منه فليحضرنى فى مسجدى أو فى دارى .

وراسله أيضا : أن يعقد مجلسا لأولاده فامتنع عن ذلك أيضا ، وقال لايسعنى أن أخص بالسماع قوما دون قوم آخرين .

فاستعان الأمير خالد بن أحمد الذهلي بحريث بن أبى الوراق وغيره من أهل بخارى حتى تكلموا فى مذهبه فنفاه من البلد^(١) .

خرج الامام البخارى الى خرتنك^(٢) ، وكان له بها أقرباء فتزل عندهم قال عبد القدوس بن عبد الجبار : سمعته ليلة من الليالى وقد فرغ من صلاة الليل يقول فى دعائه : اللهم قد ضاقت على الأرض بما رحبت فاقبضنى اليك

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٣٣ ، طبقات الشافعية للسبكي ج ٢ ، ص ١٤ ، هدى السارى ص ٥١٨ .

(٢) هى قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها . انظر تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٣٤ .

قال : فما تم الشهر حتى قبضه الله (١).

قال محمد بن أبي حاتم الوراق سمعت غالب بن جبريل - وهو الذي نزل عليه البخاري بخرتنك - يقول : أقام أبو عبد الله عندنا أياما فمرض واشتد به المرض حتى وجه إليه رسول والي سمرقند يلتمسون منه الخروج اليهم . فأجاب وتهياً للركوب ولبس خفيه وتعمم ، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها وأنا آخذ بعضده ورجل آخر معي يقود الدابة ليركبها . فقال يرحمه الله أرسلوني قد ضعفت ، فأرسلناه فدعا بدعوات ثم اضطجع فقضى رحمه الله . ثم سال منه عرق كثير ، فما سكن منه العرق الى أن أدرجناه في ثيابه ، وكان فيما قال لنا وأوحى إلينا : أن كفنوني في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة ففعلنا ذلك ، فلما أدرجناه في أكفانه وصلينا عليه ووضعناه في حفرته وفاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك ودامت أياما ، وجعل الناس يخلطفون الى القبر أياما يأخذون من ترابه الى أن جعلنا عليه خشبا مشبكا (٢).

توفي رحمه الله ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين بخرتنك (٢٥٦هـ) .

وكان عمره اثنتين وستين سنة الا ثلاثة عشر يوما ، تغمدته الله برحمته آمين (٣).

(١) تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، ابن العماد ، عبد الحى بن أحمد الخنبلى (ت ١٠٨٩هـ) ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ٨ ج ، ط ١ ، تحقيق لجنة احياء التراث العربى ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط.د) ، ج ٢ ، ص ١٣٥ ، هدى السارى ص ٥١٨ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٢ ، ص ١٥،١٤ ، هدى السارى ص ٥١٨ .

(٣) تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٤،٦ ، طبقات الحنابلة لأبى يعلى ج ١ ، ص ٢٧٨ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٢ ، ص ١٤ ، هدى السارى ص ٥١٨ .

(٣٧)

(ب) ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني

(١) نسبه :

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الكنانى العسقلانى الشافعى المصرى المولد والمنشأ والدار والوفاة القاهرى .

كنيته أبو الفضل ، ولقبه شهاب الدين ، وكان يعرف بـ (ابن حجر) نسبة الى آل حجر : قوم يسكنون الجنوب الآخر على بلاد الجريد ، وأرضهم قابس - كما ذكر ابن العماد - وأشار السخاوى أن كلمة (حجر) لقب لبعض آبائه (١).

(الكنانى) نسبة الى القبيلة التى هو منها ، و (العسقلانى) نسبة مكانية الى عسقلان : قرية بفلسطين على الساحل ، منها أصل أجداده .

(٢) مولده :

ولد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى الثانى والعشرين من شهر شعبان - على الأرجح - سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ) على شاطئ النيل بمصر القديمة ، وكان المنزل الذى ولد فيه يقع بالقرب من دار

(١) انظر : السخاوى ، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ) ، الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر ، ح ، (ط، د) تحقيق حامد عبد المجيد ، طه الزينى ، أشرف على إخراجه محمد الأحمدي أبو النور ، (القاهرة : وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة احياء التراث الإسلامى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) ، ج ١ ، ص ٤٦ ، السخاوى ، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ١٢ ج ، (ط) (بيروت : دار مكتبة الحياة ، د.ت) ، ج ١ ، ص ٣٦ ، ابن العماد ، عبد الحى بن أحمد الحنبلى (ت ١٠٨٩هـ) ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ٨ ج ، ط ١ ، تحقيق لجنة احياء التراث العربى (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، د.ت) ، ج ٧ ، ص ٢٧٠ ، الشوكانى ، محمد على (ت ١٢٥٠هـ) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ٢ ج ، ط ١ ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، عام ١٣٤٨هـ) ، ج ٢ ، ص ٨٧ ، يليه ملحق البدر الطالع لمحمد بن محمد بن زبارة اليمنى ، الزركلى ، خير الدين ، الأعلام ، ط ٦ ، (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٨٤م) ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

النحاس (١).

ولبت فيه الى أن تزوج بأم أولاده ، فسكن بقاعة جده منكوتى المجاورة لمدرسته (المنكوتية) داخل باب القنطرة بالقرب من حارة بهاء الدين واستمر بها حتى مات (٢).

(٣) أسرته :

جمعت أسرة ابن حجر بين الاشتغال بالتجارة والاهتمام بالعلم ، فكان والده نور الدين على مع اشتغاله بالتجارة عكف على الدرس والتحصيل ، فتنفقه على مذهب الامام الشافعى ، حافظا لكتاب الله ، وحفظ الحاوى الصغير ، وأخذ الفقه عن محمد بن عقيل ، وكان هذا الأخير يحبه ويعظمه وأجازه ، وسمع من أبى الفتح بن سيد الناس وطبقته .

أما والدته فهي تجار بنت الفخر أبى بكر بن الشمس محمد بن ابراهيم الزفتاوى ، أخت صلاح الدين أحمد الزفتاوى التاجر الكارمى ، فوالدته من أسرة ثرية موفورة المال والجاه ، وكانت له أخت وهى ست البركات ، كانت قارئة ، كاتبة أعجوبة فى الذكاء .

قال الحافظ ابن حجر عنها : "هى أمى بعد أمى أصبت بها فى جمادى الآخرة سنة (٧٩٨هـ)" (٣).

وجده قطب الدين محمد بن محمد بن على ، كان بارعا ، رئيسا ، تاجرا حصل على الاجازات من العلماء توفى سنة (٧٤١هـ) . وكان عم والده فخر الدين عثمان بن محمد بن على بن أحمد بن محمود الكنانى ، المصرى الشافعى يعرف بابن البزار وبابن حجر مفتى الثغر الاسكندرية وفقهه الشافعية فى زمانه تنفقه به جماعة منهم : الدمنهورى ، وابن الكويك وهو والد ناصر الدين

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٤٩ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٦ ، شذرات

الذهب ج ٧ ، ص ٢٧٠ .

(٢) الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٤٩ .

(٣) انظر الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٧ .

أحمد الفقيه ، وزين الدين محمد ، مات بالثغر سنة (٧٥٢هـ) . وتوفي ابن البزار سنة (٧١٤هـ) (١).

تزوج الحافظ ابن حجر عندما بلغ عمره خمسا وعشرين سنة (٧٩٨هـ) من أنس ابنة القاضي كريم الدين عبد الكريم بن عبد العزيز ، وتنتمي أنس الى أسرة معروفة بالرئاسة والحشمة والعلم ، فاسمع الحافظ زوجته من شيخه الحافظ عبد الرحيم العراقي الحديث المسلسل بالأولية واسمعها من لفظ العلامة الشرف ابن الكويك ، وأجاز لها باستدعاء عدد من الحفاظ منهم : أبو الخير ابن الحافظ العلأى ، وأبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ الذهبي ، وحدثت بعد ذلك بحضور زوجها وقرأ عليها الفضلاء (٢).

(٤) صفاته الخلقية والخلقية :

قد منح الله سبحانه وتعالى شيخنا الحافظ من الصفات الخلقية والخلقية ماتؤهله للمكانة التي وصل اليها في العلوم والمثلة الرفيعة في القلوب ، فأحبه الناس من الطلبة والعلماء والأمراء والولاطين ، وأقبلوا على دروسه واستفادوا منها ، وأنزلوه منزلته اللائقة به .

فكان - رحمه الله - صبيح الوجه للقصر أقرب ، ذا لحة بيضاء ، وفي الهامة ، خيف الجسم ، فصيح اللسان ، شجى الصوت ، جيد الذكاء عظيم الحذق لمن ناظره أو حاضره ، راوية للشعر وأيام من تقدمه ومن عاصره (٣).

وكان خفيف المشية ولو عند اقباله على الملوك ، خفيف الضوء في تمام ، سريع عقد النية ، لا يتأنق في مأكله ومشربه ، ولا في البيت ، ويأكل العلة من الطعام ، واليسير من الغذاء ، لكنه كان يتقوى بالسكر ، ويميل

(١) انظر : الدمشقي ، أبو المحاسن الحسيني ، ذيل تذكرة الحفاظ ، (بيروت : دار

الكتب العلمية ، دت) ج ٥ ، ص ٣٧-٦١ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٨ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٧٣ .

الى قصب السكر ميلا قويا ، وكان لايتأنيق في الرفيع من الثياب قصير الثياب حسن العمة ، ظريف العذبة ، وكذلك كان لايتأنيق في ألفاظه ، بل يعيب من تقعر في كلامه (١).

وكان ملازما لقيام الليل ومسه الضمر ، ويسرد الصوم ، وواظب أخيرا على صوم يوم وافتطار يوم وكان كثير البر بالفقراء وطلبة العلم . قال ابن تغرى بردى : "وكان - عفا الله عنه - ذا شيبة نيرة ووقار وأبهة ومهابة مع ما احتوى عليه من العقل والحلم والسكون والسياسة بالاحكام ، ومداراة الناس قبل أن يخاطب الناس بما يكره بل كان يحسن لمن يسىء اليه ويتجاوز عمن قدر اليه" (٢).

كل ذلك مع شدة تواضعه ، وحلمه ، وبهائه ، وتخريه في مأكله ومشربه وملبسه وبذله ، وحسن عشرته ولذيذ محاضراته ، ورضى أخلاقه ، وميله لأهل الفضائل ، واقتفائه طرق من تقدمه من الصلحاء السادة (٣). وكان أوقاته للطلبة مقسمة تقسيما لمن ورد عليه أيا كان ، أو كان عنده مقيما مع كثرة المطالعة والتأليف والتصدي للافتاء والتصنيف (٤).

(٥) نشأته :

نشأ الحافظ ابن حجر يتيما اذ مات أبوه في رجب سنة (٧٧٧هـ) وله من العمر أربع سنوات وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل . قال الحافظ : "تركني ولم أكمل أربع سنين وأنا الآن أعقله كالذى

(١) الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٤٩ . تقعر في كلامه : أى أخرجه من حلقه .

(٢) انظر : ابن تغرى بردى ، يوسف (ت ٨٧٤هـ) ، المنهل الصافي ، (د.ط) تحقيق أحمد يوسف نجاشي ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٣٧٥/١٩٥٦م) ، ج ٣ ، ق ٨٧أ .

(٣) انظر الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٣٩ .

(٤) المنهل الصافي ج ٣ ، ق ٨٧ب ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٧٣ .

يتخيل الشيء ولا يتحققه وأحفظ عنه أنه قال : كنييت ولدى أحمد أبو الفضل" (١).

وكان والده قد أوصى برعايته حين حضرته الوفاة الى اثنين من أبرز رجالات عصره وكان بينه وبينهما مودة ، أحدهما زكى الدين أبى بكر بن نور الدين على الخروبى (ت ٧٨٧هـ) وثانيهما شمس الدين محمد بن القطان (ت ٨١٣هـ) وعنى بتربيته زكى الدين الخروبى واعتنى بتعليمه فنشأ الحافظ فى غاية العفة والصيانة والرئاسة وأدخله الكتاب فى سنه الخامس ، وسرعان ما تجلت قدرته وظهرت مقدرته فى التحصيل فحفظ القرآن وهو ابن تسع (٢) ، وقد وهبه الله حافظة واعية حيث حفظ سورة مريم فى يوم واحد ، وقد عاونته هذه الحافظة القوية فيما بعد على استيعاب الأحاديث والروايات ، فكان لا يقرأ شيئاً الا انطبع فى ذهنه .

والواقع ان الفضل الأكبر فى ابراز ملكات أحمد وتوجيهها توجيه الصحيح يرجع الى زكى الدين الخروبى الذى لم يأل جهداً فى رعايته وتثقيفه وكان الخروبى كريم الهزة فيما يتعلق بتربية أحمد فجعل له مربية خاصة وجعل له مدرسين خصوصيين منهم شمس الدين العلاف الذى صار محتسب مصر سنة ٧٩١هـ ، وهو أحد الشيوخ الذين أقرأه القرآن وكذلك محمد السفطى .

وقد راهق ابن حجر ولم يعرف له صبوة ولم تضبط عنه زلة .

(١) انظر ابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على (ت ٨٥٢هـ) ، ابناء الغمر بأبناء العمر فى التاريخ ، ٣ ج ، (ط.د) تحقيق حسن حبشى ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامى عام ١٣٨٩-١٣٩٢هـ/١٩٦٩-١٩٧٢م) ج ١ ، ص ١١٧، ٣٠٦ ، الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٤٩ .

(٢) انظر ابن حجر العسقلانى أحمد بن على (ت ٨٥٢هـ) رفع الاصر عن قضاة مصر ، (د.ط) تحقيق حامد عبد المجيد ، محمد المهدي أبو سنة ، مراجعة ابراهيم الايبارى (القاهرة : المطبعة الأميرية عام ١٩٥٧م) ج ١ ، ص ٨٥ .

ولما بلغ الثانية عشرة من عمره في عام ٧٨٥هـ صحبه الخروبي الى الحجاز وجاورا مكة مدة تقرب من السنة ، وفي الحجاز أتيحت لابن حجر الفرصة لمتابعة بعض الدروس الدينية تحت اشراف أول شيخ له في الحديث ، وهو عبد الله بن سليمان النشاوري وكان ممن يعتد بهم ويعول عليهم في رواية الحديث ، وقد تهيأت له الفرصة في هذه السنة التي أقامها بمكة مجاورا أن يحضر عليه (صحيح البخارى) ، وبحث على القاضى "الحافظ جمال الدين أبى حامد فهد بن عبد الله بن ظهيرة المكى" في كتاب عمدة الأحكام للحافظ المقدسى ، ثم قرأ على الصدر "سليمان بن عبد الناصر الابشيطى" شيئاً من العلم وكان جيد الاستحضار للعلم (١).

وقد أتم ابن حجر أثناء اقامته بمكة المكرمة القرآن الكريم تلاوة وحفظاً وتجويداً وصلى بالناس التراويح وماكاد يؤوب من بيت الله الحرام وقد استظهر كتاب الله الكريم ووعت ذاكرته (صحيح البخارى) وبعض العلوم الشرعية .

(٦) اشتغاله بطلب العلم :

بدأ الحافظ ابن حجر حياته العلمية بقراءة القرآن تجويداً وحفظه وهو في التاسعة من عمره ثم سمع صحيح البخارى على الشيخ عبد الله بن سليمان النشاوري أثناء مجاورته مكة مع وصيه الخروبي كما سبق أن ذكرنا كما بحث مع ابن ظهيرة عمدة الأحكام .

وبعد رجوعه الى مصر سنة (٧٨٦هـ) حفظ العمدة للمقدسى وألفية العراقي والحاوى الصغير ومختصر ابن الحاجب الأصبلى وملحمة الاعراب وغيرها من المتون واشتغل بطلب ماغلب على العادة طلبه من أصل ولغة ونحوهما ، وطاف على شيوخ الدراية واجتهد في طلب العلم فاهتم بالأدب والتاريخ والتراجم وهو مازال في المكتب ، وبلغ به الحرص على تحصيل العلم

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٦٢-٦٣ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٦ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٣٧٠ فمابعدا .

مبلغا جعله يستأجر أحيانا بعض الكتب ممن هي عنده فعلق بذهنه الرائق الصافي شىء كثير من أحوال الناس والرواة ، ورغبه في ذلك شيخه بدر الدين البشتكى (ت ٨٣٠هـ) ، وأعانه عليه باعارته الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني وغيرها (١).

بيد أن موت زكى الدين الخروبي عام (٧٨٧هـ) كان نكبة عليه اذ فقد العناية التى كان يلقاها من وصيه ففتر عزمه عن الاشتغال لأنه لم يكن له من يحثه على ذلك فلم يشتغل الا بعد استكمال سبع عشرة سنة ، وفي مدة فتوره اشتغل بالتجارة ، فنشأ في وسط تجارى لأن جده وأعمامه كانوا تجارا ، وكان وصيه الزكى الخروبي رئيسا للتجارة في مصر (٢).

وفي سنة (٧٩٠هـ) أكمل السابعة عشر من عمره ، لازم حينئذ أحد أوصيائه العلامة شمس الدين محمد بن القطان المصرى وحضر دروسه في الفقه والعربية والحساب وغيرها وقرأ عليه شيئا من الحاوى الصغير فأجاز له (٣).

ثم نظر في فنون الأدب ففاق أقرانه فيها حتى لا يكاد يسمع شعرا الا ويستحضر من أين أخذ ناظمه ، وطارح الأدباء ، وقال الشعر الرائق والنثر الفائق ونظم المدائح النبوية والمقاطيع (٤).

وفي سنة ٧٩٣هـ أحس بميل الى التخصص فحبب الله اليه علم الحديث النبوى فأقبل عليه بكليته وكانت بداية طلبه في الحديث في سنة ٧٩٣هـ غير أنه لم يكثر الا في سنة ٧٩٦هـ ، فانه - كما كتب بخطه رحمه الله - "رفع

-
- (١) انظر : رفع الاصر ج ١ ، ص ٨٧ ، السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) حسن المحاضرة في تاريخ مصر القاهرة ج ٢ ، (د.ط) ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، (القاهرة : عيسى البابى الحلبي ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) ج ١ ، ص ٦٦٣ .
- (٢) انظر الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٦٥ .
- (٣) انظر : المرجع السابق ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٧١ .
- (٤) انظر : الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٣٧ ، حسن المحاضرة ج ١ ، ص ٦٦٣ .

الحجاب وفتح الباب وأقبل العزم المصمم على التحصيل ووفق للهداية الى سواء السبيل" (١).

فأخذ عن مشايخ ذلك العصر ، وقد بقى منهم بقايا ، وواصل الغدو والرواح الى المشايخ بالبواكى والعشايا .

وتتلمذ على خيرة علماء عصره ، فاجتمع بحافظ العصر عبد الرحيم بن الحسين العراقي فلأزمه عشرة أعوام وتخرج به وانتفع بملازمته ، فقرأ عليه ألفيته وشرحها في فنون الحديث وانتهى منهما في رمضان سنة ٧٩٨ هـ كما قرأ عليه نكته على ابن الصلاح في مجالس آخرها سنة ٧٩٩ هـ ، والكثير من الكتب الكبار والأجزاء القصار وحمل عنه أماليه جملة واستملى عليه بعضها.

قال السخاوى : "وهو أول من أذن له في التدريس في علوم الحديث وكان أذن له على ماقرأ به بخط صاحب الترجمة في سنة ٧٩٧ هـ" (٢).

وكان - رحمه الله - يحب الاسناد العالى ويتبع الطرق التى توصله الى صاحب الكتاب عن طريق المعمرين ومن دونهم .

فقرأ وسمع على مسندى القاهرة ومصر الكثير في أسرع وقت وأقصر مدة ، ووقع له حديث السلفى بالسماع المتصل عاليا عن ابن الشيخة وعن التاج ذى النون الصردى وغيرهما ... وقد عد الامام السخاوى عيون مرويات الحافظ ابن حجر فبلغت أكثر من خمسين مصنفا ذكرها بأسانيدھا الى أصحابها (٣).

ويقول أيضا : "وأكثر من المسموع جدا ووصل من الكتب الكبار شيئا كثيرا ووجد عنده من النظر فى التواريخ ما أعانه على معرفة الرجال فى

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٦٢-٦٨ ، طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥٥٣ ، رفع الاصر ج ١ ، ص ٨٧ .

(٢) انظر : الجواهر والدرر ج ٢١ ، ص ٦٧ ، الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٣) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ١٧٨-٢٠٣ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٧١ .

زمن يسير جدا" (١).

وقد اجتمع له من الشيوخ ممن يشار اليهم ويعول عليهم في حل المشكلات ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره (٢).

(٧) رحلاته في طلب العلم :

كانت الرحلة في طلب العلم مظهرا مهما من مظاهر التعليم الاسلامي وسنة متبعة منذ فجر الاسلام ، فكان الصحابة يرحلون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتلقوا عنه مبادئ الاسلام وتوجيهاته ، ورحل الصحابة والتابعون بعضهم الى بعض ، ثم تتابعت الأجيال الاسلامية على هذا المنهج وكان الطالب يلجأ الى الرحلة بعد أن يستكمل ثقافته المحلية ، لاسيما أهل الحديث ، فقد كانوا يرحلون لطلب الاجازات والاسناد العالي . والحافظ ابن حجر - رحمه الله - كان واحدا من هؤلاء الأفاضل الشغوفين بالعلم والاكتثار من الشيوخ والسماع والتجوال للحصول على الاجازات والاسناد العالي ، فأخذ في هذا المجال وارتحل الى البلاد الشامية والمصرية والحجازية واليمينية وغيرها من المراكز الثقافية فأكثر من المسموع والشيوخ فجمع العالي والنازل وأخذ عن الشيوخ والأقران وكان مفيدا في زى مستفيد (٣).

(١) رحلاته في داخل مصر :

وأول مارحل كان في سنة (٧٩٣هـ) الى قوص وغيرها من بلاد الصعيد لكنه لم يستفد شيئا من المسموعات الحديثية . الا أنه قال : "بل لقيت جماعة من أهل العلم منهم ناصر الدين قاضي وابن السراج قاضي (قوص) وجماعة من أهل الأدب سمعنا من نظمهم" (٤).

(١) انظر : المراجع السابقة ، حسن المحاضرة ج ١ ، ص ٦٦٣ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٨ .

(٢) انظر : ذيل رفع الاصر ص ٧٩ ، الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٣) انظر : الدكتور شاکر محمود عبد المنعم ، ابن حجر العسقلاني ج ١ ، ص ١١٣-١١٤ .

(٤) انظر أنباء الغمر ج ١ ، ص ٤١٩ .

(٢) رحلته الى الاسكندرية :

وفي أواخر سنة (٧٩٧هـ) رحل الى الاسكندرية فاجتمع بالعلامة شمس الدين ابن الجزرى ، وأخذ بالاسكندرية عن مسندها التاج أبى عبد الله محمد ابن أحمد بن عبد الرزاق بن عبد العزيز بن موسى الشافعى وهو آخر من كان يروى عن الصفى بالسماع المتصل . وكان ممن سمع عليه الحافظ العراقى وغيره من شيوخ ابن حجر ، وسمع أيضا من التاج أحمد بن محمد ابن عبد الله بن الخراط (ت ٨٠٣هـ) ، وآخرين .

قال ابن حجر : "وسمعت من جماعة من أصحاب الصفى وطبقته وأقمت بها الى أن رحلت هذه السنة ودخل فى التلىها عدة أشهر" (١). وقد ألف جزءا سماه "الدرر المضىة فى فوائد الاسكندرية" وذكر فيه مسموعاته هناك وماوقع له من النظم والمراسلات وغير ذلك (٢)، وكان هذا نهج سلكه فى معظم رحلاته .

ورافقه فى هذه الرحلة واشترك معه فى الأخذ عن المشايخ قريبه الزين شعبان .

(٣) رحلاته الى بلاد اليمن :

وقد رحل الحافظ ابن حجر - رحمه الله - الى اليمن مرتين : الأولى : كانت فى سنة (٨٠٠هـ) فقد توجه الحافظ ومن معه الى بلاد اليمن فوصلوها فى ربيع الأول فلقى بتعز أبو بكر بن محمد بن صالح بن الخياط فقيه شافعى (ت ٨١١هـ) ويزيد الشهاب أحمد بن على الناشرى ، برع فى الفقه وانتهت اليه الرئاسة فيه (ت ٨١٥هـ) ، والعلامة الشرف اسماعيل بن المغرى صاحب (مختصر الحاوى) .

ولقى بزييد : الوجيه عبد الرحمن بن محمد العلوى والموفق على بن الحسن الخزرجى المؤرخ (ت ٨١٢هـ) والموفق على بن اسماعيل الناشرى (ت ٨١٢هـ) .

(١) انظر : انباء الغمر ج ١ ، ص ٤٩٥ ، الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٨١ ومابعدها .

(٢) انظر ذيل تذكرة الحفاظ ج ٧ ، ص ٣٢٧ .

ولقى بعدن : الرضى أبا بكر بن المستاذن أبا المعالى عبد الرحمن الشيرازى .

ولقى بوادى الخصيب : الجمال محمد بن على المصرى ، والعلامة شيخ اللغويين القاضى مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى فقراً عليه أشياء وتناول من النصف الثانى من القاموس المحيط (ت ٨١٦هـ) . هذا وقد أثار وجوده فى اليمن اهتمام العلماء فأقبلوا على السماع منه وطلبوا اليه أن يخرج لهم مروياته فلبى رغبتهم وأخذوا عنه وأخذ هو عن بعضهم حتى ان الملك الأشرف طلب الاجتماع به والسماع منه وأحسن معاملته ، وقد أشار الحافظ الى ذلك ، وامتدح الأشرف وأهداه تذكروته الأدبية بخطه فى أربعين مجلدا لفافا وكتبا أخرى ، وقد حج ابن حجر مع صحبة الموكب الذى جهزه الأشرف ملك اليمن الى مكة ، وكانت الحجة الثانية له فى سنة (٨٠٠هـ) وهى حجة الاسلام^(١) .

وكانت رحلة الحافظ الأولى الى اليمن قد أسفرت عن نتائج مهمة منها ازدياد معارفه وعلومه ونشر بعض مصنفاته ومسموعاته وتوثيق روابطه الثقافية مع علماء اليمن وتجوّاله فى غالب بلاد اليمن طلبا للحديث النبوى الشريف^(٢) . وكانت هذه هى الرحلة الأولى الى اليمن .

أما الرحلة الثانية فكانت بعد أن حج فى سنة (٨٠٥هـ) فجاور بعض سنة ثم رحل من مكة الى اليمن ، فلقى بها بعض من التقى بهم فى المرة الأولى وغيرهم فأخذوا من علمه واستفادوا من علومهم . غير انه جابه متاعب كثيرة فى هذه الرحلة فقد غرق المركب الذى كان فيه وغرق معه جميع أمتعته والكتب المفيدة التى كانت معه ، وكان من جملة الكتب التى غرقت مما هو بخطه ومن تصنيفه أطراف مسند أحمد بن حنبل وأطراف

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٨٨-٨٩ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٧ فمابعدا .

(٢) انظر : رفع الاصر ج ١ ، ص ٨٧ ، بدائع الزهور ج ٢ ، ص ٢٦٩ ، ابن حجر ودراسة مصنفاته ج ١ ، ص ١٢٥ .

المختارة وترتيب مسند الطيالسي ومسند عبد بن حميد وكتب أخرى كثيرة (١).

(٤) رحلاته الى الحجاز :

لقد كان المشتغلون بالحديث ينتهزون الفرصة في مواسم الحج لقضاء فريضتهم والمجاورة والاستفادة من لقاء المشايخ الذين يفدون الى الحرم من كل فج للمذاكرة والمناظرة ، وبحثا عن الاسناد العالى وتطلعا الى اجازات العلماء .

ولقد سبقت الاشارة الى توجهه الى مكة المكرمة مع وصيه الخروبي ثم حج حجة الاسلام في سنة (٨٠٠هـ) ثم حج في سنة (٨٠٥هـ) ، فبعد أن قضى حاجته وأشبع نهمه من رحلة اليمن الثانية اذا به يرجع ويقصد مكة حاجا في سنة (٨٠٦هـ) ولما قضى حجته عاد الى جدة وقرأ بها في المحرم سنة (٨٠٧هـ) على أبى المعالى عبد الرحمن الشيرازى أحاديث عشرة انتقاها من أربعين حديثا للحاكم ، ثم عاد الى بلده وأقام على عادته يستكمل مابقى من مسموع القاهرة ومصر ، ثم حج عام (٨١٥هـ) وكانت حجته الأخيرة في عام (٨٢٤هـ) ، وأقام بالمدرسة الأفضلية بمكة ، حيث أنزله بها قاضى مكة المحب ابن ظهيرة وبها سمع على زين الدين عبد الرحمن بن محمد قطلوبغا السيفى ولقى بمكة ومنى والمدينة في كل مرة جمعا من العلماء والمسندين والفضلاء والقضاة والأعيان فأخذ عنهم كما أخذوا عنه الكثير (٢).

(٥) رحلته الى الديار الشامية :

وفي سنة (٨٠٢هـ) رحل الحافظ ابن حجر الى الشام وحثه على هذه الرحلة شيخه محمد بن محمد بن محمد الجزرى (ت ٨٣٣هـ) وصحبه قريبه الزين شعبان وتنقل وتجول بين مراكزها العلمية ومدنها الزاخرة بالعلماء

(١) انظر : رفع الاصر ج ١ ، ص ٨٧ فمابعدا ، الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٨٩ فما بعدها .

(٢) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٩١-٩٢ ، رفع الاصر ج ١ ، ص ٨٧ فمابعدا .

والمحدثين والحفاظ فسمع منهم مالا يوصف ولا يدخل تحت الحصر بسرياقوس وقطية وغزة ونابلس والرملة وبيت المقدس والخليل ودمشق والصاحبة وغيرها من القرى والمدن (١).

وكان من أعراف العلماء حمل الكتب والنسخ باسناده الى مؤلفيها وذلك يقتضى وصل الكتب بأسانيد تؤهله الى روايتها وخاصة اذا لم يكن ممن يعتد بالاجازة العامة كابن حجر فوصل هناك على عادته من الكتب الكبار والأجزاء القصار وغيرهما أشياء كثيرة جدا .

وقد أقام في دمشق مائة يوم سمع فيها من خلال هذه المدة القصيرة نحو ألف جزء حديثي منها الكتب الكبار والمعجم الأوسط للطبراني ، ومعرفة الصحابة لابن منده ، وأكثر مسند أبي يعلى (٢)، والسنن للدارقطني ومسند مسدد ، والموطأ رواية أبي مصعب ، ومن صحيح ابن خزيمة وابن حبان والاستيعاب لابن عبد البر ، واختلاف الحديث لابن قتيبة ، والارشاد للخليلي والشمال للترمذي وغيرها (٣).

وقد برزت مواهب ابن حجر اللدنية والمكتسبة في هذه الرحلة بروزا واضحا وبرهن على كفاءة نادرة تشير الدهشة ، وأسرع شيء وقع له أنه قرأ في الرحلة الشامية معجم الطبراني الصغير في مجلس واحد بين صلاتي الظهر والعصر ، وهذا الكتاب يقع في جزئين بمجلد واحد يقع في خمسمائة صفحة ويشتمل على نحو من ١٥٠٠ حديث لأنه خرج فيه عن ألف شيخ من كل شيخ حديثا وحديثين وقرأ صحيح البخاري في عشرة مجالس كل مجلس منها أربع ساعات (٤)، وقد حصل - مع قضاء أشغاله - ما بين قراءة وسماع من الكتب والمجلدات .

(١)، (٢) رفع الاصر ج ١ ، ص ٨٧، ٨٨ .

(٣) انظر : ذيل طبقات الحفاظ ج ٧ ، ص ٣٢٧ ، الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٩٥ فمابعدا

(٤) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٩٥-١٠٤ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٧-٤٠ .

ولا غرابة في ذلك فقد تميز - رحمه الله - بسرعة القراءة الحسنة وسرعة الكتابة التي يشهد سلاسل الذهب وكان لا يرفع القلم أثناء الكتابة . هذا الى جانب ما تميز به بين أقرانه من ذكاء حاد وسعة حفظ وسعة اطلاع واقبال نادر وشغف منقطع النظير وغيرها من الأمور التي يسرها الله له قل أن يجتمع في غيره (١).

وهكذا بقى الحافظ ينتقل في البلدان الاسلامية لأخذ العلم وتحصيله حيث بلغت رحلاته العلمية الى خمسين بلدا تقريبا ، وجمع المرويات الكثيرة والمشيخة العديدة التي لم يبلغ اليها ويدانيها من أحد من أقرانه أو من أتى بعده .

(٨) شيوخه :

أودع الحافظ ابن حجر - رحمه الله - معلومات قيمة ومفصلة عن شيوخه في كثير من مصنفاته (٢).

كما أنه أفردهم في كتابين عظيمين جليلي القدر :
الأول : "المجمع المؤسس للمعجم المفهرس" ترجم فيه لشيوخه وذكر مروياتهم والافادة عنهم .

الثاني : "المعجم المفهرس" وهو فهرس لمرويات الحافظ ذكر فيه شيوخه خلال ذكره لأسانيده في الكتب والأجزاء عنهم ، وبلغ مجموع شيوخه الى ستمائة وزيادة على أربعين شيخا .

ولقد اجتمع للحافظ من الشيوخ الذين يشار اليهم ويعول في حل المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره وكان كل واحد منهم متبحرا ورأسا في فنه ، وسأقتصر على ذكر مشايخه الذين أثروا في حياته العلمية وكونوا عنده الملكة القوية والعقلية العلمية النيرة والفكر الناقد ،

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٩٥-١٠٤ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٧-٤٠ .

(٢) مثل ابناء الغمر بأبناء العمر ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، وذيل الدرر الكامنة ، وتراجم رجال القرن التاسع الهجري وغيرها .

حتى أصبح أمير المؤمنين في الحديث وحافظ العصر ومدقق المصر وختم به الفن وانتهت اليه الرحلة والرئاسة في الحديث .

تتلمذ الحافظ - رحمه الله - على علماء أجلاء في مختلف العلوم والفنون الشرعية وغيرها وأثنى على شيوخه الذين أخذ عنهم ثناء حسنا وخص منهم ثلاثة بالذكر والثناء الحسن حيث قال فيهم :
 "وهؤلاء الثلاثة : العراقي والبلقيني وابن الملقن وكانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن" (١).

فالعراقي كان اماما في معرفة علوم الحديث وفنونه ، والبلقيني كان يعد أبرز فقهاء عصره واشتهر في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع ، وابن الملقن اشتهر في كثرة التصانيف ، وشاء الله تبارك وتعالى ان كل واحد من هؤلاء الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة وتوفي قبله بسنة (٢).

ومن مشايخه الذين أثروا فيه هو الحافظ على بن أبي بكر بن سليمان أبو الحسن الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) واشتهر بحفظ المتون واستحضارها . قال عنه الحافظ ابن حجر : "كان خيرا ساكنا ، صينا سليم الفطرة ، شديد الانكار للمنكر لا يترك الليل" ، وقال عنه كذلك : "كان يودني كثيرا وبلغه أنني تتبعت أوهامه في مجمع الزوائد فعاتبني فتركت ذلك ، قرأ عليه قرينا لشيخه العراقي ومنفردا" (٣).

ومنهم المجد الشيرازي المشهور في حفظ اللغة واطلاعه عليها . وكان شيخه في أغلب العلوم هو الشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ابن جماعة الحموي المصري ، لازمه الحافظ ابن حجر في غالب العلوم التي

(١) فالحافظ العراقي هو عبد الرحيم بن الحسين ، ولد سنة ٧٢٥هـ ، وتوفي سنة ٨٠٦هـ ، والامام البلقيني هو عمر بن رسلان الكتاني العقلاني ، ولد سنة ٧٢٤هـ ، وتوفي سنة ٨٠٥هـ ، وابن الملقن ، ولد سنة ٧٢٣هـ ، وتوفي سنة ٨٠٤هـ .

(٢) انظر ابناء الغمر ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٣) انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ج ٥ ، ص ٣٢٨-٣٧٥ ، تعليق التعليق ج ١ ، ص ٤٠٥ ، ٤٥٠ ، ٤٦٤ .

كان يقرؤها من سنة (٧٩٠هـ) الى أن مات . قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لما يخلف مثله بعده وكان يقول العز : أنا أقرأ في خمسة عشر علما لا يعرف علماء عصرى أسماءها (١).

وخلاصة القول أن ابن حجر تتلمذ على يد كثير من الشيوخ من أعلام فنونهم ، وكان كل واحد معجزة في فنه وزمانه وقد رحل الى نحو خمسين بلدا وأخذ عن شيوخهم المشهورين في مختلف العلوم والفنون والذين تحدثت عنهم المصادر ، كما تحدث هو عنهم في غير موضع من مؤلفاته بتفصيل (٢).

(٩) تلاميذه :

استقطبت دروس الحافظ ابن الحافظ التلاميذ والعلماء سواء بسواء فتخرج على يديه كثير من الشيوخ والأقران وكان مفيدا في هيئة مستفيد (٣)، ألقى الدروس بطريقة مبتكرة يأتي فيها من بنات فكره استنباطا واستدراكا وتشكيكا بما يبهر العلماء .

وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة والحق الأبناء بالآباء والأحفاد بل وأبناءهم بالأجداد (٤).

واكب الناس على التردد اليه والاستفادة من علمه حتى أصبحوا لا يحصون كثرة ، وانتشروا في أرجاء الأقطار (٥)، وانتفع به طلبة العلم وحضر دروسه وأماله جماعة من العلماء ، وقرأ عليه غالب فقهاء مصر ورحل

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٨٧، ١٤٥-١٤٦ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٧-٣٨
البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٨ .

(٢) لقد ذكر السخاوى في الجواهر والدرر قائمة بالمدن والمواضع التي رحل اليها وأبرز من أخذ عنهم من الشيوخ والأقران . وماأخذه عن كل واحد منهم وماسمعه عليهم .

(٣) انظر : عنوان الزمان ج ١ ، ص ٢٤١ .

(٤) الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٥) عنوان الزمان ج ١ ، ص ٢٤١ .

الناس اليه من الأقطار ، وانتهت اليه الرحلة وأخذ عنه خلق كثير (١) وكل ذلك يرجع بلاريب الى علو مرتبته وعلمه الغزير النافع .

فكان رؤساء العلماء من كل مذهب وفي كل قطر من تلاميذه ، ولم يجتمع عند أحد مجموعهم ، وأثار انتباههم بذكائه وشغوف نظره وسرعة ادراكه واتساع نظمه مع أدب ودمائة خلق ، وخلف بعده تلامذة مابين حفاظ عالين وعلماء متقنين (٢).

ولقد سرد السخاوى فى الجواهر والدرر أسماء جماعة من الذين أخذوا عنه دراية ورواية على حروف المعجم فبلغ عددهم خمسمائة شخص وذكر أحيانا مع اسم الشخص ماكان قد قرأه أو سمعه على الحافظ ، ثم أشار الى أن هذه القائمة قد أوردها من غير التزام لاستيفاء ما علم من ذلك (٣).

وفى جمان الدرر أورد ابن الخليل الدمشقى حوالى ثلاثمائة وخمسين نفسا من تلاميذه والآخذين عنه (٤). ولايتسع فى هذا المجال الا لذكر القليل من تلاميذه المشهورين ، ومن هؤلاء :

- * ابراهيم بن عمر بن الحسن البقاعى (ت ٨٨٥هـ)
- * زكرياء بن محمد الأنصارى الأزهرى (ت ٩٢٦هـ)
- * اسماعيل بن محمد بن أبى بكر المقرئ اليمنى (ت ٨٣٧هـ)
- * ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤هـ) صاحب النجوم الزاهرة والمنهل الصافى
- * ابن فهد المكى (ت ٨٧١هـ) صاحب لحظ الألفاظ
- * ابن القاضى شعبة صاحب ارشاد المحتاج الى توجيه المنهاج ، وهداية المحتاج وغيرها .
- * محمد بن سليمان الحنفى الكافيجى (ت ٨٧٩هـ)

(١) عقود الزمان ص ١٨٩ .

(٢) ابن حجر ودراسة مصنفاته ج ١ ، ص ١٢٧ ومابعدها .

(٣) انظر الجواهر والدرر ج ١ ، ص ١٠٤-١١٦ .

(٤) انظر جمان الدرر

* محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان شمس الدين السخاوى الأصل القاهرى المولد ، صاحب فتح المغيث ، والضوء اللامع والدرر والجواهر ، فقد لازمه أشد ملازمة ، وحمل عنه مالم يشاركه فيه أحد .

يقول السخاوى : "وقد قرأت عليه - يعنى ابن حجر - الكثير جدا من تصانيفه ومروياته بحيث لأعلم من شاركنى فى مجموعها وكان - رحمه الله - يودنى كثيرا وينوه بذكرى فى غيبتى مع صغر سنى حتى قال "ليس فى جماعتى مثله" وكتب لى على عدة من تصانيفى وأذن لى فى الاقراء والافادة بخطه وأمرنى بتخريج حديث أملاه" (١) .

(١٠) الوظائف والأعمال التى شغلها :

لقد شغل الحافظ ابن حجر كثيرا من الوظائف الهامة والمناصب المتعددة فى الادارة المملوكية المصرية وكان فيها مثال العامل بعلمه وقام بواجبه خير قيام وتهياً له أن يشغل وظائف التدريس فى مدارس مختلفة ، والافتاء ودار العدل وقاضى القضاة الشافعية ، الا أنه عنى عناية فائقة بالتدريس لم يصرفه عنه شىء ألبتة حتى توليه القضاء والافتاء ، وكان لا يقدم عليه أى منصب مهما بلغ من الرفعة ، وكانت مجالس املائه تزدهم بشخصيات كبيرة ، وكما كان يقوم بجانب ذلك كله من التصنيف والتأليف . وسأذكر أهم الوظائف والأعمال التى شغلها فى حياته .

(١) التدريس ومجالس الاملاء :

لقد ولى الحافظ ابن حجر التدريس فى مدارس وأماكن متعددة وباشره فى مختلف العلوم الشرعية من ذلك : تدريسه التفسير فى المدرسة الحسينية والمنصورية ، وتدريسه الحديث فى مدارس البيهرسية والزينية والشيخونية وجامع طولون وغيرها ، واسماعه الحديث أيضا بالمحمودية ، وتدريسه الفقه

(١) انظر : الضوء اللامع ج ١ ، ص ١٤٠ ، ج ٢ ، ص ٤٠ ، ٨ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ١٣٩ ، ١٣٤ ، ج ٨ ، ص ١٥ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ١٩ ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

بالخروبية البدرية بمصر والشريفية الفخرية والصاحلية النجمية ، والصلاحية المجاورة لقبر الامام الشافعي والمؤيدة وغيرها . وولى مشيخة البيروية ونظرها ومدارس أخرى عددها السخاوى فى الضوء اللامع (١).

وأملى - رحمه الله - مايزيد عن ألف مجلس من حفظه ، وأملى فى خاتمه بيبس (٢٠) سنة ثم انتقل الى دار الحديث الكاملية . واشتهر ذكره وبعد صيته وارتحل الأئمة اليه وتبجح الأعيان بالوفود عليه ، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته ، وأخذ عنه الناس طبقة عن طبقة والحق الأحفاد بالأبناء والآباء ، وحدث بأكثر مروياته خصوصا المطولات منها (٢).

(٢) الخطابة والافتاء :

تولى ابن حجر - رحمه الله - الخطابة بالجامع الأزهر عوضا عن خطيبه تاج الدين محمد بن رزين (ت ٨١٩هـ) ثم تولى الخطابة بجامع عمرو بن العاص بالقاهرة وكان خطبه وقع فى القلوب لبليغ نظمه ونثره . وتولى كذلك مهمة الافتاء بدار العدل فى سنة ٨١١هـ واستمرت هذه الوظيفة معه حتى مات ، وكانت فتاويه تمتاز بالايجاز مع حصول الغرض منها ، وصنف فى ذلك كتابا سماه "عجب الدهر فى فتاوى الشهر" (٣).

(٣) توليه القضاء :

كان الحافظ ابن حجر - رحمه الله - مصمما على عدم الدخول فى القضاء ، حتى أنه لم يوافق صدر الدين المناوى لما عرض عليه قبل سنة (٨٠٠هـ) النيابة عنه . ثم قدر أن المؤيد ولاه الحكم فى بعض القضايا ولزم من ذلك النيابة ، ثم عرض عليه الاستقلال بالقضاء فى أيام الملك المؤيد فمن

(١) انظر الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٨-٣٩ .

(٢) انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ج ٥ ، ص ٣٣٠-٣٨١ ، طبقات الحفاظ ص ٥٥٣ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٧١ .

(٣) انظر : الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٨-٣٩ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٨ ، الجواهر والدرر ج ١ ، ص ١٤ فما بعدها .

دونه وهو يأبى ثم ألزم من أحبائه بقبوله فقبل واستقر قاضيا للقضاة الشافعية ست مرات في أوقات متفرقة وكانت مدة ولايته القضاء تزيد على احدى وعشرين سنة .

وقد تزايد ندمه على قبوله والقيام به لعدم تمييز أرباب الدولة بين العلماء وغيرهم ، ومبالغتهم في اللوم لرد اشاراتهم وان لم تكن وفق الحق ، والاحتياج الى مداراة كبيرهم وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك القيام بكل مايرمونه على وجه العدل^(١).

وكان - رحمه الله - في توليته منصب القضاء محمود السيرة لم يكن فيه مايعاب عليه الا لجهل كان في ولده وسوء سيرته ، وماعساه أن يفعل معه وهو ولده لصلبه ولم يكن له غيره^(٢).

وقد صرح بأنه جنى على نفسه بتقلد أمرهم ، وأن بعضهم ارتحل للقاءه وبلغه أثناء توجهه تلبسه بوظيفة القضاء فرجع ، ولم يلبث أن صرف ثم أعيد ، وقد تكرر صرفه عن القضاء - وعزل نفسه أحيانا - الى أن صمم على الاقلاع عنه عقب صرفه في جمادى الثانية من سنة (٨٥٢هـ) بعد زيادة مدة قضاؤه على احدى وعشرين سنة ، لكثرة ماتوالى عليه من المحن بسبب سيرته فيه وصلابته في الحق وترك المداينة في دين الله^(٣).

قال السخاوى في الضوء : "زهّد في القضاء زهدا تاما لكثرة ماتوالى عليه من الانكار والمحن بسببه ، وصرح بأنه لم تبق في بدنه شعرة تقبل اسمه"^(٤).

وفي سنة وفاته التى اعتزل فيها القضاء انقطع فى بيته ولازم الاشتغال بالعلم والتصنيف ولم يكن انقطع عن ذلك قبل .

(١) انظر : الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٨-٣٩ ، طبقات الحفاظ ص ٥٥٣ .

(٢) انظر النجوم الزاهرة ج ١٥ ، ص ٥٣٣ .

(٣) انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٩١-٩٢ .

(٤) انظر الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٩ .

(١١) مؤلفاته :

لقد تصدى الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وتصنيفا وافتاء .

وقد أشار السخاوى الى كثرة مؤلفات الحافظ ابن حجر فقال : "زادت تصانيفه التى معظمها فى فنون الحديث ، وفيها من فنون الأدب والفقه والأصليين (أصول الدين - العقائد - وأصول الفقه) وغير ذلك على مائة وخمسين مصنفا" (١).

وبهذا فقد خلف لنا تراثا ضخما من الكتب النافعة فى مختلف العلوم ، وسأذكر أشهرها وأكثرها متداولة بين طلبة العلم وهى كالاتى :

(١) تعليق التعليق ، وهو أول مصنفاته وصل به الأحاديث التى علق البخارى أسانيدها ، وقد طبع فى عمان بتحقيق د. سعيد عبد الرحمن موسى القزقى .

(٢) اتخاف المهرة بأطراف العشرة ، استخرج فيه أوائل الأحاديث من أسانيد العشرة (فى ثمان مجلدات) ثم أفرد منه أطراف مسند أحمد فى "أطراف المسند المعقلى" .

(٣) تهذيب تهذيب الكمال فى رجال الكتب الستة (طبع فى الهند) .

(٤) تقريب التهذيب - وهو مختصر كتاب تهذيب التهذيب - طبع عدة مرات بالهند وبمصر وبالمدينة المنورة .

(٥) لسان الميزان ، أورد فيه من رجال "ميزان الاعتدال" للذهبي من ليس من رجال الكتب الستة بحيث صار مكملًا للتهذيب (طبع بالهند) .

(٦) الاصابة فى تمييز الصحابة . طبع مرارا فى أربعة مجلدات .

(٧) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة . طبع مرارا بالهند ثم بمصر .

(٨) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (طبع بمصر) .

(٩) نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر (طبع مرارا) .

- (١٠) نزهة النظر في توضيح الفكر وهو شرح لنخبة الفكر .
- (١١) بلوغ المرام بأدلة الأحكام (طبع مرارا) .
- (١٢) النكت على الفقه العراقي (طبع مرارا) .
- (١٣) الافصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح .
- (١٤) انباء الغمر بأبناء العمر (طبع في ثلاثة أجزاء) .
- (١٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس .
- (١٦) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس .
- (١٧) تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة (وقد طبع مرارا) .
- (١٨) الايثار بمعرفة رواة الآثار .
- (١٩) رفع الاصر عن قضاة مصر .
- (٢٠) هدى السارى (مقدمة لكتاب فتح البارى) طبع مرارا في مصر وبالهند في مجلد وفي مجلدين .
- (٢١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى (طبع مرارا في ١٣ مجلدا) وهو أجل مصنفاته ، وهو شرح مستفيض به كثير من المسائل الأصولية والفقهية ، وذكر لروايات مختلفة التى روى بها الحديث مع استطرادات نافعة فى مسائل دينية عدة وعنى الشارح عناية كبرى بالشرح اللغوى للألفاظ واعراب الجمل .
- يقول السخاوى : "فتح البارى بشرح صحيح البخارى الذى لم يسبق نظيره أمرا عجبا بحيث استدعى فى طلبه ملوك الأطراف ، بسؤال علمائهم له فى طلبه ، ويبيع بنحو ثلاثمائة دينار وانتشر فى الآفاق" (١) .
- ويقول السيوطى : "وصنف التصانيف التى عم النفع بها كشرح البخارى الذى لم يسبق أحد فى الأولين ولا فى الآخرين مثله" (٢) .

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٢٢٤ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٨ .

(٢) انظر طبقات الحفاظ ص ٥٥٢ .

ولما طلب الى العلامة محمد بن علي الشوكاني أن يشرح الجامع الصحيح للبخارى قال : "لا هجرة بعد الفتح" (١).

وهكذا يعكس أهمية فتح الباري واحتفاظه بقيمة ثابتة حتى هذا اليوم. ونقل عنه أنه قال : لست راضيا عن شيء من تصانيفي ، لأنني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيا لي من يحررها معي ، سوى شرح البخارى ومقدمته ، والمشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان . وذكروا عنه أيضا أنه أثنى على شرح البخارى ، والتعليق ، والنخبة ، ولا شك أن كلامه هذا مبعثه تحريره التجويد والتحرير ، وهو يصور تواضعه الجمل ، فمصنفاته تنم عن علم واسع وتحقيق نادر ، وهى مراجع أساسية في موضوعاتها (٢).

(١٢) مكانته العلمية وثناء الناس عليه :

يتبوأ ابن حجر العسقلاني - في جدارة واستحقاق - مركز الصدارة بين المحدثين ، والحفاظ في العالم الاسلامي ، وهو مركز لم يستطع احتلاله أحد ممن عاصروه وزاحموه - وهم كثر - ولأمن جاءوا بعده وشغلوا أنفسهم بهذا الضرب أو ذاك من تلك الدراسة الحديثية ورجالها ، فانعقد الاجماع على أنه حامل رايتهم والمقدم فيهم والمهتدى برأيه ، فقد كانت له يد طويلة في الفقه والعربية فضلا عن تبحره في الحديث وعلومه ، وسابقة اشتغاله بالأدب والتاريخ .

حكى أنه شرب ماء زمزم ليصل الى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها .

وقد شهد له أعيان العلماء آئذ بالحفظ ، والتفرد في معرفة الرجال (رواة الحديث) واستحضارهم ، ومعرفة العالى والنازل وعلل الأحاديث ، وصار هو المعول عليه في هذا الشأن .

(١) البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٩ ، وانظر مؤلفاته في كتاب ابن حجر ودراسة مصنفاته للدكتور شاکر محمود عبد المنعم ج ١ ، ص ٣٢٣ وما بعدها ، وفي "هدية العارفين" و"كشف الظنون" ذيل تذكرة الحفاظ ج ٥ ، ص ٣٢٣-٣٨١، ٣٣٦.

(٢) انظر المراجع السابقة .

فقد شهد له شيخه العراقي بأنه "أعلم أصحابه بالحديث" ولما حضر العراقي الموت قيل من تخلف بعدك؟ قال : ابن حجر ثم ابني زرعة ثم الهيثمي .

ويقول فيه العلامة الحافظ التقى أبو الطيب الفاسي المكي : "وبالجملة فهو أحفظ أهل العصر للأحاديث والآثار وأسماء الرجال المتقدمين منهم والمتأخرين والعالي من ذلك والنازل" .

وقال فيه شيخ القراء أبو الخير بن الجزري : "حضرت على العماد ابن كثير وعلى غيره من شيوخ الحافظ العراقي ، فلم أر فيهم أحفظ من ابن حجر" .

وقال ابن العماد في ترجمته : "شيخ الاسلام ، علم الأعلام ، أمير المؤمنين في الحديث حافظ العصر" .

وشهد له العلامة المحقق علاء الدين البخاري الحنفى فقال لما اجتمع بابن حجر : رأيت شخصا عليه نور السنة .

وقال فيه العلامة الشهاب الحجازي : قال شيخنا الامام علم الأعلام ، شيخ الاسلام حافظ مصر والشام ، لسان العرب ، وحجة الأدب ، الحبر العلامة قاضي القضاة شهاب الدين^(١) .

فهذا الثناء العالمى من قبل هؤلاء المشاهير على الحافظ ابن حجر ليصور لنا تصويرا واضحا شخصية هذا العالم المتبحر في العلوم وعظيم همته ، وحسن سيرته وجميل أخلاقه فرحمه الله .

(١) انظر : الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٢٢٣-٢٢٧، ٢٣١ ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٩ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٧١ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٨٩ ، ذيل تذكرة الحفاظ ج ٥ ، ص ٣٣٩ .

(١٣) وفاته :

انقطع الحافظ ابن حجر في بيته بعد أن عزل نفسه من منصب قاضي القضاة في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٨٥٢هـ) ولازم التصنيف والتأليف ومجالس الاملاء الى أن مرض - رضى الله عنه - في ذى القعدة من السنة نفسها ، وفي الحادى عشر منه حضر مجلس الاملاء كما أُملى يوم الثلاثاء الخامس عشر من الشهر المذكور مجلسا وهو متوعك ثم تغير مزاجه وأصبح ضعيف الحركة (١).

وكان مرضه قد دام أكثر من شهر ، حيث أصيب باسهال ودم وصار يصلى الفرض جالسا وترك قيام الليل ، ثم صرع يوم الأربعاء وتكرر ذلك منه وسمع منه يوم الجمعة عند الأذان لها اجابة المؤذن ، وكانت وفاته ليلة السبت ثامن عشر ذى الحجة بعد العشاء سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٨٥٢هـ) في القاهرة (٢).

وترك وصيته التى نقل السخاوى نصها مستقاة من سبطه يوسف بن شاهين ، ومما ورد فيها : أنه أوصى لطلبة الحديث النبوى والمواظبين على حضور مجالس الاملاء بجزء من تركته .

وكان يوم موته عظيما على المسلمين حتى على أهل الذمة ، قال السخاوى : " واجتمع فى جنازته من الخلق مالا يحصيهم الا الله عز وجل بحيث ما أظن كبير أحدهم من سائر الناس تخلف عن شهودها وأقفلت الأسواق والدكاكين " .

وحضر الشيوخ وأرباب الدولة وجمع غفير من الناس وازدحموا فى الصلاة عليه ، وشيعته القاهرة الى مدفنه فى القرافة الصغرى وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه ومشى الى تربته من لم يمش نصف مسافتها

(١) انظر الجواهر والدرر ج ١ ، ص ٢٢٤ فما بعدها .

(٢) الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٤٠ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٩٢ .

قط ولم يخلف بعده فى مجموعته مثله ، فدفن تجاه تربة الديلمى بتربة بنى
الخروبى بين مقام الشافعى ومقام سيدى سلم السلمى وكانت وصيته خلاف
ذلك . وكان قد أوصى بدفنه بجوش والده وهو بتلك النواحي أيضا لكن
اعتذر عن ذلك بما لا يسوى (١).

يقول السيوطى : وأخبرنى الشهاب المنصورى أنه شهد جنازته فلما
وصل الى المصلى أمطرت السماء على نعشه فأنشد فى ذلك الوقت :

| | |
|-------------------|----------------------|
| قد بكت السحب على | قاضى القضاة بالمطر |
| وانهدم الركن الذى | كان مشيدا من حجر (٢) |

(١) انظر المرجعين السابقين .

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ ج ٥ ، ص ٣٣٧-٣٨٢ ، طبقات الحفاظ ص ٥٥٢ ، البدر الطالع
ج ١ ، ص ٩٢ ، وانظر ابن حجر العسقلانى ودراسة مصنفاته ج ١ ، ص ٦٣-٢٥٠ .

الفصل الأول تعريف النسخ

ويشتمل على تمهيد وسبعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف النسخ لغة .
- المبحث الثاني : تعريف النسخ اصطلاحاً .
- المبحث الثالث : مجيء النسخ بمعنى رفع الحكم .
- المبحث الرابع : مجيء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم .
- المبحث الخامس : النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه .
- المبحث السادس : الحكم المزيل للبراءة الأصلية لا يسمى نسخاً .

تمهيد

قبل البدء في ذكر تعريفات النسخ التي وردت في كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر يجدر بنا أولاً أن نعرفه لغة واصطلاحاً حتى يكون لدينا تصور واضح عن ماهيته ثم نبين بعد ذلك ماوافق عليه ابن حجر الأصوليين وماخالفه .

المبحث الأول تعريف النسخ لغة

اعتاد الأصوليون أن يذكروا معنى النسخ في اللغة قبل تعريفه في اصطلاحهم ، ليبينوا وجه النقل من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي .

معنى النسخ لغة :

يطلق النسخ في اللغة على معنيين :

المعنى الأول : ازالة الشيء واعدامه ، سواء أقيم شيء مقامه أم لا . قال الزبيدي^(١) : "والشيء ينسخ الشيء ، أى يزيله ويكون مقامه ، والعرب تقول : نسخت الشمس الظل ... وازالته ، والمعنى أذهبت الظل وحلت محله"^(٢) .

(١) الزبيدي هو محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحنفي ، نزيل مصر ، محب الدين ، صاحب شرح القاموس وغيره من المؤلفات الضخمة . توفي سنة (١٢٠٥هـ) . انظر ترجمته في : الفكر السامي ج ١ ، ص ٣٢٧ .

(٢) مرتضى الزبيدي ، محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ١٠ مج ، الطبعة الأولى ، (مصر : المطبعة الخيرية ، عام ١٣٠٦هـ) ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ مادة (نسخ) .

قال ابن فارس (١): "فكل شيء خلف شيئاً فقد انتسخه ، فيقال : انتسخت الشمس الظل ، والشيب الشباب ، أزالته" (٢). فقد قامت الشمس مقام الظل ، والشيب مقام الشباب .
 "ونسخت الريح آثار الديار ، غيرتها" (٣). أى أذهبت فلم يبق شيء مقام آثار الديار .

المعنى الثانى : نقل الشيء وتحويله .
 قال ابن منظور (٤) عن ابن الأعرابي (٥): "والنسخ نقل الشيء من مكان

(١) ابن فارس ، هو أحمد بن فارس بن زكرياء ، أبو الحسين ، الامام اللغوى المفسر أشهر مصنفاته "جامع التأويل فى تفسير القرآن" ، و"سيرة النبی صلى الله عليه وسلم" و"المجمل" فى اللغة و"مقاييس اللغة وغريب القرآن" و"متخير الألفاظ" و"حلية الأولياء" . توفى سنة ٣٩٥هـ ، وقيل غير ذلك .
 انظر ترجمته فى : بغية الراوى ج ١ ، ص ٣٥٢ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ١٣٨ ، معجم الأدباء ج ٤ ، ص ٨٠ .

(٢) الفيومى ، أحمد بن محمد بن على المقرئ (٧٧٠هـ) ، المصباح المنير ، ج ٢ ، الطبعة الثانية ، (مصر : المطبعة الأميرية ، عام ١٩٠٩م) ، ج ٢ ، ص ٢٧١ .

(٣) ابن منظور ، جمال الدين بن محمد بن مكرم (٧١١هـ) ، لسان العرب ، الطبعة (بدون) ، (بيروت : طبعة دار صادر عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م) ، ج ٣ ، ص ٦١ .

(٤) ابن منظور ، هو محمد بن مكرم بن على بن أحمد الأنصارى الافريقى ، جمال الدين ، أبو الفضل ، ابن منظور ، ولد سنة ٦٣٠هـ ، كان مغرماً باختصار الكتب المطولة ، فاختصر الأغاني ، والعقد ، والذخيرة ، وغيرها . ولى قضاء طرابلس وترك بخط يده خمسمائة مجلد . توفى سنة ٧١١هـ .

انظر ترجمته فى : الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ج ٥ ، ص ٣١ ، شذرات الذهب ج ٦ ، ص ٢٦ .

(٥) ابن الأعرابى ، هو محمد بن زياد ، أبو عبد الله بن الأعرابى ولد سنة ٢٥٠هـ ، وهو من موالى بنى هاشم كان نحويًا ، عالماً باللغة والشعر ، اشتهر بمعرفته للأنساب كان راوية للشعر حسن الحفظ لها ، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه ، توفى سنة ٣٢٠هـ .

انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ج ١ ، ص ١٠٥ ، البلغة ص ٢٢١ ، أنباء الرواة ج ٣ ، ص ١٢٨ .

الى مكان وهو هو" (١). ونسخت النحل العسل اذا نقلته من خلية الى خلية (٢).

ومنه المناسخات في المواريث لانتقال المال من وارث الى وارث ،
والتناسخ في الأرواح ، لأنه نقل من بدن الى بدن (٣) عند القائلين به .
ومثل بعضهم للنقل بقولهم : نسخت الكتاب ، أى نقلت مافيه وهو
مردود لأنه فعل مثل مافيه في غيره ، لانقل عينه ولازالته (٤).

استعمال النسخ فى المعنيين :

اختلف العلماء فى نوع استعمال النسخ فى المعنيين ، فى كونه حقيقة فى
أحدهما مجاز فى الآخر ، ولهم فى ذلك مذاهب :

المذهب الأول : النسخ حقيقة فى الازالة مجاز فى النقل .
وهذا مذهب أكثر أهل الأصول كما حكاه الصفى الهنذى (٥) ، منهم

-
- (١) لسان العرب ج ٣ ، ص ٦١ .
(٢) ابن أمير الحاج ، محمد بن محمد بن الحسن (٨٧٩هـ) ، التقرير والتحبير شرح
تحرير الامام الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) ، ج ٣ ، الطبعة الأولى ، (مصر : المطبعة
الكبرى الأميرية ببولاق ، عام ١٣١٦هـ) ج ٣ ، ص ٤١ .
(٣) القاضى عضد الملة والدين (٧٥٦هـ) ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، ج ٢
الطبعة الأولى ، (مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، عام ١٣١٦هـ) ، وبهامشه
حاشية التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١هـ ، وحاشية الشريف الجرجانى (٨١٦هـ) ، ج ٢ ،
ص ١٨٥ .
(٤) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٤١ .
(٥) الصفى الهنذى ، هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد ، أبو عبد الله ، الملقب
بصفى الدين الهنذى الأرموى الفقيه الشافعى الأصولى ، ولد بالهند سنة ٦٤٤هـ
وقدم اليمن والحجاز ومصر وسورية ، واستقر فيها للتدريس والفتوى ، وكان
قوى الحجة ، ناظر الامام ابن تيمية فى دمشق ، ومن مصنفاته : "الزبدة" فى علم
الكلام ، و"الفائق" فى التوحيد ، و"نهاية الوصول الى علم الأصول" . توفى سنة
٧١٥هـ بدمشق .
انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ج ٩ ، ص ١٦٣ ، شذرات
الذهب ج ٦ ، ص ٣٧ ، الفتح المبين ج ٢ ، ص ١١٦ .

أبو الحسين البصرى (١)، والعسكرى (٢)، والامام الرازى (٣)، والبيضاوى (٤)
وابن الهمام (٥) (٦).

(١) أبو الحسين البصرى : هو محمد بن على بن الطيب ، أبو الحسين البصرى المعتزلى ،
أحد أئمة المعتزلة ، كان مشهورا فى علمى الأصول والكلام وكان قوى الحجة
والمعارضة فى المجادلة والدفاع عن آراء المعتزلة ، قال ابن خلكان : " وكان جيد
الكلام مليح العبارة ، غزير المادة ، امام وقته " . وله تصانيف منها : " المعتمد " فى
أصول الفقه ، و " تصفح الأدلة " و " غرر الأدلة " و " شرح الأصول الخمسة " و " نقض
الشافعى " فى الامامة ، توفى سنة ٤٣٦ هـ .

انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ٤٠١ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٢٥٩
فرق وطبقات المعتزلة ص ١٢٥ .

(٢) العسكرى : هو الحسين بن محمد بن عبيد ، الدقاق ، المتوفى سنة ٣٧٥ هـ ، من
الرواة العلماء .

انظر ترجمته فى : العبر ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٣) الامام الرازى ، هو محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازى
الشافعى ، المعروف بابن الخطيب ، قال الداودى عنه : " المفسر المتكلم ، امام وقته
فى العلوم العقلية وأحد الأئمة فى العلوم الشرعية ، صاحب المصنفات المشهورة ،
والفضائل الغزيرة المذكورة " .

أشهر مؤلفاته : " التفسير الكبير " و " المحصول " و " المعالم " فى أصول الفقه و " المطالب
العالىة " و " نهاية العقول " فى أصول الدين . توفى سنة ٦٠٦ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ، ص ٨١ ، شذرات الذهب ج ٥ ،
ص ٢١ ، طبقات المفسرين للداودى ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٤) البيضاوى : هو عبد الله بن عمر بن محمد ، أبو الخير ، ناصر الدين البيضاوى
الشافعى ، قال الداودى : " كان اماما علامة ، عارفا بالفقه والتفسير والأصلين
والعربية والمنطق نظارا صالحا " .

أشهر مصنفاته : " مختصر الكشاف " فى التفسير و " المنهاج " و شرحه فى أصول الفقه ،
و " الايضاح " فى أصول الدين و " شرح الكافية " لابن الحاجب . توفى سنة ٦٨٥ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات المفسرين للداودى ج ١ ، ص ٢٤٢ ، شذرات الذهب ج ٥
ص ٣٩٣ ، طبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ، ص ١٥٧ .

(٥) ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد الاسكندرى الحنفى ، سيواسى الأصل نسبة الى
سيواس فى بلاد الروم ، ولد فى الاسكندرية عام ٧٩٠ هـ حيث كان قاضيا فيها ثم
انتقل الى القاهرة ، تلقى تعليمه على أبيه وعلماء بلده ، حتى برز وصار اماما
نظارا أصوليا محدثا مفسرا نحويا ، جاور الحرمين فترة ، ثم عاد الى القاهرة وتوفى
فيها سنة ٨٦١ هـ .

لقد رجح هذا الرأي الامام الرازى قال : "ان النقل أخص من الازالة لأن النقل اعدام صفة وايجاد أخرى مكانها ، بينما الازالة هى مطلق الاعدام فهى أعم من اعدام يحل عقبه شىء آخر واذا دار اللفظ بين العام والخاص كان جعله حقيقة فى العام أولى من جعله حقيقة فى الخاص ، لأن العام فيه تكثير للفائدة وفى الخاص تقليل لها والتكثير أولى" (١).

المذهب الثانى : النسخ حقيقة فى النقل مجاز فى الازالة من تسمية الأخص باسم الأعم وهذا مذهب القفال الشاشى (٢) ، والزحشرى (٣) ،

= من مؤلفاته : التحرير فى الأصول ، فتح القدير شرح الهداية .

انظر : الفوائد البهية ص ١٨٠ ، البدر الطالع ج ٢ ، ص ٢٠١ .

(٦) انظر الزركشى ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ) ، البحر المحيط ٦ أجزاء ، الطبعة الأولى ، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العائى وراجعته د. عمر سليمان الأشقر (الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م) ج ٤ ، ص ٦٣ .

(١) انظر : الرازى ، الفخر محمد بن عمر (٦٠٦هـ) ، المحصول فى الأصول ، تحقيق د. طه جابر فياض ، الطبعة الأولى ، (الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) ج ١ ، ص ١٧٣ .

(٢) القفال الشاشى : هو محمد بن على بن اسماعيل ، أبو بكر ، الفقيه الشافعى ، امام عصره ، كان فقيها ، محدثا ، أصوليا لغويا شاعرا . قال ابن السبكى : "كان اماما فى التفسير ، اماما فى الحديث ، اماما فى الكلام ، اماما فى الأصول ، اماما فى الفروع ، اماما فى الزهد والورع ، اماما فى اللغة والشعر ، ذاكرا للعلوم ، محققا لما يورده ، حسن التصرف فيما عنده" . وهو أول من صنف فى الجدل الحسن من الفقهاء ، له كتاب فى "أصول الفقه" ، وله "شرح الرسالة" و"التفسير" و"أدب القضاء" و"دلائل النبوة" و"محاسن الشريعة" . توفى سنة ٣٣٦هـ ، وقيل ٣٦٥هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ج ٣ ، ص ٢٠٠ ، طبقات الفقهاء ص ١١٢ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٥١ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ٢٠١ .

(٣) الزحشرى ، هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمى الزحشرى ، جار الله ، أبو القاسم ، علامة التفسير والحديث والنحو واللغة والبيان ، صاحب المصنفات الحسان فى الفنون المختلفة . أشهر كتبه "الكشاف" فى التفسير و"الفائق" فى غريب الحديث و"أساس البلاغة" فى اللغة و"المفصل" فى النحو و"المستصفى" فى الأمثال و"المنهاج" فى الأصول وغيرها . توفى سنة ٥٣٨هـ . =

وأبى جعفر النحاس (١).

المذهب الثالث : أنه مشترك بين الازالة والنقل بناء على أنه أطلق عليهما والأصل في الاطلاق الحقيقة . وهذا مذهب القاضى أبى بكر الباقلانى (٢)، والقاضى عبد الوهاب (٣)، والامام الغزالى (٤)، ومال اليه

= انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ج ٤ ، ص ٢٥٤ وما بعدها ، طبقات المفسرين للداودى ج ٢ ، ص ٣١٤ وما بعدها ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ١١٨ .

(١) أبو جعفر النحاس ، هو أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادى ، يعرف بأبى النحاس ، أبو جعفر ، النحوى المصرى ، من أهل الفضل الشائع ، والعلم الذائع ، كان عالما بالنحو ، صادقا ، صنف كتبا كثيرة منها "اعراب القرآن" و"معانى القرآن" و"الكافى" فى العربية و"المقنع" فى اختلاف البصريين والكوفيين ، غرق فى النيل سنة ٣٣٨ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات المفسرين ج ١ ، ص ٦٧ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٣٤٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٨٢ .

(٢) القاضى أبو بكر الباقلانى ، هو محمد بن الطيب بن محمد ، القاضى أبو بكر الباقلانى ، البصرى المالكى الأشعرى ، الأصولى المتكلم ، صاحب المصنفات الكثيرة فى علم الكلام وغيره . قال ابن تيمية : "وهو أفضل المتكلمين المنتسبين الى الأشعرى ، ليس فيهم مثله ، لا قبله ولا بعده" . توفى سنة ٤٠٣ هـ .

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ١٦٨ ، وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ٤٠٠ .

(٣) القاضى عبد الوهاب ، هو عبد الوهاب بن على بن نصر بن أحمد بن الحسين ، البغدادى ، أبو محمد ، الفقيه المالكى الأصولى الشاعر ، الأديب العابد الزاهد ، تولى القضاء بالعراق ومصر ، له مؤلفات فى الفقه منها : "المعونة فى شرح الرسالة" و"النصرة لمذهب مالك" مائة جزء ، و"الاشراف على مسائل الخلاف" و"شرح المدونة" . وله مؤلفات فى الأصول منها : "أوائل الأدلة" و"الافادة" و"التلخيص" و"التلقين" . توفى سنة ٤٢٢ هـ بمصر .

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٢٦ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٢٢٣ الفتح المبين ج ١ ، ص ٢٣٠ .

(٤) الامام الغزالى هو محمد بن محمد الغزالى الطوسى الشافعى ، أبو حامد ، الملقب بحجة الاسلام . قال ابن السبكى عنه : "جامع أشتات العلوم والمبرز فى المنقول منها والمفهوم" صاحب التصانيف المفيدة فى الفنون العديدة منها : "المستصفى" و"المنحول" فى أصول الفقه و"الوسيط" و"البسيط" و"الوجيز" و"الخلاصة" فى الفقه ، و"احياء علوم الدين" وغيرها . توفى سنة ٥٠٥ هـ . =

الآمدى (١)... (٢)

والراجع من هذه المذاهب الأول . لأن القاعدة في الأصول أنه اذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز قدم المجاز لكثرتة في اللغة وقلة الاشتراك ، ولأن استعمال اللفظ في المعنى الأعم فيه تشكير للفائدة .

تعقيب :

الحقيقة ان هذا الخلاف اللغوى لا يترتب عليه فائدة عملية في علم الأصول ، وانما ذكر المعنى اللغوى لبيان المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحي ، لأن الاصطلاحي منقول من اللغوى .

= انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٦ ، ص ١٩١ ، وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ٣٥٣ ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ١٠ .

(١) الآمدى ، هو على بن أبى على بن محمد بن سالم الشعلبي أبو الحسن ، سيف الدين الآمدى ، الفقيه الأصولى المتكلم ، قال سبط ابن الجوزى : "لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام" . من كتبه "أبكار الأفكار" في علم الكلام ، و"الأحكام في أصول الأحكام" في أصول الفقه ، وغيرها . توفي سنة ٦٣١هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ، ص ٣٠٦ ، شذرات الذهب ج ٥ ، ص ١٤٤ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٤٥٥ .

(٢) الآمدى ، سيف الدين على بن أبى على بن محمد (ت ٦٣١هـ) ، الأحكام في أصول الأحكام ، ج ٤ ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الكتب العلمية ، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ .

المبحث الثاني تعريف النسخ اصطلاحاً

اختلف الأصوليون في تعريف النسخ ، وسأذكر تعريف ابن الحاجب^(١) لأنه أوفى التعاريف وأكثرها إيجازاً مع وضوح العبارة . وهو الذى يكاد يسلم من الاعتراضات ، والموافق للمعنى اللغوى الذى هو الازالة . قال ابن الحاجب : "النسخ فى الاصطلاح رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر"^(٢).

شرح التعريف :

قوله (رفع الحكم الشرعى)^(٣) أى رفع تعلقه بأفعال المكلفين لارفعه هو ، فانه قديم والقديم لا يرتفع ولكن الحكم يتعلق بالمكلف عند وجود شروط التكليف . فالمرفوع هو ذلك التعلق .

(١) ابن الحاجب ، هو عثمان بن عمر بن أبى بكر ، أبو عمرو ، جمال الدين ، الفقيه المالكى المعروف بابن الحاجب . قال أبو شامة : "كان ركناً من أركان الدين فى العلم والعمل بارعاً فى العلوم الأصولية ، وتحقيق علم العربية ، ومذهب مالك بن أنس" ، له تصانيف مفيدة منها : "الجامع بين الأمهات" و"المختصر" فى أصول الفقه و"الكافية" فى النحو و"الشافية" فى الصرف . توفى سنة ٦٤٦هـ . انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٨٦ ، شذرات الذهب ج ٥ ، ص ٢٣٤ وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٤١٣ .

(٢) انظر ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبى بكر (٦٤٦هـ) ، مختصر المنتهى الأصولى ومعه شرح القاضى عضد الملة والدين المتوفى سنة ٧٥٦هـ للمختصر وبهامشه حاشية العلامة سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١هـ ، ج ٢ ، الطبعة الأولى ، (مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣١٦هـ) ج ٢ ، ص ١٨٥ .

(٣) الحكم الشرعى هو خطاب الله المتعلق بأفعال المتكلفين بالاعتضاء أو التخيير أو الوضع .

انظر : موسوعة الفقه الاسلامى ، ج ٢ ، ط (د) اشرف محمد أبو زهرة ، (مصر : جمعية الدراسات الاسلامية ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م) ص ٢٣٥ ، ابن الحاجب ج ١ ، ص ٢٢٠

قال التفتازانى^(١): "ليس المراد بالرفع البطلان بل زوال ما يظن من التعلق في المستقبل ، بمعنى أنه لولا النسخ لكان في عقولنا ظن التعلق في المستقبل فبالنسخ زال امتداد ذلك التعلق المظنون"^(٢).
 قوله (بدليل شرعى) الدليل الشرعى : هو ما أفاد وحى الله مطلقا سواء أكان كتابا أم سنة ولا يدخل الاجماع والقياس لأنهما لا ينسخان كما سيأتى .

محترزاته :

قوله (رفع) جنس في التعريف يشمل كل رفع سواء أكان رفع حكم شرعى أو عقلى أو غيرهما وخرج عنه التخصيص سواء أكان متصلا أو منفصلا . فانه بيان أن العام لم يرد بعض أفراده من أول الأمر . كقوله تعالى { ... أحل الله البيع وحرم الربا }^(٣) ... الآية .
 فان قوله تعالى : { وحرم الربا } مخصص لعموم البيع ، لأنه بين أن البيع لم يرد به الربا عند نزوله .

(١) التفتازانى : هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازانى ، العلامة الشافعى ، كان أصوليا مفسرا ، متكلميا متحدثا ، نحويا أديبا ، ولد بتفتازان من بلاد خراسان ، ثم رحل الى سرخس ، وأقام بها حتى أبعدته تيمور لنك الى سمرقند ، فجلس فيها للتدريس وأقبل عليه الطلاب والعلماء ، واشتهرت تصانيفه في الآفاق . ومن مؤلفاته "التلويح في كشف حقائق التنقيح" في الأصول و"حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب" و"تهذيب المنطق والكلام" وغيرها . توفي بسمرقند سنة ٧٩١هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ج ٥ ، ص ١٩٩ ، الفتح المبين ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، البدر الطالع ج ٢ ، ص ٢٠٣ .

(٢) انظر : سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى الشافعى (٧٩٢هـ) ، شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه ، ج ٣ ، الطبعة الأولى ، (مصر : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، عام : بدون) ج ٢ ، ص ٣١ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٧٥

قوله (الحكم الشرعى) قيد ، أخرج به رفع الاباحة الأصلية (١) ، فرفعها بدليل شرعى ليس بنسخ .

قوله (بدليل شرعى) قيد ثان أخرج به رفع الحكم الشرعى بدليل عقلى ، كسقوط التكليف بموت المكلف أو جنونه أو نومه أو عجزه عن فعل ماكلف به ، أو الانساء (٢) فإن العقل يدل على سقوط التكليف عنه .

قوله (متأخر) (٣) قيد ثالث أخرج به التخصيص المتصل بالاستثناء والشرط والغاية عند جميع الأصوليين فإنها مقارنة وليست بمتأخرة ، وخرج به التخصيص بالمخصص المنفصل عند الحنفية ، فإنهم يشترطون فيه المقارنة بخلاف غيرهم .

واعترض عليه بأن التخصيص بنوعيه خرج بجنس التعريف - أى الرفع - فإن الحكم فيما خص من العام لم يدخل فى العام حتى يرفع كما قلنا .

وأجيب : بأن هذا القيد ليس للاحتراز بل لدفع التوهم فإنه قد يتوهم ان الحكم من العام المخصوص رفع بالمخصصات ، والا فلو حذف هذا القيد كان أولى .

وعرف البيضاوى النسخ بأنه "بيان انتهاء الحكم الشرعى بطريق شرعى متراخ عنه" (٤) .

(١) الاباحة الأصلية : هى عدم المؤاخذه من الشارع على فعل شىء وتركه لعدم ورود دليل من الشارع يخص ذلك الشىء . انظر موسوعة الفقه الاسلامى ص ٢٢٩ .

(٢) المراد بالانساء : هو اذهاب الحكم من القلوب .

(٣) المراد بالمتأخر هو التأخر عن وقت ورود العام عند الحنفية ، والمتأخر عن وقت العمل به عند غيرهم لأنه مانع عندهم من تأخر المخصص عن العام قبل وقت العمل .

(٤) انظر : البيضاوى ، ناصر الدين عبد الله بن عمر (٦٨٥هـ) ، منهاج الأصول ، ومعه شرحه المسمى بنهاية السؤل لجمال الدين الاسنوى (٧٧٢هـ) ، ومعه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ٤ ج ، الطبعة (بدون) ، (مصر : عالم الكتب ، التاريخ بدون) ، ج ٢ ، ص ٥٤٨ .

تعقيب :

لا تعارض بين التعريفين ، فان التعريف الأول بالنظر الى العباد فان الحكم الأول في ثبوته مطلق الامتداد في حقهم ، لأن اطلاق الأمر بشيء يوهمنا بقاء ذلك على التأييد ، من غير أن يقطع القول به في زمن الوحي ، فلما جاء النسخ رفع ظن امتداد هذا الحكم في حقهم .

والتعريف الثاني بالنظر الى الله تعالى فان الحكم الأول في حقه سبحانه وتعالى مؤقت الى مدة كذا وهو يعلم انتهاءه ، فكان النسخ بيانا لهذا الانتهاء ، كالقتل فانه بيان للأجل في حقه تعالى لأن المقتول ميت بأجله وفي حقنا رفع وتغيير لأن الظاهر البقاء المنتهى بالموت ، قالقتل رفع ظن هذا البقاء^(١).

وقد جرت عادة السلف أن يطلقوا اسم النسخ على ما فيه أدنى معارضة لمقتضى الظاهر من النص وقد نبه الى ذلك الامام الشاطبي^(٢) في الموافقات فقال :

"ان الذى يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم فى الاطلاق أعم منه فى كلام الأصوليين ، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا ، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر نسخا"^(٣).

(١) انظر التفتازانى ، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (٧٩١هـ) ، شرح التلويح على التوضيح لمحق التنقيح فى أصول الفقه ، ج ٢ ، الطبعة (بدون) ، (القاهرة : مطبعة محمد على صبيح ، عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م) ، ج ٢ ، ص ٣٢ .

(٢) الامام الشاطبي ، هو ابراهيم بن موسى الغرناطى المالكى الشهير بالشاطبي ، كان اماما ورعا ، صالحا ، له القدم الراسخ ، والامامة العظمى فى الفنون : فقها وأصولا وتفسيرا وحديثا ، وعربية ، حريصا على اتباع السنة ، مجانبيا للبدع ، فاق الأكابر ، والتحق بكبار الأئمة . له تأليف نفيسة منها : الموافقات ، الاعتصام ، شرح الخلاصة فى النحو ، توفي عام ٧٩٠هـ .

انظر ترجمته فى : نيل الابتهاج ص ٤٦ ، شجرة النور الزكية ص ٢٣١ .

(٣) انظر : أبو اسحاق الشاطبي ، ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطى المالكى (٧٩٠هـ) ، الموافقات فى أصول الشريعة ، ج ٤ ، الطبعة (بدون) ، (بيروت : دار الفكر ، تاريخ الطبع : بدون) ج ٣ ، ص ١٠٨ .

المبحث الثالث مجدد النسخ بمعنى رفع الحكم

لقد ورد هذا التعريف في كتاب فتح الباري في أثناء شرح الحافظ ابن حجر الأحاديث الواردة في باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "شاهدك أو يمينه" ، وقال قتبية (١) : حدثنا سفيان (٣) عن ابن شبرمة (٣) كلمني أبو الزناد (٤) في شهادة الشاهد ويمين

(١) هو قتبية بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاقي ثقة ثبت من العاشرة ، توفي سنة ٢٤٠ هـ .

انظر ترجمته في : التقريب ج ٢ ، ص ١٢٣ .

(٢) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون ، الكوفي ثم المكي ، الهلالي مولا لهم ، أبو محمد ، وهو من تابعي التابعين . قال النووي : "روى عنه خلائق لا يحصون من الأئمة واتفقوا على امامته وجلالته وعظم مرتبته ولم يكن له كتب ، وحج سبعين حجة ومناقبه كثيرة مشهورة" ، وكان اماما مجتهدا حافظا وشيخ الحجاز وكان ورعا زاهدا واسع العلم ، كبير القدر . توفي بمكة سنة ١٩٨ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٢٦٢ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٣٥٤ ، طبقات المفسرين ج ١ ، ص ١٩٠ .

(٣) هو عبد الله بن شبرمة الضبي ، شبرمة الكوفي قاضيها ، أحد الأعلام ، روى عن أنس ، وأبي الطفيل ، والشعبي ، وطائفة ، وعنه شعبة ، والسفيانان وابن المبارك وخلق ، قال العجلي كان فقيها عاقلا عفيفا ثقة شاعرا حسن الخلق جوادا . وقال النووي : فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة . توفي سنة ١٤٤ هـ .

انظر ترجمته في : الفكر السامي ج ١ ، ص ٤٤١ .

(٤) هو عبد الله بن زكوان ، أبو عبد الرحمن ، القرشي المدني ، وأبو الزناد لقب ، وكان يغضب منه ، وهو رواية الأعرج ، قال الامام أحمد : "كان سفيان يسمى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث" وهو من كبار العلماء في المدينة بعد كبار التابعين ، قال البخاري : أصح أسانيد أبي هريرة : أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وكان ثقة ثبتا فقيها ، مات فجأة في مغتسله سنة ١٣١ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ج ٢ ، ص ٤١٨ ، طبقات الحفاظ ص ٥٤ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٨٢ .

المدعى ، فقلت : قال الله تعالى : {واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى} (١).

قلت : اذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين المدعى فما يحتاج أن تذكر أحدهما الأخرى ، ما كان يصنع بذكر هذه الأخرى .

وأخرج البخارى بسنده الى ابن أبى مليكة (٢) قال : "كتب ابن عباس (٣) - رضى الله عنهما - الى أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه" .

وأخرج البخارى أيضا بسنده الى أبى وائل (٤) قال قال عبد الله (٥) : "من حلف على يمين يستحق بها مالا لقى الله وهو عليه غضبان ، ثم أنزل

(١) سورة البقرة : آية ٢٨٢

(٢) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة ، زهير ، كنيته أبو بكر ، وهو تابعى ثقة فقيه ، كثير الحديث . ولى قضاء الطائف لابن الزبير ، توفى سنة ١١٧ هـ ، وقيل ١١٠ هـ .

(٣) انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ج ٥ ، ص ٣٠٦ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ١٠١ . هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم حبر الأمة ، وترجمان القرآن وأحد الستة المكثرين من الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم ، دعا له النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : "اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل" ، توفى بالطائف سنة ٨٦ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة فى تمييز الصحابة ج ٢ ، ص ٣٣٠ ، الاستيعاب ج ٢ ، ص ٢٥٠ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٧٥ .

(٤) هو شقيق بن سلمة الأسدى ، الكوفى ، ثقة ، مخضرم ، روى عن الخلفاء الأربعة أيضا وهو من سادة التابعين ، تعلم القرآن فى سنتين ، قال ابن معين : ثقة لا يسأل عن مثله ، مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مائة سنة .

(٥) انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ١٧٦ رقم ٣٩٨٢ ، أسد الغابة ج ٢ ، ص ٥٢٧ . هو الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، أحد السابقين الى الاسلام والمهاجرين الى الحبشة والمدينة ، شهد مع النبى صلى الله عليه وسلم بدرًا وأحدا وبيعة الرضوان وسائر المشاهد . وشهد له الرسول بالجنة ، توفى سنة ٣٢ هـ . انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٣٦٨ وما بعدها ، الاستيعاب ج ٢ ، ص ٣١٦ وما بعدها .

الله تصديق ذلك {إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ... الى قوله : لهم عذاب اليم} (١)، ثم ان الأشعث بن قيس (٢) خرج الينا فقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن؟ فحدثناه بما قال ، فقال : صدق ، لفي أنزلت ، كان بيني وبين رجل خصومة في شيء فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال شاهداك أو يمينه . فقلت له : انه اذن يحلف ولايبالي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من حلف على يمين يستحق بها مالا - وهو فيها فاجر - لقي الله وهو عليه غضبان ، فأنزل الله تصديق ذلك ، ثم اقتراً هذه الآية (٣) . وأخرج مسلم (٤) من حديث ابن عباس "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد" (٥) .

(١) سورة آل عمران : آية ٧٧

(٢) هو الأشعث بن قيس بن معديكرب ، الكندى ، أبو محمد ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر في سبعين راكبا من كندة ، وكان من ملوك كندة ، ثم ارتد فيمن ارتد من الكنديين وأسر ، فأحضر الى أبي بكر ، فأسلم فأطلقه وزوجه أخته أم فروة ، ثم شهد اليرموك والقادسية وغيرهما ، أخرج له البخارى ومسلم وتزوج الحسن بن على ابنته ، مات بعد قتل على بأربعين ليلة وقيل سنة ٤٢هـ . انظر ترجمته في : الاصابة ج ١ ، ص ٥ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٤٨ .

(٣) الحافظ ابن حجر ، أحمد بن على (٨٥٢هـ) ، فتح البارى بشرح صحيح الامام أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ، ١٣ ج ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : دار الريان للتراث عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ج ٥ ، ص ٣٣١ ومابعدا ، الحديثان رقم ٢٦٦٨-٢٦٧٠ .

(٤) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم ، أبو الحسين القشيري ، النيسابورى ، أحد الأئمة من حفاظ الحديث ، وهو صاحب الصحيح المشهور الذى صنفه من ثلاثمائة ألف حديث ، وله تصانيف كثيرة منها : المسند الكبير على أسماء الرجال ، و"الجامع الكبير" و"كتاب العلل" و"الكنى" و"أوهام المحدثين" . توفي سنة ٣٦١هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ج ٤ ، ص ٢٨٠ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ١٤٤ ، تذكرة الحفاظ ج ٢ ، ص ٥٨٨ .

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم (٣٦١هـ) ، صحيح مسلم بشرح الامام النووى ١٨ ج ، الطبعة (بدون) (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ج ١٢ ، ص ٤ .

الشرح :

أحاديث الباب صريحة في أن الذى على المدعى البينة ، والذى على المدعى عليه اليمين ، فلا يمين على المدعى ، وقد حكى البخارى ، وقوع المراجعة في جواز وقوع القضاء بالشاهد واليمين بين أبى الزناد - وكان قاضيا - بالمدينة وبين ابن شبرمة وكان قاضيا في الكوفة للمنصور^(١)، وكان مذهب أبى الزناد القضاء بشاهد ويمين المدعى كأهل بلده ، ومذهب ابن شبرمة خلافه كأهل بلده ، فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك وهو "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمين وشاهد" ، و احتج عليه ابن شبرمة بما ذكره في الآية الكريمة في سورة البقرة^(٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : "أما تتم له الحجة بذلك - أى ابن شبرمة - على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر اذا ورد متضمنا لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخا ، والسنة لاتنسخ القرآن؟ أو لا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل اذا ثبت سنده وجب القول به؟ والأول : مذهب الكوفيين ، والثانى : مذهب الحجازيين ، ثم قال : ومع قطع النظر عن ذلك لاتنهض حجة ابن شبرمة لأنه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به .

وقد أجاب عنه ابن شبرمة الاسماعيلي^(٣) فقال : الحاجة الى اذكار

(١) هو الخليفة عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس أبو جعفر المنصور ، ثانى خلفاء بنى العباس ، بويح بالخلافة سنة ١٣٧هـ ، وكان عمره اثنتين وأربعين سنة ، وكان مهيبا شجاعا حازما ، كثير الجد والتفكير ، كامل العقل ، يشارك في العلم ، وكان عارفا بالفقه والأدب ، مقدما في الفلسفة والفلك محبا للعلماء ، وانتشر العلم في زمانه ، وبني مدينة بغداد وغيرها ، وتوفي أثناء ذهابه للحج سنة ١٥٨هـ .

انظر ترجمته في : البداية والنهاية ج ١٠ ، ص ١٢١ ، تاريخ بغداد ج ١٠ ، ص ٥٣ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٢

(٣) هو أبو بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي الجرجاني الامام الحافظ ، جمع بين الفقه والحديث والأصول ورئاسة الدين والدنيا وصنف الصحيح على شرط البخارى وأخذ عنه أبو سعيد وفقهاء جرجان ، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين وتوفي وله من العمر أربع وتسعون سنة .

احداهما الأخرى انما هو فيما اذا شهدتا ، وان لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة ، واليمين ممن هي عليه لو انفردت حلت محل اليمين في الأداء والابراء ، فكذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد .

قال : ولو لزم اسقاط القول بالشاهد واليمين لأنه ليس في القرآن لزم اسقاط الشاهد والمرأتين لأنهما ليستا في السنة لأنه صلى الله عليه وسلم قال "شاهدك أو يمينه" .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : "وحاصله أنه لا يلزم من التنصيص على الشيء نفيه عما عداه لكن مقتضى ما بحثه أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو مقاله الشافعية والحنابلة" (١).

ويؤيد ذلك ما رواه الدارقطني (٢) من طريق عمرو (٣) بن شعيب عن

(١) انظر فتح الباري ج ٥ ، ص ٣٣٢ وما بعدها .

(٢) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدى ، أبو الحسين ، البغدادي ، الدارقطني ، الامام الحافظ الكبير ، شيخ الاسلام ، حافظ الزمان ، اليه النهاية في معرفة الحديث وعلومه ، وكان يدعى فيه أمير المؤمنين ، وكان اماما في القراءات والنحو ، قال الخطيب : "كان فريد عصره وامام وقته وانتهى اليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وحسن الاعتقاد" ، وله مصنفات كثيرة منها : "السنن" و"العلل" و"الافراد" و"المختلف" و"المؤتلف" و"المعرفة بمذهب الفقهاء" و"المعرفة بالأدب والشعر" . توفي سنة ٣٨٥ هـ وقيل غير ذلك . انظر : طبقات الحفاظ ص ٣٩٣ ، تذكرة الحفاظ ج ٣ ، ص ٩٩١ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ٣٤ .

(٣) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل أبو ابراهيم السهمي ، روى عن الربيع بنت معوذ الصحابية وعن أبيه وطاوس وغيرهم وعنه مكحول وعطاء والزهرى وخلق ، وثقه ابن معين وابن راهويه ، وغيرهما . وقال البخارى فيه : رأيت أحمد وعليا واسحاق والحميدى يحتجون بحديث عمرو ابن شعيب فمن الناس بعدهم ، قال الذهبي : معلقا على قول البخارى "ومع هذا القول فيه أنه حسن الحديث اذا كان الراوى عنه ثقة" .

انظر ترجمته في : المغنى في الضعفاء ، الطبعة الأولى للذهبي ج ٢ ، ص ٤٨٤ ، ميزان الاعتدال ، تحقيق على محمد الجاوى ج ٣ ، ص ٢٦٣ .

أبيه عن جده مرفوعاً "قضى الله ورسوله فى الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين أخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده" (١).

وقال الحنفية : الظاهر أن هناك تعارض بين الآية والأحاديث الواردة فى الباب ، لأن الآية توجب فيما يجوز القضاء به من قبل المدعى أن يكون شاهدان أو رجل وامرأتان .

ولم تجز القضاء بشاهد واحد كما اذا أوجب جلد الزانى مائة جلدة فلا يجزىء جلده ثمانين . فاذا ورد فى الحديث بالقضاء بشاهد المدعى ويمينه فقد رفع حكم القرآن ، وهو اشتراط أن يكون القضاء بشاهدين أو رجل وامرأتين ، ومن هنا كان زيادة على النص - لأن ضابط الزيادة على النص أن يرفع دليل الزيادة حكماً شرعياً وهاهنا رفع الحديث إيجاب الشاهدين ، وجوز أن يقضى بشاهد واحد من المدعى ويمينه (٢).

"وأجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله : بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا" .

أى أن الحديث ضم حكماً ثابتاً بالسنة الى حكم ثابت بالكتاب ، فقد دل القرآن على أن للمدعى اثبات حقه بالشاهدين ان وجداً أو برجل وامرأتين ان وجداً ، فان لم يوجد هذا ولا ذاك أثبتته بالشاهد واليمين ، فالحديث لم يرفع حكماً شرعياً بل ضم حكماً الى أحكام القرآن فلم يتحقق ضابط الزيادة على النص .

وهذا التعريف فى فتح البارى يوافق تعريف ابن الحاجب ، وان كان غير جامع كما هو الحال عند ابن الحاجب ، ولا يؤاخذ عليه بذلك لأنه ليس من أصل موضوعه وانما تعرض لهذه الجزئية لحاجته اليها أثناء شرحه لهذه الأحاديث الواردة فى هذا الباب .

(١) رواه الدارقطنى فى الأفضية ج ٢ ، ص ٥١٥ ، وله شاهد أخرجه مسلم فى الأفضية ، باب القضاء باليمين والشاهد حديث رقم ١٧١٢ ، وأخرجه أبو داود فى ١٣ كتاب الأفضية ٢١ باب القضاء باليمين والشاهد حديث رقم (٣٦٠٨) ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً فى الحديث رقم (٢٣٧٠) .

(٢) انظر : الجصاص ، أبو بكر أحمد بن على الرازى (٣٧٠هـ) ، أحكام القرآن ، ج ٥ ، الطبعة الثانية ، تحقيق محمد الصادق قمحاوى ، (القاهرة : دار المصحف ، التاريخ بدون) ج ١ ، ص ٢٤٩ .

المبحث الرابع مجدء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم

ورد هذا التعريف في فتح البارى في كتاب التوحيد باب وكلم الله موسى تكليما في خلال شرح الحافظ ابن حجر ألفاظ حديث شريك^(١) حيث قال رحمه الله : "قوله {لا يبدل القول لدى} تمسك من أنكر النسخ بهذا اللفظ ، ويرد بأن النسخ بيان انتهاء الحكم ، فلا يلزم منه تبديل القول"^(٢).
وهذا التعريف من ابن حجر يوافق تعريف كل من أبى اسحاق^(٣) وامام الحرمين^(٤)، وفخر الدين في المعالم ، والبيضاوى

(١) هو شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى الكوفى ، أبو عبد الله ، قاضى الكوفة ، والأهواز ، روى عن سلمة بن كهيل وسماك وأبى اسحاق السبيعى ، وخلق ، كان عالما فقيها فهما ذكيا ، ولى القضاء وكان عادلا فى حكمه ، كثير الثواب ، حاضر الجواب . توفى سنة ١٧٧هـ .

انظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ج ٢ ، ص ٢٧٩ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٢١٤ .
(٢) فتح البارى ج ١٣ ، ص ٣٥٨ .

(٣) أبو اسحاق الشيرازى هو ابراهيم بن على بن يوسف ، جمال الدين الفيروز ابادى الشافعى ، قال النووى : "الامام المحقق المتقن المدقق ، ذو الفنون من العلوم المتكاثرات والتصانيف النافعة المستجدات" ، أشهر مصنفاته : "المهذب" و"التنبيه" فى الفقه و"النكت" فى الخلاف و"اللمع" وشرحه و"التبصرة" فى أصول الفقه .
توفى سنة ٤٧٦هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية للسبكي ج ٤ ، ص ٣١٥ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٣٤٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٩ .

(٤) هو عبد الله بن عبد الله بن يوسف الجوينى الشافعى ، أبو المعالى ، الملقب بضياء الدين ، المعروف بامام الحرمين . قال ابن خلكان : "أعلم المتأخرين من أصحاب الامام الشافعى على الاطلاق ، المجمع على امامته ، المتفق على غزارة مادته وتفننه فى العلوم" ، أشهر مصنفاته : "نهاية المطلب" فى الفقه و"البرهان" فى أصول الفقه و"غياث الأمم" و"الأحكام السلطانية" وغيرها . توفى سنة ٤٧٨هـ .

انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ج ١٢ ، ص ٣٤١ ومابعدا ، طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ، ص ١٦٥ ومابعدا ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٣٥٨ .

والقراfi (١). أى أن الخطاب الثانى بين أن الأزمنة بعده لم يكن مرادا ثبوت الحكم فيها من الخطاب الأول (٢).

كأن الحافظ ابن حجر ارتضى من هذين التعريفين من بين التعاريف التى وردت فى كتب الأصول .

(١) هو أحمد بن ادريس ، شهاب الدين ، أبو العباس الصنهاجى المالكى ، المشهور بالقراfi ، قال ابن فرحون : "كان اماما بارعا فى الفقه والأصول والعلوم العقلية وله معرفة بالتفسير" ألف الكتب القيمة منها "الذخيرة" فى الفقه و"شرح المحصول" و"تنقيح الفصول وشرحه" فى أصول الفقه و"الفروق" وغيرها . توفى سنة ٦٨٤ هـ .

(٢) انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ١ ، ص ٢٣٦ ، المهمل الصافى ج ١ ، ص ٣١٥ . انظر : القراfi ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس (٦٨٤ هـ) ، شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول ، الطبعة الأولى (مصر : شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م) ص ٣٠٢ ، الطوفى ، نجم الدين أبى الربيع سليمان بن عبد القوى بن عبد الرحيم (٧١٦ هـ) ، شرح مختصر الروضة ، ج ٣ ، الطبعة الأولى ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركى (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م) ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

المبحث الخامس النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه

التخصيص في اللغة مصدر خصص بمعنى خص أى أفرد وميز ، يقال : خص فلان بكذا أى أفرد به دون غيره ، فهو اذن افراد الشيء وتمييزه عن غيره بحكم ونحوه (١).

واصطلاحاً : اختلفت عبارات الأصوليين فيه ، وأهمها هي : "قصر العام على بعض مسمياته" (٢).

أو "صرف العام عن عمومه وإرادة بعض ما ينطوى تحته من أفراد" (٣) أو "بيان أن العام أريد بعضه بدليل مستقل مقارن .

لقد أطلق الحافظ ابن حجر - رحمه الله - النسخ على التخصيص في خلال شرحه قوله تعالى : {إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً} (٤) في كتاب التفسير في ٣ - باب {إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً} ، فقد أخرج البخارى بسنده الى سعيد بن جبير (٥)

(١) انظر لسان العرب ج ٧ ، ص ٢٤ مادة (خصص) ، البخارى ، علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد (٧٢٠هـ) ، كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى ، ٤ ج الطبعة (بدون) ، (اسطنبول : مطبعة دار السعادات ، عام ١٣٠٨هـ) ج ١ ، ص ٣٠٦ .

(٢) انظر التقرير والتبجير ج ١ ، ص ٢٤٣ .

(٣) انظر كشف الأسرار للبخارى ج ١ ، ص ٣٠٦ ، الأنصارى ، عبد العلى محمد نظام الدين اللكنوى (١١٨٠هـ) ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لمحب الدين بن عبد الشكور (١١١٩هـ) ، ج ٢ ، الطبعة الأولى ، (مصر : المطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣٢٢هـ) ، مطبوع بهامش المستصفى للغزالي ج ١ ، ص ٣٠٠ .

(٤) سورة الفرقان : آية ٧٠

(٥) هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفى الأسدى مولا هم ، أبو عبد الله ، من كبار أئمة التابعين ، ومتقدميهم في التفسير والحديث والفقه والعبادة والورع ، قتله الحجاج ظلماً سنة ٩٥هـ . =

قال : "أمرني عبد الرحمن بن أبزى^(١) أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين {ومن يقتل مؤمنا متعمدا} ^(٢)، فسألته فقال : لم ينسخها شيء وعن {والذين لا يدعون مع الله الها آخر ...} ^(٣) الآية قال نزلت في أهل الشرك" ^(٤).

يقول الله تعالى في سورة الفرقان : {... ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ... حتى قوله : الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ...} ^(٥) الآية . وقال في سورة النساء : {ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ...} ^(٦).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - سئل ابن عباس عن الآيتين فأجاب مرة بأن قوله تعالى : {ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ...} الآية نزلت فيمن قتل النفس وهو مشرك فهذا يتوب الله عليه لقوله تعالى في الآية التي تليه : {الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ...} الآية . وأجاب مرة أخرى بأن محل الآيتين واحد ، وهو من قتل نفسا سواء أكان مشركا أو مسلما فلاتوبة له ، ثم جعل آية الفرقان عامة وآية النساء ناسخة لها ، أى أن المسلم الذى قتل النفس متعمدا لاتوبة له ، لأن آية النساء نسخت عموم آية الفرقان .

= انظر ترجمته في : شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٠٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ، ص ٢١٦ .

(١) هو عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم ، قال البخارى والترمذى وآخرون : ان له صحبة ، وقال أبو تمام : أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وصلى خلفه ، وقال ابن السكن : استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على خراسان ، وكان عالما لكتاب الله والفرائض وفقهيا ، وسكن في الكوفة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

انظر ترجمته في : الاصابة بتحقيق البجاوى ج ٤ ، ص ٢٨٢-٢٨٣ رقم الترجمة (٥٠٧٨) ، تهذيب التهذيب ج ٦ ، ص ٢٣٢ ، الطبقات لابن سعد ج ٥ ، ص ٣٤١ .

(٢) سورة النساء : آية ٩٣

(٣) سورة الفرقان : آية ٦٨

(٤) انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٣٥٤ الحديث رقم ٤٧٦٦ .

(٥) سورة الفرقان : آية ٦٨ ، ٦٩

(٦) سورة النساء : آية ٩٣

ويتأيد هذا القول نزول آية النساء بعد آية الفرقان وبينهما تعارض بل وهى متأخرة عن قوله تعالى : {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} (١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التى فى الفرقان خص منها مباشرة المؤمن والقاتل متعمدا "قال وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص ، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض ، وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه" (٢).

أى أن النسخ قد يجىء بمعنى التخصيص فى كلام السلف وبيان ذلك أن النسخ رفع الحكم والتخصيص بيان أن العام أريد بعضه من أول الأمر بدليل المخصص فلا رفع فيه .

وهذا القول من الحافظ يوافق مقاله الشاطبى فى الموافقات حيث قال : "أن الذى يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم فى الإطلاق أعم منه من كلام الأصوليين ، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا ، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا ، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر نسخا" (٣).
تعقيب :

وقد يجاب عن الآيتين بأن الموجد فيهما نسخ وكلام ابن عباس على حقيقته ، لأن آية النساء من آخر منازل ولم يتزل بعدها شىء فى هذا الشأن هذا كلام ابن عباس فى حكم القاتل المتعمد .

وأجمع المسلمون على صحة توبة القاتل عمدا لقوله تعالى : {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} .

ثم اذا كان يصح توبة الكافر وتوبة من ارتد عن الاسلام فمن باب أولى أن يصح توبة المؤمن القاتل عمدا .

(١) سورة النساء : آية ١١٦

(٢) انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٣٥٤ .

(٣) انظر الموافقات ج ٣ ، ص ١٠٨ .

المبحث السادس الحكم المزيل للبراءة الأصلية لا يسمد نسخا

الاباحة الأصلية : هى عدم المؤاخذه من الشارع بفعل شىء وتركه لعدم ورود دليل منه يدل على حكم فى ذلك الشىء^(١).
اختلف العلماء فى اثبات الاباحة الأصلية ، فقال الجمهور به ونفاه بعض الحنفية كأبى الحسن الكرخى^(٢) والبزدوى^(٣) بمعنى أن الدليل لم يرد بحكم فى بعض الأشياء ، فقالوا :
"أن الناس لم يتركوا سدى فى وقت من الأوقات لقوله تعالى :
{أحسب الانسان أن يترك سدى} (٤)..." الآية . وقوله : {وان من أمة الا خلا فيها نذير...} (٥) الآية .

ولم يمض وقت الا ولله فيه شرع خوطب به الناس ونظمت به حياتهم نعم توجد الاباحة الأصلية بمعنى عدم المؤاخذه لاندراس الشرائع فى زمان

- (١) انظر موسوعة الفقه الاسلامى ص ٢٢٩ .
(٢) هو عبد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم ، أبو الحسن الكرخى الحنفى ، كان زاهدا ورعا صبورا على العسر ، صواما قواما ، وصل الى طبقة المجتهدين ، وكان شيخ الحنفية بالعراق ، له مؤلفات منها : "المختصر" و"شرح الجامع الكبير" و"شرح الجامع الصغير" و"رسالة فى الأصول" . توفى سنة ٣٤٠هـ ببغداد وله ثمانين سنة .
انظر ترجمته فى : الفوائد البهية ص ١٠٨ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٣٥٨ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ١٨٦ .
(٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخارى ، تفقه على عمه محمد البايمرغى وتفقه عليه قوام الدين الكاكى ، جلال الدين الجبازى ، وكان رحمه الله بجرا فى الفقه والأصول ، وهو صاحب "الكشف" على أصول البزدوى ، وله أيضا "التحقيق" شرح منتخب الاخسيكتى . توفى سنة ٧٣٠هـ .
انظر ترجمته فى : الجواهر المضيئة ج ٢ ، ص ٤٢٨ (٨٢٠) ، الفوائد البهية ص ٩٤-٩٥ .
(٤) سورة القيامة : آي ٣٦
(٥) سورة فاطر : آية ٢٤

الفترة ، فالله سبحانه وتعالى جعل ذلك عذرا فلم يؤاخذ الناس بأفعالهم كما دل على ذلك قوله تعالى : {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} (١)"(٢).

فالجمهور يشبتون البراءة الأصلية لعدم الدليل من الشارع على حكم ما فهى عدم الحكم الشرعى ، وفخر الاسلام والكرخى يقولان بأن الاباحة شرعية لأنها حكم من الشارع ثابت بالشرائع المتوالية ، غاية الأمر أن معناها عدم المؤاخذه فى زمان الفترة .

وقد أيد الحافظ ابن حجر رأى الجمهور وبين ذلك خلال شرحه الأحاديث الواردة :

فى ٢ - باب ماينهى من الكلام فى الصلاة : حيث أخرج البخارى بسنده الى عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : "كنا نسلم على النبى صلى الله عليه وسلم وهو فى الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا ، وقال : ان فى الصلاة شغلا"(٣).

وأخرج أيضا بسنده الى أبى عمرو الشيبانى (٤) قال : قال لى زيد بن أرقم (٥) : "ان كنا لتتكلم فى الصلاة على عهد النبى صلى الله عليه وسلم يكلم

(١) سورة الاسراء : آية ١٥

(٢) انظر : كشف الأسرار لعلاء الدين البخارى ج ٣ ، ص ١٦٠ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٥٦ .

(٣) فتح البارى ج ٣ ، ص ٨٧ ، الحديث رقم ١١٩٩ .

(٤) هو سعيد بن اياس أبو عمرو الشيبانى الكوفى ثقة المخضرم أدرك الجاهلية والاسلام ، عاش مائة وعشرين سنة قال : أذكر أنى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم وأنا أرعى ابلا لأهلى بكازمة وتكامل شبابى يوم القادسية فكنت ابن أربعين سنة يومئذ ، وكان من أصحاب عبد الله بن مسعود ، توفى سنة ٩٥هـ أو ٩٦هـ . انظر ترجمته فى : عمدة القارى شرح صحيح البخارى ج ٣ ، ص ٥ ، ص ١٣ ، تقريب التهذيب ج ١ ، ص ٢٨٦ .

(٥) هو زيد بن أرقم بن قيس بن النعمان ، الصحابى الجليل ، أنصارى ، خزرجى من بنى الحارث ، كنيته أبو عمر ، وقيل أبو عامر ، استصغر يوم أحد ، أول مشاهده الخندق ، غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة ، شهد صفين مع على ، مات بالكوفة سنة ٦٦هـ . =

أحدنا صاحبه بحاجته ، حتى نزلت {حافظوا على الصلوات} ^(١) الآية ، فأمرنا بالسكوت ^(٢).

وزاد مسلم في روايته "ونهيينا عن الكلام" ^(٣).

دل الحديثان على أن الناس كانوا يتكلمون في الصلاة ثم جاء النهي عن الكلام فيها حيث قال : "فأمرنا بالسكوت" ، "ونهيينا عن الكلام" واستنبط ابن دقيق العيد ^(٤) من هذا اللفظ تحريم الكلام في الصلاة وهو نسخ اباحة الكلام في الصلاة وهو رفع الحكم بدليل شرعى .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : قال ابن دقيق العيد : "هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ ، وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ، وليس كقول الراوى هذا منسوخ لأنه يطرقة احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد . ورد : بأنه ليس فى هذه القصة نسخ لأن اباحة الكلام فى الصلاة كان بالبراءة الأصلية والحكم المزيل لها ليس نسخا" ^(٥).

= انظر ترجمته فى : الاصابة ج ١ ، ص ٥٦ ، الاستيعاب ج ١ ، ص ٥٥٦ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٧٤ .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٨

(٢) فتح البارى ج ٣ ، ص ٨٨ ، الحديث رقم (١٢٠٠) .

(٣) صحيح مسلم ج ٥ ، ص ٢٦ ، باب تحريم الكلام فى الصلاة ونسخ ماكان من اباحته .

(٤) هو محمد بن على بن وهب ، تقى الدين ، القشيرى ، أبو الفتح ، المنفلوطى ، المصرى المالكى ثم الشافعى ، اشتهر بالتقوى حتى سمي بتقى الدين ، وكان عالما زاهدا ورعا عارفا بالمذهب المالكى والمذهب الشافعى ، متقنا لأصول الدين ، وأصول الفقه ، والنحو واللغة ، له تصانيف كثيرة منها : "الامام" فى أحاديث الأحكام وشرحه "الامام" ، ومقدمة المطرزي فى أصول الفقه ، وشرح "مختصر ابن الحاجب" و"شرح العمدة" و"الاقتراح" فى علوم الحديث ، ولى قضاء الديار المصرية ، وتوفى سنة ٧٢٠ هـ .

انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ج ٦ ، ص ٥ ، الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٣١٨ ،

الفتح المبين ج ٢ ، ص ١٠٢ .

(٥) فتح البارى ج ٣ ، ص ٩٠ .

ودفع الرد : بأن اباحة الكلام فى الصلاة كانت حكما شرعيا لأنها
ثبتت ، بتقرير الشارع لها وبهذا يكون رفعه نسخا^(١).
وأجيب : بأنه لو قيل كل ما كان عليه الناس بعد مبعث النبى صلى
الله عليه وسلم لا يعتبر اباحة شرعية لما تحققت البراءة الأصلية .
"ويتفرع على هذا الخلاف أن من نفى الاباحة الأصلية يثبت النسخ
ابتداء ، وان لم يسبق دليل خاص من الشارع دال على الاباحة الشرعية . ومن
أثبت الاباحة الأصلية يقول ان رفعها بالدليل ليس بنسخ ، لأن النسخ هو رفع
حكم شرعى وهى ليست بحكم".

(١) انظر المرجع السابق ج ٣ ، ص ٩٠ .

الفصل الثاني
جواز النسخ ووقوعه
أدلة النسخ بين الإثبات والنفي

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثاني :

أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثالث :

التطبيقات على وقوع النسخ .

المبحث الأول أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها

تمهيد : ذكر آراء القائلين بالنسخ ومخالفهم :

أجمع المسلمون على أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا ، وخالفه أبو مسلم الأصفهاني^(١) وقد اضطربت النقول عنه في بيان مذهبه .
فقد حكى عنه منع وقوع النسخ في شريعة واحدة ، كاليهودية ، لابن شريعتين كاليهودية والنصرانية^(٢) .

وحكى الرازي وأتباعه عنه انكار وقوع النسخ في القرآن^(٣) .
وحكى الآمدي وابن الحاجب عنه انكار وقوع النسخ مطلقا^(٤) .
وقيل لم ينكر وقوع حقيقة النسخ بل أنكر تسميته نسخا ، وسماه تخصيصا لأنه تخصيص في الأزمان ، بمعنى أن الحكم في زمان دون زمان آخر وتخصيص الأزمان كتخصيص الأفراد^(٥) .

وافترقت اليهود في مسألة النسخ على ثلاث فرق :

(١) فرقة الشمعونية : منعت النسخ عقلا وسمعا .

(١) هو محمد بن بحر الأصفهاني ، أبو اسحاق من علماء المعتزلة ومشاهيرهم ، كان

كاتبا مترسلا بليغا متكلمنا جدلا ، ولد سنة ٢٥٤هـ ، وأشهر كتبه تفسيره المسمى "بجامع التأويل لمحكم التنزيل" ، وكتابه "الناسخ والمنسوخ" . توفي سنة ٣٢٢هـ .

انظر ترجمته في : معجم الأدباء ج ١٨ ، ص ٣٥ ، بغية الوعاة ج ١ ، ص ٥٩ .

(٢) انظر : التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٥٥ .

(٣) انظر : الاحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ٣ ، ص ١٦٥ ، شرح العضد على

مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٤) انظر : الآمدي ، المصدر السابق ج ٣ ، ص ١٦٥ ، شرح العضد على مختصر ابن

الحاجب ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٥) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٤-٥٥ .

- (٢) وفرقة العنانية^(١): أجازوه عقلا ومنعوه سمعا .
- (٣) ووفرقة العيسوية^(٢) قالوا بجوازه عقلا ووقعه سمعا ، واعترفوا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكن الى العرب خاصة لا الى الأمم كافة فشريعته لم تنسخ شريعة موسى عليه السلام^(٣).

(١) العنانية : فرقة من اليهود ينتسبون الى عنان بن داود وهم يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، ويصدقون عيسى - عليه السلام - في مواعظه وارشاداته ، ويقولون انهم من بنى اسرائيل المتعبدين بالتوراة والمستجيبيين لموسى - عليه السلام - الا انهم لا يقولون بنبوته ورسالته .

انظر : الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ، ص ٢١٥ .

(٢) العيسوية : فرقة يهودية ، وهى تنسب الى أبى عيسى اسحاق بن يعقوب الأصفهاني ، وقد ادعى أبو عيسى هذا النبوة وأنه رسول المسيح المنتظر ، وزعم أن الله كلمه بأن يخلص بنى اسرائيل من أيدي الأمم ، ظهرت هذه الفرقة في أواخر الدولة الأموية .

انظر : الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ، ص ٢١٥ .

(٣) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ١٦٥ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٤ .

المطلب الأول أدلة الجمهور القائلين بجواز النسخ عقلا

استدل الجمهور على جواز النسخ عقلا بما يأتي :

(١) قالوا لا يلزم من فرض وقوع النسخ محال عقلا ، سواء قلنا ان أحكام الله مبنية على مصالح العباد وجوبا - كما هو مذهب المعتزلة^(١) والمحققين من الفقهاء - أم قلنا ان أحكام الله لا يراعى في شريعته مصالح العباد - كما هو مذهب الأشعرية^(٢) وعامة أهل الحديث - .

أما على الأول : فلأن المصالح تختلف باختلاف الأوقات ، فيكون الفعل في وقت مصلحة فيشرع ، ويكون مضرة في وقت آخر فيمنع ، وتختلف المصالح باختلاف الأحوال والأشخاص كشرب الدواء يكون نافعا في

(١) المعتزلة هم إحدى الفرق الإسلامية ، سميت بهذا الاسم نسبة لواصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري بسبب خلافه معه حول حكم مرتكب الكبيرة وهم عشرون فرقة .

(٢) انظر : الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ، ص ٤٣ ، تاريخ الفرق الإسلامية ص ٤٨ . الأشعرية : هم أتباع الامام أبي الحسن الأشعري ، والذي يتصل نسبه بالصحابي الجليل أبي موسى الأشعري وكان أبو الحسن معتزليا في أول الأمر حيث تتلمذ على يد الجبائي ثم خرج عليه وخالفه وأعلن براءته من مذهب الاعتزال ، وهم يشبّهون لله سبع صفات يسمونها صفات المعاني وهي : العلم والقدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام ، وينفون غيرها من الصفات الخيرية التي وردت بها النصوص الصريحة ، وكذلك يرون أن أفعال الانسان الاختيارية مخلوقة لله تعالى ، فلا أثر لقدرة العبد في خلقها وإيجادها وإنما جرت العادة أن يخلق الله تعالى الفعل للعبد ويخلق فيه قدرة على اصدار ذلك الفعل للعبد ، فالفعل ابداع واحداث لله وكسب للعبد ، والكسب : عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة الانسانية الحادثة والفعل ، فالله قد أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد واراادته لا بقدرة العبد واراادته .

انظر : المواقف ص ١٠٥ للإيجي ، الانصاف للباقلاني ص ٤٠ ، احياء علوم الدين ج ١ ص ١٨ .

حالة المرض ، وضارا في حالة الصحة . وربما قبح الشيء من انسان وحسن من انسان آخر ، والشرع للأديان في بيان المنافع والمضار كالطب للأبدان . وأما على الثاني : وهو أن أحكام الله لا يراعى في شرعيتها مصالح العباد ، فلأن الله سبحانه وتعالى هو الفاعل المختار المتعال ، وله بناء على اختياره ومشيئته أن يأمر عباده بما شاء وينهاهم عما شاء ، وأن يبقى من أحكامه على ما شاء وأن ينسخ منها ما شاء^(١).

فظهر من هاتين الحالتين أنه لا يترتب على فرض وقوعه محال فكان جائزا عقلا .

(٢) أن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ثبتت بالمعجزات الباهرة والآيات الساطعة المنقولة نقلا متواترا بحيث صارت لا يتوجه اليها شبهة ، وكانت بمنزلة قوله تعالى في حديث قدسي " صدق عبدى في كل ما يبلغ عني " ، ثم انه صلى الله عليه وسلم بين وقوع النسخ في الشرائع السابقة بشريعته المشرفة ، فثبت بهذا أن القول بوقوع النسخ حق لا تبطله الشبهة والمزاعم^(٢).

(١) انظر : كشف الأسرار للزبدوى ج ٣ ، ص ١٦١ ، شرح ابن الحاجب للعضد ج ٣ ، ص ١٨٨ ، الاسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن (٧٧٢هـ) ، نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول في علم الأصول ، ج ٤ ، الطبعة الأولى (القاهرة : جمعية نشر الكتب العربية ، عام ١٣٤٣هـ) ج ٢ ، ص ٥٥٥ ومعه حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للمطيعى .

(٢) انظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ، ص ٥٦ .

المطلب الثاني أدلة الجمهور على وقوع النسخ بين الشرائع السابقة

استدل الجمهور على وقوع النسخ بين الشرائع السابقة بما يلي :

(١) لقد ورد في التوراة : أن الله أمر آدم عليه السلام - أن يزوج الأخت من أخيها ، حيث كانت حواء - عليها السلام - تلد في كل مرة توأمين ذكرا وأنثى فيزوج أخت التوأم الأول للثاني وأخت الثاني للأول وذلك باقامة اختلاف البطون مقام اختلاف الأنساب والآباء .

لقد أخرج الطبراني^(١) عن ابن عباس وابن مسعود مرفوعا "كان لا يولد لآدم غلام الا ولدت له معه جارية وفكان يزوج توأمه هذا للآخر وتوأمه الآخر لهذا"^(٢).

(١) هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي ، أبو القاسم الطبراني ، نسبة الى طبرية ، الامام العلامة الحجة ، ولد بعكا ، وسمع بالشام ، والحجاز واليمن ، ومصر وبغداد والكوفة والبصرة وأصبهان والجزيرة ، وحدث عن ألف شيخ ، وقد رحل في طلب الحديث ، وكان بصيرا بالعلل والرجال والأبواب ، صنف تصانيف كثيرة منها : "المعجم الكبير" وهو المسند ، و"المعجم الأوسط" عن شيوخه و"المعجم الصغير" و"دلائل النبوة" و"الأوائل" و"التفسير" وغيرها من المصنفات المفيدة ، توفي سنة ٣٩٠ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ج ٣ ، ص ٩٢ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ١٤١ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٣٠ .

(٢) رواه ابن كثير في تفسيره ج ٢ ، ص ٦٧ .

قال ابن أمير الحاج في التقرير : قال شيخنا الحافظ - أي ابن حجر - وقد وقعت لنا من وجه آخر موصولا الى ابن عباس فساقه بسنده اليه قال : "وكان آدم عليه السلام نهى أن ينكح ابنته توأمها وأن يزوج توأمه هذا الولد آخر وأن يزوجه توأمه الآخر" ، ثم قال : وهذا أقوى ماوقفت عليه من أسانيد هذه القصة ورجاله رجال الصحيح الا عن عبد الله بن عثمان بن خيثم ، فان مسلما أخرج له في المتابعات وعلق له البخاري شيئا ووثقه الجمهور ولينه بعضهم قليلا .

انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٥-٤٦ .

(٢) وقد حرم ذلك في الشرائع التي بعدها بالاتفاق ، وهذا هو النسخ .
ومنها ماجاء في السفر الأول من التوراة أن الله تعالى قال لنوح -
عليه السلام - عند خروجه من السفينة : "انى جعلت كل دابة حية
مأكلا لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ماخلا الدم
فلا تأكلوه" .

وورد في سفر التكوين "وكل مايتحرك على الأرض وهو حي يكون
لكم مأكولا كالبقل الأخضر" .

فكانت جميع الحيوانات حلالا في شريعة نوح عليه السلام ، ثم حرم
منها كثير على لسان موسى - عليه السلام - في التوراة وهذا هو
النسخ .

(٣) ومنها : أن العمل في السبت كان مباحا قبل شريعة موسى عليه
السلام لاتفاقهم على أن السبت مختص بشريعته ، ثم حرم العمل
الديوى كالاصطياد فيه في شريعة موسى - عليه السلام - وأبيح في
شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وليس هذا الا النسخ .

(٤) ومنها : أن ترك الختان كان جائزا في شريعة ابراهيم - عليه السلام -
ثم صار وجوبا في شريعة موسى - عليه السلام - في يوم الولادة وقيل
يوم الثامن (١) .

فوقوع النسخ بين الشرائع دليل قاطع على وقوعه سمعا .

مناقشة أدلة الجمهور :

أجاب المنكرون على هذه الأمثلة بأنها لم يتحقق فيها دفع الحكم ، بل
هى قبل التحريم والوجوب كانت مباحة بالأصل ورفع الاباحة الأصلية ليس
بنسخ (٢) .

(١) انظر : كشف الأسرار للبزدوى ج ٣ ، ص ١٥٩ ، شرح العضد على ابن الحاجب

ج ٢ ، ص ١٨٨ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٤٦ .

(٢) انظر البزدوى ج ٣ ، ص ١٥٩ .

ودفع الجمهور هذا الجواب : بأننا لانوافق على أن الاباحة الأصلية ليست بنسخ ، فقد جعل أكثر الحنفية منهم أبو الحسن الكرخي وفخر الاسلام رفع الاباحة الأصلية نسخا فقالا :

"أن الناس لم يتركوا سدى في وقت من الأوقات لقوله تعالى : {ايحسب الانسان أن يترك سدى} (١)، ولم يمض وقت الا والله شرع خوطب به الناس ، ونظمت فيه حياتهم ... فهو حكم شرعى .

نعم توجد الاباحة الأصلية بمعنى عدم المؤاخذه لاندراش الشرائع في زمان الفترة ، وجهل الناس بأحكام الله ، فان الله تعالى جعل ذلك عذرا فلم يؤاخذ الناس بأفعالهم كما دل على هذا قوله تعالى : {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} (٢)، وقال أيضا :

{ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى} (٣)" (٤). فهذه الاباحة الأصلية ليست بحكم شرعى .

وأیضا : هى حكم شرعى لأنها ثبتت لتقرير الرسل لها حيث عملت الأمة بها من غير نكير منهم فصارت بحكم التقرير من أحكام تلك الشرائع ، فيكون رفعها ، رفع حكم شرعى وهو النسخ بعينه (٥).

(١) سورة القيامة : آية ٣٦

(٢) سورة الاسراء : آية ١٥

(٣) سورة طه : آية ١٣٤

(٤) انظر : البزدوى ج ٣ ، ص ١٦٠ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٥٦ .

(٥) انظر : التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٦ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٥٦ .

المطلب الثالث

الأدلة على وقوع النسخ فى شريعة واحدة

استدل الجمهور على وقوع النسخ فى شريعة واحدة بما يلى :

(١) قال الله تعالى : {واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا انما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون} (١).

سبب النزول : روى الفخر الرازى فى تفسيره عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : "كان اذا نزلت آية فيها شدة ثم نزلت آية ألين منها تقول كفار قريش ، والله ما محمد الا ويسخر بأصحابه ، اليوم يأمر وغدا ينهى عنه ، وانه لا يتقول مثل هذه الأشياء الا من عند نفسه ، فأنزل الله تعالى قوله : {واذا بدلنا آية مكان آية ...} (٢) الآية .

وجه الدلالة فى الآية على ثبوت النسخ هو أن التبديل هو رفع الأصل واثبات البديل وذلك هو النسخ سواء أكان المرفوع تلاوة أو حكما ، حتى ان الحنفية يسمون النسخ ببيان التبديل .

وقد فسر السلف التبديل بالنسخ كما روى ذلك عن مجاهد (٣) ان معنى قوله تعالى : {واذا بدلنا آية مكان آية} أى رفعناها فأنزلنا غيرها (٤).

(١) سورة النحل : آية ١٠١

(٢) فخر الرازى ، محمد بن العلامة ضياء الدين عمر (٦٠٦هـ) ، تفسير الفخر الرازى

المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، ٣٢ ج ، الطبعة الثالثة ، (بيروت : دار

الفكر ، ١٩٨٥م) ج ١٩ ، ص ١١٨ . لم أعثر على من أخرجه من كتب السنة .

(٣) هو مجاهد بن جبر المكي ، المخزومى مولاهم ، أبو الحجاج ، الامام التابعى

الشهير ، قال النووى : "اتفق العلماء على امامته وجلالته وتوثيقه ، وهو امام فى

الفقه والتفسير والحديث" ، توفي سنة ١٠٣هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٢٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ،

ص ٨٣ .

(٤) انظر تفسير الطبرى ج ١٤ ، ص ١٧٦ .

وروى ابن جرير الطبري^(١) بسنده الى قتادة^(٢) أن قوله تعالى : {واذا بدلنا آية مكان آية} هو كقوله تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها}^(٣) الآية . وقد نص الرازي على أن هذه الآية أصرح دليل على وقوع النسخ^(٤) قال الله تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير}^(٥) . قال القرطبي^(٦) : "وسببها ان اليهود لما حسدوا المسلمين في التوجه

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري ، الامام الجليل والمجتهد المطلق ، قال الخطيب البغدادي : "كان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله ، ويرجع الى رأيه لمعرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره" . له كتاب "التفسير" و"التاريخ" و"اختلاف العلماء" و"التبصرة في أصول الدين" وغيرها . توفي سنة ٣١٠ هـ .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ٣٣٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ص ١٣٠ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٢٦٠ .

(٢) هو قتادة بن دعامة بن قنادة ، أبو الخطاب ، السدوسي ، البصري ، الأكمه ، التابعي ، أجمعوا على جلالته وتوثيقه وحفظه واتقانه وفضله . قال سعيد بن المسيب : "مأثني عراقي أحفظ من قتادة" وقال أحمد : "كان قتادة أحفظ أهل البصرة لم يسمع شيئاً الا حفظه" . وكان عالماً بالتفسير واختلاف العلماء واماماً في النسب ، ورأساً في العربية وأيام العرب ، توفي بواسط بالطاعون سنة ١١٧ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٥٣ ، وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ٢٤٨ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ١٢٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٠٦ . انظر تفسير الطبري ج ١٤ ، ص ١٧٦ .

(٤) تفسير الرازي ج ١٩ ، ص ١١٨ .

(٥) سورة البقرة : آية ١٠٦ .

(٦) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ، الحزرجي ، أبو عبد الله القرطبي ، الامام العالم الجليل ، الفقيه المفسر المحدث ، وكان من عباد الله الصالحين ، والعلماء الزاهدين في الدنيا ، المشتغلين بأمور الآخرة . قال الذهبي : "امام متقن متبحر في العلم ، له تصانيف مفيدة ، تدل على امامته وكثرة اطلاعه ووفور عقله" . ومن مؤلفاته : "أحكام القرآن" في التفسير أجاد فيه في البيان واستنباط الأحكام واثبات القراءات والناسخ والمنسوخ والاعراب ، و"شرح أسماء الله الحسنى" و"التذكار في أفضل الأذكار" وغير ذلك من المؤلفات النافعة . توفي سنة ٦٧١ هـ .

نحو الكعبة ، وطعنوا في الاسلام بذلك وقالوا : ان محمدا يأمر أصحابه بشيء ثم ينهاهم عنه فما كان هذا القرآن الا من جهته ، ولهذا يناقض بعضه بعضا . فأنزل الله : {واذا بدلنا آية مكان آية} ، وأنزل : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها} ^(١) الآية .

ويقول الطبرى في تفسيره لهذه الآية : "يعنى جل ثناؤه بقوله {مانسخ من آية} أى مانقل من حكم آية الى غيره فنبدله ونغيره ، وذلك أن يحول الحلال حراما والحرام حلالا والمباح محظورا والمحظور مباحا ، ولا يكون ذلك الا فى الأمر والنهى والحظر والاطلاق والمنع والاطلاق ، فأما الأخبار فلا يكون فيها ناسخ ومنسوخ" ^(٢) .

= انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، شجرة النور الزكية ص ١٩٧ ، شذرات الذهب ج ٥ ، ص ٣٣٥ .

(١) القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبى بكر ، أبو عبد الله (٦٧١هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠ ج ، الطبعة الثالثة (مصر : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م) ج ٢ ، ص ٦١ .

(٢) الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٣١٠هـ) ، جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٦ ج ، الطبعة الثانية ، تحقيق أحمد شاکر ، محمود شاکر (لم يكمل) ، (مصر : طبعة دار المعارف ، عام ١٩٦٩م) ج ٢ ، ص ٤٧٣ .

المطلب الرابع الأدلة على وقوع النسخ فى القرآن

واستدلوا على وقوع النسخ فى القرآن ببعض الآيات المنسوخة . منها :
 (١) وجوب التوجه الى البيت الحرام بعد أن كان الواجب هو التوجه الى بيت المقدس كما ورد ذلك فى الصحيحين وغيرهما ، فقد قال تعالى :
 {قد نرى قلبك فى السماء فنوليك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ...} (١) الآية .
 قال على بن أبى طلحة (٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : "كان أول مانسخ من القرآن القبلة ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر المدينة وكان أكثر أهلها اليهود أمره الله عز وجل أن يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود ، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عشر شهرا ، وكان يحب قبلة ابراهيم ، فكان يدعو وينظر الى السماء فأنزل الله {قد نرى قلبك فى السماء} الى قوله : {فولوا وجوهكم شطره} (٣) .

(١) سورة البقرة : آية ١٤٤

(٢) هو على بن أبى طلحة الهاشمى ، اسمه مخارق ، مولى آل عباس بن عبد المطلب ، صدوق قد بخطيء ، روى عن ابن عباس ، ولم يسمع منه ، انما أخذ عن طريق مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وقد أخرج له مسلم حديثا واحدا فى ذكر العزل . انظر ترجمته فى : الاتقان للسيوطى ج ٢ ، ص ١٨٨ .

(٣) أخرجه الطبرى فى ج ٢ ، ص ٥٢٧-٥٢٨ ، ابن كثير ، أبو الفداء عماد الدين الحافظ اسماعيل بن كثير الدمشقى (ت ٧٧٤هـ) ، تفسير القرآن الكريم ، ج ٤ ، الطبعة (بدون) ، (بيروت : دار الفكر ، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ج ١ ، ص ٢٧٨ ، السيوطى ، عبد الرحمن بن أبى بكر الكمال جمال الدين ، الدر المنثور فى التفسير بالمأثور ، ج ٨ ، الطبعة (بدون) ، (بيروت : دار الفكر عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ج ١ ، ص ١٤٦ .

قال محمود محمد شاكر هذا الاسناد ضعيف لانقطاعه لأن على بن أبى طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير ، ولكن معناه ثابت عن ابن عباس ، من وجه صحيح . =

فهذه الآية نسخت التوجه الى بيت المقدس بالتوجه الى بيت الله الحرام .

(٢) ومنها أن الله تعالى أمر بثبات الواحد للعشرة بقوله عز وجل :
 {ياأيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون
 يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم
 لا يفقهون} الآية (١).

روى عن ابن أبي نجيح (٢) عن عطاء (٣) عن ابن عباس رضى الله
 عنهما أنه قال :

"لما نزلت هذه الآية ثقلت على المسلمين وأعظموا أن يقاتل عشرون
 مائتين ، ومائة ألفا فخفف الله عنهم فنسخها بالآية الأخرى ، فقال سبحانه
 وتعالى :

{الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا . فان يكن منكم مائة صابرة
 يغلبوا مائتين . وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين} (٤).

= ورواه الحاكم ج ٢ ، ص ٢٦٧-٢٦٨ ، من طريق ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن
 عباس ، وقال : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه
 السياقة" ووافقه الذهبي ، وهو كما قال .

وذكره السيوطي ج ١ ، ص ١٤٦ ونسبه لأبي عبيد ، وابن المنذر وابن أبي حاتم
 والحاكم وصححه ، والبيهقي في سننه . انظر هامش تفسير الطبري بتحقيق محمود
 محمد شاكر ج ٢ ، ص ٥٢٨ .

(١) سورة الأنفال : آية ٦٥

(٢) هو عبد الله بن أبي نجيح أبو يسار ، الثقفى مولاهم ثقة ، رمى بالقدر ، وربما
 دلس من السادسة . توفي سنة ١٣١هـ أو بعدها .

انظر ترجمته في : تقريب الذهبي ج ١ ، ص ٤٥٦ .

(٣) هو عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان المكي ، أبو محمد ، من أئمة التابعين ،
 وأجلة الفقهاء ، وكبار الزهاد . توفي سنة ١١٥هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٤٨ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٤٢٣

(٤) سورة الأنفال : آية ٦٦

فاذا كان المسلمون على الشطر من عدوهم لم ينبغ لهم أن يفروا منه
واذا كانوا دون ذلك لم يجب عليهم قتالهم وجاز لهم أن يتحوزوا
عنهم" (١).

وغير ذلك من الآيات التي ثبت نسخها ، ولا ينكره الا مكابر وجاهل
بالوقائع .

(١) انظر ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ج ١ ، ص ٣١ ، الدر المنثور ج ٤ ، ص ١٠٣ .
وأخرجه الطبري في تفسيره ج ١٤ ، ص ٥٢ بتحقيق محمود محمد شاكر ، والأثر
موجود في سيرة ابن هشام ج ٢ ، ص ٣٣١ .

المبحث الثاني أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها

المطلب الأول أدلة المنكرين عقلا ومناقشتها

(١) احتج من أنكر وقوع النسخ عقلا - وهم اليهود الشمعونية - بما يلي :
قالوا : لو جاز النسخ على الله عز وجل للزم البداء^(١) أو العبث^(٢) وكل منهما محال على الله .

بيان الملازمة : ان النسخ اما أن يكون لحكمة ظهرت له بعد أن كانت خافية عليه ، واما ان يكون لغير حكمة ، وكلا الأمرين باطل .
لأنه ان كان النسخ لحكمة ظهرت له بعد أن كانت خافية عليه - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا - فذلك البداء ، وهو محال على الله تعالى لاستلزامه العلم بعد الجهل .

وان كان لغير حكمة ظهرت له فذلك عبث ، وهذا محال على الله سبحانه وتعالى ، فالنسخ غير جائز لأنه يترتب على جوازه محال^(٣).
الجواب :

أجيب على هذا الدليل بمنع الملازمة ، لأن هذا التردد ليس حاضرا اذ هناك احتمال ثالث ، هو أن الله تعالى شرع الحكم الناسخ لحكمة يعلمها في الأزل ، وليس بخافية عليه ، ولكن وقتها يجيء بانتهاء الحكم الأول .

(١) البداء : هو الظهور بعد الخفاء .

(٢) العبث : هو فعل الشيء لا بغرض صحيح .

(٣) انظر : الآمدى ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٨٩ ،

أمير باشداه الحنفى ، محمد أمين ، تيسير التحرير شرح كتاب التحرير لابن الهمام (١٨٦١هـ) ، ج ٣ ، الطبعة الأولى ، (مصر : مطبعة مصطفى البابى اللحي ، عام

١٣٥٠هـ) ج ٣ ، ص ١٨٢ .

فقولهم ان النسخ يستلزم البداء باطل ، لأن النسخ : هو بيان انتهاء الحكم الشرعى . والبداء هو الظهور بعد الخفاء ، وهو يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم ، وكلاهما محال على الله - عز وجل - فهو متصف أزلا بالعلم الواسع والاحاطة بكل شىء ، والنسخ ليس حكما جديدا ظهر لله - كما يقولون - وانما يعتبر جديدا بالنسبة لنا نحن ، غاية ما فى الأمر أنه بالنسخ تبين لنا ماسبق فى علمه .

وقولهم ان النسخ عبث - أى لالحكمة - غير مسلم لأن النسخ يكون لحكمة معلومة لله الذى هو بكل شىء عليم يعلم أن مصالح عباده تستبدل بتغيير الأزمان والأشخاص والأماكن ، فيشرع لهم أحكاما تلائم حاجاتهم وتحقق لهم المصلحة حسب مشيئته واختياره^(١).

(٢) قالوا : لو جاز النسخ للزم أحد باطلين : اما نسبة الجهل الى الله سبحانه وتعالى أو تحصيل الحاصل .

وذلك أن الخطاب الذى شرع به الحكم المنسوخ اما أن يكون دالا على التأييد أو التأييد ، فان كان علمه الله مؤقتا بوقت معين ثم نسخه عند حلول ذلك الوقت ، كان ذلك تحصيلا للحاصل ، لأن المؤقت ينتهى بانتهاؤه وقتته ، فلامعنى لانتهاؤه بالنسخ ، وتحصيل الحاصل باطل لا يجوز فى حق الله تعالى .

وان كان علمه الله تعالى مؤبدا مستمرا فالقول بجواز نسخه يترتب عليه - ويلزم منه بالاضافة الى انقلاب علمه جهلا والجهل عليه محال - أحد المحاذير الثلاثة .

(١) التناقض ، لأن التأييد يقتضى بقاء الحكم الى الأبد ، والنسخ ينافيه ، فيكون الحكم مؤبدا غير مؤبد ، باقيا زائلا ، وهذا محال ، فما أدى اليه فهو محال مثله .

(١) انظر : فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٥٥ ، الزرقانى ، محمد عبد العظيم ، مناهل العرفان فى علوم القرآن ٣ ج ، الطبعة (بدون) ، (بيروت : دار الفكر ، تاريخ الطبع بدون) ج ٢ ، ص ١٩٤، ١٩٥ .

(٢) تعذر الاخبار بالتأييد على الله على وجه يوجب العلم بالتأييد في زمانه صلى الله عليه وسلم لأنه مامن حكم مؤبد الا وهو محتمل للنسخ ، وذلك باطل لأنه غير متعذر على الله تعالى - جلت قدرته - فما أدى اليه فهو محال وباطل .

(٣) نفى الوثوق بدلالات الألفاظ والوعد والوعيد فلا يجزم بمثل فرضية الصلاة الى غير ذلك ، لأن كل ذلك محتمل للنسخ ، كما يؤدي الى القول بنسخ شريعة الاسلام لجواز نسخ سائر المؤبدات (١).

ودفع هذه الشبهة :

بأن حصر الحكم المنسوخ في التأقيت والتأييد غير مسلم ، بل هو مطلق عن التأقيت والتأييد ، فهو يحتمل التأييد ان لم يرد عليه ناسخ ويحتمل التوقيت ان ورد عليه ناسخ ، فاذا ورد الناسخ تبين لنا أنه كان مؤقتا ، وهذا التأقيت يسمى نسخا .

ولم سلمنا حصر الحكم في التأقيت والتأييد فنختار أنه مقيد بالتأييد ، ولا يمنع نسخه ان جعلنا التأييد قيذا للفعل الواجب (٢) لا الوجوب ، لأنه لا يوجب تناقض بين دوام الفعل وعدم دوام الحكم المتعلق به ، كقولك : صم رمضان أبدا ، فان التأييد قيد لفعل الصوم بمادته ، ودلالة الأمر على الوجوب بالهيئة لا بالمادة فيكون الرضانات كلها متعلق الوجوب من غير تقييد للوجوب بالاستمرار الى الأبد (٣).

(١) انظر : البزدوى ، كشف الأسرار ج ٣ ، ص ١٥٩ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٨٩ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٨ .

(٢) ان عني بالتأييد أن الفعل الذى شرع مطلق عن التأييد ، ولكنه يدل عليه فممنوع لأن المطلق عن التأييد لا يدل على تأقيت أو تأييد ، مثل أن يقول : فرضت عليكم صوم رمضان .

وان عني به التصريح بالتأييد فان التأييد قيد للفعل الواجب لا الوجوب .

(٣) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٨٩ ، كشف الأسرار ج ٣ ، ص ١٦٣ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٨ .

وأما قولهم أن نسخ المؤبد ممتنع فغير صحيح ، لأن التأييد ظاهر في دوام الحكم واستمراره ، والناسخ نص في ارتفاع الحكم وتقديم النص على الظاهر أمر مسلم .

وأيضاً : ان ما استندوا اليه من ملازمات فمردود بأوجه ثلاثة :

(١) ان قولهم بأن النسخ يستلزم التناقض فمدفوع : بأن الخطاب الشرعى

مقيد بعدم ورود الناسخ ، كما أنه مقيد بأهلية المكلف للتكليف ، وأن لا يطرأ عليه عارض من عوارض الأهلية ، كالجنون والغفلة والموت .

(٢) أما قولهم بأن النسخ يؤدي الى تعذر الأخبار بالتأييد فمدفوع بأن

التأييد مفهوم للناس من مجرد الخطاب الشرعى المشتمل على التأييد ،

والأصل في الأحكام البقاء ، فلا يلزم من نسخ الحكم المقيد بالتأييد

عدم صحة الاخبار بالتأييد مطلقاً ، وإنما يلزم فيما نسخ ، وبطلان

اللازم فيه ممنوع بل هو مطلوب .

(٣) أما قولهم بأن النسخ يؤدي الى جواز نسخ شريعة الاسلام فهو احتمال

عقلى فقط ، ولكنه من جهة الشرع فظاهر الاستحالة ، لتضافر الأدلة

على خلود شريعة الاسلام ، وكذلك كون الشريعة دائماً خير والأخبار

لا يدخلها النسخ لاسيما اذا كانت أخبار عما لا يتغير أو لا يدخله

الكذب (١).

وأيضاً : مع التسليم كون الحكم المقيد بالتأييد لا يجوز نسخه فان ذلك

لا يفيد النفي الكلى ، لأن الأحكام المقيدة بالتأييد أقل من القليل ، وغرضهم

نفي النسخ كلياً (٢).

(٣) قالوا : لو جاز النسخ الذى هو رفع الحكم :

فاما أن يكون هذا الارتفاع للحكم قبل وجوده ، وهذا لا يمكن ارتفاعه

قبل وجوده ، لأن رفع المعدوم ممتنع .

(١) انظر : كشف الأسرار للزبدوى ج ٣ ، ص ١٥٩ ، فواتح الرحموت ج ٣٢ ، ص ٥٧ .

(٢) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٨ .

واما أن يكون رفعه بعد وجوده فيستحيل رفع ما وجد وانقضى ، لأن ارتفاع المعدوم محال .

واما أن يكون رفع الحكم مع وجوده ، وهذا أيضا محال لأن فيه اجتماع النفي والاثبات في شيء واحد بحيث يكون موجودا معدوما في آن واحد ، واجتماع النقيضين محال فيستحيل ما أدى اليه (١).

الجواب :

وأجيب على هذه الشبهة بأن الرفع لا يتعلق بعين الحكم ، لأن الحكم لا يرتفع بعد وجوده ، بل الرفع انما هو لتعلق الحكم بالفعل ، فيرتفع التعلق بالتنجيزى لخطاب الله بأفعال المكلفين ، فيكون النسخ رفعاً لذلك التعلق المظنون استمراره ، لولا ورود النسخ لارتفاع الفعل نفسه ، فموضوع النزاع هو رفع تعلق الحكم بالفعل لاعتين الفعل ، فانه لانزاع في أنه لا يرتفع (٢).

(٤) قالوا : ان النسخ يستلزم اجتماع الضدين وهو محال ، فما أدى اليه محال كذلك .

وبيان ذلك : أن الأمر بالشئ يقتضى أنه حسن ومحبوب الى الله ، والنهى عن الشئ يقتضى أنه قبيح ومعصية ، فجواز النسخ يستلزم أن يكون الشئ الواحد حسنا وقبيحا في وقت واحد ، وهو محال (٣).

الجواب :

ويجاب بأن قولهم بأن النسخ يستلزم اجتماع الضدين غير مسلم ، وذلك لأن الحسن والقبح ليسا من صفات الفعل الذاتية ، بل الحسن ماحسنه الشارع حين أمر به ، والقبح ما قبحه الشارع حين نهى عنه . حتى ان الذين يقولون بأن للعقل مدخلا في التحسين والتقبيح - وهم المعتزلة والمحققون

(١) انظر المرجع السابق .

(٢) انظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٠ ، التقرير والتحجير ج ٣ ص ٤٩ .

(٣) انظر كشف الأسرار لليزدوى ج ٣ ، ص ١٥٨ .

من الحنفية - يعترفون بأن المصالح تتغير بتغير الأشخاص والأحوال والأزمان
فالوقت الذي يحسن فيه الفعل غير الوقت الذي يقبح فيه .
وبهذا الجواب يتم هدم ما استدل به الشمعونية على انكار النسخ عقلا
وكل قول لادليل عليه لايعول عليه وبهذا ثبت جواز النسخ عقلا .

المطلب الثاني أدلة المانعين سمعا من اليهود ومناقشتها

احتج من أنكر وقوع النسخ سمعا - وهما طائفتا العنانية والشمعونية من اليهود - بما يلي :

قالوا : ان التوراة التي أنزل الله على موسى - عليه السلام - لم تنسخ بل لم تزل محفوظة لدينا منقولة بالتواتر ، وقد جاء فيها :
"هذه شريعة مؤبدة مادامات السماوات والأرض" وهذا نص يفيد امتناع نسخ هذه الشريعة .

وجاء فيها أيضا : "الترموا يوم السبت أبدا" . وهذا يفيد وجوب تعظيم يوم السبت أبدا والقول بنسخ شريعة موسى - عليه السلام - يستلزم بطلان هذا النص المتواتر عنه ، ونسخ المؤبد ممتنع^(١).

الجواب :

أجيب على هذا الدليل من وجوه :

(١) أن ادعاءهم بأن التوراة متواترة غير مسلم ، لأن التوراة التي نزلت على موسى أحرقها بختنصر^(٢) وقتل الأحرار كلهم فلم يبق منهم من يحفظها .

(١) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٨٩ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٦ .

(٢) هو أحد ملوك الأرض ، كان كاتباً عند ملك الجزيرة ليقر الذي نذر لئن ظفر بيت المقدس ليذبح ابنه للزهرة التي يعبدها ، ولكن الله أرسل ريحا فأهلكته ، وأفل هو وجيشه ، فقتله ابنه وغضب بختنصر للأب ، فقتل الابن واستلم الحكم ، وكان أول ملك ، ثم غزا بني اسرائيل وانتصر عليهم ، ثم رده الله عنهم ، ثم فسقوا فجاءهم وانتصر عليهم ، وقتل منهم ، وصلب وجذع وباع ذراريهم ونساءهم ، وأسر منهم الكثير ثم لحق بأرض بابل .
انظر ترجمته في : المعارف ص ٥٦٢، ٤٦، ٣٢ .

ودعوى أن عزيرا كان يحفظها ونقلها تلاميذه عنه ، خبر آحاد ، بل هو كذب لأن الله تعالى بين في القرآن أن التوراة الموجودة الآن دخل عليه التحريف .

(٢) والنصوص التي استدلووا بها على تواتر التوراة ونسبوه الى موسى عليه السلام مختلق عنه ، بل هو من وضع ابن الراوندى^(١) ليعارض به رسالة النبي صلى الله عليه وسلم .

على أنه لو صح شيء مما قالوه لوقع الحجاج به بين اليهود ومحمد صلى الله عليه وسلم ، لكن لم يقع اذ لو وقع لنقل واشتهر لتوفر الحاجة الى نقلها ، وكونها لم تنقل دليل على أنها مختلقة قطعاً^(٢).

(٣) لو سلم هذان الدليلان اللذان استدلاه للزم بطلان شريعة واحدة فقط لابطلان النسخ مطلقاً فالدليل أخص من الدعوى .

ومن أصرح الأدلة على جواز النسخ سمعا وقوعه في التوراة ، فقد ثبت في التوراة وقوع النسخ بين الشرائع المختلفة ، كما ثبت فيها وقوع النسخ بين أحكام الشريعة الواحدة .

(١) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن اسحاق بن الراوندى ، كان من المعتزلة ، ثم انسلخ من الدين ، وأظهر الالحاد والزندقة ، فطرده المعتزلة ، من مصنفاته التي أظهر فيها الكفر : "التاج في السرد على الموحدين" و"الدافع في الرد على القرآن" كما صنف كتباً للنصارى واليهود وأهل التعطيل . توفي سنة ٢٧٨هـ .

انظر ترجمته في : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٩٩ .

(٢) ابن الحاجب مع شرح العضد ج ٢ ، ص ١٨٩ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ، ص ٥٩ .

المطلب الثالث دليل العيسوية والرد عليه

وهم الذين يجوزون النسخ عقلا ، ويقولون بوقوعه سمعا بيد انهم ينكرون ان الشريعة الاسلامية ناسخة لليهودية ، والخلاف بينه وبين من سبقهم أن دعواهم مقصورة على منع انتساخ شريعة موسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم .

ودليلهم الذى زعموه : أنه لاسبيل الى انكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن الله تعالى قد أيده بالمعجزات الكثيرة القاهرة ، ولأن التوراة قد بشرت بمجيئه ، الا أننا لاتقول بعموم رسالته ، لأن ذلك يؤدى الى انتساخ شريعة موسى - عليه السلام - بشريعته ، وشريعة موسى - عليه السلام - مؤبدة بدليل ماجاء فى التوراة :
"هذه شريعة مؤبدة عليكم مادامت السماوات والأرض" وانما هو رسول الى العرب خاصة .

الجواب :

أجيب على هذا الدليل : بأن اعترافهم بأن محمدا صلى الله عليه وسلم أيده الله بالمعجزات ، وجاءت البشارة به فى التوراة يقضى عليهم لاحالة أن يصدقوه فى كل ماجاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة وانها ناسخة للشرائع كلها حتى شريعة موسى نفسه الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم بخصوصه "لو كان أخى موسى حيا ماوسعه الا اتباعى" (١).

اما أن يؤمنوا برسالته ثم لا يصدقوه فى عموم دعوته ، فذلك تناقض منهم لأنفسهم ومكابرة للحجة الظاهرة لهم (٢).

(١) الحديث حسن بشواهد رواه أحمد فى المسند ج ٣ ، ص ٣٣٨، ٣٧٨ من حديث جابر بن عبد الله ، ورواه أيضا من حديث عبد الله بن شداد ج ٣ ، ص ٤٧٠-٤٧١ ، ورواه أبو يعلى من حديث عمر . انظر مجمع الزوائد ج ١ ، ص ١٧٣-١٧٤ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

المبحث الثالث التطبيقات على وقوع النسخ

إذا ثبت أن النسخ جائز وواقع فإن صاحب الفتح اعترف بهذا الأصل وأيده أثناء شرحه ثلاثة أحاديث في صحيح البخارى :

الحديث الأول :

مأجاء في ٦٥ كتاب التفسير في ٥ - باب {ولكم نصف ماترك أزواجكم} أخرج البخارى بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما قال : "كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب : فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس والثلث وجعل للمرأة الثمن والربع ، وللزوج الشطر والربع" (١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - قوله : "فنسخ الله من ذلك ما أحب" هذا يدل على أن الأمر الأول - أى ماكانوا عليه قبل نزول آية الميراث - استمر الى نزول الآية (٢). قال . أى الحافظ . وفيه رد على من أنكر النسخ ، ولم ينقل ذلك عن أحد من المسلمين الا عن أبى مسلم الأصبهاني صاحب التفسير ، فانه أنكر النسخ مطلقا .

ورد عليه بالاجماع على أن شريعة الاسلام ناسخة لجميع الشرائع ، وأجيب عنه : بأنه يرى أن الشرائع الماضية مستقرة الحكم الى ظهور هذه

(١) انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٩٣ الحديث رقم (٤٥٧٨) .

(٢) ومثل ذلك لايعرف عن النبى صلى الله عليه وسلم الا سماعا فهو دليل على وقوع النسخ .

والقول بالنسخ فى حق الوالدين فى الحديث هو قوله تعالى : {كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الوصية للوالدين} .
أما نسخ حكم المال للولد فلا يتم الا على القول بأن رفع الاباحة الأصلية نسخ لأنهم كانوا على هذا الحكم قبل النبوة .

الشرعية ، قال فسمى ذلك تخصيصا لانسحا (١). ولهذا قال ابن السمعاني (٢):
ان كان أبو مسلم لا يعترف بوقوع الأشياء التي نسخت في هذه الشرعية فهو
مكابره ، وان قال لأسميه نسحا كان الخلاف لفظيا (٣).

الحديث الثاني :

ورد في ٩٧ كتاب التوحيد في ٣٧ - باب ما جاء في قوله عز وجل
{وكلم الله موسى تكليما} أخرج البخاري بسنده الى شريك بن عبد الله في
حديث طويل سبق ذكره في المبحث الرابع من الفصل الأول (٤).
حيث ورد فيه {لا يبدل القول لدى} .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله قوله {لا يبدل القول لدى} تمسك به من
أنكر النسخ . ورد بأن النسخ بيان انتهاء الحكم فلا يلزم منه تبديل القول (٥)

(١) أى أنه يسلّم بأن شرعية الاسلام رافعة للشرائع السابقة لكنه لا يسمى ذلك نسحا
بل تخصيصا ، ولعله يعنى تخصيص الأزمان فان الشرائع السابقة امتد ثبوتها الى
هذا الزمان ، ثم انتهت وجاءت في الزمان اللاحق شرعية محمد صلى الله عليه
وسلم كما مر في كلام الشاطبي في ص ٨٦ .

(٢) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي الشهير بابن السمعاني ، أبو
المظفر ، ابن الامام أبي منصور ، الفقيه الأصولي الثبت ، قال ابن السبكي عنه
"الامام الجليل العالم الزاهد الورع ، أحد أئمة الدنيا" ثم قال : "وصنف في أصول
الفقه (القواطع) وهو يغني عن كل ماصنف في ذلك الفن ... ولأعرف في أصول
الفقه أحسن من كتاب القواطع ولا أجمع" .
ومن أشهر مصنفاته "البرهان" في الخلاف و"الأوساط" و"المختصر" . توفي سنة
٤٨٩ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ، ص ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، شذرات الذهب
ج ٣ ، ص ٣٩٣ .

(٣) فتح الباري ج ٨ ، ص ٩٣ .

(٤) انظر ص ٨٢ .

(٥) انظر فتح الباري ج ١٣ ، ص ٤٩٥ الحديث رقم (٧٥١٧) .

تعقيب :

وهذا الجواب من ابن حجر لا ينشئ على تفسير النسخ بأنه رفع الحكم ،
والصواب أن نقول ان الآية ليس المراد بالتبديل فيها : النسخ بل وردت في
الوعيد الذي ليس معه من الله عفو . =

الحديث الثالث:

ورد في ٦٥ - كتاب التفسير ٧ - باب قوله {مانسخ من آية أو ننسها} (١). أخرج البخارى بسنده الى ابن عباس قال : "قال عمر رضى الله عنه : أقرأنا أبى ، وأقضانا على ، وانا لندع من قول أبى ، وذاك أن أبيا يقول : لأدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها}" (٢).

وفى لفظ آخر : "قال عمر : أبى أقرأنا ، وانا لندع من لحن أبى وأبى يقول أخذته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أتركه لشيء ، قال الله تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها}" (٣).

الشرح :

قوله : "وانا لندع من قول أبى" وفى رواية الثانى "وانا لندع من لحن أبى" أى أن عمر كان يترك كثيراً من قراءة أبى لأنه ربما قرأ مانسخت تلاوته لكونه لم يبلغه النسخ ، وكان أبى بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذى تلقاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه بسماعه منه يحصل له العلم القطعى به فلا يزول عنه بأخبار غيره أن تلاوته نسخت .

= فالآية واردة فى وعيد وهو قوله {القيأ فى جهنم كل كفار عنيد ...} الآيتين فى سورة (ق) ، والمعنى لا يقع الحلف فيما أوعدت به الا اذا عفى سبحانه لسبب من الأسباب .

انظر تفسير البيضاوى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ج ، ص ٥٣٦ . وقال أبو السعود ان الآية ليست واردة فى الأحكام فان الأحكام وردت فيها التبديل بقوله تعالى : {واذا بدلنا آية مكان آية ...} الآية ، وهذه واردة فى الوعيد بالنار الثابت بقوله تعالى : {لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين} الآية . والمراد الوعيد الذى لم يكن معه عفو لسبب من الأسباب التى يعلمها الله . انظر تفسير أبى السعود المسمى ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ج ٨ ، ص ١٣١ .

(١) سورة البقرة : آية ١٠٦

(٢) صحيح البخارى الحديث رقم (٤٤٨١) ، انظر الفتح ج ٨ ، ص ١٦ .

(٣) صحيح البخارى الحديث رقم (٥٠٠٥) فى كتاب فضائل القرآن ، باب القراء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، انظر الفتح ج ٨ ، ص ٦٦٤ .

فاحتج عمر لجواز وقوع ذلك بالآية الدالة على النسخ .
قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . والآية من أوضح الاستدلال فى
جواز وقوع النسخ خلافا لمن شذ فمنعه ، بأنها قضية شرطية لاتستلزم الوقوع .
قال الحافظ : وأجيب بأن السياق وسبب الزول كان فى ذلك لأنها
نزلت جوابا لمن أنكر ذلك (١) .

ونفهم من خلال شرح الحافظ هذه الأحاديث أنه يؤيد قول الجمهور
على جواز النسخ ووقوعه ، وان لم يفصل الأدلة فى ذلك - بل وجد اشارة
فى هذه الأحاديث تدل على ذلك - ولم يتوسع فى ذكر الأدلة للاثبات لأنه
ليس من موضوعه وانما تعرض جزءا منه عند حاجته اليه .

(١) انظر الفتح ج ٨ ، ص ٦٧١، ١٧ .

الفصل الثالث شروط النسخ

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول :

شروط النسخ عند الأصوليين .

المبحث الثانى :

الناسخ والمنسوخ لابد أن يتواردا على محل واحد
والتطبيقات عليه

المبحث الثالث :

لا يصار الى النسخ الا اذا علم التاريخ وتعذر الجمع
والتطبيقات عليه

المبحث الرابع :

أن لا يكون فى العقائد والفضائل والتطبيق عليه

المبحث الخامس :

أن لا يكون فى الأخبار والتطبيقات عليه

المبحث السادس :

النسخ لا يثبت بالاحتمال

المبحث الأول شروط النسخ عند الأصوليين

تمهيد :

قبل الشروع في ذكر شروط النسخ يجدر بنا تعريف معنى الشرط لأن الحكم على الشيء فرع عن تصور معنى الشرط فنقول الشرط : ما يعدم الحكم بعدمه ، ولا يوجد بوجوده (١).

أو : ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وكان خارجا من الماهية .

مثال ذلك : الطهارة شرط لصحة الصلاة ، فلا صلاة بدون طهارة ، ولا يلزم من وجود الطهارة صحة الصلاة لجواز فقدان شرط من الشروط الأخرى لصحتها كاستقبال القبلة.

ومثاله في الأحكام العقلية : ان الحياة شرط في صحة وجود العلم ، فيستحيل أن يوجد العلم مع عدم الحياة ولا يلزم من وجود الحياة وجود العلم.

الشروط :

وقد اتفق الأصوليون على بعض الشروط التي يجب توفرها ليصح النسخ ، واختلفوا في البعض الآخر .

فأما الشروط المتفق عليها فهي :

(١) أن يكون الحكم المنسوخ شرعيا لا عقليا ، بمعنى أنه ثبت بالشرع ثم رفع ، فرفع الاباحة الأصلية ليس نسخا عند الجمهور . وقد تقدم (٢).

(١) الباجي ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ) ، كتاب الحدود في الأصول ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور نزيه حماد ، (بيروت : مؤسسة الزغبي ، عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) ص ٦٠ .

(٢) انظر ص ٨٨ .

(٢) أن يكون الناسخ منفصلا عن المنسوخ متأخرا عنه ، فالمخصصات المقترنة كالشرط والاستثناء والصفة والغاية لا يسمى نسخا كقوله تعالى {ثم أتموا الصيام الى الليل ...} ^(١) الآية . فليس ذلك نسخا للصوم نهارا . وكذلك المخصصات المنفصلة المقترنة التي أتت عقب العام ، وكذلك المخصصات المتأخرة التي لم يعمل فيها بالعام قبل مجيئها عند غير الحنفية .

(٣) أن يكون دليل رفع الحكم دليلا شرعيا من الكتاب والسنة ، فارتفاع الحكم بموت المكلف أو جنونه ليس بنسخ لأنه ارتفاع بالعقل .

(٤) أن لا يكون المنسوخ مقيدا بوقت معين يقتضى دخوله زوال المغيابغاية فلا يكون نسخا عند وجودها ^(٢) .

(٥) أن يكون بين الدليلين تعارض ، ونعني به التعارض الظاهري للنصوص مع عدم امكان الجمع بين المتعارضين ، أما التعارض الحقيقي فلم يقع قطعا ، لأن وقوعه يعنى التناقض ، والشارع متزه عن ذلك ، ومع امكان الجمع فلانسخ ، فقول من قال نسخ صوم عاشوراء برمضان ، ونسخت الزكاة كل صدقة ليس بصحيح اذا حمل على ظاهره لأن الجمع بينهما ممكن ولا منافاة بينهما . وانما وافق نسخ عاشوراء فرض رمضان ، ونسخ سائر الصدقات فرض الزكاة ، فحصل النسخ معه لابه ^(٣) .

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧

(٢) انظر البحر المحيط للزركشى ج ٤ ، ص ٧٨ .

(٣) ابن تيمية ، عبد السلام بن عبد الله الخضر ، وعبد الحليم بن عبد السلام ، وأحمد بن عبد الحليم ، المسودة في أصول الفقه ، الطبعة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، (القاهرة : مطبعة المدنى ، عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م) ص ٢٢٩ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ٧٤ .

(٦) أن يكون مما يجوز نسخه ، فلا يدخل النسخ على الأحكام العقدية كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ولا الأحكام الكلية : كحفظ النفس ، والعقل ويدل على ذلك الاستقراء التام^(١).
وهناك شروط مختلفة فيها ذكرها بعض الأصوليين إلا أن المحققين منهم نفوها وهو الصحيح وقد أعرضنا عنها لأنها لا يترتب عليها أثر فقهي .

(١) الموافقات ج ٣ ، ص ١٠٥، ١١٧ ، ارشاد الفحول ص ١٨٦ .

المبحث الثاني الناسخ والمنسوخ لأبد أن يتواردا على محل واحد والتطبيق عليه

لقد ذكر الحافظ بعضا من هذه الشروط المذكورة في كتب الأصول وان كان ذكرها بعبارات تختلف عن عباراتهم الا أنها تؤدى نفس المعنى ، وسأرد كل شرط مذكور في الفتح الى مايرادفه من شروط الأصوليين أو مايتفرع عنه .

ونقول : هذا الشرط المعنون عنه في هذا المبحث تفرع عن الشرط الخامس من الشروط المذكورة آنفا . وهو - أن يكون بين الدليلين تعارض - وهذا الشرط تفرع ٥٢ عن كتاب الشهادات في باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود .

أخرج البخارى بسنده الى الأشعث بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "شاهداك أو يمينه" (١).

وهذا الحديث سبق ذكره في تطبيق تعريف النسخ في المبحث الثالث من الفصل الأول (٢)، الا أننا سنذكره هنا في الجانب المتعلق بهذا المبحث . وخلاصة القول فيه : أن العلماء اختلفوا في حكم القضاء بشاهد المدعى ويمينه في الأموال والحدود ، فقال أبو الزناد : يجوز ويثبت الحق للمدعى بهما ، وقال بهذا القول الخلفاء الراشدون (٣) والشافعى (٤)

(١) فتح البارى ج ٥ ، ص ٣٣١ ، الحديث رقم (٢٦٦٩، ٢٦٧٠) .

(٢) انظر ص ٧٦ .

(٣) الخلفاء الراشدون هم : أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، وعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وعثمان بن عفان رضى الله عنه ، وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٤) هو أبو عبد الله ، محمد بن ادريس بن العباس بن شافع القرشى المطلبى ، الامام الجليل ، صاحب المذهب المعروف والمناقب الكثيرة ، أشهر مصنفاته : "الأم" في الفقه و"الرسالة" في أصول الفقه و"أحكام القرآن" و"اختلاف الحديث" و"جماع العلم" . توفي سنة ٢٠٤ هـ . =

ومالك (١) وأحمد (٢) والفقهاء السبعة (٣) (٤).

وقال ابن شبرمة : لا يجوز ، وقال بهذا القول أبو حنيفة والشعبي (٥)،

= انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ١ ، ص ١٩٢ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٩ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

(١) هو الامام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، امام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة ، جمع بين الفقه والحديث والرأى ولا يفتي أحد ومالك بالمدينة ، وكان يعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يركب دابة في المدينة ، مناقبه كثيرة جدا ، جمع الحديث في "الموطأ" ، روى له أصحاب الكتب الستة . توفي سنة ١٧٩ هـ .

انظر ترجمته في : الديباج المذهب ج ١ ، ص ٦٣ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٢٨٩ طبقات الفقهاء ص ٦٧ .

(٢) هو الامام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الوائلي ، أحد الأئمة الأربعة الأعلام ، ولد ببغداد ونشأ بها ، وطلب العلم وسمع الحديث فيها ، وسافر في سبيل العلم أسفارا كثيرة ، فضائله ومناقبه وخصاله لا تكاد تعد ، من كتبه "المسند" و"التاريخ" و"الناسخ والمنسوخ" و"المناسك" و"الزهد" و"علل الحديث" . توفي سنة ٢٤١ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ج ٤ ، ص ٤١٢ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٤٧ ، المنهج الأحمد ج ١ ، ص ٥ وما بعدها .

(٣) المراد بالفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب ، عروة بن الزبير ، القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق ، خارجة بن زيد بن ثابت ، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود ، سليمان بن يسار . واختلف في السابع ، فقيل : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقيل سالم بن عبد الله ، وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن . انظر ترجمتهم في : شجرة النور الزكية ص ١٩ .

(٤) انظر : ابن قدامة ، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠ هـ) ، المغني على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى (ت ٣٣٤ هـ) ، ج ١٤ ، الطبعة الأولى ، (بيروت : دار الفكر عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) ج ١٢ ، ص ١٢ ، ومعه الشرح الكبير على متن المقنع للشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة (٦٨٢ هـ) .

(٥) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي ، وهو من حمير ، أبو عمرو ، وهو تابعي كوفي ، قال ابن خلكان : "جليل القدر ، وافر العلم ، عالم الكوفة ، كان نجيفا ، وكان مزاحا" . له مناقب وشهرة ، توفي بالكوفة فجأة سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك . وقد أدرك خمسمائة من الصحابة أو أكثر . =

والنخعي^(١) وأهل أندلس من أصحاب مالك^(٢).
الأدلة :

استدل الجمهور بحديث الأشعث بن قيس الذى رواه البخارى ،
وبالحديث الذى رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم "قضى بيمين وشاهد"^(٣).
وقد رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين
صحابيا ، وأصح طرقه حديث ابن عباس فى مسلم ثم حديث أبى هريرة فى
سنن أبى داود والترمذى وابن ماجه^(٤).

= انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٢٦

تاريخ بغداد ج ١٢ ، ص ٢٢٩ .

(١) هو ابراهيم النخعي بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران ، فقيه أهل الكوفة
ومفتيها هو والشعبى فى زمانهما ، قال الأعمش : "كان صيرفيا فى الحديث" ، وقال
الشعبى : "ماترك بعده أعلم منه ولا الحسن ولا ابن سيرين ، ولا من أهل الكوفة
ولا البصرة ولا الحجاز ولا الشام" . مات سنة ٩٦ هـ .

انظر ترجمته فى طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٢٩-٣٠ .

(٢) المغنى مع الشرح الكبير ج ١٢ ، ص ١٢ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ، ص ٤ .

(٤) انظر : أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٧٥ هـ) ، سنن أبى
داود ، ٥ ج ، الطبعة الأولى ، اعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس ، ومعه كتاب
معالم السنن للخطابى (٣٣٨ هـ) وهو شرح عليه ، (سورية : دار الحديث عام
١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م) ج ٤ ، ص ٣٣ ، حديث رقم (٣٦٠٨) .

والترمذى ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سودة (٢٧٩ هـ) ، الجامع الصحيح ،
وهو سنن الترمذى ، ٥ ج ، الطبعة الأولى بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر
ج ١ ، ٢ ، ٣ ، محمد فؤاد عبد الباقي ، ج ٤ ، ٥ ، ابراهيم عطوة عوض ، (مصر : مطبعة
مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م) ج ٣ ، ص ٦١٨ ، حديث
رقم (١٣٤٣) .

ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ) ، سنن ابن ماجه ، ٢ ج ، الطبعة
(بدون) ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، (القاهرة : دار احياء الكتب العربية عام
١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م) ج ٢ ، ص ٤٩ ، حديث رقم (٢٣٩٢) .

وأُسند البيهقي^(١) عن الشافعي أنه قال : "حديث ابن عباس ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن غيره يشهد له ... ثم قال : واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً لأننا نحكم بشاهدين وشاهد وامرأتين ولا يمين ، فإذا كان شاهد حكمنا بشاهد ويمين ، وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن ، لأنه لا يمنع جواز أقل مما نص عليه في كتابه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله ، وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا"^(٢). واستدل الحنفية بالآية الكريمة {واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان}^(٣).
وبحديث "البينة على المدعى واليمين على من أنكر"^(٤).

= وبتحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الأولى ٣ ج ، (الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) .

قال الحافظ ابن حجر : حديث أبي هريرة أخرجه أصحاب السنن ورجاله مدنيون ثقات ، ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة ، لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها . انظر فتح الباري ج ٥ ، ص ٣٣٣ .

(١) هو أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري ، أبو بكر البيهقي الشافعي ، قال ابن السبكي عنه : "فقيه جليل ، حافظ كبير ، أصولي فخرير ، زاهد ورع" ، أشهر مصنفاته : "السنن الكبرى" و"معرفة السنن والآثار" و"دلائل النبوة" و"الأسماء والصفات" و"الخلافات" . توفي سنة ٤٥٨هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٤ ، ص ٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٥٧ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٣٠٤ .

(٢) البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ) ، السنن الكبرى ، ج ١ ، الطبعة الأولى ، (حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، عام ١٣٥٦هـ) ، ج ١٠ ص ١٧٥ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٨٢

(٤) هذا الحديث أخرجه الدارقطني والترمذي والبيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناده ضعيف كما قال الحافظ في تلخيص الحبير . =

ولهذا لما تخاور أبو الزناد وابن شبرمة في المسألة ذكر أبو الزناد الحديث السابق وقال ابن شبرمة ردا عليه : "إذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين المدعى فما تحتاج أن تذكر احدهما الأخرى ، ما كان يصنع بذكر هذه الأخرى" (١).

فالحنفية تقول : بأن الآية الكريمة وحديث شاهداك أو يمينه يوجبان الحكم ، أما بينة المدعى أو يمين المدعى عليه ، وجواز القضاء بشاهد المدعى ويمينه زيادة على النص ، وهو نسخ له ، لأنه يرفع الحكم المفهوم من الآية (٢)، وحديث الآحاد لا ينسخ القرآن .

-
- = انظر : الدارقطني ج ٤ ، ص ٢٨ ، سنن الترمذى الحديث رقم (١٣٤١) ، سنن البيهقي ج ١٠ ، ص ٥ ، تلخيص الحبير ج ٤ ، ص ٢٠٨ .
- قال أبو عيسى هذا حديث في اسناده مقال ، ومحمد بن عبيد الله العزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه ، ضعفه ابن المبارك وغيره .
- انظر سنن الترمذى ، ١٣ كتاب الأحكام ، ١٢ باب ما جاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، الحديث رقم (١٣٤١) ج ٣ ، ص ٦١٧ .
- وأخرج البخارى ومسلم من طريق أبي مليكة عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه" .
- انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٦١ الحديث رقم (٤٥٥٢) ، مسلم ، حديث رقم (١٧١١) وقال الحافظ ابن رجب : "وقد استدلل الامام أحمد وأبو عبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (البينة على المدعى واليمين على من أنكر) ، وهذا يدل على أن هذا اللفظ عندهما صحيح محتج به .
- وفي معنى حديث الباب خير الأشعث بن قيس المخرج في الصحيحين قال : "كان بينى وبين رجل خصومة في بئر فاخترصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : شاهداك أو يمينه" .
- انظر جامع العلوم والحكم ص ٢٩٤-٢٩٥ .
- (١) انظر فتح البارى ج ٥ ، ص ٣٣١ .
- (٢) أى لأنها بمثابة المطلق فاذا أثبتنا القضاء بالشاهد واليمين فقد قيدنا مطلق القرآن بخير الواحد .

وأجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله على دليل الحنفية "بأن النسخ رفع الحكم ولارفع هنا^(١). وأيضاً النسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص ، وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخاً اصطلاح^(٢)، فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه ، كما في قوله تعالى {وأحل لكم ما وراء ذلكم}^(٣) .

وقال صاحب^(٤) المغنى رداً على دليل الحنفية : "وقولهم ان الزيادة في النص نسخ غير صحيح ، لأن النسخ الرفع والازالة ، والزيادة في الشيء تقرير له لارفع له ، والحكم بالشاهد واليمين لا يمنع الحكم بالشاهدين ولا يرفعه ، ولأن الزيادة لو كانت متصلة بالمزيد عليه لم ترفعه ولم تكن نسخاً وكذلك اذا انفصلت عنه ، على أن الآية واردة في التحمل دون الأداء ، ولهذا قال : {أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى}^(٥) ، والتزاع في الأداء .

وحديثهم ضعيف - أى حديث "البينة على المدعى واليمين على من أنكر" وليس هو للحصر بدليل أن اليمين تشرع في حق المودع اذا ادعى رد

(١) بل الموجود هنا هو ضم حكم الى الحكم ، لأن اثبات الشاهد واليمين محله عند عدم وجود الشاهدين أو الشاهد والمرأتين .

(٢) وحقيقته : ضم حكم في حال الى حكم في حال آخر .

(٣) سورة النساء : آية ٢٤ . انظر المصدر السابق ج ٥ ، ص ٣٣١ .

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى الدمشقى ، الحنبلى ، موفق الدين أبو محمد ، أحد الأئمة الأعلام . قال ابن النجار : "كان ثقة ، حجة نبيلة ، غزير الفضل ، كامل العقل ، شديد الثبوت ، دائم السكوت ، حسن الصوت ، ورعاً عابداً على قانون السلف ، على وجهه النور وعليه الوقار والهيبة ... الخ" . وقد ألف التصانيف النافعة وأشهرها : "المغنى" و"الكافى" و"المقنع" و"العمدة" في الفقه ، و"روضة الناظر" في أصول الفقه ، وغيرها . توفي سنة ٦٢٠ هـ .

انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ج ٢ ، ص ١٣٣ ومابعدا ، شذرات الذهب ج ٥ ، ص ٨٨ ومابعدا .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٨٢

الوديعة وتلفها" (١).

ورد الحنفية على جواب الحافظ ابن حجر رحمه الله على لسان العيني (٢) في عمدة القارىء . حيث قال : " ان قوله بأن الناسخ والمنسوخ لابد أن يتواردا على محل واحد ، ليس على اطلاقه ، فالشرط مسلم ولكن لانسلم قوله بأن الشرط غير متحقق في الريادة على النص ، لأنه لم يفرق بين نسخ الوصف ونسخ الذات ، والنسخ هنا من قبيل نسخ الوصف لامن قبيل نسخ الذات ، ونحن نقول : ان نسخ الوصف مثل نسخ الذات في الحكم ، فلهذا منعنا الحكم بشاهد ويمين" (٣).

معناه : ان الآية دلت على أن البيئة هي رجلان أو رجل وامرأتان وجد الشاهد واليمين أولا وهذا بمثابة الذات ، والاطلاق بمثابة الوصف ، فاذا قلنا بنسخ الحديث للآية فقد رفعنا حكم الاطلاق ولا يجوز نسخ القرآن بخبر الواحد .

(١) المغنى مع الشرح الكبير ج ١٢ ، ص ١٢ .

(٢) هو أبو محمد ، محمود بن الامام شهاب الدين أبو العباس ، أحمد العيني المصرى ، ولد بعين تاب سنة ٧٦٢هـ ، قاضى القضاة للحنفية ، امام علامة في العلوم العربية والفقه والحديث ، له تأليف حسان كشرح البخارى ، وشرح شواهد الرضى ، كبير وصغير ، وكتب في السيرة والتاريخ ، والفقه وغيرها ، عمر مدرسة قرب الأزهر ، وحبس بها كتبه ، ومآثره جمّة . توفي سنة ٨٩٥هـ .
انظر ترجمته في : بغية الوعاة ص ٣٩ ، الفوائد البهية ص ١٦٦ ، الفكر السامى ج ٢ القسم الرابع ص ١٨٥ .

(٣) العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، عمدة القارىء شرح البخارى ، ٢٥ ج ، الطبعة (بدون) ، (القاهرة : المطبعة المنيرية ، التاريخ بدون) ج ١٣ ، ص ٢٤٤ .

المبحث الثالث لا يطار الحد النسخ إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع والتطبيقات عليه

هذا الشرط الذى ذكره الحافظ تفرع عن الشرط الثانى والخامس من الشروط المذكورة عند الأصوليين .

ولقد تفرعت هذه المسألة فى عدة أماكن من فتح البارى منها :

- (١) فى ٨ . كتاب الصلاة ١٠٥ باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء .
أخرج البخارى بسنده الى مسروق (١) عن عائشة (٢) : ذكر عندها ما يقطع الصلاة - الكلب والحمار والمرأة - فقالت : شبهتمونا بالحر والكلاب والله لقد رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يصلى وانى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة ، فتبدو لى الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى النبى صلى الله عليه وسلم ، فأنسل (٣) من عند رجله (٤) .

(١) هو مسروق بن الأجدع بن مالك بن همدان ، ويكنى أبا عائشة الامام الكوفى ، القدوة الفقيه العابد ، صاحب ابن مسعود ، وروى عن أبى بكر وعمر ومعاذ وعلى ، وروى له أصحاب الكتب الستة ، كان يصلى حتى تورمت قدماه . قال الشعبى : مارأيت اطلب للعلم منه ، توفى سنة ٦٣ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الفقهاء ص ٧٩ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٤٩ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٧١ .

(٢) عائشة هى أم المؤمنين بنت أبى بكر الصديق ، أسلمت صغيرة بعد ١٨ شخصا ، وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ، وبنى بها بعد الهجرة ، وكنّاها رسول الله أم عبد الله بابن أختها عبد الله بن الزبير ، وهى من أكثر الصحابة رواية ، ولها فضائل كثيرة ، ومناقب معروفة ، مات سنة ٥٧ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٤ ، ص ٣٥٩ ، الاستيعاب ج ٣ ، ص ٣٥٦ .

(٣) فأنسل : أى انطلق فى استخفاء .

(٤) فتح البارى ج ١ ، ص ٧٠٠ ، الحديث رقم ٥١٤ .

وأخرج بسنده أيضا الى ابن شهاب^(١) أنه سأل عمه عن الصلاة يقطعها شيء؟ فقال : لا يقطعها شيء . أخبرني عروة بن الزبير^(٢) أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : "لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم فيصلى من الليل ، وانى لمعتضة بينه وبين القبلة على فراش أهله"^(٣).
 اختلف العلماء : هل يقطع الصلاة بمرور الكلب والحصار والمرأة بين يدي المصلي ، اذا صلى لغير سترة أومرت هذه الأشياء بينه وبين السترة؟ فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف الى أنه لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم^(٤).
 وقال قوم يقطعها المرأة والحصار والكلب الأسود منهم أبو هريرة وأنس^(٥)

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ، الزهري ، أبو بكر المدني التابعي ، أحد الأعلام ، نزل الشام ، روى عن الصحابة والتابعين ، رأى عشرة من الصحابة ، وكان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم ، سباقا لمتون الأخبار ، فقيها ، فاضلا ، ينسب الى جد جده (شهاب) وكان يأق دور الأنصار فلا يبقى فيها شاب الا سأل ولا كهلا ، ولا أنثى ولا عجوزا الا سأل . توفي سنة ١٣٤ هـ .
 انظر ترجمته في : طبقات الحفاظ ص ٤٢ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٣١٧ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٢) عروة بن الزبير بن العوام ، الأسدي أبو عبد الله ، المدني ، أحد فقهاء المدينة السبعة ، الحافظ ، جمع بين العلم والسيادة والعبادة ، كثير الحديث وهو شقيق عبد الله بن الزبير أمهما : أسماء ، وكان بحرا لا يئزف كثير الصوم . توفي سنة ٩٤ هـ .
 انظر ترجمته في : طبقات الحفاظ ص ٢٣ ، تذكرة لاحفاظ ج ١ ، ص ٦٣ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٠٣ .

(٣) فتح الباري ج ١ ، ص ٧٠٢ الحديث رقم (٥١٥) .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ، ص ٢٢٧ .

(٥) هو الصحابي أنس بن مالك بن النضر ، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين من الرواية عنه ، خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر وهو غلام يخدمه ، ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالمال والولد والجنة ، وأقام مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثم شهد الفتوح ، وقطن البصرة ومات بها ، وهو آخر الصحابة موتا بالبصرة ، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى غزوات . مات سنة ٩٣ هـ . =

والحسن البصرى (١)، وأبو الأحوص (٢).

وسبب الخلاف معارضة القول للفعل وذلك أنه خرج مسلم عن أبي ذر (٣) أنه عليه الصلاة والسلام قال : "يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب الأسود" (٤).

وخرج البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : "أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظنى فأوترت" (٥). رواه الجماعة .

= انظر ترجمته فى : الاصابة ج ١ ، ص ٧١ ، الاستيعاب ج ١ ، ص ٧١ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٠٠ .

(١) هو الحسن بن يسار البصرى ، أبو سعيد ، امام أهل البصرة المجمع على جلالته فى كل فن وهو من سادات التابعين وفضلائهم ، جمع العلم والزهد والورع والعبادة ، أشهر كتبه "تفسير القرآن" . توفى سنة ١١٠ هـ .

انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٣٥٤ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٣٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ، ص ١٦١ .

(٢) أبو الأحوص : هو سلام بن سليم الحنفى مولاهم أبو الأحوص الكوفى الحافظ . قال ابن مهدي : أبو الأحوص أثبت من شريك ، وقال ابن معين : ثقة متقن ، مات سنة تسع وسبعين ومائة ١٧٩ هـ . وقال ابن سعد : كان كثير الحديث صالحا فيه ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ج ٤ ، ص ٢٨٢-٢٨٣ .

(٣) هو الصحابى جندب بن جنادة بن سفيان ، الغفارى الحجازى ، أبو ذر اختلف فى اسمه ، كان من السابقين الى الاسلام ورجع الى قومه باذن النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم هاجر الى المدينة ، وصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفى وكان زاهدا متقللا من الدنيا ، قوالا بالحق ، صادق اللهجة ، قال ابن عمر : "والله ماأقلت الغبراء ، ولاأظلت الخضراء أصدق لهجة من أبى ذر" ، لم يشهد بدرا ، وكان يوازى ابن مسعود فى العلم ، وله مناقب كثيرة ، توفى بالربذة سنة ٣٢ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٤ ، ص ٦٣ ، الاستيعاب ج ٤ ، ص ٦١ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٣٩ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووى ، باب سترة المصلى والندب الى الصلاة الى سترة والنهى عن المرور ، ج ٤ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

(٥) المرجع السابق ج ٤ ، ص ٢٢٨ .

واستدلوا أيضا بما روى عن الفضل^(١) بن عباس قال : "أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن في بادية لنا ومعه عباس فصلى في صحراء ليس بين سترة وحمارة لنا وكلبة تعبثان بين يديه فما بالى ذلك" . رواه أبو داود والنسائي وأحمد^(٢) .

فالحديثان يدلان أن المرأة والكلب الأسود والحمارة لا تقطع الصلاة .
وتمسك من قال تقطع الصلاة بمرور هذه الثلاثة بما يلي :

(١) مارواه مسلم عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا قام أحدكم يصلى فإنه يستتره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود . قلت يا أبا ذر ما بال

(١) هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنهما ، كان أكبر اخوانه ، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم مكة وحنينا ، وثبت معه يومئذ ، وشهد معه حجة الوداع ، وحضر غسل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى كان يصب الماء لعل يومئذ ، روى أربعة وعشرين حديثا ، مات في طاعون عمواس على الصحيح سنة ١٨ هـ .

(٢) انظر ترجمته في : الاصابة ج ٢ ، ص ٢٠٨ ، الاستيعاب ج ٣ ، ص ٢٠٨ .
رواه أبو داود في باب ١١٤ من قال لا يقطع الصلاة ، ج ١ ، ص ٤٥٩ الحديث رقم (٧١٨) ، وأحمد في مسنده ج ١ ، ص ٢١١ ، والنسائي الحديث رقم (٧٥٤) .
قال الشوكاني : الحديث في اسناده عند أبي داود والنسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس وهما صدوقان ، وقال المنذرى : ذكر بعضهم أن في اسناده مقالا .

انظر : الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٥ هـ) ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ج ٨ ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ج ٣ ، ص ١٠ .

قال أحمد شاعر : اسناده ضعيف لانقطاعه ، لأن العباس بن عبيد الله لم يدرك عمه الفضل . انظر المسند للإمام أحمد ، شرحه ووضع فهرسه : أحمد محمد شاعر (مصر : دار المعارف عام ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م) ج ٣ ، ص ١٧٩٦ الحديث رقم (١٧٩٧) .

الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان" (١).

(٢) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب ويقى ذلك مثل مؤخرة الرجل" (٢).

فالحديثان يدلان على قطع الصلاة بهذه الأشياء الثلاثة .

ولم يأخذ الجمهور بأحاديث القطع بل اختلفوا في تأويلها :

قال الحافظ ابن حجر رضى الله عنه : "مال الطحاوى وغيره الى أن حديث أبى ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها .

وتعقب : بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا علم التاريخ وتعذر الجمع ، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر" .

ومال الشافعى وغيره الى تأويل القطع - فى حديث أبى ذر وغيره - وهذه طريقة الجمع - بأن المراد به نقص الخشوع لشغل القلب بهذه الأشياء ، وليس المراد ابطالها - ويؤيد ذلك أن الصحابى راوى الحديث سأل عن الحكمة فى التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان ، وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدى المصلى لم تفسد صلاته ، للحديث المروى فى الصحيح "اذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان ، فاذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه" الحديث .

وقال بعضهم : حديث أبى ذر مقدم ، لأن حديث عائشة على أصل الإباحة .

ورد : بأن ذلك مبنى على أنهما متعارضان ، ومع امكان الجمع فلا تعارض ، ويمكن الجمع بينهما، بأن المراد بحديث القطع نقص الخشوع كما

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، الباب السابق ج ٤ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ، ص ٢٣٨ .

قدمنا ، أو يترجح حديث عدم القطع بعمل الصحابة به .

هذا وقد قال الامام أحمد : بقطع الصلاة الكلب الأسود وفي النفس من الحمار والمرأة شيء (١).

ووجهه : أنه لم يجد في الكلب الأسود حديث يعارضه .
أما المرأة فقد عارضها حديث عائشة "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل كلها وأما معترضة بينه وبين القبلة" . رواه الجماعة واللفظ لمسلم (٢).

وفي الحمار يعارضه حديث ابن عباس الذي رواه البخاري قال :
"أقبلت راكبا على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام . ورسول الله صلى الله عليه وسلم . يصلي بمنى الى غير جدار ، فمررت بين يدي بعض الصف ، وأرسلت الاتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي" (٣).

فقوله "الى غير جدار" أى الى غير سترة قاله الشافعي ، وسياق الكلام يدل على ذلك لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته .

(٢) في ٢٣ . كتاب الجنائز ٤٩ باب من قام لجنازة يهودي :

أخرج البخاري بسنده الى عامر بن ربيعة (٤) - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا رأيتم الجنازة فقوموا حتى تخلفكم" (٥).

(١) انظر فتح الباري ج ١ ، ص ٧٠١ .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ، ص ٢٢٨ .

(٣) انظر الفتح ج ١ ، ص ٢٠٥ الحديث رقم (٧٦) .

(٤) هو عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العتري حليف آل الخطاب ، صحابي مشهور

أسلم قديما وهاجر ، وشهد بدرا ، مات ليالى قتل عثمان بن عفان رضى الله عنه .

انظر ترجمته في : التقريب لابن حجر ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٥) فتح الباري ج ٣ ، ص ٢١٢ الحديث رقم (١٣٠٧) .

وفي رواية مسلم بزيادة لفظ "أو توضع" (١).
وأخرج بسنده أيضا الى جابر بن عبد الله (٢) - رضى الله عنهما -
قال : "مر بنا جنازة فقام لها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقمنا به ، فقلنا :
يارسول الله انها جنازة يهودى ، قال : اذا رأيتم الجنازة فقوموا" (٣).
وأخرج مسلم بسنده الى على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - أنه قال
"قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد" .
وفي رواية عنه قال : رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقمنا
وقعد فقعدنا يعنى فى الجنازة (٤).
معناه : قام زمانا ثم قعد زمانا آخر .

الشرح :

الظاهر من الأمر من قوله - صلى الله عليه وسلم - "فقوموا" للوجوب
، والظاهر من فعله - صلى الله عليه وسلم - من قول على كرم الله وجهه
"قام ثم قعد" للاباحة أو الندب لأن فعله صلى الله عليه وسلم فى العادات
للاباحة والعبادات للندب .

وقد اختلف العلماء فى حكم القيام بمرور الجنازة .

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ، ص ٢٦ ، باب القيام للجنازة .
(٢) هو الصحابى ابن الصحابى جابر بن عبد الله بن عمرو أبو عبد الله ، الأنصارى ،
السلمى المدنى أحد المكثرين من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
روى عنه جماعات من أئمة التابعين ومناقبه كثيرة ، استشهد أبوه يوم أحد فأحياه
الله وكلمه ، وغزا جابر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة ،
ولم يشهد بدرا ولا أحدا منعه أبوه ، وكان لجابر حلقة علم فى المسجد النبوى ،
وكان آخر الصحابة موتا بالمدينة سنة ٧٨ هـ .
انظر ترجمته فى : الاصابة ج ١ ، ص ٢١٣ ، الاستيعاب ج ١ ، ص ٢٢١ ، شذرات
الذهب ج ١ ، ص ٨٤ .
(٣) فتح البارى ج ٣ ، ص ٢١٤ الحديث رقم (١٣١١) .
(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ، ص ٣٠ ، ١٩ ، باب القيامة للجنازة .

فذهب جمهور العلماء ، منهم المالكية والشافعية والحنفية الى أنه لايقوم بمرور الجنازة ، وهؤلاء رأوا أن قعوده صلى الله عليه وسلم عند رؤية الجنازة بعدما أمر القيام نسخ لها.

واستدلوا على نسخ القيام بحديث على بن أبى طالب الذى رواه مسلم "قام رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنازة ثم قعد" .
وفى رواية عنه أيضا "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام فى الجنازة ثم جلس بعد ذلك" (١). وزاد كتب السنن "وأمرنا بالجلوس" (٢).

قال الشافعى رحمه الله : "هذا اما أن يكون منسوخا أو يكون قام لعدة ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والحجة فى الآخر من أمره والقعود أحب الى ، فهو يرى بعدم وجوبه" .
وذهب أحمد وبعض المالكية الى أن القيام للجنازة لم ينسخ ، والقعود منه صلى الله عليه وسلم - كما فى حديث على فى صحيح مسلم - انما هو لبيان الجواز فمن جلس فهو فى سعة ومن قام فله أجر (٣).
وقال ابن حزم (٤): "ان قعوده صلى الله عليه وسلم بعد أمره بالقيام

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ، ص ١٢٢ ، باب نسخ القيام للجنازة .

(٢) رواه ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، فى باب ماجاء فى القيام للجنازة الحديث رقم ١٥٤٤ ، ج ١ ، ص ٤٩٣ .

(٣) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٢١٦ .

(٤) هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أبو محمد ، الأموى ، الظاهرى ، قال ابن خلكان : "كان حافظا عالما بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة بعد أن كان شافعى المذهب ، وكان متفنا فى علوم جمة عاملا بعلمه ، زاهدا فى الدنيا بعد الرئاسة التى كانت له ولأبيه متواضعا" ، له مصنفات كثيرة منها : "المحلى بالآثار" و"الأحكام فى أصول الأحكام" و"الفصل فى الملل والنحل" و"مراتب الاجماع" . توفى سنة ٤٥٦ هـ .

انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ج ٣ ، ص ١١٤٦ ، وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ١٣ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٢٩٩ .

يدل على أن الأمر للندب ولا يجوز أن يكون نسخا ، لأن النسخ لا يكون الا بنهى أو بترك معه نهى" (١).

قال ابن الجوزى (٢) والنووى (٣): الأمران جائزان ، وفعله بيان للاستحباب وتركه بيان الجواز وهذا أولى من ادعاء النسخ ، فالمختار انه مستحب فيكون الأمر به للندب والقعود بيانا للجواز (٤).

(١) انظر : ابن حزم ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى الظاهرى (ت ٤٥٦هـ) ، المحلى بالآثار ، ١٢ ج ، الطبعة (بدون) ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البندارى (بيروت : دار الكتب العلمية عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) ج ٣ ، ص ٣٨٠ .

(٢) هو عبد الرحمن بن على بن محمد ، جمال الدين ، أبو الفرج ، المعروف بابن الجوزى ، شيخ وقته ، وامام عصره ، يتصل نسبه بأبى بكر الصديق - رضى الله عنه - حفظ القرآن ، وكان متحدثا حافظا مفسرا فقيها أصوليا ، واعظا أدبيا ، اماما زاهدا قارئا ، له مؤلفات كثيرة منها "المغنى" و"زاد المسير" فى التفسير و"الأذكار" و"مناقب عمر بن الخطاب" و"مناقب عمر بن عبد العزيز" و"مناقب أحمد بن حنبل" و"الموضوعات" فى الحديث وغيرها . توفى سنة ٥٩٧هـ ببغداد . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ج ٤ ، ص ٣٢٩ ، ذيل طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ٣٩٩ ، وفيات الأعيان .

(٣) هو يحيى بن شرف بن مرى النووى ، شيخ الاسلام ، أبو زكريا ، أستاذ المتأخرين قال السبكى : "كان يحيى - رحمه الله - سيدا حصورا ، ولينا على النفس حصورا وزاهدا لم يبالي بخراب الدنيا ، اذا صير دينه ربعا فعمورا ، له الزهد والقناعة ، ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة والمصابرة على أنواع الخير ، لا يصرف ساعة فى غير طاعة ، هذا مع التفنن فى أصناف العلوم فقها ومتون حديث وأسماء رجال ولغة وتصوفا" له مصنفات فاخرة نفيسة ، أهمها : "رياض الصالحين" و"شرح صحيح مسلم" و"الأذكار" و"الأربعين" فى الحديث ، و"المجموع شرح المذهب" و"الروضة" و"لغات التنبيه" و"المناسك" و"المنهاج" فى الفقه ، و"تهذيب الأسماء واللغات" و"طبقات الفقهاء" . توفى سنة ٦٧٦هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ج ٨ ، ص ٣٩٥ ، شذرات الذهب ج ٥ ، ص ٣٥٤ ، الفتح المبين ج ٢ ، ص ٨١ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ، ص ٢٩ .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : "قال عياض^(١) : ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث على ، وتعقبه النووى بأن النسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع وهنا ممكن"^(٢).

تعقيب :

هذا نص النووى على شرط الحكم بالنسخ بين النصوص هو تعذر الجمع ، وهاهنا لم يتعذر اذ لا مانع أن يكون الأمران جائزان ، وفعله بيان للاستحباب أو للإباحة ، وعلى هذا يكون حديث على صارفا للأمر عن الوجوب ، فمتى ما أمكن الجمع لم يتحقق شرط النسخ .

(٣) فى ٧٤ . كتاب الأشربة ١٦ . باب الشرب قائما :

أخرج البخارى بسنده عن الزال^(٣) قال : "أتى على رضى الله عنه

(١) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو ، أبو الفضل اليحصبي السبتي القاضى ، عالم المغرب الحافظ وهو من أهل التفنن فى العلم والذكاء والفطنة ، والفهم ، تفقه وصنف التصانيف التى صارت بها الركبان وبعد صيته ، وكان امام أهل الحديث فى وقته ، وأعلم الناس بعلوم الحديث والنحو والأصول ، واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، ولى قضاء سبتة ، ثم غرناطة . ومن مؤلفاته : "الشفاء" و"طبقات المالكية" و"شرح صحيح مسلم" و"التاريخ" وغيرها من التصانيف المفيدة.

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٤٦ ، شجرة النور الزكية ص ١٤٠ ، وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ١٥٣ .

(٢) انظر : الفتح ج ٣ ، ص ٢١٦ ، صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ، ص ٢٩ .

(٣) الزال بن سمرة ، بفتح النون وتشديد الزاى وآخره لام ، ابن سيرة ، بفتح المهملة وسكون الموحدة الهلالى من بنى هلال بن عامر بن صعصعة ، ذكره فيمن رأى النبى صلى الله عليه وسلم ، وتعلم له رواية عن على وابن مسعود ، وهو معدود من كبار التابعين وفضلائهم ، روى عنه الشعبى ، وعبد الملك بن ميسرة ، واسماعيل بن رجاء .

انظر ترجمته فى : أسد الغابة ج ٥ ، ص ٣١٤ ، فتح البارى ، كتاب فضائل القرآن باب اقرؤوا القرآن مائتلف عليه قلوبكم الحديث رقم (٥٠٦٢) ، ج ٨ ، ص ٧٢١ ، عمدة القارىء للعيني ج ١٠ ، ج ٢٠ ، ص ٦٣ .

على باب الرحبة بماء فشرب قائماً فقال : ان ناسا يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم ، واني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت " . وأخرج أيضاً بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما قال : " شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً من زمزم " (١) .

وأخرج مسلم بسنده الى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً " .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستقئ " (٢) .

اختلف الناس في جواز الشرب قائماً . فذهب الجمهور الى جوازه ، متمسكين بالأحاديث الدالة على الجواز وكرهه قوم واستدلوا بأحاديث النهى .

فقد وردت أحاديث تدل على جواز الشرب قائماً ، ووردت أيضاً أحاديث مروية في صحيح مسلم صريحة في النهى عنه ، وهنا حصل التعارض بينهما .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله - بعد بسط الروايات المبيحة والناهية - وسلك العلماء في دفع التعارض بين الأحاديث مسالك :
أحدها : دعوى النسخ . واليه جنح الأثرم (٣) ،

(١) انظر فتح الباري ج ١٠ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، الحديث رقم (١٦١٥ ، ٥٦١٧) .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، باب الشرب قائماً .

(٣) هو أحمد بن محمد بن هاني ، أبو بكر الطائى ، ويقال الكلبي ، الأثرم ، الاسكافى كان جليل القدر ، حافظاً اماماً ، كثير الرواية عن الامام أحمد ، قال ابن حبان : " كان من خيار عباد الله " ، وقال ابراهيم الأصفهاني : هو أحفظ من أبي زرعة الرازى ، وأتقن . له كتاب " العلل " . اختلف في تاريخ وفاته ، والغالب أنه توفي بعد سنة ٢٦٠ هـ ، قال ابن حجر ٢٦١ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ٦٦ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ١٤١ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٢٠٥ .

وابن شاهين^(١) فقرروا أن أحاديث النهى - على تقدير ثبوتها - منسوخة بأحاديث الجواز بقريظة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز^(٢).

قال الحافظ : تعقب النووى على القائل بالنسخ : بأنه لا يصار اليه مع امكان الجمع لو ثبت التاريخ^(٣) ويمكن الجمع بحمل أحاديث النهى على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه ، لينتفى النسخ . وقد استحسنه الحافظ فقال : وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض .

ثانيا : عكس ابن حزم الوضع فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهى متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل ، وأحاديث النهى مقررة لحكم الشرع ، فمن ادعى الجواز فعليه البيان ، فان النسخ لا يثبت بالاحتمال^(٤). الجواب : قاعدة ابن حزم هذه غير مسلم لأنه لم يحدد فيه التاريخ بنص قاطع يدل على تأخر أحاديث النهى .

ثالثا : أجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . فقد روى عن ابن عباس "عن أم الفضل^(٥) بنت

(١) هو عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي كنيته أبو حفص ، ولد سنة ٢٩٧هـ ، وهو المحدث الواعظ المفسر ، المؤرخ ، كان ثقة مأمونا ، رحل الى الشام والبصرة وفارس ، ذكر أنه صنف ثلاثمائة وثلاثين مصنفا ، منها : كتاب السنة والتفسير ، ومعجم الشيوخ والأفراد ، وكشف الممالك ، وناسخ الحديث ومنسوخه . توفي سنة ٣٨٥هـ .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ج ٣ ، ص ١١٧ ، البداية والنهاية ج ١١ ، ص ٣١٦

(٢) انظر فتح البارى ج ١٠ ، ص ٨٧ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٤ ، ص ١٩٥ ، فتح البارى ج ١٠ ، ص ٨٦ .

(٤) انظر : المحلى بالآثار ج ٦ ، ص ٢٣٠ ، الفتح ج ١٠ ، ص ٨٧ .

(٥) أم الفضل : هى لبابة بنت الحارث بن حزن بن بحير بن الهزم ، زوج العباس بن عبد المطلب ، أم الفضل وعبد الله ومعبد وغيرهم أسلمت بعد خديجة ، روى عنها ابنها عبد الله وقام ، ماتت في خلافة عثمان قبل زوجها العباس . =

الحارث أنها أرسلت الى النبي صلى الله عليه وسلم بقدرح لبن وهو واقف عشية عرفة فأخذه بيده فشربه" (١).

فاذا كان ذلك الأخير فعله صلى الله عليه وسلم دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين .

رابعا : الترجيح : بأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي وهذه طريقة أبى بكر الأثرم فقال : ويدل على وهن أحاديث النهي اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستقىء (٢).

وسلك آخرون في الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل ، وقد أعرضت عن ذكره لأنه لاغرض لنا في ذكره لمرجوحيته .

(٤) فى ٨٣ . كتاب الأيمان والنذور ٤ . باب لا تحلفوا بأبائكم :
أخرج البخارى بسنده الى عبد الله بن عمر (٣) رضى الله عنهما

= انظر ترجمتها فى : الاصابة ج ٤ ، ص ٤٦١ ، وانظر النسخة المحققة ج ٨ ، ص ٢٧٦-٢٧٧ ، رقم الترجمة (١٢٢٠٠) ، الطبقات لابن سعد ج ٨ ، ص ٢٠٢ ، التجريد للذهبي ص ٢٠٣ .

(١) انظر فتح البارى ج ١٠ ، ص ٨٨ ، الحديث رقم (٥٦١٨) .

(٢) انظر المرجع السابق ج ١٠ ، ص ٨٦-٨٧ .

(٣) هو الصحابى عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - القرشى ، العدوى المدنى الزاهد ، أبو عبد الرحمن ، أسلم مع أبيه قبل بلوغه ، وهاجر قبل أبيه ، ولم يشهد بدرا لصغره ، وقيل شهد أحدا ، وقيل لم يشهدا ، وشهد الخندق ومابعدا من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد غزوة مؤتة واليرموك ، وفتح مصر وأفريقيا ، وكان شديد الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الزهد ، وهو أحد الستة المكثرين من الرواية ، ومناقبه كثيرة ، توفي بمكة سنة ٧٣هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٣٤٧ ، الاستيعاب ج ٢ ، ص ٣٤١ ، تهذيب الأسماء ج ١ ، ص ٢٧٨ .

"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب^(١). وهو يسير فى ركب يحلف بأبيه . فقال : ألا ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت"^(٢).

وأخرج مسلم وأبو داود بسنديهما عن طلحة بن عبيد الله^(٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر قصة الأعرابي الذى جاء النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الاسلام ... حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : "أفصح وأبيه ان صدق أو دخل الجنة وأبيه ان صدق"^(٤).

الشرح :

قوله "من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت" قال العلماء : الحكمة فى النهى عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ يقتضى تعظيمه ، وحقيقة العظمة مختصة بالله ، فلا يضاهى به غيره ، وقد جاء عن ابن عباس : "لأن

(١) هو الفاروق عمر بن الخطاب بن نفيل العدوى ، أبو حفص ، ثانى الخلفاء الراشدين ، وأحد فقهاء الصحابة ، وأحد المبشرين بالجنة ، أول من سمي بأمر المؤمنين ، وأول من دون الدواوين ، وأول من اتخذ التاريخ ، أسلم سنة ست من البعثة ، وأعز الله به الاسلام ، وهاجر جهارا ، روى ٥٣٦ حديثا ، وكان شديدا فى الحق ، تولى الخلافة بعد أبى بكر ، وفتح الله فى أيامه عدة أمصار ، واستشهد فى آخر سنة ٢٣ هـ ، مناقبه كثيرة .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٥١٨ ، الاستيعاب ج ٢ ، ص ٤٥٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ، ص ٣ .

(٢) فتح البارى ج ١١ ، ص ٥٣٨ الحديث رقم (٦٦٤٦) .

(٣) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن لؤى التميمى ، أبو محمد القرشى ، وهو طلحة الخير وطلحة الفياض ، أخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين كعب مالك ، لم يشهد بدرا لسفره الى الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم له سهمه وأجره ، وأبلى فى أحد بلاء حسنا ، وشهد المشاهد كلها ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى ، ومناقبه كثيرة مشهورة قتل يوم الجمل بسهم سنة ٣٦ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الاستيعاب ج ٢ ، ص ٢١٩ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ، ص ١٦٨ ، باب بيان الصلوات التى هى أحد أركان الاسلام .

أحلف بالله مائة مرة فأثم خير من أن أحلف بغيره فأبر" (١).
واختلف العلماء في حكم الحلف بغير الله هل هو حرام أو مكروه؟
فذهبت الحنابلة والظاهرية الى القول بتحريمه .
قال صاحب كشف القناع (٢): "ويحرم الحلف بغير الله وصفاته ، ولو
كان الحلف بنبي لأنه شرك في تعظيم الله لحديث ابن عمر ، وحديث عمر ،
فان فعله استغفر الله ولا كفارة في اليمين به" (٣).
والمشهور عند المذاهب الثلاثة الكراهة .
قال صاحب رد المحتار الدر المختار (٤): "هل يكره (٥) الحلف بغير الله
تعالى؟ قيل نعم للنهي ، ولما فيه من مشاركة المقسم لله تعالى في
التعظيم" (٦).

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ، ص ١٠٥ .
(٢) هو : منصور بن يونس البهوتي نسبة الى بهوت في غربية مصر ، ولد عام (١٠٠٠هـ)
كان فقيها متبحرا انتهى اليه التدريس والفتوى ، وكان شيخ الحنابلة في مصر
أخذ عن الحجاوى والجمال البهوتي ، عرف بالسخاء ، فكان يؤتي بالصدقات
فيفرقها على طلبته ولا يأخذ منها شيئا ، توفي بالقاهرة سنة ١٠٥١هـ .
من مؤلفاته : كشف القناع ، شرح منتهى الارادات ، الروض المربع وغيرها .
انظر ترجمته في : هدية العارفين ج ٦ ، ص ٤٧٦ ، الأعلام ج ٧ ، ص ٣٠٧ .
(٣) انظر : البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس (١٠٥١هـ) ، كشف القناع عن متن
الاقناع ، ج ٦ ، الطبعة (بدون) ، (مكة : مطبعة الحكومة عام ١٣٩٤هـ) ج ٦ ،
ص ٢٣٤ .
(٤) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الشهير بابن عابدين ، ولد في
دمشق عام ١١٩٨هـ ، فقيه الديار الشامية وامام الحنفية في عصره ، له مؤلفات قيمة
من أهمها "نسمات الأسحار على شرح المنار" و"رد المحتار على الدر المختار"
و"مجموعة رسائل ابن عابدين" . توفي بدمشق عام ١٢٥٢هـ .
انظر ترجمته في : هدية العارفين ج ٦ ، ص ٣٦٧ ، الأعلام ج ٦ ، ص ٤٢ .
(٥) والكراهة عند الحنفية اذا أطلقت تنصرف الى كراهة التحريم وهو ماثبت بدليل
ظني .
(٦) انظر : علاء الدين الحصكفى ، محمد بن على (١٠٨٨٠هـ) ، رد المحتار على الدر
المختار شرح تنوير الأبصار في فقه الامام أبى حنيفة النعمان ، ج ٥ ، الطبعة بدون
(مصر : مطبعة بولاق ، عام ١٢٧٢هـ) ج ٣ ، ص ٧٠٠ ، ومعه الدر المختار لابن
عابدين محمد أمين .

وقال النووي في شرح مسلم : "وهو عند أصحابنا مكروه وليس مجرام" (١).

وقيل يجوز الحلف بغير الله قياسا على ماورد في القرآن من القسم بغير الله كقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله : والصفات صفا ، والمرسلات عرفا ، والنازعات غرقا .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ويجاب على ماورد في القسم من القسم بغير الله .

بأن فيه حذفاً ، والتقدير : ورب الشمس ونحو ، أو ان ذلك يختص بالله ، فاذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك (٢). فله أن يقسم بما شاء من خلقه ولاوجه للقياس على أقسامه .

وقد ورد حديث يعارض حديث النهي عن الحلف بغير الله وهو قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي السائل عن الاسلام أفلح وأبيه ان صدق أو دخل الجنة وأبيه ان صدق .

وقد أجيب على الحديث بعدة وجوه :
النسخ : قال الحافظ : قال الماوردي (٣) : ان هذا كان جائزا ثم نسخ

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ، ص ١٠٦ .

(٢) انظر فتح الباري ج ١١ ، ص ٥٤٢ .

(٣) الماوردي : هو علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي ، أحد الأئمة الأعلام صاحب المصنفات القيمة في مختلف الفنون ، قال ابن العماد : "كان اماما في الفقه والأصول والتفسير بصيرا بالعربية" ، أهم مصنفاته "الحاوي" في الفقه و"النكت" في التفسير و"الأحكام السلطانية" و"أدب الدنيا والدين" و"أعلام النبوة" . توفي سنة ٤٥٠ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي ج ١ ، ص ٤٢٣ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٥ ، ص ٢٦٧ .

حكاه البيهقي ، وقال السبكي ^(١) : أكثر الشراح عليه ، حتى قال ابن العربي ^(٢) : وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك ، قال : وترجمة أبي داود تدل على ذلك يعنى قوله (باب الحلف بالآباء) ثم أورد الحديث المرفوع الذى فيه "أفلح وأبيه ان صدق" ^(٣) . ويرد بأن دعوى النسخ غير مسلمة لعدم تحقق شرط النسخ فيها . قال الحافظ : قال المنذرى ^(٤) : دعوى النسخ ضعيفة لامكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ .

(١) هو عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي ، أبو نصر ، تاج الدين السبكي الشافعي الفقيه الأصولي اللغوي ، صاحب التصانيف النافعة كـ "شرح منهاج البيضاوى" و "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" و "جمع الجوامع" وشرحه فى أصول الفقه و "الأشباه والنظائر" و "طبقات الفقهاء الكبرى والوسطى والصغرى" . توفى سنة ٥٧٧١ هـ .

انظر ترجمته فى : الدرر الكامنة ج ٣ ، ص ٣٩ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٤١٠ ، شذرات الذهب ج ٦ ، ص ٢٣١ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد المغافرى ، الأندلسى الأشبيلي ، المعروف بأبى بكر ابن العربى القاضى ، كان اماما من أئمة المالكية ، أقرب الى الاجتهاد منه الى التقليد ، محدثا فقيها أصوليا مفسرا ، أدبيا متكلميا ، أشهر كتبه : "أحكام القرآن" و "الانصاف فى مسائل الخلاف" و "المحصول" فى علم الأصول و "عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى" وغيرها . توفى سنة ٥٤٣ هـ .

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ١٤١ الفتح المبين ج ٢ ، ص ٢٨ .

(٣) انظر فتح البارى ج ١١ ، ص ٥٤٣ .

(٤) المنذرى هو عبد العزيز بن عبد القوى بن عبد الله بن سعد الحافظ الكبير ، الامام الثبت ، شيخ الاسلام ، زكى الدين ، أبو محمد المنذرى ، الشامى ، ثم المصرى ، ولد فى غرة شعبان سنة ٥٨١ هـ ، تأدب وتفقه ثم طلب الحديث وبرع فيه ، درس بالجامع الظافرى بالقاهرة ثم ولى مشيخة المدرسة الكاملية وانقطع بها ينشر العلم عشرين سنة .

ألف مجمعا فى مجلدين واختصر صحيح مسلم وسنن أبى داود . قال ابن كثير : وهو أجود من اختصاره لمسلم . وصنف فى المذهب ، وفى الترغيب والترهيب . =

فشرط النسخ علم التاريخ ، وتاريخ حديث النهى مجهول ، ومن شرطه عدم امكان الجمع .

ويمكن أن يجمع بين الحديثين من وجوه :

(١) أن جملة "أفلح وأبيه ان صدق" كانت جارية على ألسنتهم من غير أن

يقصدوا به القسم ، كما جرى على لسانهم : عقرى حلقى وماأشبه

ذلك ، والنهى انما ورد فى حق من قصد حقيقة الحلف .

(٢) أن فى حديث الأعرابى اضمار تقديره أفلح ورب أبىه (١).

والتوجيه الأول هو الراجح لأنه لاقرينة تصرفه الى الاضمار .

وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير الله لاينعقد ، لأن النهى

يدل على فساد المنهى عنه واليه ذهب الجمهور .

= قال الشريف عز الدين الحافظ : كان شيخنا زكى الدين عديم النظر فى علم

الحديث على اختلاف فنونه عالما بصحيحه وسقيمه ومعلوله وطرقه . توفى فى رابع

ذى القعدة سنة ٦٥٦هـ ، ودفن بالقاهرة .

انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ج ٤ ، ص ٢٢٠-٢٢١ .

(١) المرجع السابق ج ١١ ، ص ٥٤٢، ٥٤٣ .

المبحث الرابع أن لا يكون فعل العقائد والفضائل والتطبيقات عليه

هذا الشرط هو الشرط الثالث من شروط النسخ التي ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتوح وهو يوافق الشرط السادس من شروط الأصوليين . فالعقائد والفضائل لا يدخلها النسخ لأنها أخبار لا تتغير بتغير الأزمان والأمكنة ، ومدلول الخبر الذي لا يتغير لا يجري فيه النسخ اتفاقا لافضائه الى الكذب ، والكذب في خبر المعصوم ممتنع .

وقد نقل الفتوحى^(١) الاتفاق على عدم جواز نسخ مدلول الخبر ، فقال في شرح الكوكب المنير : "ولا يجوز نسخ مدلول الخبر اجماعا ، حكاه أبو اسحاق المروزي ، وابن برهان اذا كان ذلك الحكم لا يتغير ، كصفات الله سبحانه وتعالى - وخبر ما كان وما يكون ، وأخبار الأنبياء - عليهم السلام - وأخبار الأمم السالفة ، والأخبار عن الساعة وأمارتها . قال ابن مفلح : ونسخ مدلول خبر لا يتغير محال اجماعا"^(٢).

(١) هو قاضى القضاة تقى الدين ، أبو البقاء ، محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى المصرى ، الحنبلى الأصولى اللغوى المتقن الشهير بابن النجار ، ولد بمصر سنة ٨٩٨هـ ، وأهم مصنفاته : "منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات" فى الفقه الحنبلى ، و"الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير وشرحه فى الأصول ، توفى سنة ٩٧٢هـ .

انظر : المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ص ٢٢٥ ، ٢٣٩ ، الأعلام ج ٣ ، ص ٤ .

(٢) ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى الحنبلى (ت ٩٧٢هـ) ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، ٤ ج ، الطبعة بدون ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلى والدكتور نزيه حماد ، (مكة : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ج ٣ ، ص ٥٤٣ .

وقال الحنفية والمعتزلة لا يجوز نسخ حكم فعل لا يقبل حسنه وقبحه السقوط كوجوب الايمان وحرمة الكفر والظلم .

وقالت الأشاعرة يجوز ، وهذه مسألة مبنية على مسألة حسن الأفعال وقبحها .

فقال الحنفية والمعتزلة بالعقل وقالت الأشاعرة بالشرع لكنهم اتفقوا على عدم وقوع نسخ هذه الأفعال (١).

وقال الشيخ أبو زهرة (٢): "أن لا يكون المنسوخ من الأمور التي اتفق العقلاء على حسنها مثل الايمان بالله تعالى ، وبر الوالدين والصدق والعدل والظلم والكذب ، وغير ذلك مما تواضع عليه الناس في كل العصور والأجيال على أنه خير مقبول ، أو شر مردول ، فان هذا قد اتفق العلماء على أنه لا ينسخ وانه بالاستقراء يثبت أنه لم ينسخ حكم على هذه الشاكلة" (٣).

وقد تفرع هذا الشرط في مكانين من كتاب الفتح :

الأول : ٢ - في كتاب الايمان ١ - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "بني الاسلام على خمس" .

قال البخارى في الترجمة : وهو قول وفعل . ويزيد وينقص ... وقال

(١) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٥٣ .

(٢) هو محمد بن أحمد أبو زهرة ، أكبر علماء الشريعة في عصره ، ولد بمدينة المحلة الكبرى ، وتربى بالجامع الأحمدي ، وتعلم بمدرسة القضاء الشرعي ، ثم تولى التدريس وتدرج في مراحل حتى عين أستاذا محاضرا للدراسات العليا الشرعية في الجامعة عام ١٩٣٥م ، وعضوا للمجلس الأعلى للبحوث العلمية ، بلغت مؤلفاته أكثر من ٤٠ مؤلفا ، منها : الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي ، الأحوال الشخصية ، أحكام التركات والموارث ، تاريخ الجدل في الاسلام .

انظر ترجمته في : الأعلام ج ٦ ، ص ٢٦ .

(٢) أبو زهرة : محمد ، أصول الفقه ، الطبعة بدون ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، التاريخ بدون) فق ١٩٢ ، ص ١٩٠ .

مجاهد : {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ...} (١) الآية : أوصيناك يا محمد وإياه ديناً واحداً .

وقال ابن عباس : {شرعة ومنهاجا} (٢) سبيلاً وسنة (٣) .

الشرح :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : أثر مجاهد وصله عبد بن حميد (٤) في تفسيره .

قوله "إياه" يعني نوحاً - عليه السلام - والمراد : أن الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة من زيادة الإيمان وتقصانه هو شرع الأنبياء كلهم الذين قبل نبينا صلى الله عليه وسلم كما هو شرع نبينا .
وقال ابن عباس "شرعة ومنهاجا سبيلاً وسنة" .
قال الحافظ رحمه الله :

وصل هذا التعليق عبد الرزاق (٥) في تفسيره بسند صحيح .

(١) سورة الشورى : آية ١٣

(٢) سورة المائدة : آية ٤٨

(٣) انظر فتح الباري ج ١ ، ص ٦٠ ترجمة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "بني الإسلام على خمس" .

(٤) هو عبد بن حميد بن نصر الكتبي ، أبو محمد الحافظ ، قيل اسمه : عبد الحميد ، روى عنه مسلم والترمذي وخلق ، صنف "المسند" و"التفسير" وعلق له البخاري في دلائل النبوة في صحيحه فسماه عبد الحميد ، وكان من الأئمة الثقات . توفي سنة ٢٤٩ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ج ٢ ، ص ٥٣٤ ، الخلاصة ص ٢٤٨ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٢٠ .

(٥) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني ، أبو بكر ، العلامة الحافظ ، أحد الأئمة الأعلام ، روى عن أبيه وابن جريج ومعمار وسفيان ومالك والأوزاعي وخلائق . وروى عنه الأئمة أحمد وإسحاق وابن معين وابن المديني وخلائق ، قيل لأحمد : رأيت أحسن حديثاً منه؟ قال : لا . وقال من سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع ، كان يلقي بعد ما عمى ، ولد سنة ١٢٦ هـ ، وتوفي عام ٢١١ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٣٦٤ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٢٧ .

معناه : ان عبد الله بن عباس فسر قوله تعالى {شرعة ومنهاجا} بالسبيل والسنة (١).

والنهج فى اللغة : الطريق الواضح وكذا المنهاج (٢).

والشرعة فى الأصل : الطريق الظاهر الذى منه الى الماء ، والمراد بها الدين واستعمالها فيه لكونه سبيلا موصلا الى ما هو سبب للحياة الأبدية كما أن الماء سبب للحياة الفانية (٣).

والشرعة والشريعة بمعنى : وهو ماشرعه الله لعباده من الدين ، وقد شرع أى سن .

فعلى هذا يكون شرح ابن عباس للآية من باب اللف والنشر الغير المرتب .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : فان قيل : هذا يدل على الاختلاف والذى قبله على الاتحاد : أجيب بأن ذلك . أى قوله تعالى {شرع لكم من الدين ...} الآية . فى أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف . وهذا . أى قوله تعالى {لكل جعلنا شرعة ومنهاجا ...} الآية . فى الفروع وهو الذى يدخله النسخ (٤).

معناه : أن هناك تعارضا بين آية الشورى وآية المائدة ، لأن آية الشورى وهى قوله تعالى : {شرع لكم من الدين ماوصى به نوحا} الى قوله {وأن أقيموا الدين ولا تتفرقوا} (٥).

(١) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٦٤ .

(٢) انظر الفيروز ابادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ) ، القاموس المحيط ، ج ٤ ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبي عام ١٣٧١هـ) ، مادة (نهج) .

(٣) الألوسى ، محمد بن محمد بن عبد الله (ت ١٢٧٠هـ) ، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، ج ٣ فى ١٠ مج ، الطبعة بدون ، (بيروت : دار الفكر ، عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م) ، ج ٦ ، ص ١٥١ .

(٤) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٦٤ .

(٥) سورة الشورى : آية ١٣

ومثلها قوله تعالى : { أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده }^(١) الآية .
تقتضى اتحاد شرعة الأنبياء وعدم التباين ، وآية المائدة وهى قوله
تعالى { لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ... }^(٢) الآية .
تقتضى أن لكل نبى شرعة متباينة عن الآخر .
فأجاب الحافظ : أنه لاتناقض بين الآيتين ، لأن آية الشورى مصروفة
الى مايتعلق بأصول الدين ، فالأنبياء متفقون فى ذلك ولايدخل فى ذلك النسخ .
وقد ثبت فى صحيح البخارى عن أبى هريرة - رضى الله عنه -
ماثويده الآية وهو قول النبى صلى الله عليه وسلم "نحن معاشر الأنبياء اخوة
لعلات ديننا واحد"^(٣) .

يعنى بذلك التوحيد الذى بعثه الله به كل رسول أرسله وضمنه كل
كتاب أنزله .

وآية المائدة مصروفة الى مايتعلق بفروع الدين ، فكل نبى له شريعته
وأحكامه الخاصة به ويدخل النسخ فى هذا النوع .

الثانى : ١٠ فى كتاب الأذان ٣٠ باب فضل صلاة الجماعة .
أخرج البخارى بسنده الى أبى سعيد الخدرى^(٤) أنه سمع النبى صلى
الله عليه وسلم يقول : "صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين
درجة" .

(١) سورة الأنعام : آية ٩٠

(٢) سورة المائدة : آية ٤٨

(٣) انظر صحيح البخارى فى كتاب أحاديث الأنبياء ٤٨ باب قول الله تعالى {واذكر
فى الكتاب مريم اذ انتبذت من أهلها} سورة مريم : آية ١٦ ، الحديث رقم
(٣٤٤٣، ٣٤٤٢) ، انظر الفتح ج ٦ ، ص ٥٥٠-٥٥١ .

(٤) هو الصحابى الجليل سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدرى الأنصارى ،
الخرجى ، استصغر يوم أحد ، فرد ، ثم غزا بعد ذلك مع النبى صلى الله عليه
وسلم اثنتى عشرة غزوة . وروى عنه الكثير من الأحاديث . توفى سنة ٧٤هـ .
انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٣٥ ، الاستيعاب ج ٢ ، ص ٤٢ ، تهذيب
الأسماء واللغات ج ٢ ، ص ٢٣٧ .

وأخرج بسنده أيضا الى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة" (١).

الشرح :

أخرج البخارى فى فضل صلاة الجماعة حديثين مختلفين فى عدد درجات الفضل ، فالحديث الأول ذكر فيه أن فضل صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة ، وذكر فى الحديث الثانى سبعا وعشرين درجة ، واختلف فى أيهما أرجح .

فقليل رواية الخمس أرجح لكثرة روايتها ، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وقد جمع بين روايتى الخمس والسبع بوجوه :

أولا : ان ذكر القليل لا ينفى الكثير ، فلامنافاة بينهما ، قال : وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد ، ولكن قال به جماعة من أصحاب الشافعى ، وحكى عن نصه .

ثانيا : قال : وقيل لعلة صلى الله عليه وسلم أخبر بالخمس ، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع ، وتعقب : بأنه يحتاج الى التاريخ ، وبأن دخول النسخ فى الفضائل مختلف فيه .

ثم أدرك : لكن اذا فرعنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع ، من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص .

ثالثا : قيل : السبع مختصة بالفجر والعشاء ، وقيل الفجر والعصر ، والخمس ماعدا ذلك .

رابعا : قيل : السبع مختصة بالظهرية ، والخمس بالسرية ، واختاره الحافظ (٢) ، وبين سبب اختياره وتوجيهاته بكلام كثير لا غرض لذكرها .

وقد أعرضت عن ذكر بعض طرق الجمع لأن أصحابها ماجءوا بباطل ولعدم وجود أدلة تؤيدها .

(١) فتح البارى ج ٢ ، ص ١٥٤ الحديثان رقم ٦٤٥،٦٤٦ .

(٢) انظر المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٥٥-١٥٦ .

المبحث الخامس أن لا يكون هذا الأخبار والتطبيقات عليه

الخبر اما أن ينسخ لفظه أو مدلوله .

المطلب الأول نسخ لفظ الخبر

وهو ثلاثة أنواع :

النوع الأول : نسخ تلاوة الأخبار من القرآن . ولا خلاف بين العلماء في جواز نسخ هذا النوع سواء كان مما لا يقبل التغيير كوجود الله وصفاته أو كان مما يقبل التغيير كإيمان زيد وكفره . فالكل جائز نسخه تلاوة . النوع الثاني : نسخ إيقاع الخبر بأن يكلف الشارع بأخبار عن شيء ، كوجود الباري وأحراق النار وإيمان زيد ، ثم ينسخ ذلك التكليف . فهذا أيضا جائز باتفاق إذا لم يكن الأخبار بنقيض الخبر^(١).

وقد وقع بالفعل :

فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا هريرة - رضى الله عنه - بأخبار من لاقاه ممن قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، فبعد أن أخبر سيدنا عمر بن الخطاب ، نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لئلا يتكل الناس^(٢).

النوع الثالث : نسخ إيقاع الخبر بالتكليف بالأخبار بنقيضه ، فيجوز إذا كان الخبر الأول مما يقبل التغيير بالاتفاق . مثل : إذا قال : كلفتم بأن تخبروا بقيام زيد ، ثم يقول كلفتم بأن تخبروا بأن زيدا ليس بقائم ،

(١) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٥ .

(٢) انظر صحيح مسلم في كتاب الإيمان ، باب من شهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه دخل الجنة ج ١ ، ص ٢٣٣-٢٤٠ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٥ .

لاحتمال كونه قائماً وقت الاخبار بقيامه غير قائم وقت الاخبار بعدم قيامه .
وأما نسخ الأخبار بنقيض مالا يتغير ، كما اذا قال : أخبر بأن النار
محرقة ، ثم قال يقول أخبر بأن النار ليست محرقة ، أو مما يتغير وهو باق
على حاله . بأن قال له : أخبر بأن زيدا مؤمن ، ثم قال له : أخبر أن زيدا
كافر وهو باق على ايمانه .

فمنعت المعتزلة جواز ذلك (١) ، وأجازته الأشاعرة وجمهور الفقهاء .
وأما الحنفية فقد حكى الكمال ابن الهمام ، أن مقتضى مذهبهم منع
جريان النسخ بالاخبار بنقيض مالا يتغير ، كالمعتزلة ، لأنهم مثلهم في القول
بحسن الأفعال وقبحها العقلين (٢) .

فالتحقيق : كما قال شارح مسلم الثبوت (٣) : ان الحنفية يجيزون النسخ
فيما يقبل حسنه وقبحه السقوط ومنه الكذب ، اذ قد يجوز للمصلحة الطارئة
عليه ، وبناء على هذا يجيزون نسخ الأخبار بالنقيض فيما لا يتغير (٤) .

الأدلة :

أدلة المانعين :

استدل المعتزلة القائلون بمنع نسخ الاخبار بنقيض مالا يتغير ، بأن ذلك
يفضى الى الكذب ، وهو قبيح عقلا فكيف يجوز التكليف به .

(١) انظر : البصرى ، أبو الحسين محمد على ، المعتمد في أصول الفقه ، ٢ ج ، الطبعة
الأولى ، تحقيق محمد حميد الله وآخرون ، (دمشق : المعهد العلمى الفرنسى عام
١٩٦٤م/١٣٨٤) ج ١ ، ص ٤٢١ .

(٢) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٥٧ .

(٣) هو عبد العلى بن محمد بن نظام الدين الأنصارى الهندى ، له فواتح الرحموت
بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه ، توفي عام ١٢٥٥ هـ .

انظر ترجمته في : ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل بن أمين

ابن سليم ج

(٤) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٥ .

الجواب :

نقول : بأننا لانسلم اطلاق ذلك ، فليس التكليف بالكذب قبيحا في جميع المواضع ، بل في غير ما يترتب عليه مصلحة ، أما الكذب الذي يترتب عليه مصلحة عامة فيجوز ، فانه قد يدعو الى الكذب غرض صحيح ، فلا يكون التكليف فيه قبيحا ولانقصا ، وقد ذكر الفقهاء أماكن يجب فيها الكذب ، منها : اذا طالبه ظالم بالوديعة ، أو بمظلوم خبأه وجب عليه انكار ذلك ، وجاز له الحلف عليه ، واذا أكره على الكذب بما فيه ايلام غير محتمل وجب (١).

ولو سلمنا فرضا قبح الكذب ، فقبحه باعتبار فاعله ، لا باعتبار التكليف ، ولامانع عقلا من أن يبيحه الشرع لغرض المكلف من جلب مصلحة أو درء مفسدة (٢).

أدلة المجيزين :

استدل الجمهور القائلون بجواز نسخ الاخبار بما لا يتغير بالاخبار بنقيضه . بأن الحسن ما أمر به الشرع ، والقبيح مانهى عنه الشرع ، وقصارى العقل أن يكشف الحسن في أوامر الشارع وأن يميّط اللثام عن القبح في نواهيه ، لأن يوجب على الله - سبحانه وتعالى - التكليف بالحسن أو يحرم عليه الأمر بالقبيح ، وأنه - جل شأنه - لا يجب عليه شيء الا ما أوجبه على نفسه .

(١) انظر : زكريا الأنصارى ، زكريا بن محمد (ت ٩٢٦هـ) ، غاية الوصول لشرح لب الاصول ، الطبعة الأخيرة ، (سوريا : مكتبة أحمد بن سعد بن نبهان ، التاريخ بدون) ص ٨٩ .

(٢) المحلى ، جلال الدين محمد بن أحمد (ت ٨١٦هـ) ، شرح المحلى على جمع الجوامع للسبكي ، ٢ ج ، الطبعة الثانية ، (مصر : مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٥٦هـ) ٨٣/٢ وبهامشه تقرير الشرييني ، وعليه حاشية البناني .

المطلب الثاني نسخ مدلول الخبر

نسخ مدلول الخبر ، وهو المقصود بنسخ الأخبار عند الأصوليين ، وهو نوعان :

النوع الأول : نسخ مدلول الخبر الذي لا يتغير كوجود الله وصفاته ، ويلحق بذلك كل ما لا يتأتى وقوعه الا على الوجه المخبر به ، والاتفاق واقع على أن النسخ لا يجري فيه لأن نسخه يفضى الى الكذب ، والشارع منزعه (١).

قال ابن مفلح (٢) : ونسخ مدلول خبر لا يتغير محال اجماعا (٣).

النوع الثاني : نسخ مدلول الخبر فيما يتغير .

مدلول الخبر ان كان مما يصح تغييره ، فاما أن يكون خبرا عن حكم واما أن يكون عن غير حكم . فان كان خبرا عن حكم ، فقد حكى أكثر الأصوليين الاتفاق على جواز نسخه ، لأنه وان كان خبرا لفظا فهو انشاء في المعنى فيجوز نسخه مثل الأمر والنهي . ومنع النسخ فيه أبو بكر الدقاق (٤)

(١) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٥٦ .

(٢) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح المقدسى الحنبلى ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، شيخ الاسلام ، وأحد الأئمة الأعلام ، قال ابن كثير عنه : "كان بارعا فاضلا متقنا في علوم كثيرة" ، وقال ابن القيم : "ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الامام أحمد من ابن مفلح" . وهو صاحب التصانيف النافعة كـ "الفروع" في الفقه و "الآداب الشرعية" و "شرح المقنع" توفي سنة ٥٧٦٣ هـ .

انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ج ٥ ، ص ٣٠ ، شذرات الذهب ج ٦ ، ص ١٩٩ ، المدخل الى مذهب الامام أ [مد ص ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ .

(٣) انظر شرح الكوكب المنير ج ٣ ، ص ٥٤٣ .

(٤) هو محمد بن محمد بن جعفر الدقاق الشافعى ، الفقيه الأصولى ، القاضى ، المعروف بابن الدقاق ، نسبة الى الدقيق وعمله ويبيعه ، ويلقب بـ (حباط) ، ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي عام ٣٩٢ هـ ، وكان فاضلا عالما بعلوم كثيرة ، وله كتاب في الأصول في مذهب الشافعى .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ج ١ ، ص ٥٢٢ ، تاريخ بغداد ج ٣ ، ص ٢٢٩ .

ونقل العطار^(١) عنه منعه ولكنه استبعده لأن الدقاق نظر الى لفظ الخير ، ولكن المعول عليه هو المعنى .

قال العطار : "الانشاء بلفظ الخير كثير جدا ، ومخالفة الدقاق بعيدة ألا ترى أنه يجوز أن يقع فيه المخالفة ، ولو كان خيرا محضاً لم يصح أن يقع فيه المخالفة ، وإن ثبت أنه أمر جاز نسخه كسائر الأوامر"^(٢).

مثل قوله تعالى : {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً}^(٣) ، أى ليحج المستطيع ، ومنه أيضاً {كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون}^(٤) أى صوموا ، وغير ذلك من الأمثلة . فالصحيح جواز نسخه .

وأما نسخ مدلول الخير المتغير الذى لا يتضمن حكماً شرعياً ، فقد اختلف فى جوازه على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

منع النسخ مطلقاً ماضياً كان أو مستقبلاً وعداً أو وعيداً ، وإلى ذلك ذهب أبو بكر الصيرفى^(٥) ،

(١) العطار هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى نشأه المغربى أصالة ، لقب بالعطار لكونه كان يبيع العطر ، له فى الأصول حاشيته على الجلال المحلى على جمع الجوامع ، وهى تدل على غزارة علمه ، ولد سنة ١١٩٠هـ ، وتوفى سنة ١٢٥٠هـ .

انظر ترجمته فى : الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ج ٣ ، ص ١٤٦ ، الأعلام للزركلى ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

(٢) انظر حاشية العطار على جمع الجوامع ج ٢ ، ص ١١٨ .

(٣) سورة آل عمران : آية ٩٧

(٤) سورة البقرة : آية ١٨٣

(٥) هو محمد بن عبد الله البغدادى ، أبو بكر الصيرفى الشافعى ، الامام الفقيه الأصولى ، قال القفال : "كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعى" ، أشهر مصنفاته "شرح الرسالة" للشافعى و"البيان فى دلائل الأعلام على أصول الأحكام" فى أصول الفقه ، وكتاب "الاجماع" و"الشروط" . توفى سنة ٣٣٠هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية للسبكي ج ٢ ، ص ١٨٦ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٣٢٥ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ١٨٠ .

وأبو اسحاق المروزي (١)، والقاضي أبو بكر وعبد الوهاب والجبائي (٢) وابن السمعاني (٣) وابن الحاجب وابن حزم وجمهور الأصوليين ، ونسبه ابن الحاجب في مختصره الى الشافعي (٤).

القول الثاني :

الجواز مطلقا . والى هذا ذهب أبو عبد الله (٥) ، وأبو الحسين

(١) هو ابراهيم بن أحمد بن اسحاق ، أبو اسحاق المروزي الشافعي ، أحد أئمة الدين وأحد أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي ، كان ورعا زاهدا متعمقا غواصا ، تفقه على أبي العباس بن شريح ، ونشر مذهب الشافعي في العراق ، وسائر الأمصار ، واليه انتهت طريقة العراقيين ، وخراسانيين عند الشافعية ، وحيث أطلق (أبو اسحاق) في الفقه الشافعي فهو المروزي ، وله مصنفات كثيرة نافعة منها : "شرح مختصر المزني" وكتب في الفقه وكتاب في الأصول . توفي سنة ٣٤٠هـ انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٧ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ١٨٨ .

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتكلم ، من رؤوس المعتزلة ، ألف كتب كثيرة منها : "تفسير القرآن" و"الجامع الكبير" و"الأبواب الكبيرة" . توفي سنة ٣٢١هـ .

انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي ج ١ ، ص ٣٠١ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٨٩ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ١٧٢ .

(٣) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي ، الشهير بابن السمعاني ، أبو المظفر ، ابن الامام أبي منصور الفقيه الأصولي الثبت ، قال ابن السبكي عنه : "الامام الجليل العلم ، الزاهد ، الورع أحد أئمة الدنيا" . صنف كتب كثيرة منها : "القواطع" في أصول الفقه و"البرهان" في الخلاف و"الأوساط" . توفي سنة ٤٨٩هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ، ص ٣٣٥-٣٤٦ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٣٩٣ .

(٤) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد عليه ج ٢ ، ص ١٩٥ .

(٥) هو الحسين بن علي ، أبو عبد الله البصري الحنفي ، ويعرف بالجعل ، شيخ المتكلمين ، وأحد شيوخ المعتزلة ، أخذ الاعتزال وعلم الكلام عن أبي علي بن خلاد ، ثم أخذه عن أبي هاشم الجبائي ، وبلغ مجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم ، كما لازم مجلس أبي الحسن الكرخي زمنا طويلا ، وله تصانيف كثيرة في الاعتزال والفقه والكلام ، ومن كتبه "شرح مختصر أبي الحسن الكرخي" و"كتاب الأشربة" و"تحليل نبيذ التمر" . توفي سنة ٣٦٩هـ وقيل غير ذلك . =

البصريان ، وعبد الجبار والامام الرازي والآمدى (١).
القول الثالث :

التفصيل : ان كان ماضيا لم يجز نسخه ، وان كان مستقبلا جاز نسخه
 وذهب الى هذا القول سليم (٢)، والبيضاوى (٣).
الأدلة :

استدل القائلون بالمنع بما يلي :

قالوا : الخبر اما عن ماض ، أو مستقبل ولا يجوز نسخ الماضى ، لأنه
 خبر عن أمر واقع ، وارتفاع الواقع محال . فما أدى اليه محال بالضرورة ،
 واما الخبر عن المستقبل فان نسخه يوجب الكذب ، لأن القائل اذا أخبر أن
 أمرا سيحدث في المستقبل ثم أخبر أن ذلك الأمر لن يحدث يكون قوله هذا
 كذبا (٤).

قال السرخسى (٥): "... لا يستقيم أن يقال اعتقدوا الصدق في هذا الخبر

= انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ٦٧ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٦٨ ، تاريخ
 بغداد ج ٨ ، ص ٧٣ .

(١) انظر الاحكام فى أصول الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

(٢) هو سليم بن أيوب بن سليم ، أبو الفتح الرازي ، الفقيه الأصولى ، الأديب
 اللغوى المفسر ، قال النووى : "كان اماما جامعا لأنواع من العلوم ومحافظا على
 أوقاته لا يصرفها فى غير طاعة" ، من مصنفاته : "ضياء القلوب فى التفسير"
 و"التقريب" و"الإشارة" و"المجرد" و"الكافى" فى الفقه . توفى سنة ٤٤٧ هـ .

انظر ترجمته فى : تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ، ص ٢٣١ ، شذرات الذهب ج ٣
 ص ٢٧٥ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٤ ، ص ٣٨٨ .

(٣) نهاية السؤل شرح المنهاج ج ٢ ، ص ٧٧ ، انظر البحر المحيط ج ٣ ، ص ٩٩ .

(٤) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ، ص ٨٦ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبى سهل ، المعروف بشمس الأئمة السرخسى ، الفقيه
 الأصولى ، نسبة الى سرخس من بلاد خراسان ، تتلمذ على الحلوانى ، وتخرج عليه
 وذاع صيته ، واشتهر اسمه ، وصار اماما من أئمة الحنفية ، وكان حجة ثبنا
 متكلم متحدثا ، مناظرا أصوليا ، مجتهدا له مصنفاته كثيرة منها : "المبسوط" فى
 الفقه أملى خمسة عشر جزءا منه وهو فى السجن ، وأملى "شرح السير الكبير" =

الى وقت كذا ، ثم اعتقدوا فيه الكذب بعد ذلك . والقول بجواز النسخ في معانى الأخبار يؤدى الى هذا لاحالة ، وهو البداء والجهل الذى تدعيه اليهود فى أصل النسخ ... " (١) .

قالوا ثانيا : بأنه لو جاز نسخ مدلول الخبر لجاز أن يقال : "أهلك الله عاداً" ثم يقال بعد ذلك : "ما أهلك الله عاداً" وهذا عين الكذب ، فما أدى اليه ممتنع بخلاف الأمر والنهى .

الجواب :

أجاب المجيزون على هذا الدليل : بأن هذا خبر عن أمر لا يتكرر حتى يمكن رفع بعضه وتبقيّة البعض بل ان هلاكهم يقع دفعة واحدة أما فى الأمر المتكرر فلا يلزم الكذب (٢) .

واستدلوا ثالثاً : بأن النسخ اما رفع أو بيان لأمد الحكم وكلاهما باطل فى مدلول الخبر للزوم الكذب والفرق بينه وبين الانشاء أن الانشاء لا بد فيه من كون الحكم بحيث لولا النسخ لدام ، وهذا المعنى لا يتصور فى الاخبار لأن تحقق حكمه يعتمد على وجود المحكى عنه ، ولادخل فى وجوده وعدم وجوده للأخبار (٣) .

أدلة المجوزين :

استدل أصحاب القول الثانى القائلون بجواز نسخ مدلول الخبر المتغير مطلقاً بما يلى :

= لمحمد بن الحسن ، وله "شرح مختصر الطحاوى" و"أصول السرخسى" . توفى سنة ٤٨٣هـ ، وقيل فى حدود سنة ٤٩٠هـ .

انظر ترجمته فى : الجواهر المضية ج ٢ ، ص ٢٨ ، الفوائد البهية ص ١٥٨ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ٢٦٤ .

(١) السرخسى ، محمد بن أحمد (٤٩٠هـ) ، أصول السرخسى ، ج ٢ ، الطبعة بدون ، تحقيق أبو الوفا الأفغانى (حيدر اباد : لجنة احياء المعارف النعمانية عام ١٣٧٢هـ) ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٢) انظر الآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٥-٢٠٨ .

(٣) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٥-٧٦ .

(١) قالوا : ان نسخ مدلول الخبر لا يترتب على فرض وقوعه محال فيكون جائزا لأن شأن الجائز كذلك .

نوقش هذا من قبل المانع مطلقا : بأنه يترتب عليه محال وهو ايهام الكذب فيكون محالا .

(٢) والدليل الثانى للقرافى قال :

"يجوز نسخ الخبر الماضى كما اذا قال الشارع : عمرت نوحا ألف سنة ثم يقول فيما بعد "أردت ألفا الا خمسين" ، وأما الجواز فى المستقبل فمثاله أن يقول الشارع : لأعذب الزانى أبدا ثم يقول بعده : أردت ألف سنة ، وماالنسخ الا تخصيص فى الأزمان لافى الأشخاص" .

ثم أجاب عليه : بأن ارادة الألف الا خمسين من الألف أمر غير مسلم لأن أسماء الأعداد نصوص لا يجوز فيها المجاز ، و ارادة المتكلم بالألف : ألفا الا خمسين عاما مجاز ، واطلاق الأبد على ألف سنة تخصيص فى الخبر وهو مجمع عليه . وانما النزاع فى النسخ فأين أحدهما من الآخر (١) .

أدلة من قال بالتفصيل :

استدل القائلون بالتفصيل بما يلى :

(١) قالوا : يلزم الكذب من نسخ الخبر الماضى لأنه رفع له ، أما الاخبار عن المستقبل فلا يلزم منه الكذب لأنه وعد ، والوعد لا يجب الوفاء به كما قال الشافعى : والشخص الذى لا يفى بالوعد يسمى مخلفا لا كاذبا ولذا قال صلى الله عليه وسلم فى صفة المنافق : اذا حدث كذب واذا وعد أخلف (٢) . والعطف يقتضى المغايرة (٣) .

(١) شرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ .

(٢) انظر صحيح البخارى ، فى كتاب الايمان ٢٤ - باب علامة المنافق ، الحديث رقم

(٣٣)، (٣٤) ، انظر الفتح ج ١ ، ص ١١١ .

(٣) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٥٦ .

الجواب : ان القول بأن الكذب يختص بالماضى دون المستقبل مردود ، وذلك لأن الله - عز وجل شأنه - وصف موقف قريش من الحشر والنشر ، وقيام الساعة بالكذب وسماه تكذيباً (١).

(٢) استدلووا ثانياً : بقوله تعالى : {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب} (٢).

قالوا : لما كانت صلة الموصول وهى كلمة "يشاء" فعل مضارع معناه : يمحو الله ما يقدره فى المستقبل والاخبار عن ذلك المحو تابع له فيجوز أن يمحو الله ما أخبر عنه انه سيحدث فى المستقبل ويثبت ما يشاء بدلا عنه وعليه فيجوز نسخ الخبر عن المستقبل دون الماضى (٣).

الجواب :

أجيب على هذا الدليل بأن معنى قوله "يشاء" ما يستصوب نسخه ويثبت بدله ما يقتضى حكمته اثباته أو يتركه غير منسوخ ، فالحاصل أن ما يشاء ليست على العموم حتى تدخل الأخبار فيها .

وقيل ان معناها : يمحو من ديوان الحفظه ماسوى الحسنات والسيئات لأنهم مأمورون بكتابتها ويثبت غيرها ، أو يمحو سيئات التائب ، ويثبت الحسنات مكانها ، أو يمحو قرنا ويثبت آخرين (٤).

هذا آخر ما ذكر فى شأن هذا الشرط فى كتب الأصول وبعد أن بينا المقصود منه ، يجدر بنا أن نذكر ما قاله الحافظ فى شأنه ، فهو الشرط الرابع والأخير من الشروط المذكورة فى الفتح وهو متفرع من الشرط السادس من شروط النسخ عند الأصوليين .

وقد ذكره الحافظ فى معرض شرحه ثلاثة أحاديث فى كتابه فى الفتح

وهى :

-
- (١) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٦ .
 - (٢) سورة الرعد : آية ٣٦
 - (٣) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٥٦ .
 - (٤) انظر المصدر السابق ، تيسير التحرير ج ٣ ، ص ١٩٦ .

المطلب الثالث التطبيقات على الشرط

التطبيق الأول :

٤ - في كتاب الوضوء ٥٥ - باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله .
أخرج البخارى بسنده الى ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : مر
النبي صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة - أو مكة - فسمع صوت
انسانين يعذبان في قبورهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "يعذبان ،
وما يعذبان فى كبير" - ثم قال - "بلى ، كان أحدهما لا يستتر من بوله ، وكان
الآخر يمشى بالنميمة ، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين ، فوضع على كل قبر
منهما كسرة ، فقليل له : يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال "لعله أن يخفف عنهما
ما لم تيسا" أو "الى أن ييسا" (١).

بيان معانى وأحكام الحديث :

قوله "مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط" أى بستان من النخيل ،
فيقال له حائط اذا بنى حوالية جدران تحفظ مابالداخل (٢).
قوله "وما يعذبان فى كبير ثم قال بلى - أى أنه لكبير" معناه ان من فى
القبرين لا يعذبان بسبب أمر كبير ففى هنا للسببية أو للتعليل ، وهو مثل
قوله صلى الله عليه وسلم "عذبت امرأة فى هرة" .
هذا وقد اختلف فى معنى قوله "وانه لكبير" وهذه الزيادة فى رواية
كتاب الأدب (٣) بعد قوله "وما يعذبان فى كبير" .
قال الحافظ : قال أبو عبد الملك البونى : يحتمل أنه صلى الله عليه
وسلم ظن أن ذلك غير كبير ، فأوحى اليه فى الحال بأنه كبير فاستدرك .

(١) فتح البارى ج ١ ، ص ٣٧٩ ، الحديث رقم (٢١٦) .

(٢) انظر عمدة القارىء ج ٣ ، ص ١١٥ .

(٣) فتح البارى ج ١٠ ، ص ٤٨٧ ، الحديث رقم (٦٠٥٥) .

قال الحافظ : وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا . والنسخ لا يدخل الخبر (١).

وأجيب : بأن الخبر بالحكم يجوز نسخه ، فقوله "ومايعذبان في كبير" اخبار بالحكم - أى بأن مايعذبان بسببهما ليس بكبيرة - فاذا أوحى إليه بعد ذلك أنه كبيرة فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم (٢).

وقيل معناه : أنهما لايعذبان في أمر كبير يشق عليهما الاحتراز منه ، فانه لايشق على أحدهما التنزه من البول والآخر ترك النيمة ، والا لكانا معذورين كصاحب سلس البول .

وقيل معناه : ليس بكبير في اعتقاد المخاطبين ، وهو عند الله كبير ، كقوله تعالى : {وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم} (٣).

وقد قيل غير هذه المعاني الا أنني أعرضت عنها لضعفه ولعدم وجود مستند لها .

قوله "لايستتر من بوله" وفي رواية مسلم "لايستتره" أى لايجعل بينه وبين بوله سترة ، ولايستتر جسده ولاثوبه من مماسة البول .

قوله "يمشى بالنميمة" (٤) أى يسعى بالفساد بين القوم بأن ينقل لكل واحد منهم مما يقوله الآخر من الشتم والأذى .

قوله "ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين" الجريدة : هى العسيب وهى الغصن من النخل بدون الورق ، أو سعة طويلة رطبة أو يابسة (٥). وقيل انه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف .

(١) ويمكن أن يجاب عليه بأن النبي صلى الله عليه وسلم بنى قوله الأول على اجتهاده ، فجاء الثانى تصويبا لاجتهاده فلايستلزم النسخ .

(٢) وسبب كونهما كبيرتين ان عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة فتركه كبيرة ، والمشى بالنميمة والسعى بالفساد من القبائح فهو كبيرة . انظر المرجع السابق .

(٣) سورة النور : آية ١٥

(٤) النميمة : هى نقل كلام الغير بقصد الاضرار .

(٥) انظر القاموس المحيط ، مادة (جرد) ، عمدة القارىء ج ٣ ، ص ١١٦ .

قوله "لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا ، أو الى أن ييبسا" أى لعل الله أن يخفف عن المقبورين ما لم يجفأ^(١).

هذا وقد اختلف العلماء فى سبب وضع الجريدة على القبرين . فقال المازرى^(٢): يحتمل أن يكون أوحى اليه : أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة وعلى هذا يكون : لعل هنا للتعليل . قال النووى : انه صلى الله عليه وسلم سأل الشفاعة للمقبورين بالتخفيف الى أن ييبسا ، كما فى مسلم عن جابر "فأجيب شفاعتى أن يرفع ذلك عنهما مادام القضيبان رطبان"^(٣).

قال الخطابى^(٤): هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء النداوة ، لأن فى الجريدة معنى يخصه ولأن فى الرطب معنى ليس فى

(١) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٣٨٠-٣٨٢ .

(٢) هو محمد بن على بن عمر ، أبو عبد الله التميمى المازرى ، الفقيه المالكى ، المحدث يعرف بالامام ، وكان واسع الباع فى العلم والاطلاع ، مع حدة الذهن ، حتى بلغ درجة الاجتهاد ، وكان امام المالكية فى عصره ، وكان أدبيا حافظا ، طيبا أصوليا ، رياضيا متكلميا ، وله مؤلفات مفيدة منها "المعلم بفوائد كتاب مسلم" وهو شرح جيد لصحيح مسلم ، أكمله القاضى عياض ، و"الاكمال" وشرح البرهان لامام الحرمين فى أصول الفقه وسماه "ايضاح المحصول فى برهان الأصول" و"التعليقة على المدونة" وله مؤلفات فى الطب . توفى سنة ٥٣٦ هـ .

انظر ترجمته فى : الديباج ٢/٢٥٠ ، شجرة النور الزكية ص ١٢٧ ، الفتح المبين ج ٢ ، ص ٢٦ .

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ٣ ، ص ٢٠٢ .

(٤) هو حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب ، أبو سليمان ، الخطابى ، البستى الحافظ الفقيه ، الأديب المحدث ، كان عالما زاهدا ورعا ، ويقوم بالتدريس والتأليف ، أخذ الفقه عن القفال وابن أبى هريرة ، وله شعر جيد ، وهو من ذرية زيد بن الخطاب ، له مصنفات كثيرة نافعة منها : "معالم السنن" و"غريب الحديث" و"اعلام السنن" فى شرح البخارى ، و"الشجاع" و"اصلاح غلط المحدثين" وغيرها . توفى سنة ٣٨٨ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، طبقات الحفاظ ص ٤٠٣ ، شذرات الذهب ج ٩ ، ص ١٢٧ .

اليابس (١).

مايستفاد من الحديث :

- ومن باب زيادة الفائدة أذكر بعض مايستفاد من هذا الحديث لأهميته:
- (١) ان عذاب القبر حق يجب الايمان به والتسليم له ، وقد جاءت الأحاديث المتواترة باثباته وهو مذهب أهل السنة والجماعة والمحققين من المعتزلة .
- (٢) دل الحديث على نجاسة بول آدمى قليله وكثيره ، وهو مذهب عامة الفقهاء غير أنه يعفى عما لا يمكن الاحتراز منه .
- (٣) فيه دليل على وجوب الاستبراء من البول والاستنجاء منه لما يترتب على تركه من بطلان الصلاة والعذاب في القبر لحديث أبي هريرة مرفوعا : "أكثر عذاب القبر من البول" .
- (٤) وفيه دليل على عظم أمر النميمة وأنها من أعظم أسباب عذاب القبر (٢).

(١) انظر الفتح ج ١ ، ص ٣٨٢ .

(٢) انظر عمدة القارى ج ٣ ، ص ١١٨-١١٩ .

التطبيق الثانى :

٢ - ١٩ فى كتاب التهجد ٥ - باب تحريض النبى صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل من غير ايجاب .
أخرج البخارى بسنده الى عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة فى المسجد فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة فكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح قال : قد رأيت الذى صنعتم ، ولم يمنعنى من الخروج اليكم الا أنى خشيت أن تفرض عليكم ، وذلك فى رمضان" (١).

معانى وأحكام الحديث :

قوله "صلى ذات ليلة فى المسجد" أى صلى صلاة الليل فى ليلة من ليالى رمضان ، وفى هذه الفقرة : دليل جواز النافلة فى الليل فى المسجد وان كان البيت أفضل لحديث : أفضل صلاة المرء فى بيته الا المكتوبة (٢).
قوله "فصلى بصلاته ناس" أى مقتديا بصلاته صلى الله عليه وسلم عدد من الصحابة ، وفى هذه الفقرة دليل جواز الاقتداء فى النافلة ، وفيها أيضا جواز الاقتداء بمن لم ينو اقامته .

وفيها : أن قيام رمضان السنة أن يؤدى فى جماعة .
قوله "ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة" أى لما شاع خبر تلك الصلاة ، اجتمع عدد كثير من الناس فى الليلة الرابعة حتى عجز المسجد عن أهله كما فى رواية مسلم (٣)، ولأحمد : امتلأ المسجد حتى غص بأهله (٤).

(١) انظر فتح البارى شرح البخارى ج ٣ ، ص ١٤ ، الحديث رقم ١١٢٩ .

(٢) انظر عمدة القارى شرح البخارى ج ٧ ، ص ١٧٦ .

(٣) انظر صحيح مسلم مع شرح النووى ج ٦ ، ص ٤٢ كتاب الصلاة ، باب الترغيب فى صلاة التراويح .

(٤) انظر مسند الامام أحمد ج ٦ ، ص ١٨٢ .

قوله " فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم " أى فقدوا صوته ، وظنوا أنه قد تأخر ، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج صلى الله عليه وسلم ، وبعضهم يسبح ، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب كما ورد في الروايات .

قوله " فلما أصبح قال : قد رأيت الذى صنعتم " أى فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرهم بأنه علم ماصنعوا من رفع الأصوات وغيره وفي رواية عقيل " فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : أما بعد فانه لم يخف على مكانكم " (١) .

قوله " ولم يمنعنى الخروج اليكم الا أنى خشيت أن تفرض عليكم " أى تلك الصلاة ، وفي رواية عقيل وابن جريج " فتعجزوا عنها " أى تشق عليكم فتتركوها مع القدرة عليها ، وليس المراد العجز الكلى لأنه يسقط التكليف من أصله (٢) .

فدلت هذه الزيادة على أن عدم خروجه صلى الله عليه وسلم اليهم كان للخشية من فرضه هذه الصلاة لالعة أخرى .

وفيها فائدة أنه اذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحات ، اعتبر أهمها ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان رأى الصلاة في المسجد لبيان الجواز ، فلما عارضه خوف الافتراض عليهم تركه لعظم المفسدة التى تخاف من عجزهم وترك الفرض (٣) .

هذا وقد استشكلت هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الاسراء من أن الله تعالى قال : " هن خمس وهى خمسون لا يبدل القول لدى " (٤) فاذا أمن التبديل كيف يخاف من الزيادة .

وقد أجاب الخطابى عن هذا الاشكال :

-
- (١) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ١٦ .
 - (٢) انظر المرجع السابق ج ٣ ، ص ١٧ .
 - (٣) انظر عمدة القارى للعيني ج ٧ ، ص ١٧٨ .
 - (٤) انظر فتح البارى ج ١٣ ، ص ٤٩٥ الحديث رقم ٧٥١٧ .

فقال : ان صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به فيها - أى عند المواظبة - فترك الخروج اليهم لئلا يدخل ذلك فى الواجب عن طريق الأمر بالاقتداء به لامن طريق انشاء فرض جديد زائد على الخمس ، وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فتجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض فى أصل الشرع .

ورد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - على هذا الجواب بأنه مبنى على أن قيام الليل كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم ، وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ، وفى كل من الأمرين نزاع^(١).

ودفع آخرون هذا الاشكال بأن الزمان كان قابلا للنسخ فلامانع من خشية الافتراض .

وأجاب الحافظ على هذا الرد : بأن قوله "لايبدل القول لدى" خبر والنسخ لا يدخله على الراجح^(٢)، قال وليس هو كقوله مثلا : صوموا الدهر أبدا فانه يجوز فيه النسخ .

ثم دفع الحافظ هذا الاشكال فقال : يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجد فى المسجد جماعة شرطا فى صحة التنفل بالليل قال ويومئذ عليه قوله فى حديث زيد بن ثابت "حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ماقمتم به ، فصلوا أيها الناس فى بيوتكم" فمنعهم من التجمع فى المسجد اشفاقا عليهم من اشتراطه ، وأمن مع اذنه فى المواظبة على ذلك فى بيوتهم من افتراضه عليهم .

هذا وقد أورد أجوبة كثيرة على توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة ، الا أن حديث لا يبدل القول لدى يدفع هذه الأجوبة^(٣).

(١) انظر المرجع السابق ج ٣ ، ص ١٨ .

ملاحظة : كون التنفل فى الليل كان واجبا عليه فيه خلاف الا أن المعروف والراجح وجوبه عليه صلى الله عليه وسلم .

(٢) أى فى الخبر الذى مضمونه لا يتغير كما سبق فى اثبات القاعدة الأصولية .

(٣) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ١٧-١٨ .

ملاحظة : لكن بقى الوجوب بايجاب المرء على نفسه كالنذر فانه لا ينافى قوله "لا يبدل القول لدى" لأنه ثبت بأدلة أخرى .

التطبيق الثالث :

٣ - في ٦٥ - كتاب التفسير ٥٥ - باب {آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه} .

أخرج البخارى بسنده الى مروان الأصفر^(١) عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال أحسبه ابن عمر - {إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه}^(٢) قال نسختها الآية التى بعدها^(٣).

وأخرج مسلم بسنده الى أبى هريرة رضى الله عنه قال : "لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم {لله ما فى السموات وما فى الأرض وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ...} الآية قال فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتوا رسول الله ثم بركوا على الركب ، فقالوا أى رسول الله ، كلفنا من الأعمال ما نطيق الصلاة والصيام والجهاد والصدقة ، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتاب من قبلكم سمعنا وعصينا؟ بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ، قالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير فلما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم ، فأنزل الله فى أثرها {آمن الرسول بما أنزل إليه ...} الى قوله {إليك المصير}^(٤) فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى فأنزل الله عز وجل {لا يكلف الله نفسا الا وسعها ...} الى آخر السورة^(٥)"^(٦).

(١) هو مروان بن الأصفر بن خاقان وقيل غير ذلك ، المكنى بأبى خلف البصر ، روى عن ابن عمر وأبى هريرة وأنس وأبى وائل وغيرهم ، وروى عنه خالد الحذاء وعوف الأعرابى ومبارك بن فضالة وغيرهم ، وثقه جماعة .

انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ج ١٠ ، ص ٩٨ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٤

(٣) فتح البارى ج ٨ ، ص ٥٤ الحديث رقم ٤٥٤٦ .

(٤) سورة البقرة : آية ٢٨٥

(٥) سورة البقرة : آية ٢٨٦

(٦) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٢ ، ص ١٤٥-١٤٦ ، باب بيان تجاوز الله تعالى من حديث النفس .

معانى وأحكام الحديث :

قوله "نسختها الآية التي بعدها" أى أزالته ما تضمنته من الشدة .
 وحل البحث فى هذا الحديث : هو أن الله تعالى يقول {وان تبدوا
 ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} فقد أخبر الله أنه سيحاسب الناس
 ويجازيهم على ما يصدر منهم من خواطر النفس والهواجس الفاسدة ولا يتمكن
 من دفعها كما سيحاسبهم على العزم والتصميم . مع أن المجازاة على القسم
 الأول مجازاة على ما لا يستطيع الإنسان دفعه عن نفسه فيكون تكليف بما لا يطاق

والجواب على هذا الاعتراض من وجوه :الوجه الأول : النسخ .

فسياق حديثى البخارى ومسلم يدلان على أن آية {لا يكلف الله نفسا الا
 وسعها} نسخت آية {وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} بمعنى
 أن المحاسبة فى الآية عامة فى كل ما صدر عن النفس من هاجس وخاطر
 وحديث النفس ، وهم وعزم ، فيكون المراد بالحساب المجازاة ، ولعل ذلك
 ما فهمه الصحابة عليهم السلام من حديث مسلم على أنه يجازى على كل
 ما صدر عن القلب ، فجاءت الآية الثانية {لا يكلف الله نفسا الا وسعها}
 فنسخت هذه التكاليف ما عدا العزم .

واستشكل ذلك بأن النسخ يختص بالانشاء ولا يجرى فى الخبر ، والآية
 الكريمة من القسم الثانى فلا يجوز القول بالنسخ .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وأجيب ذلك بأنه وان كان خبرا
 لكنه يتضمن حكما ، لأن المجازاة لا تكون الا على ما منعه الشارع ، ومهما كان
 من الأخبار يتضمن الأحكام أمكن دخول النسخ فيه ، كسائر الأحكام وانما
 الذى لا يدخله النسخ من الأخبار ما كان خبرا محضا لا يتضمن حكما كالأخبار
 عما مضى من أحاديث الأئم ونحو ذلك (١).

الوجه الثانى : التخصيص .

فيكون المراد بالنسخ فى الحديث التخصيص . فان المتقدمين يطلقون لفظ النسخ عليه كثيرا كما بين ذلك الشاطبى فى كتابه الموافقات (١).

وتوجيهه هو : أن الخواطر الحاصلة فى القلب على قسمين :
القسم الأول : مايوطن الانسان نفسه عليه ويعزم على ادخاله فى الوجود .

القسم الثانى : مايكون من هاجس وخاطر وحديث نفس ، وهذه من الأشياء التى تخطر فى البال مع أن الانسان قد يكرهها ، ولكنه لا يمكن دفعها عن النفس .

ففى هذه الحال يؤاخذ الانسان على العزم والتصميم فقط ، لقوله تعالى {ولا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم} (٢)، وقال أيضا : {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} (٣)، وقال أيضا : {إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم} (٤).

ولا يؤاخذ فى القسم الثانى فان هذه الأشياء لا يمكن دفعه عن نفسه ، ومؤاخذته به تكليف بما لا يطاق وهو محال .

فتكون آية {وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} عامة شاملة للخواطر وللعزم والتصميم ، فجاء قوله تعالى : {لا يكلف الله نفسا الا وسعها} مخصصا لهذا العام بالعزم والتصميم فيكون المراد بقوله {أو تخفوه} فى الآية العزم والتصميم لا غير (٥).

الوجه الثالث :

ان الآية {وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} محكمة .

(١) انظر الموافقات للشاطبى ج ٣ ، ص ١٠٨ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٢٥

(٣) سورة البقرة : آية ٢٨٦

(٤) سورة النور : آية ١٩

(٥) انظر الفتح ج ٨ ، ص ٥٥ .

وتوجيهه : ان قوله تعالى {يحاسبكم به الله} معناها : يخبركم به يوم القيامة ، فالحساب : هو اخبار الله تعالى عباده يوم القيامة بما كان منهم في الدنيا من خواطر النفس ، بدليل عطف قوله {فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء} فانه يدل على أن المجازاة تقع بعد الحساب ، ولامانع من أن يخبر الله تعالى العبد يوم القيامة بكل ماصدر عنه من خفايا القلوب ، وبعد ذلك يجازيه على بعضها كالعزم ، ويثيبه على بعضها كالنوايا الطيبة ، ويعفو عن بعضها وهو ماحدث به النفس ماعدا العزم .

وهذا الاخبار باق لم ينسخ ، وقوله تعالى : {لايكلف الله نفسا الا وسعها} بيان مبتدأ من الله تعالى بأنه لا تكليف الا بما في الوسع (١). والدليل على أن الحساب يأتي بمعنى الاخبار ماأخرجه أبو حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال ان آية {وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} لم تنسخ ولكن الله اذا جمع الخلائق يوم القيامة يقول : "انى أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم مما لم يطلع عليه ملائكتي ، فأما المؤمنون فيخبرهم ويغفر لهم ماحدثوا به أنفسهم ، وهو قوله تعالى {يحاسبكم به الله} يقول : يخبركم ، وأما أهل الشك والريب فيخبرهم بما أخفوا من التكذيب وهو قوله {فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء} وهو قوله {ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم} (٢).

وبعد استعراض ماذكره الحافظ ابن حجر رضى الله عنه عن هذا الشرط في خلال شرحه لهذه الأحاديث الثلاثة تبين لنا أنه يوافق رأى الجمهور في جواز نسخ تلاوة الأخبار وكذلك نسخ ايحاء الخبر كما أنه يمنع جواز نسخ مدلول الخبر الذى لا يتغير ويوافق على نسخ الأخبار المتضمنة أحكاما وعلى مدلول الخبر فيما يتغير ، فهو اذن مع الجمهور في كل ماقالوا عن هذا الشرط .

(١) انظر : تفسير الفخر الرازى ج ٧ ، ص ١٣٥ ، روح المعانى ج ٣ ، ص ٦٤ .

(٢) انظر : ابن كثير الدمشقى ، عماد الدين أبو الفداء : اسماعيل بن الخطيب أبى حفص عمر بن كثير الشافعى (٧٧٤هـ) ، تفسير القرآن العظيم ، ٤ ج ، الطبعة بدون ، كتب هوامشه وضبطه : حسين بن ابراهيم زهران (بيروت : دار الفكر عام ١٩٨٨م/١٤٠٨هـ) ج ١ ، ص ٥٠٨ ، الدر المنثور للسيوطى ج ٢ ، ص ١٢٩-١٣٠ ، الطبرى ج ٦ ، ص ١١٣ .

المبحث السادس النسخ لا يثبت بالاحتمال

سبق أن عرفنا النسخ بأنه رفع حكم شرعى بدليل شرعى ، وفهم منه أن الدليل النسخ يجب أن يثبت يقيناً أو ظناً ، فاذا شك في وجوده كان النسخ محتملاً والنسخ لا يثبت بالاحتمال .

وظهر هذا في أحاديث كثيرة وردت في فتح البارى وسأقتصر على حديثين :

الحديث الأول :

أخرج البخارى بسنده الى أبى هريرة^(١) قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا شرب الكلب فى اناء أحدكم فليغسله سبعة"^(٢) ، وفى رواية مسلم "إذا ولغ"^(٣) .

الشرح :

قال الجمهور بظاهر الحديث فحكموا بأن الاناء اذا ولغ فيه الكلب لا يطهر الا بالغسل سبعة ، وقال الحنفية يطهر الاناء بالغسل ثلاثاً .

(١) هو عبد الرحمن أو عبد الله بن صخر الدوسى ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قدم المدينة سنة سبع ، وأسلم ، وشهد خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنى بأبى هريرة لأنه وجد هرة فحملها فى كفه ، ولزم رسول الله وواظب عليه رغبة فى العلم ، وكان أحفظ الصحابة ، وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه حريص على العلم والحديث ودعا له بالحفظ ، روى عنه أكثر من ثمانمائة حديثاً ، توفى بالمدينة سنة ٥٧هـ ، وهو ابن ٧٨ .
انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٤ ، ص ٢٠٢ ، الاستيعاب ج ٤ ، ص ٢ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٦٣ .

(٢) فتح البارى ج ١ ، ص ٣٣٠ ، ٤ - كتاب الوضوء ٣٣ باب الماء يغسل به شعر الانسان ، رقم الحديث (١٧٢) .

(٣) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٨٣ ، باب حكم ولوغ الكلب .

واستدل الطحاوى^(١) لهم بأن أبا هريرة راوى الحديث أفى بأن الاناء يظهر بثلاث غسلات ، وهو الراوى للحديث وافتاء الراوى بغير ماروى يدل على أن الحديث منسوخ ، اذ لا يخالفه الا هو يعلم أن له ناسخا لتقواه وعدالته .

"أجاب الحافظ ابن حجر على هذا القول بأنه يحتمل أن يكون أفى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لا وجوبها ، أو كان نسي مارواه ، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ" .

وأیضا فقد ثبت أنه أفى بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة فتياء لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها...^(٢).

وبهذا يتبين رجحان قول القائل بأن الحديث محكم لم ينسخ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال .

الحديث الثانى :

أخرج البخارى فى ٩ - كتاب مواقيت الصلاة ٢٨ - باب من أدرك من الفجر ركعة . أخرج بسنده الى أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر"^(٣).

(١) هو أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوى ، الأزدي ، المصرى ، الامام العلامة الحافظ الفقيه الحنفى ، ابن أخت المزنى ، وهو صاحب التصانيف البديعة وكان ثقة ثبتا ، انتهت اليه رئاسة أصحاب أبى حنيفة ، ومصنفاته كثيرة منها : "أحكام القرآن" و"معانى الآثار" و"بيان مشكل الآثار" و"المختصر فى الفقه" و"اختلاف الفقهاء" وغيرها . توفى بمصر سنة ٣٢١ هـ .

انظر ترجمته فى : الفوائد البهية ص ٣١ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٥٣ ، طبقات الحفاظ ص ٣٣٧ .

(٢) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٣٣٢ .

(٣) فتح البارى ج ٢ ، ص ٦٧ ، الحديث رقم (٥٧٩) .

الشرح :

هذا الحديث يدل على أن من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك صلاة الصبح وصحت صلاته ، وإن اختلف بعد ذلك في أنها تعتبر أداء أو بعضها أداء وبعضها قضاء . وهذا رأى الجمهور وقال الحنفية : تفسد الصلاة بطلوع الشمس في أثناء الصلاة ، واستدلوا بما أخرجه البخارى ومسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس" (١).

وبكثير من الأحاديث الواردة عن النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وبعد العصر حتى تغيب الشمس .

ووجه الدلالة : أى أن الأخبار نهت عن الصلاة بدءا واستمرارا في هذه الأوقات المذكورة . وحملوا هذا الحديث أى حديث أبى هريرة كما ذكر الطحاوى على أهلية الصلاة بمعنى : من أدرك مقدار ركعة من وقت الصبح فقد تأهل فيه ، بأن بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض ، وجب عليهم صلاة الصبح .

وادعى الحافظ ابن حجر رحمه الله فى الفتح أن بعض الحنفية ادعى نسخ هذا الحديث بأحاديث النهى ، ولم أعثر على دعوى احتمال النسخ فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية .

ورد الحافظ هذه الدعوى بقوله : وهى دعوى تحتاج الى دليل ، فانه لا يصار الى النسخ بالاحتمال (٢).

ووجه الاحتمال : أن النسخ لا يثبت الا بعلم التاريخ ولادليل على أن هذا الحديث مقدم على أحاديث النهى ، بل الظاهر عند الجمهور ان هذا الحديث مخصص لأحاديث النهى لجهالة التاريخ .

فأحاديث النهى عامة فى الصلوات كلها ، وفيما اذا ابتدأت الصلاة فى هذه الأوقات أو ابتدأت قبلها واكملت فيها ، والخاص مقدم على العام .

(١) فتح البارى ج ٢ ، ص ٧٣ الحديث رقم (٥٨٦) .

(٢) انظر المرجع السابق ج ٢ ، ص ٦٨ .

وجمع الحافظ ابن حجر بين الحديثين بأن حمل أحاديث النهى على ما لا سبب له من النوافل ، وحمل هذا الحديث على ماله سبب من فرائض أو نوافل ، لأن لوجوب الصبح سببا وهو دخول وقته .
وأما الحنفية ، فيقولون بترجيح أحاديث النهى لأنها محرمة ، وهذا الحديث مبيح ، والمحرم مقدم على المبيح ، فالتخصيص جمع بين الحديثين ، وهم لا يجمعون بين الأدلة إلا إذا امتنع الترجيح ، وغيرهم يقدم الجمع على الترجيح وذلك بأعمال الحديثين وتخصيص أحاديث النهى بحديث "من أدرك" فالخلاف بينهما منشأه هو في الخلاف في بعض قواعد الأصول .

الفصل الرابع النسخ قبل التمكن من الفعل

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :
اثبات قاعدة النسخ قبل التمكن من الفعل

المبحث الثانى :
التطبيقات على القاعدة

المبحث الأول اثبات قاعدة النسخ قبل التمكن من الفعل

تمهيد :

اتفق مجيزو النسخ على جواز نسخ حكم الفعل بعد العمل به . كذلك اتفقوا على جواز نسخه بعد التمكن من الفعل قبل العمل ، وذلك بعد علمه بتكليفه به وبعد مضي زمن يسع العبادة ، خلافاً للإمام الكرخي فيما روى عنه من امتناع النسخ قبل تحقق الامتثال بالفعل (١) .
واختلفوا في ثلاث صور :

(١) نسخ الفعل المؤقت بوقت قبل أن يدخل وقته :

مثال : اذا قال الشارع في رمضان : حجوا في هذه السنة ، ثم قال قبل يوم عرفة : لا تحجوا .

(٢) نسخ الفعل بعد دخول الوقت وقبل أن يمضي من الزمن مايسع الفعل سواء شرع في الفعل أم لم يشرع فيه .

مثاله أن يقال له : صل أربع ركعات ، ويبدأ في الصلاة ثم ينسخها الشارع قبل تمام الرابعة .

(٣) نسخ الفعل الذي لم يؤت بوقت اذا طلب من المكلف على الفور ولم يتمكن من اتمام الفعل .

كأن يقول الشارع : "اذبح ولدك" فيبادر المكلف الى احضار أسبابه ، فيقول قبل ذبحه لا تذبحه قد نسخت عنك الأمر (٢) .
فمحل الخلاف هو الصور الثلاث الأخيرة .

والعلماء اختلفوا في هذه الصور الثلاثة على مذهبين :

المذهب الأول : الجواز وهم الأشاعرة ، وأكثر أصحاب الشافعي ، وأكثر الفقهاء وعامة أهل الحديث ، فهؤلاء يرون جواز نسخ حكم الفعل قبل التمكن من الامتثال .

(١) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٢) انظر المرجع السابق ، الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، المستصفى من علم الأصول ، جزءان ، الطبعة الأولى (مصر : المطبعة الأميرية عام ١٣٣٤هـ) ج ١ ، ص ١١٢ ، مطبوع مع فواتح الرحموت .

المذهب الثانى : المنع وهو جمهور المعتزلة وبعض أصحاب الشافعى كالصيرفى وبعض أصحاب أحمد بن حنبل كالتميمى^(١) ، وطائفة من الحنفية كالجصاص^(٢)^(٣) .

(١) هو يحيى بن أكرم بن محمد بن فطن بن سمعان بن مشنح التميمى ، الأسدى المروزى ، سمع من عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة ووكيعا ، وخلق كثيرا وحدث عن امامنا أحمد بأشياء . وكان عالما بالفقه بصيرا بالأحكام وولاه المأمون القضاء ببغداد ، وولى قضاء البصرة . توفى بالربذة سنة ٢٤٢هـ .

انظر ترجمته فى : المنهج الأحمد فى تراجم الامام أحمد ج ١ ، ص ١٠٣-١٠٦ رقم ٤٠ ، الطبقات رقم ٥٣٩ ، الخلاصة ص ٤٢١ .

(٢) هو أحمد بن على ، أبو بكر الرازى ، الامام الكبير المعروف بالجصاص ، انتهت اليه رئاسة الحنفية ببغداد ، قال الخطيب : "كان امام أصحاب أبى حنيفة فى وقته ، وكان مشهورا بالزهد والدين والورع" ، له مصنفات كثيرة منها "أحكام القرآن" و"شرح الجامع" لمحمد بن الحسن و"شرح مختصر الكرخى" و"شرح مختصر الطحاوى" وله كتاب مفيد فى الأصول . توفى سنة ٣٧٠هـ ببغداد .

انظر ترجمته فى : الجواهر المضيئة ج ١ ، ص ٨٤ ، الفوائد البهية ص ٢٧ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٧١ .

(٣) الكشف ج ٣ ، ص ١٦٩ ، الآمدى ج ٣ ، ص ١٨٠ .

المطلب الأول أدلة الجمهور القائلين بالجواز ومناقشتها

استدل القائلون بالجواز بأدلة عقلية ونقلية . أما العقلية فهي :
ان جواز نسخ الحكم قبل التمكن من امتثاله لا يترتب على وقوعه محال
عقلى ، وكل ما كان كذلك ، فهو جائز فنسخ الحكم قبل التمكن من امتثاله
جائز .

فيجوز للشارع أن ينسخ أمرا قبل التمكن من امتثاله ابتلاء لخلقه ،
كما يحسن لزيد أن يأمر عبده بأمر ليظهر طاعته وحسن أدبه وينهاه عنه قبل
الامتثال لنفس الغرض المتقدم من غير أن يتهم بالعبث (١) .
واستدلوا من الأدلة النقلية بما يلى :

ان الله سبحانه وتعالى أمر سيدنا ابراهيم - عليه السلام - بذبح ولده
ثم نسخ عنه ذلك قبل أن يتمكن من الذبح ، أما أنه أمر بالذبح فلأمور
ثلاثة :

الأمر الأول : قوله تعالى حكاية عن الذبيح {ياأبت افعل ما تؤمر} جوابا
لقول أبيه {يابنى انى أرى فى المنام أنى أذبحك فانظر ماذا ترى} (٢) ، فقول
الذبيح هذا يدل على أن سيدنا ابراهيم أمر بالذبح .
الأمر الثانى : قوله تعالى فى شأن الذبيح {ان هذا لهو البلاء المبين} (٣)
فلو لم يكن الذبح مأمورا به لما كان هناك بلاء فضلا عن أن يكون البلاء
مبيناً .

الأمر الثالث : قوله تعالى {وفديناه بذبح عظيم} (٤) فان الفداء هو البدل
فلو لم يكن الذبح مأمورا به لما احتاج الى الفداء .
وأما أنه نسخ قبل أن يتمكن من الذبح ، فانه لم يفعل ، لأن الأمر
بالذبح نسخ ، فلو كان ذلك بعد التمكن لكان ابراهيم عاصيا ، ولم يعص

(١) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٢) سورة الصافات : آية ١٠٢

(٣) سورة الصافات : آية ١٠٦

(٤) سورة الصافات : آية ١٠٧

اجماعا ، ولأن الأنبياء معصومون من المعاصي (١).
 والوقوع يدل على الجواز العقلي وزيادة .
 واعترض الخصم على هذا الدليل النقلى بعدة أوجه : فقالوا :
أولا : لانسلم أن ابراهيم عليه السلام أمر بذبح ولده ، فالذى حدث له
كان مناما ، والمنام لا يثبت به الأوامر والنواهي .
 ورد : بأننا لانسلم أن الأوامر والنواهي لا تثبت بالمنام ، بل رؤيا
 الأنبياء حق في الأوامر والنواهي وهو جزء من ستة وأربعين من النبوة .
 قال النبي صلى الله عليه وسلم : "الرؤية الصالحة جزء من ستة
 وأربعين من النبوة ... الحديث (٢).
 ويدل أيضا على أن منام الأنبياء وحى قوله صلى الله عليه وسلم :
 "الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان" (٣).
 وليس من المعقول أن يقدم خليل الرحمن على ذبح ابنه بمجرد الخيال
 اذ لو كان خيالا لاوحيا لما جاز لسيدنا ابراهيم العزم على الذبح المحرم بمنام
 لأصل له ، ولما سماه الله بلاء مبينا ولما احتاج الى الفداء (٤).
 واعترضوا ثانيا : بقولهم سلمنا أن الأوامر والنواهي بالمنام للأنبياء ،
 ولكن لانسلم أنه قد أمر بذبح ولده ، فقول ولده : افعل ما تؤمر ليس فيه
 دلالة على أمر سابق ، ولهذا علقه على المستقبل . أى افعل ما ستؤمر به .

(١) انظر : شرح العضد مع ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩١ ، نهاية السؤل للسنوى ج ٣ ، ص ٥٦٤ .

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى ٩١ - كتاب التعبير ٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة .

(٣) انظر فتح البارى ج ١٠ ، ص ٣٨٩-٣٩٠ الحديث رقم (٦٩٨٧، ٦٩٨٨، ٦٩٨٩) .
 انظر : ابن الأثير ، المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ) ، النهاية فى غريب الحديث والأثر
 ٥ ج ، الطبعة بدون ، تحقيق أحمد الزاوى ، محمود محمود الطناحى ، (القاهرة :
 عيسى البابى الحلبي عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م) ج ١ ، ص ٤٣٤ .

الحديث : تمه " ... فاذا حلم أحدكم فليتعوذ منه وليبصق عن شماله فانها لاتضره " .
 أخرجه البخارى فى ٩ - كتاب التعبير ، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
 جزءا من النبوة . انظر الفتح ج ١٠ ، ص ٣٨٩ رقم ٦٩٨٦ .

(٤) انظر الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ١٨٢ .

ورد على هذا الاعتراض بأن قوله {افعل ماتؤمراً} وان لم يكن ظاهراً في الماضي لكنه يرد ويراد به الماضي ، فالتعبير بالمضارع عن الماضي أسلوب عربى معروف ، ومنه قوله تعالى {انى أرانى أعصر خمراً} (١) أى رأيتنى . وكذلك لو كان المراد بالأمر أمراً يأتى به الله فى المستقبل غير الرؤيا المذكورة ، لنقل إلينا لأنه وعد من الله بأنه سيأمر إبراهيم فى المستقبل ، ووعد الله لا يتخلف ، ومادام ما نقل إلينا علم أن المراد به أمر الله لإبراهيم فى رؤياه بذبح ولده (٢).

واعترضوا ثالثاً بقولهم : سلمنا أنه كان مأموراً به لكن لانسلم أنه كان مأموراً بالذبح حقيقة بل بالعزم على الفعل امتحاناً له بالصبر على العزم ، وعلى هذا يكون إبراهيم - عليه السلام - قد ادى ماوجب عليه فلانسخ . ورد عليه : بأن حمل الأمر على العزم حمل على خلاف الظاهر من قوله تعالى حكاية عن إبراهيم {انى أرى فى المنام أنى أذبحك} فالعزم لا يسمى ذبحاً ، فأبراهيم - عليه السلام - كلف بالذبح ولم يكلف بالعزم ، وقد فهم ابنه أن أباه أمر بالذبح ولاغير ، ولم يذكر فى الآية غير الذبح فهو المأمور به (٣).

واعترضوا رابعاً : بقولهم سلمنا أنه كان مأموراً لكن لانسلم أنه كان مأموراً بالذبح حقيقة ، بل المأمور به هو مقدمات الذبح من اضطجاع والتل للجبين وامرار السكين .

وأجيب : بأن قوله تعالى {انى أرى فى المنام أنى أذبحك} المتبادر منه الذبح لامقدماته .

وأيضاً لو كان أمر إبراهيم بمجرد المقدمات لم يكن فى ذلك بلاء مبيناً لسهولة الامتثال ، وإبراهيم قد جاء بهذه المقدمات ، فإذا كانت هى المأمور به دون الذبح فقد أدى إبراهيم ماأمر به وخرج عن عهدة الأمر فلامعنى للفداء

(١) سورة يوسف : آية ٣٦

(٢) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ١٨٢ ، ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الرومى (ت ١٣٤٦هـ) ، نزهة الخاطر العاطر ، شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ، جزآن ، الطبعة بدون ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، التاريخ بدون) ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٣) انظر : المستصفى ج ١ ، ص ١١٥ ، الآمدى ج ٣ ، ص ١٨٧ .

أما وقد جاء الفداء فيدل على أن المأمور هو الذبح دون مجرد المقدمات (١). واعترضوا خامسا : بأننا سلمنا أن ابراهيم كان مأمورا بالذبح حقيقة وامتثل ماأمر به ، ولم ينسخ الا أنه قد منع منه ، فانه روى أنه كان كلما قطع جزءا وصله الله تعالى والتحم مرة أخرى ، فاذا امتثل فليس هناك نسخ فلادليل على جواز النسخ قبل التمكن .

وأجيب : بأن ماقلتموه أمر خارق للعادة ومستغرب جدا ولو حدث لكان معجزا ، ولتوفرت الدواعي لنقله نقلا متواترا ، لكنه لم ينقل نقلا معتبرا .

وأیضا لو حصل التثام لما كان هناك حاجة الى الفداء ، لأن الفداء بدل ، والبدل انما يحتاج اليه عند عدم الاتيان بالمبدل منه ، لكن الله تعالى قال في شأن ذلك {وفديناه بذبح عظيم} فعلم من ذلك أن المبدل منه لم يحصل (٢).

واعترضوا سادسا : باننا سلمنا أن الأمر بنفس الذبح حقيقة ، لكن الله تعالى قد قلب عنق الذبيح حديدا أو نحاسا فلم ينقطع ، وعليه فيكون التكليف بالذبح قد انقطع لتعذره لالناسخ ، فتكون الآية خارجة عن محل النزاع .

وأجيب عن الاعتراض من ثلاثة وجوه :

(١) أن قولكم هذا يؤدي الى تكليف مالايطاق ، وأنتم لاتقولون به .

(٢) وانه لو حدث المنع بصفيحة من نحاس أو حديد ، لكان معجزة عظيمة

تتوافر الدواعي لنقلها نقلا متواترا ، وحيث لم ينقل الحادثة نقلا متعذرا فلايصح الاعتراض على جواز النسخ قبل التمكن .

(٣) ان وجوب الذبح لو سقط لهذا العذر لما كان هناك معنى للفداء (٣).

واستدل الجمهور أيضا على جواز النسخ قبل التمكن ، بما ثبت في

الصحيح (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بخمسين صلاة ليلة المعراج ثم

(١) انظر المستصفى ج ١ ، ص ١١٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ، نهاية السؤل ج ٢ ، ص ٥٦٦ ، الآمدى ج ٣ ، ص ١٨٤ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) انظر فتح الباری ج ١ ، ص ٥٤٧ ، حديث رقم ٣٤٩ ، ج ١٣ ، ص ٤٩٥ ، الحديث

رقم ٧٥١٧ .

نسخ مازاد على الخمس في نفس الليلة بسؤاله صلى الله عليه وسلم بعد أن اعتقدها وعلمها ولكن لم يتمكن من أدائها ، فنسخت عنه وعن أمته تخفيفاً^(١).

اعترض الخصم على هذا الاستدلال من عدة وجوه :
قالوا أولاً : ان هذا الخبر غير ثابت فان جمهور المعتزلة ينكرون المعراج أصلاً ، بل ان من أقر به منهم يقول لم يرد في حديث المعراج ذكر نسخ خمسين صلاة بخمس صلوات ، وانما ذلك شيء زاده القصاص فيه ، كما زادوا غيره ، وعلى فرض ثبوت الخبر فهو خبر آحادى لا يفيد القطع ، فلا يستدل به في الأمور القطعية .

وأجيب : بأن الحديث ثابت في الصحيحين وغيرها من كتب الصحاح وهو مشهور ، والأمة تلقتة بالقبول ، وهو في معنى المتواتر ، فلا وجه لانكاره .

قال علاء الدين البخارى : "والحديث مشهور تلقتة الأمة بالقبول"^(٢). واعترض الخصم ثانياً بقوله : ان نسخ مازاد على الخمس صلوات على هذه الصفة يقتضى أن ذلك كان قبل الانزال على الأمة ، وعليه يؤدي الى النسخ قبل العلم والاعتقاد الذى هو تكليف بما لا يطاق ، والاجماع منعقد على عدم جواز نسخ التكليف قبل العلم بالمأمور .

وأجيب : بأننا نقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بافتراض الخمسين واعتقدها ، وهو سيد الأمة وامامها ، وهو أول من يتلقى الأحكام ويكلف بها ، وهو فرد من الأمة ، وقد وجد منه عقد القلب ولكن الله خفف عنه وعن أمته ، فنسخ مازاد على الخمس ، ولا يشترط في بلوغ الأمر أن يعم جميع الأمة ، بل يكفى علم البعض ، وقد علمه النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) انظر : كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ١٧١ ، الآمدى ج ٣ ، ص ١٨٧ .

(٢) انظر كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ١٧١ .

(٣) انظر : المرجع السابق ج ٣ ، ص ١٧٢ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٥٠ .

واعترضوا ثالثا بقولهم : ان فرضية هذه الصلوات الخمسين لم تكن على سبيل الحتم والتعيين بل كانت مفوضة الى رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختياره ، فاذا اختار أى شىء منهما تقرر ، وقد اختار الخمس فتقرر الفرض خمسا^(١).

وأجيب : بأن نص الحديث يرد هذا الزعم اذ لو كان على سبيل الاختيار لرد النبي صلى الله عليه وسلم على موسى - عليه السلام - بعد أن أشار عليه بالرجوع للتخفيف ، بأن فرض الخمسين على سبيل التخيير لا الحتم والتعيين .

وأىضا : لو كان الفرض على التخيير لما كرر الرجوع الى ربه عدة مرات مع استحيائه من ربه بل لاكتفى برجعة واحدة يختار فيه الخمس .

(١) انظر المعتمد ج ١ ، ص ٤١٢ .

المطلب الثاني أدلة المانعين ومناقشتها

استدل المانعون بأدلة عقلية منها :

قالوا أولا : انه يلزم من جواز النسخ قبل التمكن تجريد الطلب من الفائدة ، والطلب بلا فائدة عبث لا يجوز على الله .
دليل الملازمة : ان العمل بالبدن هو المقصود بالطلب ، لا مجرد العمل ، فالأمر والنهي يدلان على وجوب نفس العمل لا على مجرد العزم والاعتقاد ، فنسخه قبل أدائه يجعل الأمر الأول خاليا من الفائدة (١).
الجواب :

أجاب المجيزون على هذا الدليل : بأننا لانسلم أن العمل بالبدن وحده هو المقصود بالابتلاء بل عقد القلب مقصود أيضا ، فيكون ابتلاء الله لعباده بأن يعزموا على الانقياد له والطاعة ، فتصير العزيمة قرينة يثاب عليها بلا فعل كما دل عليه بما في صحيح مسلم وغيره ، من قول النبي صلى الله عليه وسلم "من هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة" (٢) ... الحديث .
فالإنسان اذا تمكن من التصديق القلبي وأتى به وعجز عن الاقرار اللساني كان ايمانا صحيحا (٣).

قالوا ثانيا : ان القول بجواز النسخ قبل التمكن يؤدي الى التكليف بما لا يطاق ، وذلك لأن الأمر يدل على وجوب الفعل ، فيكون الشارع بأمره الأول قد كلف المخاطبين ، ولم يتح لهم وقتا ليتمكنوا فيه من امتثال ما أوجبه عليهم ، وهو تكليف لهم ، مالم ييسر في مقدورهم .

-
- (١) انظر : كشف الأسرار لعلاء الدين البخارى ج ٣ ، ص ١٧٠ ، التقرير والتحجير ج ٣ ص ٥٠ .
(٢) الحديث أخرجه مسلم من حديث أنس ج ٢ ، ص ٣١٤ ، باب الاسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم .
(٣) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٥٠ .

الجواب :

وأجيب بأن قولكم بأن الجواز يؤدي الى التكليف بما لا يطاق باطل ، لأن الأمر لا يستلزم ايجاب العمل بالبدن ، بل لقد ثبت أن العزم على الفعل ابتلاء لطاعة الخلق ، وهو مقصود الشارع من أمره الأول الذي ورد النسخ عليه وهو مقدور لكل مكلف (١).

وقد تركت بعض الاعتراضات والاجابة عليها لعدم اطالة البحث . وبعد عرض أدلة الجمهور والممانعين نرى أن أدلة القائلين بالجواز قد سلمت من كل اعتراض وجه اليها ، فيترجح القول على وقوع النسخ قبل التمكن من الفعل وبعد عقد القلب عليه .

(١) انظر أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٦٤ .

المبحث الثاني التطبيقات على القاعدة

بعد أن استعرضنا القاعدة وأثبتناها نذكر مقالته الحافظ عنها ، وقد ورد ذكر هذه القاعدة من خلال شرحه لحديثين .

التطبيق الأول :

٨ - في كتاب الصلاة ١ - باب كيف فرضت الصلوات في الاسراء أخرج البخارى بسنده الى أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث طويل ... حيث قال : "ففرض الله على أمتي خمسين صلاة ، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال : ما فرض الله لك على أمتك؟ قلت : فرض خمسين صلاة . قال : فارجع الى ربك ، فان أمتك لا تطيق ذلك . فراجعتنى فوضع شطرها ، فرجعت الى موسى قلت : وضع شطرها . فقال : راجع ربك ، فان أمتك لا تطيق ، فراجعت ، فوضع شطرها ، فرجعت اليه فقال : ارجع الى ربك فان أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعته فقال : هي خمس وهي خمسون ، لا يبدل القول لدى . فرجعت الى موسى ، فقال : راجع ربك . فقلت : استحييت من ربي ، ثم انطلق بي حتى انتهى بي الى سدره المنتهى ، وغشيها ألوان لأدري ماهى . ثم أدخلت الجنة ، فاذا فيها جبال اللؤلؤ ، واذا ترابها المسك" (١).

معانى وأحكام الحديث :

قوله "ففرض الله على أمتي خمسين صلاة" هذا دليل على أن الصلاة فرضت ليلة الاسراء وكان بغير واسطة ذلك دلالة على عناية الشارع بها، ومحافظة المسلمين عليها ، ولما لها من الفضل عند الله وعظم الجزاء .

قوله "هي خمس وهي خمسون" والمراد هن خمس عددا باعتبار الفعل وخمسون اعتدادا باعتبار الشواب ، كما ورد ذلك في رواية مسلم عن أنس "حتى قال يا محمد انهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك

خمسون صلاة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حنسة فان عملها كتبت له عشرة ... الحديث (١).

فكان الفرض في الأول خمسين ثم ان الله - تعالى - رحم عباده ، وجعله خمسا تخفيفا لنا ورحمة علينا .

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . استدل بهذا الحديث على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشاءات ، ولو كانت مؤكدة ، خلافا لقوم فيما أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل (٢) . قال ابن بطال (٣) وغيره : ان الله - عز وجل - نسخ الخمسين بالخمس قبل أن تصلى ، ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب .

قال الحافظ وتعقبه ابن المنير فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشراح ، وهذا مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة ، أو منعه كالمعتزلة ، لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، وحديث الاسراء ، وقع فيه النسخ قبل البلاغ ، فهو مشكل عليهم جميعا . قال الحافظ ابن حجر ردا عليه : ان أراد قبل البلاغ لكل فممنوع ، وان أراد قبل البلاغ الى الأمة فمسلم ، لكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نسخا ، لكن هو نسخ بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كلف بذلك قطعا ثم نسخ بعد أن بلغه ، وقبل أن يفعل ، فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم (٤) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ، ص ٢١٤ ، باب الاسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض الصلوات .

(٢) انظر فتح الباري ج ١ ، ص ٥٥٢ .

(٣) هو على بن خلف بن عبد الملك ، الامام أبو الحسن ، الحافظ ، الفقيه ، الشهير بابن بطال المالكي من أهل قرطبة ، كان من أهل الفهم ، والعلم والمعرفة ، عني بالحديث العناية التامة ، وأتقنه ، وحدث عنه جماعة من العلماء ، وشرح "صحيح البخاري" ، وله كتاب في الزهد والرقائق ، وتوفي سنة ٤٤٩هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : الديباج المذهب ص ٢٠٣ ، شجرة النور الزكية ص ١١٥ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٤) انظر فتح الباري ج ١ ، ص ٥٥٢ .

وأمر النبي أمر للأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه المنصوصة
ولانص على ذلك .

فالظاهر أنه نسخ ماوجب عليه من أدائها ، ورفع عنه استمرار العزم
واعتقاد الوجوب وهو نسخ على الحقيقة .

قوله "واستحييت من ربى" ووجه الاستحياء من ربه أنه لو سأل الرفع
بعد الخمس لكان كأنه قد سأل رفع الخمس بعينها ، فلذلك استحي من أن
يراجع بعد ذلك ولاسيما سمع من ربه يقول : لا يبدل القول لدى^(١) ، بعد
قوله "وهى خمس وهى خمسون" كما سبق .

(١) انظر عمدة القارى للعيني ج ٤ ، ص ٤٥ .

التطبيق الثانى :

٥٦ - فى كتاب الجهاد والسير ١٤٩ - باب لا يعذب بعذاب الله
أخرج البخارى بسنده الى أبى هريرة - رضى الله عنه - أنه قال :
"بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعث فقال : ان وجدتم فلانا
وفلانا فأحرقوهما بالنار ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا
الخروج : انى أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا ، وان النار لا يعذب بها الا الله
فان وجدتموهما فاقتلوهما" (١).

معانى وأحكام الحديث :

قوله "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعث" أى فى جيش
وكان أمير هذا الجيش حمزة بن عمرو الأسلمى (٢)، أخرجه أبو داود بسند
صحيح (٣).

قوله "ان وجدتم فلانا وفلانا" وهما هبار بن الأسود (٤) ،

-
- (١) فتح البارى ج ٦ ، ص ١٧٣ ، الحديث رقم ٣٠١٦ .
(٢) هو حمزة بن عمرو بن عويمر بن الحرث الأسلمى أبو صالح ، وأبو محمد المدنى ،
صحابى له تسعة أحاديث ، وكان البشير بوقعة أجنادين ، وكان يسرد الصوم ،
وقيل هو البشير الذى أعطاه كعب بن مالك ثوبه ، مات سنة ٦١ هـ .
انظر ترجمته فى : الخلاصة ص ٩٣ .
(٣) الحديث أخرجه أبو داود فى كتاب الجهاد ١٢٢ باب فى كراهية حرق العدو بالنار
حديث رقم (٢٦٥٦) .
انظر عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ٧ ، ص ٣٣٣ ، والحديث سكت عنه
المنذرى .
(٤) هو هبار بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصى القرشى ، وأمه
فاخته بنت عامر بن قرط القرشية ، هو الذى عرض لزينب بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فى نفر من سفهاء قريش حين أرسلها زوجها أبو العاص الى المدينة
فأهوى اليها هبار وضرب هودجا ونحر الراحلة ، وكانت حاملا فأسقطت ، وأسلم
بعد الفتح وحسن اسلامه وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الزبير انه لما
أسلم وقدم مهاجرا جعلوا يسبونهم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال : سب من يسبك فاتتهوا عنه .
انظر ترجمته فى : أسد الغابة ج ٥ ، ص ٣٨٤ ، العمدة للعيني ج ٧ ، ص ١٤ ،
ص ٢٢٠ .

ونافع بن قيس (١) وكانا قد غسا بعير زينب بنت (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجت من مكة فأسقطت ومرضت من ذلك وكانا حينذاك كافرين.

قوله "وان النار لا يعذب بها الا الله" هو خير بمعنى النهي .
وقد اختلف السلف في حكم التحريق : فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال مقاتلة أو كان قصاصا.

وأجازه على بن أبي طالب (٣)، وخالد بن الوليد (٤) وغيرهما .

(١) هو نافع بن قيس . لم أعثر له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر .

(٢) هي زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم هي أكبر بناته ، وأول من تزوج منهن واختلف هل القاسم قبلها أو بعدها ، تزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع ، هاجرت زينب مع أبيها وأبى زوجها أن يسلم . وان أبا العاص شهد بدرا فأسر ثم خلى سبيله فمضى الى مكة ، فأدى الحقوق لأهلها ورجع فأسلم فرد عليه زينب ، وتوفيت في سنة ٥٨ هـ .

انظر ترجمتها في : الاصابة ج ٤ ، ص ٢٣٢ ، الاستيعاب ج ٤ ، ص ٣١١ .

(٣) هو الامام على بن أبي طالب بن عبد المطلب أبو الحسن القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأول الناس اسلاما ، ولد قبل البعثة بعشر سنوات ، ورى في حجر رسول الله ، شهد جميع المشاهد الا تبوك ، استخلفه الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له : "أوما ترضى أن تكون منى بمتلة هارون من موسى الا النبوة" ، اشتهر بالفروسية والشجاعة والقضاء ، وكان عالما بالقرآن والفرائض والأحكام واللغة والشعر ، وتزوج فاطمة الزهراء ، وكان من أهل الشورى ، وبايع عثمان ، فلما قتل عثمان بايعه الناس سنة ٣٥ هـ ، واستشهد في رمضان سنة ٤٠ هـ ، مناقبه كثيرة .

انظر ترجمته في : الاصابة ج ٢ ، ص ٥٠٧ ، الاستيعاب ج ٤ ، ص ٢٦ ، أسد الغابة ج ٤ ، ص ٩١ .

(٤) هو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي ، أبو سليمان ، سيف الله ، أمه لبابة الصغرى بنت الحارث ، أخت لبابة الكبرى زوج العباس ، وهما أختا ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أسلم سنة سبع هجرية بعد خيبر ، وقيل قبلها ، ومناقبه مشهورة ، وفتوحاته في عهد الراشدين معروفة ، توفي بجمص ، وقيل بالمدينة في سنة ٢١ هـ .
انظر ترجمته في : الاصابة ج ١ ، ص ٤١٥ .

وقال المهلب^(١): ليس هذا النهى على التحريم بل على سبيل التواضع ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة ، وقد سمل^(٢) النبي صلى الله عليه وسلم أعين العرنيين بالحديد المحمى ، وقد حرق أبو بكر الصديق^(٣) البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، وحرق خالد بن الوليد بالنار ناسا من أهل الردة . وقال النووى والأوزاعى^(٤): أكثر علماء المدينة يجيزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها .

(١) هو أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسد بن أبي صفرة التميمى ، سكن المرية وهو من الراسخين في العلم ، المتفنين في الفقه ، والحديث والنظر ، صحب الأصيلى ، وتفقه معه ، وكان صهره ، ورحل فسمع من شيوخ الأندلس ، والقيروان والمشرق ، قال ابن الحذاء كان أذهن من لقيت ، وأفهمهم ، وأفحصهم وله مصنفات كثيرة منها "التصحيح فى اختصار الصحيح" وعلق عليه شرحا حسنا مفيدا . توفى سنة ٤٣٣ هـ .

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ص ٣٤٨ ، الفكر السامى ج ٢ ، القسم الرابع ، ص ٢٠٨ .

(٢) سمل من باب قتل فقاً عينيه بجديدة محماة ، و(سملت) البئر : نقيتها ، وسملت بين القوم : سعيينا بالصلاح .

انظر المصباح المنير ج ١ ، ص ٢٨٩ ، مادة (سمل) .

(٣) الصديق هو الصحابى عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب القرشى التميمى ، أبو بكر الصديق ابن أبى قحافة ولد بعد الفيل بسنتين وستة أشهر ، صحب النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وسبق الى الاسلام ، واستمر معه طوال اقامته بمكة ، ورافقه فى الهجرة وفى الغار والمشاهد كلها ، استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امامة الصلاة ، ورضيه المسلمون خليفة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، حارب المرتدين ، ومكن الاسلام فى الجزيرة العربية ، وهو من المبشرين بالجنة ، مناقبه كثيرة رضى الله عنه . توفى سنة ١٣ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٣٤١ ، الاستيعاب ج ٤ ، ص ١٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ، ص ١٨١ .

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو ، الأوزاعى ، امام أهل الشام ، قال ابن حبان : "أحد أئمة الدنيا فقهها وعلمها وورعا وحفظا ، وفضلا وعبادة ، وضبطا مع زهادة" ، وكان اماما فى الحديث ، وكان يسكن فى بيروت ، وكان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقال المغرب الى مذهب مالك نحو مائتى سنة وهو من تابعى التابعين ، وكان بارعا فى الكتابة والترسل ، توفى سنة ١٥٧ هـ .

قال الحافظ ابن حجر قال ابن المنير^(١) وغيره : "لاحجة فيما ذكر للجواز لأن قصة العرنيين كانت قضاء أو منسوخة ، وتجويز الصحابة معارض بمنع صحابى آخر ، وقصة الحصون والمراكب مقيدة بالضرورة الى ذلك اذا تعين طريقا للظفر بالعدو ، ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان

ثم قال : وحديث الباب يرد هذا كله لأن ظاهر النهى فيه التحريم ، وهو نسخ لأمره المتقدم سواء كان بوحي اليه أو باجتهاد منه^(٢) . والنسخ هذا هو قبل الشروع فى الفعل وهو المدعى وهذا الحديث يؤيد ماذهب اليه الجمهور .

وقد استنبط الحافظ بعض مايستفاد من هذا الحديث فقال :
١ . وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به ، وهو اتفاق الا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربى .
تعقيب :

وأقول ذلك بناء على أن الأمر بالتحريق كان بوحي من الله الى النبى صلى الله عليه وسلم ، وليس بناء على أنه اجتهاد من النبى صلى الله عليه وسلم لم يقره الله عليه فلا يكون الحديث من باب النسخ قبل التمكن .
٢ - وفيه جواز الحكم بالشىء اجتهادا ثم الرجوع عنه ، واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالتباس والاستنابة فى الحدود ونحوها^(٣) .

= انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ١٧٨ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٣١٠ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٢٤١ .

(١) هو أبو الحسن على بن محمد بن منصور الشهير بابن المنير ، زين الدين الجذامى الاسكندرى ، بحر علم ، تفيض أمواجه وغيث سماح ، لاتغيض لجأه ، ذو المآثر السنية والمفاخر ، شرح البخارى شرحا لانظير له ، فى تدقيقات مناسبات تراجيحه وتحرير فقهه ، وغير ذلك من عجائبه ، وهو من مفاخر الاسكندرية ، توفى سنة ٦٩٥هـ وشرحه هذا من أعظم المواد التى استمد منها الحافظ ابن حجر وغيره . انظر ترجمته فى : نيل الابتهاج ص ٢٠٣ ، الذكر السمى ج ٢ ، القسم الرابع ، ص ٢٣٥ .

(٢) انظر فتح البارى ج ٦ ، ص ١٧٤-١٧٥ .

(٣) انظر المرجع السابق .

الفصل الخامس
النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : النسخ بلا بدل

المبحث الثانى : النسخ ببدل أثقل

المبحث الأول النسخ بلا بدل

جميع علماء الأصول متفقون على اشتراط البدل سواء أكان بمعناه العام وهو البراءة الأصلية أم بمعناه الخاص وهو الحكم الذى أتى به النسخ - وهو رفع الحكم المنسوخ ورجوع الأمر الى ماكان عليه قبل ورود الحكم المنسوخ من براءة أصلية .

واختلفوا فى جواز وقوع النسخ بلا بدل بالمعنى الخاص - والمراد بالبدل هنا - هو البدل الذى يدل عليه الدليل النسخ .

- (١) فقال جمهور الأصوليين وأبو الحسين البصرى من المعتزلة يجوز أن يقع النسخ بلا بدل بالمعنى السابق - أى من غير اثبات حكم آخر متعلق بذلك الفعل الذى ارتفع عنه الحكم المنسوخ .
- (٢) وذهب بعض المعتزلة ، ومنهم بعض الظاهرية الى أنه لايقع النسخ الا ببدل (١) .

فالخلاف منحصر بين جمهور الأصوليين القائلين بالجواز وبين بعض المعتزلة وبعض الظاهرية القائلين بالمنع فى البدل الخاص ، واليك الأدلة .

(١) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٣ ، التقرير والتحجير ج ٣ ص ٥٧ .

المطلب الأول أدلة الجمهور ومناقشتها

استدل الجمهور على جواز النسخ بلا بدل بما يلي :

قالوا أولا : ان النسخ رفع الحكم ، والرفع لا يستلزم البدل ، بل يمكن وجوده بدون بدل ... وقد وقع النسخ في الشريعة ببذل وبلا بدل .

ثانيا : قالوا لا يمتنع أن يعلم الله تعالى مصلحة المكلف في نسخ الحكم عنه بلا بدل ورده الى ما قبل الشرع ، من اباحة أو حظر أو وقف (١).

ثالثا : قالوا : لو لم يكن النسخ لالى بدل جائز لما وقع ، لكنه وقع في مسائل منها :

(١) أن الله تعالى أوجب على القادرين أن يقدموا بين يدي مناجاة النبي

صلى الله عليه وسلم صدقة بقوله تعالى :

{يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة} (٢).

ثم نسخ هذا التكليف عنهم ولم يأتهم بحكم آخر يحل محل المنسوخ ولكن اكتفى بالمداومة على ما أوجبه عليهم قبل ، من اقامة الصدقة وابتاء الزكاة واطاعة الله ورسوله .

فقال سبحانه : {أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعملون} (٣).

(١) انظر الطوفي ، نجم الدين بن أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي (٥٧١٦هـ) ، شرح مختصر الطوفي ، ج ٣ ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي (بيروت : مؤسسة الرسالة ، عام ١٩٨٧/١٤٠٧م) ج ٣ ، ص ٢٩٧ .

(٢) سورة المجادلة : آية ١٢

(٣) سورة المجادلة : آية ١٣

فدل هذا على وقوع النسخ بلا بدل .
ومن يرى أن النسخ يبدل أعم من أن يكون ثابتاً بدليل النسخ يرد
هذا الدليل ، بأنه نسخ يبدل من دليل آخر ، وهو الدليل العام الطالب
للصدقة ندبا من غير تقييد بزمن .
(٢) نسخ النهى عن ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث ، بقوله صلى الله
عليه وسلم :

"كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحى
فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم" (١).

ورد : بأنه نسخ يبدل ، لأن التحريم المفهوم من النهى نسخ بقوله
صلى الله عليه وسلم "فأمسكوا" وهو مع دلالة على النسخ دل على الاباحة
الشرعية . ودفع هذا الجواب : بأن الخلاف فى البذل الخاص لافى الاباحة
الأصلية .

وبعضهم يرى أنه لانسخ فى الحديث ، لأن الرسول صلى الله عليه
وسلم علل النهى عن ادخار لحوم الأضاحى بكثرة الوافدين على المدينة ،
حيث ورد فى بعض الروايات بقوله صلى الله عليه وسلم : "انما نهيتكم من
أجل الدافة ، فكلوا وادخروا ماشئتم" ، فيكون الأمر من باب تغير الحكم
بتغير علته لامن النسخ .

وأجيب : بأن الصحيح هو أنه نسخ لدخوله فى حد النسخ ، وكونه
ثبت لحكمة ، ثم زال بزوالها لا يمنع كونها نسخا ، اذ سائر صور النسخ
كذلك .

والوقوع فى الشرع من أدل الدلائل على الجواز الشرعى .

(١) الحديث رواه أصحاب السنن . انظر البخارى الحديث رقم (٥٤٢٣) ، مسلم
(١٩٧١) ، الترمذى (١٥١١) ، أبو داود (٣٨١٢) ، الموطأ ج ٢ ، ص ٤٨٤ .

المطلب الثاني دليل المانعين ومناقشته

استدل القائلون بالنسخ ببدل :

بقوله تعالى : {مانسخ من آية أونسها نأت بخير منها أو مثلها} (١).
وجه الدلالة في الآية : هو أن الله - سبحانه وتعالى - أخبر أنه اذا رفع حكما عن المكلفين أتى بما هو خير منه أو مثله ، وهو البدل ، فاذا نسخ حكما ولم يأت ببدل يكون قد تخلف خيره ، والخلف في خبر الصادق محال ، فيستحيل أن يقع النسخ بلا بدل (٢).

نوقش هذا الدليل من وجهين :

أولا : لانسلم أن المرفوع هو حكم الآية ، بل هو لفظ الآية ، ويكون المعنى : مانسخ من لفظ آية نأت بخير منها في البلاغة والفصاحة والاعجاز ، وليس الخلاف في اللفظ ، وإنما الخلاف في الحكم ، وعليه فقد خرجت الآية محل النزاع ، فلادلالة فيها على المنع .

ثانيا : سلمنا أن المرفوع حكم الآية ، والمأتى به حكم خير من حكمه أو مثله ، لكن ماالمانع أن يكون رفع الحكم بلا بدل خير للمكلف في وقته ، ذلك لأن المصلحة قد تكون برفع الحكم دون اثبات غيره ، فلامانع من أن تأتى آية تقرر حكما على المكلفين ، ثم تأتى أخرى لترفع هذا الحكم ، ولاتقرر شيئا آخر بدله ، ويكون هذا الرفع خيرا للمكلف في المعاش (٣).

(١) سورة البقرة : آية ١٠٦

(٢) انظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ، ص ٧٠ .

(٣) انظر : شرح العضد ج ٢ ، ص ١٩٣ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٥٩ ، فواتح

الرحموت ج ٢ ، ص ٧٠ .

المبحث الثاني النسخ ببدل أثقل

اتفق الجمهور القائلون بالنسخ على جواز نسخ الحكم من الأثقل الى الأخف : كنسخ العدة حولا بالعدة أربعة أشهر وعشرا ، وكنسخ تحريم الأكل بعد النوم في ليالى رمضان الى حله .
واتفقوا أيضا على جواز نسخ الحكم المساوى في الخفة والثقل بمثله ، كنسخ وجوب التوجه الى البيت المقدس بالتوجه الى الكعبة (١).
واختلفوا في جواز نسخ الحكم الى ما هو أثقل منه وأغلظ . فذهب الجمهور الى جواز ذلك ، ومنعه بعض الظاهرية وبعض الشافعية .

(١) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ١٩٦ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٥٩ .

المطلب الأول أدلة الجمهور

استدل الجمهور على جواز النسخ بالأثقل بدليلين :

أولا : الدليل العقلي :

قالوا لا مانع من جواز النسخ بالأثقل عقلا ، لأن نسخ الشيء الى أثقل لا يترتب على فرض وقوعه محال لذاته ، ولالغيره ، ولا معنى للجائز عقلا سوى ذلك .

وأیضا : اذا اعتبرنا المصالح في التكليف تفضلا - وهو الحق - أو وجوبا - كما يدعيه المعتزلة - فعمل مصلحة المكلف تكون في الحكم الأثقل تكثيرا للثواب له في الآخرة ، لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أم المؤمنين "أجرك على قدر نصبك ، وأفضل الأعمال أحمرها" (١).

وان لم تعتبر المصالح في التكليف فيجوز النسخ الى الأثقل أيضا ، لأن الله يفعل ما يشاء ولا يسأل عما يفعل (٢).

ثانيا : الدليل السمعي :

قالوا : ان جواز النسخ بالأثقل قد وقع ، والوقوع دليل الجواز وزيادة ، وبيان وقوعه في صور :

(أ) نسخ التخيير بين الصوم والفدية لمطيق الصيام الثابت بقوله تعالى : {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} (٣).

فانهم كانوا في صدر الاسلام يخير أحدهم بين أن يصوم وبين أن يفطر ويطعم ، فنسخ الله التخيير الى وجوب صوم رمضان بقوله تعالى :

(١) الحديث أخرجه البخارى في كتاب العمرة ، باب أجر العمرة على قدر النصب ،

الحديث رقم (١٧٨٧) . انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٧١٤ .

وأخرجه مسلم في الحج (١٢٦) باب وجوه الاحرام بلفظ آخر الحديث رقم (١٢١١).

(٢) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ١٩٥ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٥٩ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٨٤

{فمن شهد منكم الشهر فليصمه} (١).

وبقيت الفدية على الشيخ الفانى والمرأة الكبيرة ، ووجوب الصوم أثقل من التخيير .

(ب) نسخ حبس الزانى المشار اليه فى قوله تعالى :

{واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا} (٢).

فأوجب الله حد الزنا فى ابتداء الاسلام بالحبس فى البيوت الى الموت ثم نسخ ذلك بالجلد والتغريب فى حق البكر ، وبالرجم بالحجارة فى حق الثيب ، بقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث عبادة رضى الله عنه : "البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم" (٣). ولاشك أن الحبس أهون من الرجم الذى يموت فيه ييقين (٤).

(ج) ان الله فرض على المسلمين أولا صوم يوم عاشوراء ثم نسخه بفرض صوم شهر رمضان كله وصوم شهر أشق من صوم يوم واحد (٥).

(د) نسخ ما فرض من مسأمة الكفار المحاربين ، فقد كان الكف عن الكفار والاعراض عنهم واجبا بقوله تعالى :

{ودع أذاهم وتوكل على الله} (٦)، وقوله تعالى : {لا اله الا هو وأعرض عن المشركين} (٧).

(١) سورة البقرة : آية ١٨٥

(٢) سورة النساء : آية ١٥

(٣) أخرجه مسلم فى الحدود ، باب حد الزنى الحديث رقم (١٦٩٠) ، وأبو داود ، باب الرجم حديث رقم (٤٤١٥) .

(٤) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ١٩٥ ، التقرير والتحبير ، ج ٣ ، ص ٦٠ ، ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٣ .

(٥) انظر ابن الحاجب مع شرحه ج ٢ ، ص ١٩٣ .

(٦) سورة الأحزاب : آية ٤٨

(٧) سورة الأنعام : آية ١٠٦

ثم نسخ ذلك بإيجاب القتال ، حيث قال تعالى : {كتب عليكم القتال وهو كره لكم} ^(١)، وقوله تعالى : {يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين} ^(٢) وغير ذلك من الأدلة الكثيرة التي توجب القتال ، ولا شك أن إيجاب القتال أشق وأثقل من تركه .

(١) سورة البقرة : آية ٢١٦

(٢) سورة التحريم : آية ٩

المطلب الثاني أدلة المانعين ومناقشتها

استدل المانعون بالنسخ بالأثقل بأدلة ثلاثة :

أولا : قالوا : ان مقصود الشارع من تكليف العباد هو لمصلحة راجعة اليهم ، والنسخ ببدل أثقل أبعد عن مصلحتهم ، لأنهم ان التزموه التزموا زيادة المشقة ، وان تركوه لزمهم عقوبة العصيان ولا يليق كلاهما بحكمة الشارع - سبحانه وتعالى - فوجب القول بمنع النسخ الى بدل أثقل (١).

الجواب : أجيب بأن هذه الحجة مقلوبة عليهم ، وهو تكليف الله عباده ابتداء ، ونقلهم من البراء الأصلية الى مشقة التكاليف المتنوعة ، فما يكون جوابا لهم عن هذه يكون جوابا لنا عما منعه (٢).

وأیضا : قد يكون الحكم الأثقل الناسخ أصلح للعباد دون الحكم الأخف المنسوخ ، فالحكم يكلف على حسب المصالح تفضلا منه علينا .

ثانيا : قال تعالى : {يريد الله أن يخفف عنكم} (٣)، وقال : {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر} (٤). والنقل من اليسر الى الأثقل خلاف ماورد.

وأجيب : بأن سياق الآيتين يدل على ارادة التخفيف في المال ، فالتخفيف هو تخفيف الحساب واليسر هو تكثير الثواب والعسر هو العقاب على المعاصي .

ولو سلم أن الآية عامة في الدنيا والآخرة ، فهي عام مخصوص بالأدلة المتقدمة الدالة على النسخ بالأثقل كما أنها مخصوصة بالتكاليف الثقيلة ابتلاء وأنواع الابتلاء في الأبدان والأموال مما هو واقع باتفاق (٥).

-
- (١) انظر الآمدى ج ٣ ، ص ١٩٧-١٩٨ .
 - (٢) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٣ .
 - (٣) سورة النساء : آية ٢٨
 - (٤) سورة البقرة : آية ١٨٥
 - (٥) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ١٩٩ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٢ .

ثالثا : قال تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها} (١)
فيجب أن يكون النسخ الى الأخف أو المساوى ، لأن الأول هو الخير
والثانى هو المساوى ، فدل على عدم جواز النسخ بالأثقل لأن الأثقل
والأشق لا يكون خيرا للمكلف .
أجيب : بأن عدم الحكم قد يكون خيرا للمكلف ، من اثباته للمكلف
فى ذلك الوقت لمصلحة ، وقد يكون الأثقل أيضا خيرا له باعتبار زيادة
الثواب (٢).

وقد ذكرت هذا الفصل تنمة للفائدة لأنى لم أعثر له تطبيقا فى الفتح .

(١) سورة البقرة : آية ١٠٦

(٢) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦١ .

الفصل السادس النسخ بين مصادر الشريعة

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول :

نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة على ذلك .

المبحث الثاني :

نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والتطبيقات عليه .

المبحث الثالث :

نسخ السنة بالقرآن والتطبيقات عليه .

المبحث الرابع :

نسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه .

المبحث الخامس :

نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد والتطبيق عليه .

المبحث السادس :

نسخ القول بالفعل والتطبيق عليه .

المبحث الأول نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة على ذلك

لقد اتفق القائلون بالنسخ من المسلمين على جواز نسخ القرآن بالقرآن لأن آيات القرآن متساوية في قطعية الثبوت ووجوب العمل بمقتضاها . والأمثلة على نسخ القرآن بالقرآن كثيرة منها :

(١) قال الله تعالى في سورة البقرة :

{وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ} (١)

هذه الآية تفيد تخيير من يطيق الصوم بين الصوم والافطار مع الفدية وقد نسخ ذلك بالزام الصوم دون تخيير على كل مسلم صحيح مقيم بالآية التي بعدها ، حيث قال : {... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} (٢).

ويؤيد هذا القول ما ثبت في صحيح البخارى عن سلمة قال : " لما نزلت {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ} كان من أراد أن يفطر ويفتدى ، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها" (٣).

وان كان ابن عباس رضى الله عنه يرى خلاف ذلك فهو يقول بأن الآية لم تنسخ وإنما نزلت في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة . فقد روى البخارى عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ : {وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ} قال ابن عباس : ليست بمنسوخة : هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً" (٤).

(١) سورة البقرة : آية ١٨٤

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٥

(٣) انظر صحيح البخارى مع شرحه ج ٨ ، ص ٢٩ الحديث رقم (٤٥٠٧) .

(٤) انظر المرجع السابق .

الا أن رأيه هذا مرجوح لأنه ورد أحاديث تصرح بنسخها كحديث سلمة السابق ومارواه ابن عمر رضى الله عنهما أنه قرأ {فدية طعام مسكين} قال : هي منسوخة (١).

ولأن الآية لو كانت في الشيخ الكبير الذى لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له : {وان تصوموا خير لكم} مع أنه لا يطيق الصيام .

(٢) وقال تعالى : {... ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون} (٢).

وهذه الآية منسوخة بالآية التى بعدها ، وهى قوله تعالى : {الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا . فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين} (٣).

ووجه النسخ : أن الآية الأولى أفادت وجوب ثبات الواحد للعشرة ، والثانية أفادت وجوب ثبات الواحد للاثنتين ، وهما حكمان متعارضان ، فتكون الثانية ناسخة للأولى .

ويؤيد النسخ مارواه البخارى بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما قال : "لما نزلت {ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين} شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم أن لا يفر واحد من عشرة ، فجاء التخفيف فقال : {الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين} قال فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم" (٤).

(٣) وقال تعالى : {يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة} (٥).

(١) انظر المرجع السابق ج ٨ ، ص ٢٩ الحديث رقم (٤٥٠٦) .

(٢) سورة الأنفال : آية ٦٥

(٣) سورة الأنفال : آية ٦٦

(٤) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٨ ، ص ١٦٣ الحديث رقم (٤٦٥٣) .

(٥) سورة المجادلة : آية ١٢

هذه الآية نسخت بالآية التي بعدها حيث قال : {أأشفقتم أن تقدموا بين
يدى نجواكم صدقات . فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا
الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعملون} (١).

قال عكرمة (٢) والحسن البصري في قوله تعالى {فقدموا بين يدي
نجواكم صدقة} نسختها التي بعدها {أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم
صدقات} الى آخرها (٣).

وهذا النوع من النسخ موجود في القرآن الكريم لا ينكره الا معاند ،
وماهذه الا جزء من الأمثلة .

(١) سورة المجادلة : آية ١٣

(٢) هو عكرمة بن عبد الله ، مولى ابن عباس ، أبو عبد الله أحد فقهاء مكة من
التابعين الأعلام ، أصله بربري من أهل المغرب ، توفي سنة ١٠٤هـ وقيل غير ذلك .
انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ، ص ٣٤٠ ، شذرات الذهب ج ١ ،
ص ١٣٠ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٤٢٧ .

(٣) انظر تفسير ابن كثير ج ٤ ، ص ٥١٠ .

المبحث الثالث نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والتطبيقات عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

لقد اختلف العلماء في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة على مذهبين:
المذهب الأول :

الجواز : وهو مذهب جمهور المتكلمين من الأشاعرة ، والمعتزلة ، ومن الفقهاء مالك ، وأصحابه ، وأصحاب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد والمحققون من الشافعية (١).

المذهب الثاني :

المنع : وهو مذهب الامام الشافعي ، وقد جاء عنه في منع نسخ الكتاب بالسنة قولان :

الأول : المنع عقلا وشرعا ، وهو مذهب المحاسبي (٢) ، والقلاسي (٣)،

(١) انظر الآمدى ج ٣ ، ص ٢١٧ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٣ .

(٢) هو الحارث بن أسد المحاسبي ، أبو عبد الله ، قال ابن الصلاح : "كان امام المسلمين في الفقه والتصوف والحديث والكلام" . له مصنفات كثيرة في الزهد وأصول الدين والرد على المعتزلة والرافضة ، وأشهر كتبه "الرعاية لحقوق الله" و"مائية العقل" . توفي سنة ٢٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٣٤٨ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ١٠٣ .

(٣) هو أبو العباس ، أحمد بن عبد الرحمن بن خالد ، امام أهل السنة في القرن الثالث ، وصنف في الكلام مائة وخمسين مصنفا .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ج ٢ ، ص ٣٠٠ .

وعبد الله بن سعيد^(١)، وأكثر أهل الظاهر ، وعليه الصيرفي والخفاف^(٢)، وهو رواية عن أحمد ، وقد رجحه ابن سريج^(٣) بأنه مذهب الشافعي .
الثانية : الجواز عقلا، والمنع شرعا، وهو مذهب أبي حامد الاسفراييني^(٤) وأبي الطيب الصعلوكي^(٥)،

(١) هو عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، أبو بكر المدني ، مولى بني فزارة ، يروى عن أبيه ، وسعيد بن المسيب وأبي أمامة بن سهل ، وروى عنه القطان ومكي وجماعة ، كما روى عنه أصحاب الكتب الستة ، وثقه أحمد ويحيى بن معين وقال ثقة يحدث عنه مالك ، وقال القطان : صالح يعرف وينكر ، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث ، وقال الذهبي : صدوق ربما وهم .

انظر ترجمته في : الخلاصة ص ١٩٩ ، ميزان الاعتدال ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
 (٢) الخفاف : هو أبو بكر الخفاف أحمد بن عمر بن يوسف صاحب كتاب الخصال ، نقل الرافعي عنه في كتاب السير أن الصبي المميز يصح منه الأمان .
 انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للشيرازي ص ١١٤ ، طبقات الشافعية للسنوي ج ٢ ، ص ٤٦٣ ترجمة رقم (٤١٨) .

(٣) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، القاضي أبو العباس ، الفقيه الأصولي ، المتكلم ، شيخ الشافعية في عصره ، صاحب المؤلفات الحسان . توفي سنة ٣٠٦ هـ .
 انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ، ص ٢١ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٤٩ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد ، الشيخ أبو حامد الاسفراييني ، الفقيه الشافعي ، انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد . وكان كثير التلاميذ والأصحاب قوى الحجة والبرهان والمناظرة ، وكان زعيم طريقة العراق في الفقه الشافعي ، في القرن الرابع الهجري ، وكان له مكانة رفيعة . شرح "مختصر المزني" في "تعليقته" في نحو خمسين مجلدا ، ذكر فيها خلاف العلماء وأقوالهم ومآخذهم ومناظراتهم ، وله كتاب في أصول الفقه . توفي سنة ٤٠٦ هـ ببغداد .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٢ ، ص ٦١ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٥٥ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ١٧٨ .

(٥) أبو الطيب ، سهل بن محمد بن سليمان الصعلوكي النيسابوري ، مفتيها وابن مفتيها ، أخذ الفقه عن والده المعروف بالامام ، متفق عليه ، عديم النظر في علمه وديانته ، جمع رئاسة الدين والدنيا . توفي سنة ٣٨٧ هـ .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٤٣٥ ، طبقات الشافعية ج ٣ ، ص ١٦٩ الفكر السامي ، القسم الثالث ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

وأبى منصور البغدادى (١)، وقد رجح الزركشى (٢) أن الشافعى لا يقول بحكم العقل فقال :

"ولم يمنع الجواز العقلى ولم يتكلم به ألبتة ، لافى هذا الموضوع ولا فى غيره ، ولا وجه للقول به لأنه لا يلزم منه محال ، ولا العقل يقضى بمنعه" (٣). فالشافعى يرى المنع شرعا لنسخ الكتاب بالسنة ، وكذلك أهل الظاهر وأحد روايتين عن أحمد بن حنبل .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على الجواز العقلى والوقوع الشرعى بما يلى :

الجواز العقلى : قالوا ان كلا من الكتاب والسنة وحى من الله لقوله تعالى : {وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى} (٤) ولا فارق بينهما الا أن الكتاب متلو والسنة غير متلوة ، ونسخ أحد الوجهين بالآخر غير ممتنع عقلا مادام الله هو الذى ينسخ وحيه بوحيه (٥).

(١) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمى ، الأستاذ أبو منصور البغدادى الشافعى الفقيه الأصولى النحوى المتكلم ، أشهر مصنفاته "تفسير القرآن" و"فضائح المعتزلة" و"الفرق بين الفرق" و"الملل والنحل" و"التحصيل" فى أصول الفقه ، توفى سنة ٤٢٩ هـ .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ، ص ١٣٦ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٣٧٢ .

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبد الله ، بدر الدين ، أبو عبد الله الزركشى الشافعى ، الفقيه ، الأصولى المحدث ، أشهر كتبه "شرح جمع الجوامع" و"البحر المحيط" فى أصول الفقه و"تخريج أحاديث الرافعى" . توفى سنة ٧٩٤ هـ .

انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ج ٦ ، ص ٣٥٥ ، الفتح المبين ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

(٣) انظر البحر المحيط ج ٣ ، ص ١١٤-١١٥ .

(٤) سورة النجم : آية ٤

(٥) انظر الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢١٢ .

الوقوع الشرعى :

أما الوقوع الشرعى فيدل عليه مايلي :

- (١) أوجب الله تعالى الوصية للوالدين والأقربين بقوله تعالى : {إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين} (١).

ثم نسخ هذا الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم : "لاوصية لوارث" (٢)(٣).

- (٢) أوجب الله جلد الزانية أو الزانى مائة جلدة سواء أكان بكرا أو ثيبا بقوله تعالى : {الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة} (٤).

ثم جاءت السنة الفعلية فى حق المحصنين وحكمت بأن جزاءهم الرجم ، فان النبى صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية ولم يجلدتهما

(١) سورة البقرة : آية ١٨٠

(٢) رواه الخمسة الا النسائى :

أخرجه أبو داود فى كتاب الوصايا، باب ماجاء فى الوصية للوارث برقم (٢٨٧٠).
والترمذى فى أبواب الوصايا ، باب ماجاء لاوصية لوارث برقم (٢٣٠٣) وحسنه .
وابن ماجه فى كتاب الوصايا ، باب لاوصية لوارث برقم (٢٧١٢) .
وأحمد فى مسنده ج ٥ ، ص ٢٦٧ ، وغيرهم .

وفى اسناده اسماعيل بن عياش وقد قوى حديثه اذا روى عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخارى ، وهذا من روايته عن الشاميين لأنه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامى ثقة ، وقد جمع فى روايته بالتحديث عند الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الروايات المختلفة للحديث ، ولايخلو اسناد كل منها من مقال لكن مجموعها يقتضى أن للحديث أصلا .

انظر : نيل الأوطار ج ٦ ، ص ١٥١ ، فتح البارى ج ٥ ، ص ٤٣٨ ، صحيح الترمذى ج ٤ ، ص ٤٣٣ .

(٣) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ٢١٩ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٤ .

(٤) سورة النور : آية ١

وكانا محصنين (١).

فنسخت العموم في حق المحصنين بالأحاديث الفعلية التي دلت على
الرجم دون الجلد .

مناقشة أدلة الجمهور :

ناقش المانعون أدلة المجيزين فقالوا : ان الاستدلال على نسخ الكتاب
بالسنة المتواترة بحديث "لاوصية لوارث" وأنه ناسخ للآية الموجبة للوصية
للوالدين والأقربين لا يستقيم لأنه خبر آحاد وهو لا يقوى على نسخ الكتاب
عند جمهور العلماء ، فلاجحة لكم في هذا الحديث على مدعاكم .

الجواب :

وأجيب بأن هذا الحديث مشهور في معنى المتواتر ، وقد تلقتة الأمة
بالقبول وعملت به ، وهو أحد نوعي المشهور الذي قال الحنفية عنه انه في
حكم المتواتر (٢).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية (٣): "في السنن أحاديث تلقوها بالقبول
والتصديق ، كقوله صلى الله عليه وسلم : "لاوصية لوارث" فان هذا مما
تلقتة الأمة بالقبول والعمل بموجبه ، وهو مروى في السنن وليس في

(١) انظر شرح العضد على ابن الحاجب ج ٣ ، ص ١٩٧ . وحديثا رجم ماعز والغامدية
ثابتان في الصحاح .

(٢) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٤ .

(٣) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ، تقى
الدين ، أبو العباس ، شيخ الاسلام وبحر العلوم ، وكان واسع العلم محيطا
بالفنون والمعارف النقلية والعقلية ، صالحا تقيا مجاهدا ، تصانيفه كثيرة قيمة منها :
"الفتاوى" و"الايان" و"الموافقة بين المعقول والمنقول" و"منهاج السنة النبوية"
و"اقتضاء الصراط المستقيم" و"السياسة الشرعية" وغيرها . توفي سنة ٧٢٨هـ .
انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ج ٢ ، ص ٣٨٧ ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٦٣
طبقات المفسرين للداودي ج ١ ، ص ٤٥ .

الصحيح (١).

فالحديث المشهور الذى تلقتة الأمة بالقبول يقوى على نسخ القرآن كما هو مذهب الحنفية وهو الراجح .

أدلة المانعين :

استدل المانعون بأدلة نقلية منها :

(١) قوله تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير} (٢).

وجه الدلالة : أن الآية تدل على امتناع نسخ القرآن بالسنة من

وجهين :

أولا : ان الله تعالى أخبر أنه يأتي بخير من الآية المنسوخة أو مثلها ، والسنة ليست خيرا من القرآن ولا مثله .

ثانيا : ان الضمير في قوله تعالى {نأت} مرجعه الى الله ، والسنة من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالذى يأتي بالخير أو بالمثل من المنسوخ انما هو الله لارسول الله فلا ينسخ قوله القرآن .

الجواب :

وأجيب : بأن الخيرية والمثلية المقصود منهما في الآية انما هو بالنظر الى الحكم الشرعى لالى لفظ القرآن لأنه لا تفاضل فيه حتى يكون بعضه خيرا من بعض ، ثم ان السنة قد تأتى بأحكام هى خير للمكلفين في كونها أكثر نفعا في الدنيا وأجزل ثوابا في الآخرة مما جاء به في القرآن .

أما قولكم : ان الآتى بالنسخ هو الله فمسلم ولكن السنة أيضا من عنده كالقرآن ، ويشهد لهذا قوله تعالى : {وما ينطق عن الهوى ان هو الا

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية ، ٣٥ ج ، الطبعة الأولى ، جمع

وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى الحنبلى وابنه محمد ،

(الرياض : مطابع الرياض عام ١٣٨١هـ) ج ١٨ ، ص ٢٠ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٠٦

وحى يوحى^(١) فهى تنسخ القرآن لهذا الاعتبار لأن المقصود واحد (٢).
 (٢) قال الله تعالى : {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم} (٣).

وجه الدلالة : ان الآية تدل على أن وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم هو البيان والتفسير ، والنسخ رفع ، والرفع غير البيان فيمتنع نسخ السنة للقرآن .

الجواب :

ويجاب عن ذلك من قبل الجمهور من وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : ان النسخ نوع من أنواع البيان ، وهو بيان التبديل كما يسميه الحنفية ، فنسخ حكم الآية بيان لها فيدخل في قوله تعالى {لتبين للناس} .

ثانيا : ان وظيفة الرسول لا تقتصر على البيان ، فكان يأتي من عند الله بأحكام جديدة غير موجودة في القرآن .

ثالثا : ان معنى قوله تعالى {لتبين} أى لتظهر للناس ، وهو أعم من بيان المجمل ، والعموم لأنه يتناول اظهار كل شئ حتى بطريق النسخ ، والاظهار بطريق السنة أعم من اظهاره بالقرآن (٤).

(١) سورة النجم : آية ٣-٥

(٢) الآمدى ج ٣ ، ص ٢٢٣-٢٢٤ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٨ .

(٣) سورة النحل : آية ٤٤

(٤) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٨ ، نهاية الاسنوى ج ٢ ، ص ١٦٢ .

المطلب الثاني التطبيقات على قاعدة نسخ القرآن بالسنة المشهورة

بعد سرد الأقوال في هذه المسألة نذكر مذكره الحافظ ابن حجر فيها في
التطبيقات التالية :
التطبيق الأول :

٥٥ - في كتاب الوصايا ٦ - باب لاوصية لوارث .
أخرج البخارى بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما قال : "كان
المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب ، فجعل
للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل
للمرأة الثمن والربع ، وللزوج الشطر والربع" (١).
وقال تعالى في سورة البقرة :

{كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين
والأقربين بالمعروف حقا على المتقين} (٢).
وجه الدلالة :

اشتملت هذه الآية الكريمة على الأمر بالوصية للوالدين والأقربين ،
وقد كان ذلك واجبا في صدر الاسلام على أصح القولين ، بدليل قوله في
الآية {كتب} ، وبقوله {عليكم} وكلا اللفظين ينبىء عن الوجوب ، ثم انه
تعالى أكد ذلك بقوله تعالى في آخر الآية {حقا على المتقين} .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الآية : هل هى منسوخة في الكل
أو في البعض؟ بعد أن اتفقوا على أنها منسوخة على قولين :
(١) ان الآية منسوخة في الكل في حق من يرث ومن لا يرث ، وهو قول

(١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٥ ، ص ٤٣٨ ، الحديث رقم (٣٧٤٧) .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٠

أكثر المفسرين والفقهاء منهم ابن عمر وابن عباس وابن زيد (١) وغيرهم .

(٢) ان الآية منسوخة فيمن يرث ثابتة فيمن لا يرث وهو مذهب ابن عباس والحسن البصري ومسروق وطاوس (٢) والضحاك (٣) ومسلم بن يسار (٤) وغيرهم ، حتى قال الضحاك : "من مات من غير أن يوصى لأقربائه فقد ختم عمله بمعصية" .

فهؤلاء يرون على أن الآية بقيت دالة على وجوب الوصية للقريب الذي لا يرث فهي نسخ البعض . فهم يقولون بأن الآية من باب العام

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد ، شهاب الدين أبو العباس ، محدث ، مفسر له اشتغال بالتاريخ من علماء الحنابلة ، وهو صاحب "محاسن المساعي في مناقب أبي عمر والأوزاعي" . قال العليمي : اعتنى بعلم الحديث كثيرا ودأب فيه وكان أستاذا في العربية وله يد طولى في التفسير ، ولد سنة ٧٨٩ هـ ، وتوفي ٨٧٠ هـ .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع ج ٢ ، ص ٧١ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٣١٠ ، الأعلام للزركلي ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٢) هو طاوس بن كيسان ، أبو عبد الرحمن اليماني ، الحميري مولاهم ، وهو من كبار التابعين والعلماء والفضلاء الصالحين ، واتفقوا على جلالته وفضيلته ، ووفور علمه ، وصلاحه وحفظه وثبته . قال ابن الجوزي : اسمه ذكوان وطاوس لقبه ، لأنه كان طاووس القراء ، وله قصة رجولة وشهامة وجرأة مع الحكام ، مرض بمنى ومات بمكة سنة ١٠٦ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٩٠ ، وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ١٩٤ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٣) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم الخراساني المفسر ، روى عنه تفسيره عبيد بن سلمان . توفي سنة ١٠٢ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي ج ١ ، ص ٢١٦ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٤) هو مسلم بن يسار أبو عبد الله البصري ، نزيل مكة ، فقيه ، ويقال له مسلم سكرة ومسلم المصيح ، ثقة عابد من الرابعة ، مات سنة مائة أو بعدها بقليل . انظر ترجمته في : التقريب ج ٢ ، ص ٣٣٦ .

المخصوص ، فالمخصوص منها الوصية للوالدين والأقربين الوارثين .
وجعل الطبرى الآية محكمة ، وسمى عدم الاعطاء للوالدين
تخصيصاً^(١).

واختلف العلماء بعد أن اتفقوا على أن الآية منسوخة على تعيين
الناسخ على ثلاثة أقوال^(١):

القول الأول : أنها منسوخة بآية المواريث ، وبه قال ابن عمر وعكرمة
ومجاهد ومالك وغيرهم فصارت المواريث المقررة فريضة من الله ، يأخذها
أهلها حتماً من غير وصية .

القول الثانى : أنها منسوخة بحديث "أن الله قد أعطى كل ذى حق حقه
فلا وصية لوارث"^(٢) .

وهذا الحديث تلقاه الأمة بالقبول ، وقد عملت به من غير نكير ،
وذهب الى هذا القول من يرى نسخ القرآن بالسنة منهم ابن العربى
والقرطبى وغيرهما .

قال ابن العربى : قوله صلى الله عليه وسلم "لا وصية لوارث" صحيح
أجمعت الأمة على صحة الخبر وهو ناسخ الآية بالاجماع^(٣).

وقال الشافعى : "وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم
بالمغازى من قرئش وغيرهم ، لا يختلفون فى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال
عام الفتح "لا وصية لوارث" ، ولا يقتل مسلم بكافر" ويأثرونه عن حفظوا عنه
ممن لقوا من أهل العلم بالمغازى ، فكان هذا نقل عامة عن عامة ، وكان
أقوى فى بعض الأمر من نقل واحد عن واحد وكذا وجدنا أهل العلم عليه
مجمعين"^(٤).

(١) انظر : تفسير ابن كثير ج ١ ، ص ٣١٥-٣١٦ ، تفسير الفخر الرازى ج ٥ ، ص ٦٧ ،
تفسير الطبرى ج ٣ ، ص ٣٨٥-٣٨٨ .

(٢) سبق تخريجه فى ص ٢١٤ .

(٣) انظر : ابن العربى ، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ) ، عارضة الأحوذى شرح جامع
الترمذى ، ١٣ ج ، الطبعة بدون ، (سوريا : دار العلم للجميع ، التاريخ بدون)
ج ٨ ، ص ٢٧٦ .

(٤) انظر : الشافعى ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ) ، الرسالة ، الطبعة الثانية ، تحقيق
أحمد محمد شاكر ، (القاهرة : مكتبة دار التراث عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) فق ٣٩٩ ،
ص ١٣٦ .

قال الحافظ : وقد نازع الفخر الرازى فى كون هذا الحديث متواترا ، وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعى أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة فى هذا الاجماع على مقتضاه ، كما صرح به الشافعى وغيره (١) . وقال أبو بكر الجصاص : " وهذا الخبر المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم هو عندنا فى حيز التواتر (٢) لاستفاضته وشهرته فى الأمة وتلقى الفقهاء اياه بالقبول واستعمالهم له ، وجائز عندنا نسخ القرآن بمثله ، اذ كان فى حيز ما يوجب العلم والعمل من الآيات " (٣) .

وقال القرطبي : " أن الآية نسخت بالسنة لآية الارث على الصحيح من أقوال العلماء ، لولا هذا الحديث لأمكن الجمع بين الآيتين ، بأن يأخذوا المال عن المورث بالوصية ، وبالميراث ان لم يوص أو مابقى بعد الوصية ، ولكن منع من ذلك الحديث والاجماع ... ثم قال وان كان هذا الخبر بلغنا آحادا لكن قد انضم اليه اجماع المسلمين ، أنه لا تجوز وصية لوارث ، فظهر أن وجوب الوصية للأقربين الوارثين منسوخ وانها مستند الاجماع " (٤) .

القول الثالث : ان الآية منسوخة بآية الموارث وبضميمة قوله صلى الله عليه وسلم " لا وصية لوارث " . وقال بهذا طائفة منهم الشافعى وابن جزى (٥) من المالكية وغيرهما .

-
- (١) انظر فتح البارى ج ٥ ، ص ٤٣٨ .
 - (٢) قوله فى حيز التواتر معناه : أنه مشهور باصطلاح الحنفية يوجب العلم بمنزلة التواتر عندهم .
 - (٣) انظر آيات الأحكام للجصاص ج ١ ، ص ١٦٥ .
 - (٤) جامع البيان لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ، ص ٢٦٣ .
 - (٥) هو محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ، من أهل غرناطة ، ولد عام ٦٩٣ هـ ، كان من ذوى الأصالة والنباهة ، فقيها ، حافظا ، قائما على التدريس ، اشتغل بالعلم والتدريس تقدم خطيبا ، فاتفق على فضله ، رغم حداثة سنه ، من مؤلفاته : " تقريب البوصول الى علم الأصول " و " وسيلة المسلم فى تهذيب صحيح مسلم " و " القوانين الفقهية " . مات شهيدا فى موقعة طريف عام ٧٤١ هـ .
- انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، شجرة النور الزكية ص ٢١٣ .

لأن نسخ آية الوصية بآية المواريث فيه شيء من الخفاء والاحتمال ، ولكن السنة النبوية أزالَت هذا الخفاء ورفعت الاحتمال حين أفادت انها ناسخة .

قال الشافعى : "يحتمل أن تكون آية المواريث ناسخة للوصية ويحتمل أن تكون ثابتة معها ، ومع هذا الاحتمال يحتاج الى مرجح من كتاب الله ، ولما لم يوجد نص فى كتاب الله طلبوه فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من طريق مجاهد وهو منقطع أنه قال : لاوصية لوارث .

فاستدل بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من ذلك على أن المواريث ناسخة للوصية للوالدين والأقربين مع الخبر المنقطع . وقال أيضا ... وماوصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بآية المواريث ، وان لاوصية مما لأعرف فيه عن أحد ممن لقيت خلافا ..."(١). وقال الجصاص ردا على قول الشافعى : "قد أعطى القول باحتمال اجتماع الوصية والميراث ، فاذا ليس فى نزول آية الميراث مايجب نسخ الوصية للوارث ، فلم تكن الوصية منسوخة بالميراث لجواز اجتماعهما..."(٢). فالجصاص يريد أن يقرر بأنه يمكن الجمع بين آيتى الوصية والميراث ، ومع امكان الجمع فلانسخ ، فلم يبق ناسخ الآية غير الحديث ، والحديث عند الشافعى منقطع وهو لايقبل المرسل ، فعلى هذا تكون الآية غير ناسخة عند الشافعى .

وقد أيد ابن جزى المالكى كلام الشافعى فقال : "كانت الوصية فرضا قبل الميراث ثم نسخها آية المواريث مع قوله صلى الله عليه وسلم "لاوصية لوارث" وبقية الوصية مندوبة لمن لايرث من الأقربين"(٣).

(١) انظر : الأم ج ٤ ، ص ٢٧ ، الرسالة فق ٢٩٣-٣٩٩ ، ص ١٣٧-١٣٩ .

(٢) انظر آيات الأحكام للجصاص ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٣) انظر : ابن يوسف الرهونى ، سيدى محمد بن أحمد بن محمد ، حاشية الامام الرهونى على شرح الزرقانى لمختصر خليل ، ج ٨ ، الطبعة الأولى (مصر : المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠٦هـ) ج ٨ ، ص ٢٢٦ ، وبهامشه حاشية المدنى على كنون .

والذى يترجح عندى من هذه الأقوال الثلاثة هو مقاله الجصاص
والقرطبي وابن العربى والحافظ ابن حجر وبناء على شروط النسخ السابقة .
اذ يمكن الجمع بين أن يرث ويوصى له بآية البقرة ، والشرط فى النسخ عدم
امكان الجمع كما سبق ، وبهذا ترجح أن الآية منسوخة بالسنة المشهورة
لتلقى الأمة لها بالقبول .

التطبيق الثانى :

٢٥ - من كتاب التفسير ٣٣ - باب {فمن تمتع بالعمرة الى الحج} .
أخرج البخارى بسنده الى عمران بن حصين^(١) رضى الله عنهما قال :
"أنزلت آية المتعة فى كتاب الله ، ففعلناها مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ينزل قرآن يحرمه ، ولم ينه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه
ما شاء"^(٢) .

معانى وأحكام الحديث :

قوله "نزلت آية المتعة فى كتاب الله" أنزلت بجوازه وهو يشير الى
قوله تعالى {فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى}^(٣) الآية .
والتمتع : هو أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم بعد الفراغ منها يحرم
بالحج فى تلك السنة لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام .
قوله "قال رجل برأيه ما شاء" أى عمر بن الخطاب ، فقد روى عن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم روايات ظاهرها يقتضى الاختلاف
فى اباحة المتعة فمن روى عنه النهى : عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان^(٤)

(١) هو الصحابى الجليل عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعى الكعبى ، أبو
نجيد ، أسلم عام خير سنة سبع من الهجرة ، وكان من فضلاء الصحابة ، غزا مع
النبي صلى الله عليه وسلم غزواته وبعثه عمر بن الخطاب الى البصرة ليفقه أهلها ،
ثم استقضاه عليها عبد الله بن عامر ، فقاضى أياما ثم استعفى ، وكان مجاب
الدعوة ، توفى سنة ٥٢هـ فى البصرة .

انظر ترجمته فى : أسد الغابة ج ٤ ، ص ١٣٧ ، الاستيعاب ج ٣ ، ص ١٢٠٨ ،
شذرات الذهب ج ١ ، ص ٥٨ .

(٢) انظر الصحيح مع الفتح ج ٨ ، ص ٣٤ الحديث رقم (٤٥١٨) ، ج ٣ ، ص ٥٥٥
الحديث رقم (١٥٧١) .

(٣) سورة البقرة : آية ١٩٦

(٤) هو عثمان بن عفان بن أبى العاص ، القرشى الأموى ، أمير المؤمنين ، وثالث
الخلفاء الراشدين ، أبو عبد الله ذو النورين ، أسلم قديما عندما دعاه أبو بكر الى
الاسلام ، وهاجر الهجرتين الى الحبشة ، ثم هاجر الى المدينة بزوجه رقية بنت =

وأبى ذر والضحاك بن قيس (١).

واختلفوا في المتعة التي نهى عنها عمر :

ف قيل : فسخ الحج الى العمرة ، لقوله تعالى : {وأتموا الحج والعمرة} الآية (٢). فقد أمر الله بالانتماء ، فيقتضى استمرار الاحرام الى فراغ الحج ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دالة على ذلك أيضا لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى محله .

قال ابن حجر - رضى الله عنه - الجواب على ذلك هو قوله صلى الله عليه وسلم "ولولا أن معى الهدى لأحللت" فدل على جواز الاحلال لمن لم يكن معه هدى (٣).

وقيل غير ذلك من الاعتذارات تبرر لمنع عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عن التمتع ، ومجموعها تبين أنه منع ذلك سدا للذرائع .

قال الحافظ ابن حجر - رضى الله عنه : ويستفاد من هذا الحديث : جواز نسخ القرآن بالسنة . وفيه اختلاف شهير .

قال ووجه الدلالة منه قوله "ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان مفهومه أنه لو نهى عنها لامتنعت ، ويستلزم النهى رفع الحكم ، ومقتضاه جواز النسخ (٤).

ويفهم من كلام الحافظ هذا أنه من مؤيدى قول الجمهور القائلين بجواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة ويستدل لهم بمفهوم هذا الحديث .

= رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد وفاة رقية تزوج أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، روى له ١٤٦ حديثا ، بويع بالخلافة سنة ٢٤ هـ ، وفتح في عهده شمال افريقية وفارس وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الشورى ، قتل شهيدا سنة ٣٥ هـ ، مناقبه كثيرة .
انظر ترجمته في : الاصابة ج ٢ ، ص ٤٦٢ ، الاستيعاب ج ٣ ، ص ٦٩ ، الخلاصة ص ٢٦١ .

(١) انظر : أحكام القرآن للجصاص ج ١ ، ص ٢٨٤ ، الفتح ج ٣ ، ص ٥٠٥ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٦

(٣) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٤٨٩ .

(٤) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٥٠٦ .

التطبيق الثالث :

٨٦ - من كتاب الحدود ٢١ - باب رجم المحصن .

أخرج البخارى بسنده الى الشيبانى "سألت عبد الله بن أبى أوفى : هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قلت : قبل سورة النور أم بعد ؟ قال : لأدري" (١).

وقال الله تعالى : {واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا والذان يأتيانها منكم فآذوهما . فان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيمًا} (٢).

وجه الاستدلال فى الآيتين :

دلت الآية الأولى على أن حد الزانية فى الاسلام الحبس الى أن تموت وهو عام فى البكر والثيب . والآية الثانية اقتضت أن حد الزانين الأذى ، فظهر من الآيتين أن حد المرأة الزانية كان الحبس والأذى معا ، وحد الرجل كان الأذى فقط ، لأن الحبس ورد خاصا فى النساء ، والأذى ورد عاما فى الزانين الذكر والأنثى (٣).

اختلف العلماء فى حكم هاتين الآيتين هل هما منسوختان أم محكمتان على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

انهما محكمتان ، ولم ينسخ منهما شىء ، وقال به أبو مسلم ، وجوز

(١) انظر صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١٢ ، ص ١١٩ الحديث رقم (٦٨١٣) .

(٢) سورة النساء : آية ١٥، ١٦

(٣) انظر : ابن الجوزى ، عبد الرحمن بن على بن محمد ، نواسخ القرآن ، الطبعة

الأولى ، تحقيق ودراسة محمد أشرف على الملبارى ، (المدينة المنورة : الجامعة

الاسلامية ، المجلس العلمى لاهياء التراث الاسلامى عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) ص ٣٦٢

الزحشرى^(١) فى الآفة الأولى أن تكون محكمة ، ومعناها أن الله تعالى يأمر بعد اقامة الحد على النساء أن يحبس فى البيوت حتى لا يرتكن الجريمة مرة أخرى .

ونقل القول بعدم النسخ أيضا وأن الآيتين فى الشذوذ الجنسى للنساء والرجال^(٢) .

ويرى أبو سليمان الخطابى أن الآفة الأولى غير منسوخة بل هى من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء غايته وبيانه أن النسخ لم يحصل فى هذه الآفة - أى آفة الحبس - ولا فى الحديث - أى حديث عبادة بن الصامت "خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم" .

وذلك أن الآفة - أى آفة الحبس - تدل على أن امساكن ممدود الى غاية أن يجعل الله لهن سبيلا ثم ان ذلك السبيل كان مجملا ، فلما قال النبى صلى الله عليه وسلم "خذوا عنى" الى آخر ما فى الحديث صار ذلك بيانا لما فى تلك الآفة لانسحا لها وصار أيضا مخصصا لعموم آفة الجلد^(٣) ، ومن المعلوم أن جعل هذا الحديث بيانا لاحدى الآيتين ومخصصا للآفة

(١) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمى الزحشرى ، جار الله ، أبو القاسم ، علامة التفسير والحديث والنحو واللغة والبيان ، صاحب المصنفات الحسان فى الفنون المختلفة ، أشهر كتبه "الكشاف" فى التفسير و"الفائق" فى غريب الحديث و"أساس البلاغة" فى اللغة و"المفصل" فى النحو و"المستقصى" فى الأمثال و"المنهاج" فى الأصول و"معجم الحدود" وغيرها . توفى سنة ٥٣٨ هـ .
انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ج ٤ ، ص ٣٥٤ ومابعدا ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ١١٨ .

(٢) انظر : الزحشرى ، أبو القاسم جار الله ، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، ج ٤ ، الطبعة الأولى (مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، عام ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م) ج ١ ، ص ٥١١ .

(٣) وهى {الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة} سورة النور : آفة ٢

الأخرى أولى من الحكم بوقوع النسخ مرارا . وهو قول ابن العربي من المالكية (١).

القول الثانى :

ان الآيتين منسوختان . وهو مذهب جمهور المفسرين والفقهاء ، ثم اختلف القائلون بالنسخ فى ناسخ الآية على أقوال :
(١) أنهما منسوختان بقوله تعالى : { الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة } .

وبه قال المفسرون منهم ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن وسعيد بن جبیر . قال ابن عباس : كانت المرأة اذا زنت تحبس فى البيت حتى تموت ثم أنزل الله آية النور (٢).

(٢) ان حكم الحبس والأذى ، نسخ عن غير المحصن بآية الجلد ونسخ عن المحصن بالسنة القولية والفعلية .

قال أبو بكر الجصاص : ان الموجب لنسخ الحبس والأذى عن المحصن هو قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث عبادة بن الصامت "خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ..." الحديث . رواه مسلم .

(١) انظر : الخطابى ، حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب ، أبو سليمان الخطاب (٣٥٥هـ) ، معالم السنن فى شرح سنن أبى داود ، ٥ ج ، الطبعة الأولى (سورية ، حمص : دار الحديث عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م) ج ٤ ، ص ٥٧٠ . وانظر أحكام القرآن لابن العربى ٣٥٥/١ .

أى أن الحديث خصص منها الشيب حيث صار حكمها الرجم ، والمعروف أن حديث الرجم ، وان كان آحادا لكن اشتهر رجم ماعز والغامدية ، فتأيد بهذه السنن الفعلية ، واجماع الأمة الا ماشد من الخوارج ، ويمكن أن يجعل هذا الحديث مقيدا للاطلاق فى قوله تعالى : {واللذان يأتياها منكم فأذوهما} فان الأذى مطلق قيد بالجلد والرجم فى حديث عبادة بن الصامت .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير ج ٣ ، ص ٤١٧-٤١٨ ، السيوطى : عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين (٩١١هـ) ، تفسير الدر المنثور فى التفسير المأثور ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) ج ٤ ، ص ٤٤٥-٤٥٦ .

وكان ذلك عقب الحبس والأذى المذكورين في آيتي النساء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نبهنا على أن مذكره من ذلك هو السبيل المراد بالآية ، ووجب أن تكون آية الجلد نزلت بعد الحديث ، لأنها لو نزلت قبل الحديث لما كان لقوله صلى الله عليه وسلم "خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا" معنى وذلك يدل على نسخ الكتاب بالسنة^(١).

قلت : رأى الجصاص هذا اعتراض على أبي سليمان الخطابي القائل ان الحديث مبين لآية الحبس ، ومخصص لآية الجلد ، اذ كيف يكون مخصصا لآية الجلد مع القول بأن الآية متأخرة عن الحديث .

وقد يجاب عن هذا بأن أبا سليمان الخطابي من الشافعية الذين لا يشترطون في التخصيص المعية بل يجوزون تأخر العام عن الخاص ، كما في هذا المثال ، كما يجوزون تقديم العام على الخاص .

ويرد على الجصاص أيضا : أنه اذا كانت آية الجلد متأخرة عن الحديث كانت ناسخة له في الرجم لأن قوله تعالى {الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة} عام في البكر والثيب ولم تذكر فيها الا الجلد . والظاهر أن الحديث جاء بعد آيتي النساء بدليل صيغته "قد جعل الله لهن سبيلا" وان آية النور جاءت بعد آيتي النساء ، ولادلالة على أن آية النور متأخرة عن الحديث .

قال ابن العربي : "ان الجلد بالآية والرجم بالحديث نسخ هذا الايذاء في الرجال لأنه لم يكن ممدودا الى غاية ، وقد حصل التعارض وعلم التاريخ ولم يمكن الجمع ، فوجب القضاء بالنسخ ، وأما الجلد فقرآن نسخ قرآنا ، وأما الرجم فخبر متواتر نسخ قرآنا ، ولا خلاف فيه بين المحققين"^(٢).

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ٣٥٥ .

(٢) ابن العربي ، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ) ، أحكام القرآن ، ٤ ج ، الطبعة الأولى تحقيق على محمد البجاوي ، (القاهرة : دار احياء الكتب العربية عام ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م) ج ١ ، ص ٣٦٠ .

فابن العربى يقرر من خلال هذا النص وقوع نسخ القرآن بالسنة ، وهو نسخ الأذى عن المحصن الحر بالسنة القولية والفعلية المجمع عليها ، فالناسخ هو أمره صلى الله عليه وسلم بالرجم وفعله فى زمانه - عليه الصلاة والسلام - مرات . فىكون من نسخ الكتاب بالسنة الفعلية ، وقد أجمع الصحابة ومن تقدم من السلف وعلماء الأمة على أن المحصن يرحم بالحجارة حتى يموت .

وكذلك يرى ابن الهمام جواز نسخ الكتاب بالسنة ووقوعه ، ويستدل على هذا بأن آية النور عام فىمن زنى وهو محصن وفى غيره ، لكن نسخ فى حق المحصن قطعاً ، فان الحكم فى حقه الرجم الثابت بالسنة القولية والفعلية فقال :

"وهو أولى من ادعاء كون الناسخ الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله ، والله عزيز حكيم ، لعدم القطع بثبوت كونها قرآنا ثم انتساخ تلاوتها ، وان ذكرها عمر وسكت الناس ، فان كون الاجماع السكوتى حجة مختلف فيه ، وبتقدير حجيته لايقطع بأن جميع المجتهدين من الصحابة كانوا اذ ذاك حضورا ، ثم لاشك أن الطريق فى ذلك الى عمر ظنى..." (١).

القول الثالث :

ان آيتى الحبس والأذى منسوخة بآية الجلد والسنة النبوية ، وبه قال الشافعى والظاهرية (٢).

-
- (١) ابن الهمام ، الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى (ت ٦٨١هـ) ، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدى للمرغينانى ، مع التكملة (نتائج الأفكار) لقاضى زادة (ت ٩٩٨هـ) ، ١٠ ج ، الطبعة الأولى (مصر : المطبعة الأميرية عام ١٣١٥هـ) ج ٥ ، ص ٢٣٠ ، تصوير دار الفكر ، بيروت ، التاريخ بدون .
- (٢) هم نسبة الى داوود الظاهرى المتوفى سنة ٢٧٠هـ ، سموا بهذا الاسم لأخذهم بظاهر الكتاب والسنة ، واعراضهم عن التأويل والرأى والقياس . انظر ترجمتهم فى : وفيات الأعيان ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

قال الشافعى - رضى الله عنه - نسخ الله الحبس والأذى فى كتابه بقوله تعالى : { الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة } وجاءت السنة ، وهى حديث عبادة بن الصامت : "خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ... " الحديث رواه مسلم . قال : هذا الحديث أول ما نزل ، فنسخ به الحبس والأذى عن الزانيين .

وقال أيضا : "... واذا كان قول النبى قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام " ففى هذا دلالة على أنه أول مانسخ الحبس عن الزانيين ، وحدا بعد الحبس ، وإن كل حد حده الزانيين فلا يكون الا بعد هذا اذ كان أول حد الزانيين (١).

وقال فى كتابه اختلاف الحديث بعد أن روى حديث الأجير مع امرأة مستأجره ثم حديث عبادة : "فكان هذا أول مانسخ من حبس الزانيين وأذاهما وأول حد نزل فيهما" (٢).

قوله فى الحديث "قبل سورة النور أم بعدها" : قال الحافظ ابن حجر : وفائدة هذا السؤال ان الرجم ان كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتنصيص فيها ، على أن حد الزانى الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد فى حق المحصن .

قال : ولكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف . وأجيب : بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة اذا جاءت من طريق الآحاد ، وأما السنة المشهورة فلا (٣).

وبعد عرض آراء ابن الحافظ من خلال شرحه لهذه الأحاديث الثلاثة يتبين لنا أنه يوافق مذهب الجمهور القائلين بجواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ووقوعه ورأيه هذا يخالف مذهب الشافعى الذى ينتمى اليه وهذا يدل على استقلاله وتجرده ، رحمه الله .

(١) الرسالة ف ٣٧٦ ، ص ١٢٨-١٣٢ ، ف ٦٩٠ ، ص ٢٤٨ .

(٢) انظر : اختلاف الحديث فى هامش الأم ج ٧ للامام الشافعى ج ٧ ، ص ٢٥١-٢٥٣ .

(٣) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٢٣ .

المبحث الثالث نسخ السنة بالقرآن والتطبيقات عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

يجوز نسخ السنة بالقرآن عند جمهور الفقهاء والمتكلمين ومحققى الشافعية .

ومنع من ذلك الشافعى - رضى الله عنه - فى أصح الروايتين عنه ، قال فى الرسالة :

"وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها الا سنة رسول الله ...

وقال أيضا ... لم يجز أن ينسخها الا مثلها ولا مثيل لها غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فان قال قائل : هل تنسخ السنة بالقرآن؟ قيل : لو نسخت السنة بالقرآن لكانت للنبي فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة، حتى تقوم الحجة على الناس بأن الشىء ينسخ مثله" (١). فمراد الشافعى أن الرسول اذا سن سنة ، ثم أنزل الله فى كتابه ما ينسخ ذلك الحكم ، فلا بد أن يسن النبي صلى الله عليه وسلم سنة أخرى موافقة للكتاب تنسخ بسنته الأولى ، لتقوم الحجة على الناس فى كل حكم بالكتاب والسنة جميعا ، ولا تكون سنة منفردة تخالف الكتاب (٢).

فالامام الشافعى يشترط لنسخ السنة بالقرآن أن تسبق الآية الناسخة سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليتحقق شرط نسخ الشىء بما يجانسه وكأنه بدون السبق يمنع نسخ السنة بالقرآن .

(١) الرسالة ف ٣٢٤، ٣٢٦، ٢٣٠، ص ١١٠ .

(٢) انظر البحر المحيط للزركشى ج ٣ ، ص ١٢٠ .

الأدلة :**أدلة المجيزين :**

استدل الجمهور على ذلك بالجواز العقلي والوقوع الشرعى .

دليل الجواز العقلى :

قالوا : ان العقل لا يمنع أن يثبت حكم بالسنة ، ثم يتولى الله تعالى بيان نسخه بكتابه العزيز ، لأن المصلحة تتبدل بتغير الأزمان ، ولأن كليهما وحى من عند الله ، ويشهد لهذا قوله تعالى : {وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى} (١).

غير أن الكتاب وحى متلو والسنة وحى غير متلو ونسخ أحد الوحيين بالآخر غير ممتنع عقلا مادام الناسخ مساويا للمنسوخ فى القوة أو أقوى منه فيثبت بذلك جواز نسخ السنة بالقرآن (٢).

أدلة الوقوع الشرعى :

لقد وقع نسخ السنة بالكتاب كثيرا ومن ذلك :

- (١) ان وجوب التوجه الى بيت المقدس كان ثابتا بالسنة ثم نسخ بالقرآن . قال تعالى : {قول وجهك شطر المسجد الحرام} (٣).
- (٢) تحريم الأكل والشرب بعد النوم فى ليالى رمضان ثبتت بالسنة (٤).
- وقد نسخ بقوله تعالى : {فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ...} (٥)
- (٣) وجوب صوم عاشوراء ثبت بالسنة ، وقد نسخ بالقرآن .

-
- (١) سورة النجم : آية ٤،٣
 - (٢) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢١٢ ، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ١٨٣ .
 - (٣) سورة البقرة : آية ١٤٤ ، بيان المختصر للأصفهاني ج ٢ ، ص ٤٤٣ .
 - (٤) انظر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ج ٢ ، ص ١٩٧ ، شمس الدين أبو الشناء ، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد (ت ٥٧٤٩هـ) ، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ج ٣ ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، (جدة : دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) ج ٢ ، ص ٥٤٤ .
 - (٥) سورة البقرة : آية ١٨٧

وغيرها كثير من الأمثلة ، وسيأتى التفصيل فى هذه الأمثلة فى التطبيقات .

المناقشة :

وناقش المخالف على هذه الأدلة بأننا لانسلم ان النسخ فيما ذكرتم وقع بالقرآن لجواز أن يثبت بالسنة ويوافقه القرآن ، فان الحكم الموافق لنص لا يجب أن يكون منه ، فلا يلزم أن يكون القرآن هو الناسخ ، بل يجوز أن تكون السنة هى الناسخة ، واستغنى عن نقلها بنقل القرآن .

وأجيب :

بأنه لو صح ذلك لما أمكن تعيين ناسخ أبدا لتطرق مثل ذلك الاحتمال اليه ، فان أى ناسخ فرض كان لقائل أن يقول : الناسخ غيره الا أنه وافق ذلك الغير (١).

أدلة المانعين :

استدل المانعون من نسخ السنة بالقرآن بوجهين :
الأول : قالوا : ان السنة بيان للقرآن لقوله تعالى : {لتبين للناس ما نزل اليهم} (٢).

فلاية تدل على أن وظيفة السنة هى بيان القرآن ، والمنسوخ لا يكون بيانا للناسخ .

الجواب : ان المراد بقوله "لتبين" أى لتبلغ ، وحمل البيان على هذا المعنى أولى لأنه عام فى كل القرآن ، ولو سلم أن السنة بيان نقول : لم يثبت نفسى نسخ السنة بالقرآن ، لأن الآية لاتدل على أن كل سنة بيان للقرآن ، فغايتها أنها تدل على أن القرآن لا ينسخ بعض السنة ، وهو مايكون بيانا للقرآن (٣).

(١) انظر المرجعين السابقين .

(٢) سورة النحل : آية ٤٤

(٣) انظر : شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ج ٢ ، ص ١٩٧ ، بيان المختصر ج ٢ ،

الثاني : ان نسخ السنة بالقرآن ينفر الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن طاعته ، لأنه يوهم أن الله تعالى لم يرض بما سنه الرسول ، فلا يحصل مقصود البعثة .

وأجيب : بأنه اذا علم أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مبلغ للأحكام لا واضع لها فلا نفرة (١).

(١) انظر : بيان المختصر ج ٢ ، ص ٥٤٧ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٤ .

المطلب الثاني التطبيقات على القاعدة

لقد تفرع من هذه القاعدة فروع كثيرة بعضها مذكورة في الفتح والبعض الآخر من خارج الفتح . وسأكتفى بذكر أربع منها .
التطبيق الأول :

٨ - كتاب الصلاة ٣١ - باب التوجه نحو القبلة حيث كان .
أخرج البخارى بسنده الى البراء بن عازب رضى الله عنهما قال :
"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ستة عشر . أو
سبعة عشر . شهرا ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يوجه الى
الكعبة ، فأنزل الله {قد نرى قلبك وجهك فى السماء} ^(١) فتوجه نحو الكعبة ،
وقال السفهاء من الناس . وهم اليهود . {ماولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها؟ قل
لله المشرق والمغرب يهدى من يشاء الى صراط مستقيم} ^(٢) فصلى مع النبى
صلى الله عليه وسلم رجل ، ثم خرج بعدما صلى فمر على قوم من الأنصار
فى صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وأنه توجه نحو الكعبة ، فانحرف القوم حتى توجهوا
نحو الكعبة" ^(٣) .

نسخ التوجه الى بيت المقدس بالتوجه الى بيت الله الحرام .
قال الله تعالى : {قد نرى قلبك وجهك فى السماء فنولينك قبلة ترضاها
فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره} ^(٤) .
اختلف العلماء فى الجهة التى كان النبى صلى الله عليه وسلم يتوجه
اليها للصلاة وهو بمكة على ثلاثة أقوال :

-
- (١) سورة البقرة : آية ١٤٤
(٢) سورة البقرة : آية ١٤٢
(٣) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ١ ، ص ٥٩٨ الحديث رقم (٣٩٩) .
(٤) سورة البقرة : آية ١٤٤

(١) فقال قوم كان بمكة يصلى الى الكعبة ، فلما صار الى المدينة أمر بالتوجه الى بيت المقدس سبعة عشر شهرا .

(٢) وقال قوم بل كان بمكة يصلى الى بيت المقدس الا أنه يجعل الكعبة بينه وبينها وهو قول ابن عباس (١).

(٣) وقال قوم بل كان يصلى وهو بمكة الى بيت المقدس فقط ، وبالمدينة أولا سبعة عشر شهرا ، ثم أمره الله بالتوجه الى الكعبة لما فيه من الصلاح (٢).

والأصح من هذه الأقوال ما قاله ابن عباس وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بمكة الى بيت المقدس ، لكن لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس ، فلما قدم المدينة تعذر عليه الجمع بينهما ، وشق عليه استدبار الكعبة ، فكان يكثر الدعاء والابتهال ، ويتمنى نزول الوحي بتحويل القبلة للكعبة لأنها قبله أبيه ابراهيم - عليه السلام - ولأنها أدعى لسلام العرب ، ولأنه يجمع بين القولين (٣).

روى أحمد في مسنده عن ابن عباس "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه" (٤).

ثم اختلفوا في حكم استقبال بيت المقدس هل كان فرضا لا يجوز غيره أو كان مخيرا على ثلاثة أقوال :

-
- (١) رواه أحمد (٢٩٩٣) ج ١ ، ص ٣٢٥ . وصححه الحاكم .
 (٢) انظر : التفسير الكبير ج ٢ ، ص ١٢٢ ، تفسير ابن كثير ج ١ ، ص ٢٨٦-٢٨٧ ، فتح الباري ج ١ ، ص ١١٩ .
 (٣) حاشية الكون على شرح الزرقاني ج ١ ، ص ٣٥٢ ، وانظر الفتح ج ١ ، ص ١٩٩ .
 (٤) أخرجه أحمد في مسنده ج ١ ، ص ٣٢٥ ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ج ١ ، ص ٢٤٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٢ ، ص ٣ ، وذكر الهيثمي هذا الحديث في مجمع الزوائد ثم قال : "رواه أحمد والطبراني في الكبير والبخاري ورجال الصريح" ج ٢ ، ص ١٢ .

(١) ان ذلك كان على رأى واجتهاد منه ، قاله الحسن وعكرمة وأبو العالية (١).

(٢) انه كان مخيرا بينه وبين الكعبة ، فاختار القدس طمعا في ايمان اليهود واستمالتهم ، قاله الربيع بن أنس (٢) والطبرى ، وقال الزجاج (٣) امتحانا للمشركين لأنهم ألفوا الكعبة .

(٣) أنه كان بأمر من الله ، وكان ذلك واجبا محققا بلا تخيير ، وهو الذى عليه الجمهور منهم ابن عباس وغيره وهو الأصح (٤).

والدليل على ذلك قوله تعالى {فلنولينك قبلة ترضاها} فدل هذا على أنه عليه الصلاة والسلام ما كان يرتضى القبلة الأولى ، فلو كان مخيرا بينها وبين الكعبة ما كان يتوجه اليه ، فحيث توجه اليها مع أنه ما كان يرتضيها ، علمنا أنه لم يكن مخيرا بينها وبين الكعبة (٥).

وقال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . وحديث ابن عباس "أمره الله" يرد

(١) هو زياد بن فيروز البصرى ، روى عن ابن عباس ، وابن عمر وجماعة ، موثق ، أخرج له البخارى ومسلم والنسائى ، مات سنة ٩٠ هـ .

انظر ترجمته فى : الخلاصة ص ٤٥٣ ، تهذيب التهذيب ج ١٢ ، ص ١٤٣ .

(٢) هو الربيع بن أنس البكرى ، البصرى ، ثم الخراسانى ، محدث ، مفسر ، كان عالم (مرو) فى زمانه ، وحديثه فى السنن الأربعة . توفى سنة ١٣٩ هـ .

انظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ج ٦ ، ص ١٦٩ .

(٣) هو ابراهيم بن السرى بن سهل الزجاج ، أبو اسحاق ، النحوى اللغوى ، قال الخطيب : "كان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد له مصنفات حسان فى الأدب" . أشهر كتبه "معانى القرآن" و"الاشتقاق" و"شرح أبيات سيبويه" . توفى سنة ٣١١ هـ .

انظر ترجمته فى : تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ، ص ١٧٠ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٢٥٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٣١ .

(٤) انظر جامع البيان لأحكام القرآن للقرطبى ج ٤ ، ص ١٥٠-١٥١ .

(٥) التفسير الكبير للفخر الرازى ج ٢ ، ص ١٢٢ .

قول من قال انه صلى الى بيت المقدس باجتهاد^(١).

وقال الامام الشافعى رحمه الله :

"وكان أول ما فرض الله على رسوله فى القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة ، فكانت بيت المقدس القبلة التى لا يحل لأحد أن يصلى الا اليها فى الوقت الذى استقبلها رسول الله ، فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسوله والناس الى الكعبة ، كانت الكعبة القبلة التى لا تحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة فى غير حال من الخوف غيرها ، ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا"^(٢).

فالمشهور أن التوجه الى بيت المقدس صار منسوخا بالأمر بالتوجه الى الكعبة .

ثم اختلف العلماء فى المنسوخ هل كان ثابتا بنص الكتاب أو بالسنة؟ فذهبت طائفة من الذين يرون نسخ السنة بالقرآن الى أن المنسوخ كان بالسنة ، اذ ليس فى القرآن ذكر التوجه الى بيت المقدس ، فيكون دليلا على أن القرآن ينسخ السنة، وهو قول أكثر علماء الأصوليين المتأخرين . قال القاضى عياض^(٣) - رحمه الله - : "الذى ذهب اليه أكثر العلماء

(١) انظر الفتح ج ١ ، ص ٥٩٩ . والحديث عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة - وكان اليهود أكثر أهلها - يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ، ففرحت اليهود ... الحديث .

أخرجه الطبرى ج ٢ ، ص ٥٢٧ ، ورواه الحاكم ج ٢ ، ص ٢٦٧-٢٦٨ من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وقال : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة" ووافقه الذهبى .

وانظر الدر المنثور للسيوطى ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٢) الرسالة للشافعى ، ف ٦٠١ ، ص ٢٢٠ .

(٣) هو القاضى عياض بن موسى بن عياض بن عمرو ، أبو الفضل اليحصى السبتي ، القاضى ، عالم المغرب ، الحافظ وهو من أهل التفنن فى العلم والذكاء والفطنة والفهم ، تفقه وصنف التصانيف التى سارت بها الركبان وبعد صيته ، وكان امام أهل الحديث فى وقته ، وأعلم الناس بعلوم الحديث والنحو والأصول واللغة =

أنه كان سنة لابقرآن" (١).

وقال أبو بكر الجصاص : "هذه الآية - أى آية تحويل القبلة - يحتج بها من يجوز نسخ السنة بالقرآن ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلّى الى بيت المقدس ، وليس فى القرآن ذكر ذلك ، ثم نسخ بهذه الآية {فول وجهك شطر المسجد الحرام} (٢).

= وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، ولى قضاء سبعة ثم غرناطة ، ومن مؤلفاته "الشفاء" و"طبقات المالكية" و"شرح صحيح مسلم" وغيرها . توفى سنة ٥٤٤هـ بمراكش .

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٤٦ ، شجرة النور الزكية ص ١٤٠ ، تذكرة الحفاظ ج ٤ ، ص ١٣٠٣ .

(١) انظر : البنا ، أحمد عبد الرحمن ، الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل ، ١٣ ج ، الطبعة بدون ، (القاهرة : مطبعة الاخوان المسلمين عام ١٣٥٣هـ) ج ٣ ، ص ١٨٨ ، مطبوع معه كتاب بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى ، تفسير ابن كثير ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ج ١ ، ص ٨٥ .

التطبيق الثانى :

٣٠ - كتاب الصيام ٦٩ - باب صيام يوم عاشوراء

قال الله تعالى : {ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ...} الى قوله : {فمن شهد منكم الشهر فليصمه} (١). وأخرج البخارى بسنده الى عائشة رضى الله عنها قالت : "كان يوم عاشوراء تصومه قريش فى الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فى الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه" (٢).

وأخرج أيضا بسنده الى ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : "صام النبى صلى الله عليه وسلم عاشوراء ، وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك . وكان عبد الله لا يصومه الا أن يوافق صومه" (٣).

وعن الربيع بنت معوذ (٤) قالت : "أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الأنصار التى حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه ، فكنا بعد ذلك نصومه ، ونصومه صبياننا الصغار منهم ونذهب المسجد فنجعل لهم اللهو من العهن فاذا بكى أحدهم من الطعام أعطيناها اياه حتى يكون عند الافطار" (٥). متفق عليه. وقوله "نصومه صبياننا الصغار" أى لتعويدهم على صيامه ولالهاء الرضع عن الرضاع حتى لا يجهدوا أمهاتهم .

(١) سورة البقرة : آية ١٨٥

(٢) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٤ ، ص ٢٨٧ الحديث رقم (٢٠٠٢) .

(٣) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٤ ، ص ١٢٤ الحديث رقم (٨٩٣) .

(٤) هى الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية النجارية ، من صغار الصحابة ، لها صحبة روى عنها أهل المدينة ، وكانت ربما غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتداوى الجرحى وترد القتلى وكانت من المبايعات تحت الشجرة بيعة الرضوان .

انظر ترجمتها فى : أسد الغابة ج ٥ ، ص ٤٥١-٤٥٢ .

(٥) أخرجه مسلم فى باب يوم عاشوراء ج ٨ ، ص ١٣ .

وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بصيام عاشوراء ويحثنا عليه . ويتعاهدنا عنه ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا ولم يتعاهدنا عنده" . رواه مسلم (١).

نسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان :

لقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أم لا؟
على قولين :

القول الأول :

أن صيام عاشوراء كان واجبا ثم نسخ بفرض رمضان ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، وبعض الشافعية ، وأحد الروایتين عن أحمد ، وبه جزم الباجي (٢) من المالكية (٣).

القول الثانى :

ان صوم عاشوراء سنة من حين شرع ، ولم يكن واجبا قط فى هذه الأمة ، وهو المشهور عند الشافعية (٤).

-
- (١) أخرجه مسلم فى باب يوم عاشوراء ج ٨ ، ص ٨ .
(٢) هو سليمان بن خلف بن سعد ، التجيبى ، أبو الوليد الباجى ، القرطبى المالكى ، أحد الأئمة الأعلام فى الحديث والفقه والمناظرة والأصول ، ولى القضاء فى الأندلس ، وكان صالحا ورعا مخلصا ، له مؤلفات كثيرة ، منها : "المنتقى" شرح الموطأ و"الاشارات" فى أصول الفقه و"الحدود" فى الأصول و"أحكام الفصول فى أحكام الأصول" و"الناسخ والمنسوخ" ، توفى فى الرباط سنة ٤٧٤هـ .
انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ١ ، ص ٣٧٧ ، الفتح المبين ج ١ ، ص ٢٥٣ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٣٧٧ .
(٣) انظر الكاند هلوى ، محمد زكريا ، أوجز المسالك الى موطأ مالك ج ١٥ ، الطبعة بدون ، (بيروت : مصور دار الفكر عام ١٩٨٩م/١٤١٠هـ) ج ٥ ، ص ٩١ ، المنتقى ، شرح موطأ الامام مالك لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى (٢٩٤هـ) ، ج ٦ ، الطبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ ، (بيروت : دار الكتاب ، تاريخ النشر بدون) ج ٢ ، ص ٣٥ ، المغنى لابن قدامة ج ٣ ، ص ١١٤ .
(٤) انظر شمس الدين ، محمد بن أبى العباس الشهير بالشافعى الصغير (١٠٠٤هـ) ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج فى الفقه على مذهب الامام الشافعى ، ج ٨ ، الطبعة الأخيرة (بيروت : دار الفكر ، عام ١٩٨٤م/١٤٠٤هـ) ج ٣ ، ص ٢٠٧ ، فتح البارى ج ٤ ، ص ١٢٤ .

الأدلة :

أدلة أصحاب القول الأول :

استدل الجمهور القائلون بفرضيته بالأحاديث السابقة حيث صرح فيها بلفظ الأمر وتأكد الأمر بالنداء العام وزيد تأكيده لمن كان أكل بالامساك ، وكل هذا ظاهر قوى فى الوجوب .

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . "ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ، ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامساك ، ثم زيادة بأمر الأمهات أن لا يرضعن فيه الأطفال ، وبقول ابن مسعود الثابت فى مسلم لما فرض رمضان ترك عاشورا^(١) مع العلم أنه لم يترك استحبابه بل هو باق ، فدل على أن المتروك وجوبه"^(٢).

وقال الحافظ أبو جعفر الطحاوى - رحمه الله - "ففى هذه الآثار وجوب صوم عاشوراء ، وفى أمره صلى الله عليه وسلم بصومه بعدما أصبحوا ، وأمره بالامساك ، بعدما أكلوا دليل على وجوبه اذ لا يأمر صلى الله عليه وسلم فى النفل بالامساك الى آخر النهار بعد الأكل ولا بصومه لمن لم يصمه"^(٣).

وقال ابن القيم^(٤) - رحمه الله - : "وان رسول الله صلى الله عليه

(١) صحيح مسلم ، باب صوم عاشوراء ج ٨ ، ص ١٣ .

(٢) فتح البارى ج ٤ ، ص ٢٩٠ .

(٣) عمدة القارى للعيني ج ١ ، ص ٣٠٤ .

(٤) هو محمد بن أبى بكر بن أيوب الزرعى الدمشقى ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، ابن قيم الجوزية الحنبلى ، الفقيه الأصولى المفسر النحوى ، برع فى جميع العلوم ، وفاق الأقران ، واشتهر فى الآفاق ، وتبحر فى معرفة مذاهب السلف ، له تصانيف حسان منها : "مدارج السالكين" و"زاد الميعاد" و"أعلام الموقعين" و"الطرق الحكيمة" و"روضة المحبين" و"نزهة المشتاقين" . توفى سنة ٧٥١ هـ .

انظر ترجمته فى : ذيل طبقات الحنابلة ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، البدر الطالع ج ٢ ، ص ١٤٣ ، شذرات الذهب ج ٦ ، ص ١٦٨ .

وسلم كان يصوم يوم عاشوراء قبل أن يتزل فرض رمضان ، فلما نزل فرض رمضان تركه ، فهذا لا يمكن التخلص عنه الا بالقول بأن صيامه كان فرضا قبل رمضان ، وحينئذ فيكون المتروك وجوب صومه لاستحبابه ، ويتعين هذا ولا بد ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال قبل وفاته "لئن عشت الى قابل لأصومن التاسع" أى معه ، وقال : "خالفوا اليهود وصوموا يوما قبله أو يوما بعده" أى معه ، ولاريب ان هذا كان فى آخر الأمر ، واما فى واقع الأمر فكان يجب موافقة أهل الكتاب ، فيما لم يؤمر فيه بشىء ، فعلم أن استحبابه لم يترك - بعد فرض رمضان - ويلزم من قال ان صومه لم يكن واجبا أحد الأمرين ، اما أن يكون بترك استحبابه فلم يبق مستحبا ، أو يقول : هذا قاله عبد الله بن مسعود برأيه ، وخفى عليه استحباب صومه ، وهذا بعيد فانه صلى الله عليه وسلم حثهم على صيامه ، واستمر عليه الصحابة الى حين وفاته ولم يرو عنه حرف واحد بالنهى عنه ، فعلم أن الذى ترك وجوبه لاستحبابه" (١).

أدلة القائلين بسنيته :

استدل أصحاب هذا القول بحديث معاوية بن أبى سفيان (٢) رضى الله

(١) ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبى عبد الله محمد أبى بكر الزرعى الدمشقى (ت ٧٥١هـ) ، زاد المعاد فى هدى خير الميعاد ، ٥ ج ، الطبعة الخامسة عشر ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط ، عبد القادر الأرناؤوط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) ج ٢ ، ص ٧١-٧٢ .

(٢) هو الصحابى معاوية بن أبى سفيان صخر بن حرب القرشى الأموى ، أمير المؤمنين ، أول خلفاء بنى أمية ، أبو عبد الرحمن ، أسلم مع أبيه وأمه وأخيه يزيد فى مكة ، وقال معاوية : انه أسلم يوم الحديبية ، وكنم اسلامه ، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنينا ، وكان أحد الكتاب لرسول الله ، ثم استخلفه أبو بكر على الشام ، وأقره عمر وعثمان على ذلك ، ولم يبايع عليا ، ثم حاربه وتولى الخلافة بعد مقتل على رضى الله عنه ، وكان يوصف بالدهاء والحلم والوقار . توفى سنة ٦٠هـ بدمشق .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٣ ، ص ٤٣٣ ، الاستيعاب ج ٣ ، ص ٣٩٥ ، الخلاصة ص ٣٨١ .

عنهما مرفوعا "هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء صامه ومن شاء فليفطر" (١).

والحديث صريح في الدلالة على عدم وجوب صوم عاشوراء .
ويجاب عن هذا : بأن الحديث يحتمل أن يراد به ، انه لم يكتب صيامه على الدوام ، كصيام رمضان وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه ، ثم أن معاوية صحب النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الفتح ، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى ، وقولهم متقدم على قول معاوية (٢).

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . واستدل بهذا الحديث . أى حديث عائشة . على أن صيام عاشوراء كان مفترضا قبل أن ينزل فرض رمضان ثم نسخ (٣).

فثبت بهذه الأدلة الصريحة وجوب صوم رمضان قبل أن ينزل فرض رمضان ثم نسخ بقوله تعالى {كتب عليكم الصيام ...} الآية .
وهذا دليل على نسخ السنة بالقرآن لأن فرض عاشوراء ثابت بالسنة لأنه لم يرد نص من القرآن تدل على فرض عاشوراء .

(١) صحيح البخارى ، مع شرحه فتح البارى ج ٤ ، ص ٢٨٧ ، الحديث رقم (٢٠٠٣) .

(٢) انظر فتح البارى ج ٤ ، ص ٢٩٠ .

(٣) انظر المرجع السابق ج ٨ ، ص ٢٧ .

التطبيق الثالث :

٣٠ - كتاب الصوم ١٥ - باب قول الله جل ذكره .
 {أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم . هن لباس لكم وأنتم لباس لهن .
 علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم . فالآن باشروهن
 وابتغوا ما كتب الله لكم}{(١)}.

أخرج البخارى بسنده الى البراء (٢) - رضى الله عنه - قال : "كان
 أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل صائما فحضر الافطار فنام
 قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسى ، وان قيس بن صرمة (٣)
 الأنصارى كان صائما ، فلما حضر الافطار أتى امرأته فقال لها : أعندك طعام؟
 قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه ، فجاءته
 امرأته ، فلما رأته ، قالت خيبة لك ، فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية {أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى
 نسائكم} ففرحوا بها فرحا شديدا ، ونزلت {وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم
 الخيط الأبيض من الخيط الأسود}"(٤).

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧

(٢) هو الصحابى الجليل البراء بن عازب بن الحارث الأنصارى ، أبو عمارة ، من كبار
 الصحابة ، وخيارهم ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فردّه عنها لصغر
 سنه ، فلم يشهدا ، ثم شهد أحدا وغيرها من المشاهد مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا من الأحاديث . توفى سنة
 ٥٧٢ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ١ ، ص ١٤٢ ، الاستيعاب ج ١ ، ص ١٣٩ .
 (٣) هو قيس بن صرمة صحابى اختلفت الروايات فى حقيقة اسمه ، فعند جرير :
 صرمة بن أبى أنس وعند غيره صرمة بن قيس وصرمة بن أنس ، وصرمة بن مالك
 وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذه الروايات وصوب اسم أبو قيس صرمة بن
 أبى أنس قيس بن مالك .

انظر ترجمته فى : فتح البارى ج ٤ ، ص ١٥٥-١٥٦ ، الاصابة ج ٢ ، ص ١٨٣ .
 (٤) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٤ ، ص ١٥٤ الحديث رقم (١٩١٥) .

نسخ حرمة الأكل والشرب والجماع فى ليلة رمضان :

لقد ذهب جمهور المفسرين الى أن فى أول شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، كان الصائم اذا أفطر حل له الأكل والشرب والمسيس ، الى أن يصلى العشاء الأخيرة أو ينام ، فاذا فعل أحدهما حرم عليه هذه الأشياء ، ثم ان الله تعالى نسخ هذه الحرمة بهذه الآية {أحل لكم ..} الآية (١).

والدليل على أن هذه الأشياء كانت محرمة قبل نزول الآية ما يأتى :

(١) قوله تعالى : {أحل لكم ليلة الصيام ...} فلو كان هذا الحل ثابتا من أول الأمر على الأمة لما كان لقوله تعالى : {أحل لكم ...} فائدة .

(٢) قوله تعالى : {علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ...} فلو كان ذلك حلالا لهم لما كان بهم حاجة الى أن يختانون أنفسهم .

(٣) قوله تعالى : {فتاب عليكم وعفا عنكم} فلو لا أن ذلك كان محرما عليهم وأنهم أقدموا على المعصية بسبب الاقدام على ذلك الفعل لما صح قوله {فتاب عليكم وعفا عنكم ...} .

(٤) قوله تعالى : {فالآن باشروهن} فلو كان الحل ثابتا قبل ذلك كما هو الآن لم يكن لقوله {فالآن باشروهن} فائدة (٢).

(٥) ثم ان الروايات المنقولة فى سبب نزول هذه الآية دالة على أن هذه الحرمة كانت ثابتة فى شرعنا منها ما أخرجه البخارى عن البراء فى الحديث السابق الذكر .

وروى ابن جرير الطبرى عن أبى حاتم من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال :

"كان الناس فى رمضان اذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد ، فرجع عمر من عند النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد سمر عنده ، فأراد امرأته ، فقالت : انى قد نمت ، قال :

(١) انظر تفسير ابن كثير ج ١ ، ص ٣٢٩ .

(٢) انظر التفسير الكبير للفخر الرازى ج ٥ ، ص ١١٠ .

مانمت ووقع عليها ، وصنع كعب بن مالك مثل ذلك ، فغدا عمر بن الخطاب الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله {علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن...} (١) الآية .

فاحلال المساس بسبب قصة عمر وغيره ، واحلال الأكل والشرب بسبب قيس بن صرمة وغيره .

قال الحافظ ابن حجر : نزلت هذه الآية بيانا لما كان عليه الحال قبل نزولها وأحلها بعد ذلك (٢) .

وفى هذا دلالة على نسخ السنة بالقرآن ، لأن الحظر المتقدم كان ثابتا بالسنة لا بالقرآن ثم نسخ الاباحة المذكورة فى هذه الآية .

(١) انظر : تفسير الطبرى ج ٢ ، ص ١٦٥ ، تفسير ابن كثير ج ١ ، ص ٣٣٠ ، أحكام

القرآن لابن العربى ج ١ ، ص ٨٩-٩٠ ، فتح البارى ج ٨ ، ص ٣١ .
تخرجه : أخرجه أحمد فى مسنده ج ٣ ، ص ٤٦ ، وذكره السيوطى فى الدرر المنثور ج ١ ، ص ١٩٧ ، وحسنه فقال : "أخرج أحمد وابن جرير الطبرى وابن المنذر وابن أبى حاتم بسند حسن عن كعب بن مالك ... فذكره" .

ويشهد لصحة متن هذا الحديث ما رواه البخارى بسنده عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : "لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله وكان رجال يخونون أنفسهم فأنزل الله تعالى : {علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم...} انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ٨ ، ص ٣٠ الحديث رقم ٤٥٠٨ فى كتاب التفسير ، باب {فمن شهد منكم الشهر فليصمه} .

(٢) فتح البارى ج ٤ ، ص ١٥٤ .

التطبيق الرابع :

٢١ - كتاب العمل في الصلاة ٢ - باب ماينهى من الكلام في الصلاة .
قال الله تعالى : {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين} (١).

وأخرج البخارى بسنده الى أبى عمرو الشيبانى (٢) قال : قال لى زيد ابن أرقم (٣) : " أن كنا لتتكلّم فى الصلاة على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، يكلم أحدا صاحب به حاجته حتى نزلت {حافظوا على الصلوات} الآية فأمرنا بالسكوت" (٤). وزاد مسلم فى روايته "ونهيّا عن الكلام" (٥).

نسخ الكلام فى الصلاة :

القنوت فى أصل اللغة : هو الدوام على الشىء .

والقنوت ترد على معانى أربعة :

الأول : الطاعة . قاله ابن عباس والحسن والشعبى .

الثانى : القيام . قاله ابن عمر وفى الآية {أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما} (٦).

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : "أفضل الصلاة صلاة القنوت" .
الثالث : الخشوع والذل . قاله مجاهد (٧).

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٨

(٢) هو سعد بن اياس الشيبانى . سبق ترجمته .

(٣) هو الصحابى الجليل زيد بن أرقم بن زيد بن قيس النعمان بن كعب ، غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة ، وهو الذى سمع عبد الله بن أبى يقول : ليخرجن الأعز منها الأذل ، وردّه النبى صلى الله عليه وسلم يوم أحد لصغر سنه ، ومات بالكوفة سنة ٦٦ هـ وقيل ٦٨ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٥٨٩-٥٩٠ ، الاستيعاب ج ١ ، ص ٥٣٧-٥٣٨ .

(٤) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٣ ، ص ٨٨ ، الحديث رقم (١٢٠٠) .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٥ ، ص ٢٦ ، باب تحريم الكلام فى الصلاة .

(٦) سورة الزمر : آية ٩

(٧) انظر : أحكام القرآن لابن العربى ج ١ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ ، تفسير ابن كثير ج ١ ،

الرابع : السكوت^(١)، قاله مجاهد وابن مسعود وهو المراد في حديث زيد بن أرقم السابق .

وروى ابن مسعود مرفوعا : "ان الله أحدث من أمره ألا تكلموا فى الصلاة..."^(٢).

وروى مسلم فى صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم قال لمعاوية بن الحكم السلمي^(٣) حين تكلم فى الصلاة : "ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن"^(٤).

فهذه الأخبار تدل على حظر الكلام فى الصلاة ، ولم تختلف الرواة أن الكلام كان مباحا فى الصلاة فى أول الأمر الى أن حظره ، واتفق الفقهاء على حظره بعد ذلك .

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . قوله "حتى نزلت" فى حديث زيد بن أرقم ، ظاهر فى أن نسخ الكلام فى الصلاة ، وقع بهذه الآية ، فيقتضى ان النسخ وقع بالمدينة ، لأن الآية مدنية باتفاق^(٥).

فحديث زيد بن أرقم حكى أن الناسخ للكلام فى الصلاة هو قوله تعالى : {وقوموا لله قانتين} ، وهذا دليل على نسخ السنة بالقرآن ، لأن اباحة الكلام لم تذكر فى القرآن .

"قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . قيل ليس فى هذه القصة نسخ لأن اباحة الكلام فى الصلاة كانت بالبراءة الأصلية ، والحكم المزيل لها ليس نسخا .

(١) القاموس المحيط للفيروز ابادى ص ٢٠٢ ، مادة (قنت) .

(٢) رواه البخارى الحديث رقم (١١٩٩) .

(٣) هو معاوية بن الحكم السلمي من بنى سليم ، كان يسكن المدينة وكان من أهل الصفة وله صحبة وكان يزور أهل الصفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . يقول ابن عبد البر : "له حديث واحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، ويقول النووي : "له ثلاثة عشر حديثا" .

انظر ترجمته فى : الاصابة ١١١/٦ - ١١٢ (٨٠٥٩) .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ، ص ٢٠ ، باب تحريم الكلام فى الصلاة .

(٥) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٨٩ .

وأجيب بأن الذى يقع فى الصلاة ونحوها مما يمنع أو يباح اذا قرره الشارع كان حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه كان ناسخا وهو كذلك ههنا^(١). وهذا القول من الحافظ صريح فى أنه يجوز نسخ السنة بالقرآن فهو مع الجمهور خلافا للشافعى الذى ينتمى اليه مذهبنا . فتقرير الكلام فى الصلاة كانت بالسنة ثم جاء القرآن فنسخه بهذه الآية ، وبين ذلك حديث زيد بن أرقم .

(٢١) انظر المرجع السابق ج ٣ ، ص ٩٠ .

المبحث الرابع نسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

أجمع القائلون بالنسخ على جواز نسخ السنة المتواترة بالمتواترة عقلا وشرعا ، أما من حيث الوقوع فلم يعرف له مثال - على حسب علمي نظرا لقلّة المتواترة منها ، فهي وردت في الاعتقادات والشفاعة وصفات الله والحوض ، وغيرها مما لا يدخله النسخ .

يقول الفتوحى في ذلك : "أما مثال نسخ متواتر السنة بمتواترها ، فلا يكاد يوجد ، لأن كلها أحاد اما في أولها - أى في أول عصر الرواية - واما في آخرها ، واما من أول اسناده الى آخره ، مع أن حكم نسخ بعضها جائز عقلا وشرعا" (١).

وكذلك اتفقوا على جواز نسخ السنة الآحادية بالمتواترة ، وذلك لأن القطعى أقوى من الظنى ، فهو يساويه في السنية ويزيد عليه في القوة الا أنه لم يعثر على مثال - على حسب علمي - .

واتفقوا أيضا على جواز نسخ السنة الآحادية بالآحادية عقلا وشرعا ولها أمثلة كثيرة تدل على الوقوع ، ومن هذه الأمثلة :
(١) مارواه مسلم عن سليمان بن بريدة (٢) عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) انظر شرح الكوكب المنير للفتوحى ج ٣ ، ص ٥٦٠ .

(٢) هو سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمى المروزى ، روى عن أبيه وعمران بن حصين وعائشة وعلقمة ثقة ، توفى سنة ١٠٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ج ٤ ، ص ١٧٤ .

"كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" (١). ورواه الترمذى بزيادة
"فانها تذكركم الآخرة" (٢).

وفى رواية أخرى : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة
القبور ثم رخص فيها بعد ذلك". فقال : انى كنت نهيتكم عن زيارة
القبور فزوروها .

فزيارة القبور مأذون فيها الآن بعد ما كان محظورا فى أول الاسلام ،
وهذا دليل على جواز نسخ السنة بالسنة .

(٢) حديث أبى هريرة مرفوعا قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : توضئوا مما مست النار" (٣).

نسخ بما دل عليه حديث جابر رضى الله عنه "كان آخر الأمرين من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار" (٤).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ، ص ٤٦ ، باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه فى زيارة قبر أمه .

(٢) انظر سنن الترمذى ، باب ماجاء فى الرخصة فى زيارة القبور الحديث رقم ١٠٦٠ .
انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ج ٤ ، ص ١٥٨-١٥٩ .

قال أبو عيسى : حديث بريدة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل
العلم ، لا يرون زيارة القبور بأسا . وهو قول ابن المبارك والشافعى وأحمد
واسحاق .

(٣) حديث أبى هريرة أخرجه مسلم فى كتاب الحيض ، باب الوضوء مما مست النار ،
رقم الحديث (٣٥٢) .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ، ص ٤٣ ، وأبو داود فى كتاب الطهارة ،
باب التشديد فى ذلك حديث رقم (١٩٧) ، ورواه الترمذى فى أبواب الطهارة ،
باب ماجاء فى الوضوء مما غيرت النار رقم الحديث (٧٩) .

(٤) حديث جابر أخرجه أبو داود فى كتاب الطهارة ، باب فى ترك الوضوء مما مست
النار ج ١ ، ص ٤٩ ، والنسائى فى كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما غيرت
النار ج ١ ، ص ١٠٨ ، والبيهقى فى كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست
النار ج ١ ، ص ١١٥-١٥٦ .

وحديث جابر هذا صحيح الاسناد ، فهكذا سنده : =

(٣) حديث "كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لا طول له فكلوا منها ما بدا لكم وأطعموا وادخروا"^(١). وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التى تنسخ بعضها البعض .

= فعلى بن عياش ثقة ثبت (التقريب ج ٢ ، ص ٤٢) ، وشعيب بن أبى حمزة ثقة عابد (التقريب ج ١ ، ص ٣٥٢) ، ومحمد بن المنكدر - الذى روى عنه شعيب ثقة فاضل (التقريب ج ٢ ، ص ١٠) .
وقد ورد فى الصحيح ما يشهد لأصل حديث جابر - كما قال الحافظ ابن حجر - وذلك ما رواه البخارى بسنده عن سعيد بن الحارث قال : قلت لجابر : الوضوء مما مست النار فقال : لا ... انظر تلخيص الحبير ج ١ ، ص ١١٦ .
(١) سبق تخريجه

المطلب الثاني التطبيقات على القاعدة

التطبيق الأول :

١ - ماكان في بدء الاسلام أن لاغسل الا من انزال وبيان نسخه .

٥ - كتاب الغسل ٢٩ - باب غسل مايصيب من فرج المرأة
أخرج البخارى بسنده الى زيد بن خالد الجهني^(١) أنه سأل عثمان بن عفان فقال : أرأيت اذا جامع الرجل امرأته فلم يمن؟ قال عثمان : "يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره" قال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألت عن ذلك على بن أبى طالب والزبير بن العوام^(٢) وطلحة بن عبيد الله وأبى بن كعب^(٣) رضى الله عنهم فأمروه بذلك . قال

(١) هو زيد بن خالد الجهني ، مختلف في كنيته ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ، شهد الحديبية وكان معه لواء جهينة يوم الفتح وحديثه في الصحيحين وغيرهما ، مات سنة ٧٨هـ بالمدينة ، وله ٨٥ سنة وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : الاصابة ج ١ ، ص ٥٦٥ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٨٤ .

(٢) الزبير بن العوام بن خويلد ، أبو عبد الله ، القرشي الأسدي ، المدني ، ابن عمه النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المبشرين بالجنة ، أسلم قديما وهو ابن خمس عشرة سنة وهو أحد الستة أصحاب الشورى ، هاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وهو أول من سل سيفا في سبيل الله ، شهد جميع المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد اليرموك وفتح مصر وشهد الجمل مع علي ثم انصرف عن القتال فلحقه جماعة من الغواة فقتلوه بناحية البصرة بوادى السباع سنة ٣٦هـ ، ومناقبه كثيرة .

انظر ترجمته في : الاصابة ج ٣ ، ص ٥ ، المطبعة الشرقية ، أسد الغابة ج ٢ ، ص ٢٤٩ .

(٣) هو الصحابي الجليل أبى بن كعب بن قيس ، أبو المنذر ، وأبو الطفيل ، الانصارى النجارى ، سيد القراء ، شهد العقبة الثانية وبدرا والمشاهد كلها ، وقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم عليه القرآن ، وهو أول من كتب للنبي صلى الله عليه وسلم الوحي ، وجمع القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان أحد المفتين =

يجي (١) وأخبرني أبو سلمة (٢) أن عروة بن الزبير (٣) أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤).

وأخرج البخاري إلى أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لعلنا أعجلناك ؟ فقال : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا أعجلت . أو قحطت فعليك الوضوء" (٥).

فهذان الحديثان يدلان على أن لاغسل على من جامع ولم يتزل بل يكفيه الوضوء وقد ثبت عن هؤلاء الصحابة الخمسة في الحديث الأول افتاء ذلك .

= من الصحابة ، ويرجع إليه عمر في النوازل والمعضلات ، مات سنة ٢٠ هـ ، وقال عمر اليوم مات سيد المسلمين .

(١) هو يحيى بن أبي كثير صالح بن المتوكل ، الطائي مولا هم ، أبو النضر ، اليماني ، كان أحد الأعلام الأثبات ، قال الامام أحمد : "من أثبت الناس ، انما يعد مع الزهري" ، وقال أبو حاتم : "امام لا يحدث الا عن ثقة" ، روى عن أنس وأبي أمامة مرسلًا وعن عبد الله بن أبي أوفى وعكرمة وغيرهم ، وكان يدلس ، مات سنة ١٢٩ هـ .

انظر ترجمته في : الخلاصة ص ٤٢٧ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ١٢٧ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني أحد الأعلام ، ليس له اسم ، وقيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل ، وقيل اسمه وكنيته واحد ، قال ابن سعد : "كان ثقة فقيها كثير الحديث" ، ونقل أبو عبد الله الحاكم انه أحد الفقهاء السبعة عن أكثر أهل الأخبار ، وكان كثيرا ما يخالف ابن عباس فحرم بذلك علما كثيرا ، مات سنة ٩٤ هـ ، وقيل ١٠٤ هـ .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٠٥ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٦٣ ، الخلاصة ص ٤٥١ .

(٣) هو عروة بن الزبير . سبقت ترجمته

(٤) صحيح البخاري مع شرحه الفتح ج ١ ، ص ٤٧٢ ، الحديث رقم ٢٩٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ج ١ ، ص ٣٤٠ ، باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين من القبل والدبر ، الحديث رقم (١٨٠) .

ذكر ما يدل على نسخ ذلك :

أخرج البخارى بسنده الى أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل" (١).

وأخرجه مسلم عن عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل" (٢).

فقد صحت الأخبار القائلة بعدم الغسل على من جامع ولم يتزل ، كما صحت الأخبار القائلة بنسخ الحكم السابق ، وقد تعذر الجمع بينها ، الا أن الأمة مجتمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع وان لم يكن معه انزال وعلى وجوبه بالانزال ، وان حديث "انما الماء من الماء" منسوخ بحديث أبى هريرة وعائشة رضى الله عنهما .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - قيل انه ثبت عن هؤلاء الخمسة - أى الصحابة فى الحديث الأول - الفتوى بخلاف ما فى الحديث ...

ثم قال : وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك فى صحته ، لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا اليه ، وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية ، قال : وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل المجامع منسوخ بما دل عليه حديث أبى هريرة وعائشة (٣).

وقد رويت عن الصحابة آثار تدل على تأخر الأحاديث القائلة بالغسل فقد روى عن أبى بن كعب - رضى الله عنه - أنه قال : "أن الفتيا التى كانوا يقولون "الماء من الماء" رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المصدر السابق ج ١ ، ص ٤٧٠ ، باب اذا التقى الختان ، الحديث رقم (٢٩١) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ، باب بيان ان الغسل يجب بالجماع ج ٤ ، ص ٣٩-٤٠ .

(٣) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٤٧٣ .

رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاغتسال بعد "(١)".
وقال الشافعي : "انما بدأت بحديث أبي بن كعب في قوله "الماء من الماء" ونزوعه ، أن فيه دلالة على أنه سمع الماء من الماء من النبي صلى الله عليه وسلم قال : ولم يسمع خلافه فقال به ، ثم لأحسبه تركه الا أنه ثبت له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعده مانسخته "(٢)".
وقال البيهقي (٣): قول أبي بن كعب "الماء من الماء" ثم نزوعه عنه بعد ذلك يدل على أنه ثبت عنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعده مانسخته ، وكذلك عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب ، وغيرهما .
وروى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة كانوا يقولون : اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل (٤).

(١) الحديث رواه أحمد ج ٥ ، ص ١٥٥ ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب الاكسال الحديث رقم (٢١٥) ، وابن خزيمة في أبواب الغسل ، باب نسخ اسقاط الغسل في الجماع من غير امناء ص ١١٣-١١٤ ، الحديث رقم (٢٣٦، ٢٣٥) ، والترمذي في أبواب الطهارة ، باب ماجاء ان الماء من الماء رقم الحديث (١١٠، ١١١) ، قال أبو عيسى الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .. وفي الباب عن عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزبير وطلحة وأبي أيوب وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "انما الماء من الماء" . انظر تلخيص الحبير ج ١ ، ص ١٣٤ .
وقال الحافظ ابن حجر لا يخلو سنده من علة ، وفي الجملة هو اسناد صالح لأن يحتج به . انظر الفتح ج ١ ، ص ٤٧٣ .

(٢) انظر اختلاف الحديث بهامش الأم ج ٨ ، ص ٤٩٥ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري أبو بكر البيهقي الشافعي ، قال ابن السبكي عنه : "فقيه جليل ، حافظ كبير ، أصولي نحرير ، زاهد ورع" .
أشهر مصنفاته : "السنن الكبرى" و"معرفة السنن والآثار" و"دلائل النبوة" و"الأسماء والصفات" و"الخلافات" . توفي سنة ٤٥٨ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ، ص ٨ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٣٠٤ .

(٤) انظر ابن التركماني ، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني (٧٤٥ هـ) ، السنن الكبرى ، ج ٩ ، الطبعة الأولى (هند حيدر اباد الدكن : مجلس دائرة المعارف النظامية عام ١٣٤٤ هـ) ج ١ ، ص ١٦٦ ، كتاب الطهارة ، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين .

وقد دلت هذه الآثار الى أن الأحاديث المكتفية بالوضوء اذا لم ينزل
المجامع منسوخ بالأحاديث الدالة على الغسل بمجرد الايلاج ، وهو من نسخ
السنة الأحادية بالسنة الأحادية .

التطبيق الثانى :

النهى عن زيارة القبور ثم الرخصة فيها .
 أخرج مسلم بسنده الى بريدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" .
 وروى عن أبى هريرة رضى الله عنها قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : "زوروا القبور فانها تذكر الموت"(١).
 وفى رواية أخرى : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة
 القبور ثم رخص فيها فقال : انى كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"(٢).
 فهذه الأحاديث تجمع بين النسخ والمنسوخ فى آن واحد وهى صريح
 فى نسخ نهى الرجال عن زيارتها ، وقد اتفق أهل العلم قاطبة على جواز زيارة
 القبور والاذن فيها بعدما كان محظورا فى أول الأمر ، وذلك دليل على جواز
 نسخ السنة بالسنة .
 وهذا النوع من النسخ كثير فى السنة المطهرة لمن تتبعها يجدها فى
 كتب السنن والآثار .

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ ، ص ٤٦ ، باب استئذان النبى صلى الله عليه
 وسلم ربه فى زيارة قبر أمه .

(٢) انظر : الحازمى ، محمد بن موسى (ت ٥٨٤هـ) ، الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من
 الآثار ، الطبعة الأولى ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه : عبد المعطى أمين
 قلعجى ، (حلب : دار الوعى الاسلامى عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م) .

المبحث الخامس نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد والتطبيق عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

اتفق العلماء على جواز نسخ القرآن والسنة المتواترة بالآحاد عقلا ،
اذ لا يمنع أن يقول الشارع تعبدنا بالنسخ بخبر الواحد ، والعقل لا يحيل
ذلك (١).

واختلفوا في الوقوع على قولين :

القول الأول : المنع ، فلا ينسخ المتواتر قرآنا كان أو سنة بالآحاد .
واليه ذهب الجمهور (٢).

الثاني : الجواز . فينسخ المتواتر بالآحاد ، واليه ذهب الظاهرية والامام
أحمد في رواية عنه ، والباجي وكذلك جماعة من المتأخرين منهم
الشوكاني (٣) ،

(١) انظر شرح مختصر الطوفي ج ٢ ، ص ٣٢٥ .

(٢) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، المحصول للرازي ج ١ ، ص ٤٩٨ ق ٣ ،
الشيرازي ، ابراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ) ، اللمع في أصول الفقه ، الطبعة الثانية ،
(القاهرة : مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م) ص ٥٩ .

(٣) هو محمد بن علي الشوكاني الصنعاني ، ولد بهجرة شوكان في اليمن ونشأ بصنعاء ،
وولى قضاءها حتى توفي ، فقيه مجتهد ، كان مشغولا في جميع أوقاته بالعلم تدريسا
وتصنيفا ، له ما يزيد على ١١٤ مؤلف منها "ارشاد الفحول" و"نيل الأوطار" و"فتح
القدير" . توفي سنة ١٢٥٥هـ .

انظر ترجمته في : البدر الطالع ج ٢ ، ص ٢١٤ ، الأعلام للزركلي ج ٦ ، ص ٢٩٨ .

وجماعة من أهل الحديث (١).
الأدلة :

أدلة الجمهور القائلين بالمنع :

استدل الجمهور من منع وقوع النسخ بخبر الواحد بالدليل العقلي والاجماع .

(١) الدليل العقلي :

تقريره : أن الدليل المتواتر يفيد القطع ، والخبر الواحد يفيد الظن ، والظني لا يقاوم المقطوع (١).

بمعنى : أن الآحاد أقل رتبة من المتواتر فهو ضعيف ، والمتواتر قوى ، فلامساواة ولا تعارض ، لأن الضعيف لا يعارض القوى ، وبالتالي فلا يصلح الآحاد الظني على نسخ المتواتر القطعي قرآنا كان أو سنة .

المناقشة :

نوقش بأن هذا الدليل العقلي غير مسلم ، لأن الآحاد وإن كان أضعف من المتواتر باعتباره آحادا إلا أنه أقوى من المتواتر باعتباره خاصا ، والمتواتر عاما ، والظن الحاصل من الخاص إذا كان آحادا أقوى من الظن الحاصل من العام المتواتر ، لأن تطرق الضعف إلى الواحد من جهة كذبه واحتمال غلطه أقل من تطرق الضعف إلى العام ، فهو أكثر لاحتمال تخصيصه واحتمال ارادة بعض مادل عليه دون البعض ، فيكون احتمال

(١) انظر : ابن حزم ، أبو محمد على بن أحمد الأندلسي الظاهر (ت ٤٥٦هـ) ، الأحكام في أصول الأحكام ، ٨ ج ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : مطبعة الامتياز عام ١٣٩٨هـ) ج ٤ ، ص ٥٥٥ تصوير دار الحديث ، القاهرة عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، المسودة ص ٢٠٦ الشوكاني ، محمد على بن محمد (ت ١٢٥٥هـ) ، ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : مصطفى الحلبي عام ١٣٥٦هـ) ص ١٩٠ ، الباجي : أبو الوليد ، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ) ، أحكام الفصول في أحكام الأصول ، الطبعة الأولى ، حققه وقدم له ووضع فهرسه عبد المجيد تركي ، (بيروت : دار الغرب الاسلامي عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م) ص ٤٤٢ .

(١) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٢ .

تطرق التخصيص الى العام أكثر من تطرق الخطأ والكذب الى العدل ،
فيكون الظن المستفاد من خبر الواحد أقوى (١).

وأجيب :

باننا لانسلم بأن الظن في الخاص أقوى ، بل الظن في العام اذا كان متواترا أقوى ، لأن دلالة على الحكم واحد ابتداء وبقاء ، وأيضا : ان مآلوله يجوز في التخصيص لأنه جمع بين الدليلين ، ودفع لحكم العام فعادله عليه الخاص ، وأما النسخ فهو ابطال للحكم ورفع له بعد تحققه فلا يكون الا بما هو أقوى أو مساو ولا مساواة بين المتواتر والآحاد لافي المتن ولا في الدلالة (٢).

وأيضا : ان الثابت بالاستقراء أن الخاص المعارض للكتاب ليس خاصا حقيقيا بل هو خاص اضافي ، بمعنى أنه عام أخص من عام الكتاب ، والعام ظني الدلالة ، فبقى خبر الواحد أضعف من الكتاب لضعفه ثبوتا ودلالة ، فلا ينسخه .

(٢) دليل الاجماع :

نقل دليل الاجماع الآمدي بأن الصحابة أجمعوا على أن القرآن والمتواتر من السنة لا يرفع بخبر الواحد ، فقد ورد عنهم رد أخبار الآحاد كثيرا من ذلك .

(١) رد عمر بن الخطاب رضى الله عنه خبر فاطمة بنت قيس (٣) وذلك أن

(١) الأحكام للآمدي ج ٢ ، ص ٢١٠ .

(٢) انظر المطيعي ، محمد بن بجيت بن حسين (ت ١٣٥٤هـ) ، مسلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ٤ ج ، الطبعة بدون ، (بيروت : عالم الكتب ، عام ١٩٨٢م) ج ٢ ، ص ٥٨٨ ، والكتاب مع نهاية السؤل .

(٣) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية ، أخت الضحاك بن قيس ، قال أبو عمر : كانت من المهاجرات الأول ، وكانت ذات جمال وعقل ، كانت عند أبي حفص المخزومي فطلقها ، فتزوجت بعده أسامة بن زيد وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر . قال ابن سعد : أمها أميمة بنت ربيعة من بني كنانة . انظر ترجمتها في : الاصابة بتحقيق على البجاوى ج ٨ ، ص ٦٩ رقم الترجمة (١١٦٠٣) ، الاستيعاب ص ١٩٠١ ، طبقات ابن سعد ج ٨ ، ص ٢٠٠ .

النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها السكن والنفقة مع أن زوجها قد طلقها وبت طلاقها بثلاث تطليقات ، فقال عمر : "لاندع كتاب ربنا ولاسنة نبينا لقول امرأة لاندري أحفظت أم نسيت . قال الله تعالى : {لا تخرجوهن من بيوتهن}"(١).

وقد أقر الصحابة عمر على رده هذا ، فكان ذلك اجماعا سكوتيا ، وقول فاطمة بنت قيس خبر آحاد لاتفيد الا الظن فلا يقوى على معارضة قوله تعالى {اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم} .

(٢) اقرار الصحابة لسيدنا على بن أبي طالب - رضى الله عنه - من رده خبر الأعرابي بقوله : "لاندع كتاب ربنا ولاسنة نبينا لقول أعرابي بوال على عقبه"(٢).

وقد اشتهر هذان عن كل من عمر وعلى ، ولم يرد ما يعارضهما ، فكان ذلك اجماعا من الصحابة وهو المدعى(٣).

المناقشة :

نوقش : بأن هذين الخبرين لا يدلان على اجماع الصحابة كافة ، ولا يدل هذا على أنهم ما قبلوا خبرا قط من أخبار الآحاد في نسخ المتواتر(٤). فالمذكور قضية عين وحادثة جزئية فلا تدل على أن كل خبر آحادى لا ينسخ المتواتر من الأخبار .

(١) الحديث أخرجه مسلم في باب المطلقة البائن لانفقة لها ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ، ص ١٠٤ رقم الحديث (١٤٨٠) .

والترمذى في كتاب الطلاق واللعان ، باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لاسكنى لها ولانفقة ، رقم الحديث (١١٨٠) .

وأبو داود في ١٣ - كتاب الطلاق ٤٠ باب فيمن أنكر ذلك على فاطمة ، رقم الحديث (٢٢٩١) .

(٢) حديث على قال الشوكاني ان ذلك لم يثبت عنه من وجه صحيح ، وكذا قال في البدر المنير . انظر نيل الأوطار ، باب من تزوج ولم يسم صداقا ، ج ٦ ، ص ٣١٨

(٣) انظر الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٩ .

(٤) انظر المحصول للرازي ج ١ ، ص ٤٩٩ ، ق ٣ .

ثم ان عمر لم يرد هذا الخبر لكونه خيرا واحدا لا ينسخ المتواتر ، وانما رده لأنه ارتاب في صحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل قوله "لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندري أجهلت أو نسيت" أى كان يشك في ضبطها .

ورد على بن أبى طالب خبر الأعرابى لشكه فيه وجهله .
وقال الطوفى^(١) : "هذا لا يفيد أن خبر الواحد لا ينسخ الكتاب والمتواتر بل يفيد جوازه وذلك لأن عمر انما رد خبر فاطمة لشبهة احتمال انها نسيت وهذا يدل على أن خبرها لو أفادت الظن ولم تقع له الشبهة المذكورة لعمل به"^(٢).

ويجاب على هذه المناقشة :

بأن الصحيح الظاهر أن عمر اعتقد معارضة حديثهما لما فهمه من قوله تعالى : {لاتخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة} ^(٣) ، وقوله تعالى : {أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ...} ^(٤) فردها لهذا وليس ذلك لجهالة حالها .

(١) هو سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم بن سعيد الصرصرى ، أبو الربيع ، نجم الدين الطوفى ، البغدادى الحنبلى ، الفقيه الأصولى ، ولد سنة ٦٥٧هـ بقرية (طوفى) من أعمال صرصر ، كان قوى الحافظة شديد الذكاء ، يقول ابن رجب : وكان مع ذلك كله شيعيا منحرفا فى الاعتقاد وعن السنة . له مصنفات كثيرة منها "مختصر الروضة وشرحه" و"معراج الوصول الى علم الأصول" و"مختصر المحصول" و"الأكسير فى قواعد التفسير" . توفى سنة ٧١٦هـ .

انظر ترجمته فى : الذيل على طبقات الحنابلة ج ٤ ، ص ٣٦٦-٣٧٠ (٣٧٦) ، شذرات الذهب ج ٦ ، ص ٣٩-٤٠ .

(٢) شرح مختصر الطوفى ج ٢ ، ص ٣٢٧ .

(٣) سورة الطلاق : آية ١

(٤) سورة الطلاق : آية ٦

أدلة المجوزين :

استدل المجوزون لنسخ المتواتر بالآحاد بأدلة كثيرة . أهمها مايلي :

(١) قالوا : ان وجوب التوجه الى بيت المقدس كان ثابتا بالسنة المتواترة اذ ليس في الكتاب مايدل عليه ، وأهل قباء كانوا يصلون الى بيت المقدس بناء على السنة المتواترة ، فلما نسخ التوجه الى بيت المقدس بالتوجه الى الكعبة ، جاءهم منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهم : ان القبلة قد حولت فاستداروا بخبره (١).

ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على جواز قبول خبر الواحد ونسخه للمتواتر (٢).

المناقشة :

نقول : ان تحول أهل قباء من قبلة بيت المقدس الى الكعبة على أثر خبر المنادى ، لم يكن لذات الخبر ، وانما انضمت اليه قرائن ومقدمات أفادت القطع لكونه في زمن تقلب وجهه في السماء والدعاء ليحول الى جهة الكعبة وقد عرفت منه الأنصار ذلك بملازمتهم له ، فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت ، فلما جاءهم الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه (٣).

(١) والحديث أخرجه البخارى ونصه : عن عبد الله بن عمر قال : "بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة" .

انظر صحيح البخارى مع الفتح ج ١ ، ص ٦٠٣ ، الحديث رقم ٤٠٣ .

(٢) الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٣١١ ، حاشية التفتازانى على شرح العضد ج ٢ ، ص ١٩٥

(٣) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٦٠٤ ، الشوكانى ، محمد على بن محمد (ت ١٢٥٥هـ) ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، ج ٨ ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عام ١٤٠٣/١٩٨٣م) ج ٢ ، ص ١٧٨ .

(٢) واستدل المجيزون ثانيا : بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل آحاد الصحابة الى أطراف البلاد لتبليغ العباد الأحكام مطلقا سواء كانت مبتدأة أو ناسخة ، فلو لم يقبل خبر الواحد في نسخ المتواتر لما كان قبوله واجبا^(١).

ونوقش هذا :

بأن استدلالكم ببعثة الآحاد لتبليغ الأحكام سواء أكانت مقيدة أم ناسخة إنما يتم اذا ثبت ارسالهم بنسخ حكم قطعى عند المرسل اليهم ، وذلك ليس بثابت ومن ادعاه فعليه البيان^(٢).

(٣) واستدلوا أيضا بقوله تعالى : {قل لأجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير ...}^(٣) الآية . ان هذه الآية منسوخة بنهيه عليه الصلاة والسلام "عن أكل كل ذى ناب من السباع"^(٤) متفق عليه .

فالأية تفيد تحريم ما استثنى فيها وهى الميتة والدم ولحم الخنزير ، وذو الناب لم يستثن فيها فكانت مباحا ، ثم جاء تحريمه بالحديث الآحادى ، واذا جاز نسخ القرآن بالآحاد فنسخ الخبر المتواتر به أجدر^(٥).

المناقشة :

نقول إنما يتم القول بالنسخ لو أن فى الآية ما يدل حصر المحرمات للحاضر والمستقبل ، وليس كذلك ، لأن ما تدل عليه الآية أن المحرمات الى وقت نزولها إنما هى الدم المسفوح والميتة ولحم الخنزير ، فيكون باقى

(١) الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢١١ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٢ .

(٢) تيسير التحرير ج ٣ ، ص ٢٠١ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٢ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٤٥

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الذبائح والصيد ، باب أكل كل ذى ناب من السباع ، الحديث رقم (٥٥٣٠) ، انظر فتح البارى ج ٩ ، ص ٥٧٣ .

(٥) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٥ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٢ .

المطعومات على الاباحة الأصلية ، وليس ما يمنع من أنه قد يحرم في المستقبل أشياء أخرى ، وانما قلنا هذا ، لأن فعل "لاأجد" مضارع وهو حقيقة في الحال ، فيحمل الكلام عليه ، فيكون ماعدى ماذكر في الآية باقيا على الاباحة الأصلية ، فالحديث رفع ذلك الاباحة الأصلية ولم ينسخ ما في الكتاب (١).

وقد نقل مذهب ثالث وهو التفصيل بين عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ، فيجوز النسخ بالخبر الواحد في عهده صلى الله عليه وسلم لابعده ، وذهب الى هذا القول السرخسى والغزالي والقرطبي وابن برهان والبايجي والطوفي من الحنابلة (٢).

الا أن هذا التفصيل غير مسلم لأن الكتاب والسنة والدلائل الناسخة كلها وردت في عهده صلى الله عليه وسلم ، فاذا كان هناك نسخ فلا يتصور الا في عهده ، فكيف يتم هذا التفصيل .

(١) انظر المرجع السابق ، زهير أبو النور ، أصول الفقه ، ٤ ج ، (ط.د) ، (القاهرة : دار الطباعة المحمدية ، د.ت) ج ٣ ، ص ٨١ .

(٢) انظر : أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٧٨ ، المستصفى ج ١ ، ص ١٢٦ ، أحكام الفصول للبايجي ص ٤٢٦ ق ٤٤٢ ، شرح مختصر الطوفي ج ٢ ، ص ٣٢٦ .

المطلب الثاني التطبيق على القاعدة

لقد تطرق الحافظ ابن حجر رحمه الله الى هذه المسألة أثناء شرحه أحاديث باب الرجم في كتاب الحدود حيث أخرج البخارى بسنده الى الشيبانى قال : "سألت عبد الله بن أبى أوفى : هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال نعم . قلت : قبل سورة النور أم بعد؟ قال : لأدرى" (١).

قال الحافظ . رحمه الله . وفائدة هذا السؤال أن الرجم ان كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتنصيص فيها على أن حد الزانى الجلد ، وان كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد فى حق المحصن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة ، وفيه خلاف .
وأجيب : بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة اذ جاءت من طريق الآحاد ، وأما السنة المشهورة فلا" (٢).

فالحافظ يوافق قول الجمهور على منع نسخ الكتاب والمتواتر من السنة بالحديث الآحاد ، كما هو مصرح به هنا ، وهو الحق لما بيناه فى الأدلة المؤيدة لذلك .

(١) أخرجه البخارى رقم الحديث (٦٨١٤) ، انظر الفتح ج ١٢ ، ص ١١٩ .

(٢) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٢٢-١٢٣ .

المبحث السادس نسخ القول بالفعل والتطبيق عليه

وفيه مطلبان :

المطلب الأول تقرير القاعدة

المختار أن الفعل الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يكن معه ما يدل على وجوبه أفاد النذب في العبادات والاباحة في المعاملات . فاذا صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قول يدل على مشروعية شيء عليه وعلى الأمة ، ثم صدر عنه فعل يعارض ذلك القول . ولم يثبت دليل الخصوصية كان ذلك الفعل ناسخا للقول السابق (١).

وهو قول الجمهور : بأن الفعل من السنة ينسخ القول كما أن القول ينسخ الفعل (٢).

وحكى الماوردي والرويانى (٣) عن ظاهر قول الشافعى : ان القول

(١) انظر التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ١٤ .

(٢) انظر : القاضى أبو يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلى (ت ٤٥٨هـ) ،
العدة فى أصول الفقه ، ٥ ج ، الطبعة الثانية ، حققه وعلق عليه وخرج نصه
الدكتور أحمد بن على سير المباركى ، (الرياض : الناشر بدون عام ١٤١٠هـ/
١٩٩٠م) ج ٣ ، ص ٨٣٨ .

(٣) هو عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد بن محمد ، أبو المحاسن ، الرويانى ، الامام
الجليل ، أحد أئمة المذهب الشافعى ، وكان يلقب بفخر الاسلام ، ولى قضاء
طبرستان ، ورويان من قراها ، صنف فى الأصول والخلاف ، من تصانيفه البحر ،
والحلية فى الفقه ، والفروق والتجربة ، وحقيقة القولين ، ومناصيص الشافعى ،
والكافى والمبتدأ ، قتله الباطنية الملاحدة حسدا بجامع آمل سنة ٥٠٢هـ .
انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى ج ٧ ، ص ١٩٧ ، وفيات الأعيان ج ٢ ،
ص ٣٦٩ ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ٤ .

لا ينسخ الا بالقول ، وان الفعل لا ينسخ الا بالفعل ... وبه قال ابن عقيل (١) من الحنابلة (٢).

ويستدلون على قولهم بأن الفعل أضعف دلالة من القول فالفعل لا يعرف مراده الا باضافة قارن تبين المقصود بخلاف القول . وقال بعض أصحابه : بأنه يجوز نسخ كل واحد منهما بالآخر ، لأن كلا منهما سنة يؤخذ بها .

وصححه الشيرازي في اللمع ، وقال : وهو الذي يقتضيه مذهب الشافعي ، فانه ذكر في ايجاب القعود اذا صلى الامام قاعدا انه نسخ بفعله صلى الله عليه وسلم في مرض موته (٣).

ولأن الفعل كالقول في البيان فكما يجوز البيان بالقول جاز بالفعل لأن مصدرهما واحد .

وقد مثلوا لنسخ القول بالفعل ما يأتي :

(١) قال صلى الله عليه وسلم في السارق : " فان عاد في الخامسة فاقتلوه " ، ثم رفع اليه سارق في الخامسة فلم يقتله (٤). فكان هذا الترك ناسخا للقول .

(٢) وقال صلى الله عليه وسلم : " الثيب بالثيب جلد مائة والرجم (٥) ثم رجم ماعزا ولم يجلدته فكان ذلك ناسخا لجلده من ثبت عليه الرجم .

(١) هو أبو الوفا على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي ، المقرئ الفقيه ، الأصولي ، الواعظ المتكلم أحد الأئمة الأعلام ، له مؤلفات قيمة ، أكبرها : كتابه "الفنون" ويقع في مائتي مجلد ، وله كتابه "الواضح" في أصول الفقه و"الفصول" و"التذكرة" و"عمدة الأدلة" في الفقه ، وغيرها . توفي سنة ٥١٣ هـ .

انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ج ١ ، ص ١٤٢-١٦٦ ، المنهج الأحمد ج ٢ ، ص ٢١٥-٢٣٣ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ٢٠٩-٢٣٩ .

(٢) انظر البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٢٧ .

(٣) انظر : البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٢٧ ، الاحكام لابن حزم ج ٤ ، ص ٥١٢ .

(٤) لم أعثر على نص هذا الحديث في كتب السنن والمسانيد مما اطلعت .

(٥) سبق تخريجه

(٣) ومنه ما ثبت في الصحيح من قيامه صلى الله عليه وسلم للجنابة وأمره له ثم ترك ذلك (١)، فكان نسخا . ولم يأت المانع بدليل يدل على ذلك لامن عقل ولا من شرع (٢). وهذا كثير في السنة لمن تتبعه .

(١) سبق تخريجه

(٢) انظر : البحر المحيط ج ٣ ، ص ١٢٧ ، ارشاد الفحول ص ١٢٧ .

المطلب الثاني التطبيق على القاعدة

١٠ - كتاب الأذان ٥١ - باب انما جعل الامام ليؤتم به .
(١) أخرج البخارى بسنده الى عائشة أم المؤمنين انها قالت : "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك ، فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما ، فأشار اليهم أن اجلسوا ، فلما انصرف قال : انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا ، واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا" (١).

(٢) وروى البخارى عن عائشة الحديث الذى تصف فيه مرض موته فقالت "فأجلساه الى جنب أبى بكر قالت فجعل أبو بكر يصلى ، وهو يأتهم بصلاة النبى صلى الله عليه وسلم والناس بصلاة أبى بكر والنبى صلى الله عليه وسلم قاعد" (٢).

نهيه صلى الله عليه وسلم المصلين خلف الجالس عن القيام ثم صلى عليه الصلاة والسلام فى مرضه الذى مات فيه جالسا والناس وراءه قيام .
الحديث الأول يدل على أنه صلى الله عليه وسلم صلى جالسا وأمر من خلفه أن يصلوا جلوسا .

والحديث الثانى دل على أنه صلى جالسا ومن خلفه قياما ، فيكون فعله هذا ناسخ أمره بالصلاة جلوسا اذا كان الامام جالسا .
ويتأيد هذا بما أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن عطاء قال : "فصلى النبى صلى الله عليه وسلم قاعدا وجعل أبو بكر وراءه وبينه وبين الناس وصلى

(١) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٠٣ الحديث رقم (٦٨٨) .

(٢) صحيح البخارى مع شرحه الفتح ج ٢ ، ص ٢٠٣ الحديث رقم (٦٨٧) .

الناس وراءه قياما" (١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - واستدل به على صحة امامة القاعد المعذور بمثله وبالقائم أيضا (٢).

وقال أيضا : ويستفاد من الحديث نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعودا اذا صلى امامهم قاعدا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم فى هذه المرة الأخيرة بالاعادة ، لكن اذا نسخ الوجوب يبقى الجواز ، والجواز لا ينافى الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا قعودا على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقريره لهم وترك أمرهم بالاعادة (٣).

فقول الحافظ : بأن الوجوب قد رفع بتقريره لهم وترك أمرهم بالاعادة دليل على أنه يقول بنسخ القول بالفعل فهو يوافق الجمهور على رأيهم . وقال الشافعى فى اختلاف الحديث :

"... وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما قلت بشيء منسوخ وناسخ ... عن أنس بن مالك "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه ، فجحش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد ، فصلينا وراءه قعودا ، فلما انصرف قال : انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا صلى قائما فصلوا قياما ، فاذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا ، واذا قال سمع الله لمن حمده فقالوا ربنا ولك الحمد . واذا صلى قائما صلوا قياما ، واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون" (٤)(٥).

(١) انظر الحافظ الكبير أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى (٢١١هـ) ، المصنف ، عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمى ، ١١ ج ، الطبعة الأولى ، (بيروت : المكتب الاسلامى ، عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م) باب هل يؤم الرجل جالسا ج ٢ ، ص ٤٥٨ الحديث رقم (٤٠٧٤) .

(٢) انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٣) انظر المرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٤) صحيح البخارى مع الفتح ج ٢ ، ص ٢٠٤ الحديث رقم (٦٨٩) .

(٥) انظر اختلاف الحديث للشافعى ، فى هامش الجزء السابع من كتاب الأم ج ٨ ،

وهذا ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وقال أيضا : " فلما كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه
الذى مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما : استدللنا على أن أمره الناس
بالجلوس كان من سقطته عن الفرس قيل مرضه الذى مات فيه فكانت صلاته
- صلى الله عليه وسلم - في مرضه الذى مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما
ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الامام ... ثم قال : وأجمع عليه الناس من
أن الصلاة قائما اذا أطاقها المصلى وقاعدا اذا لم يطق ، وان ليس للمطيع
القيام منفردا أن يصلى قاعدا " (١) .

وقال الحميدى : قوله " اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا " هو في مرضه
القديم ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه
قياما ، لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله
عليه وسلم (٢) .

ويقتضى هذا النسخ أن الامام اذا صلى جالسا لعجز فان الاصحاء
يصلون خلفه قياما . والى هذا ذهب الحنفية والشافعية واحدى الروائتين عن
مالك (٣) .

(١) انظر الرسالة للشافعى ص ٢٥٤-٢٥٥ .

(٢) انظر صحيح البخارى مع الفتح ج ٢ ، ص ٢٠٤ الحديث رقم (٦٨٩) .

(٣) انظر : فتح القدير ج ١ ، ص ٣٦٨ ، النسفى ، عبد الله بن أحمد (ت ٥٧١٠هـ) ،
تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق ، ج ٦ ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار المعرفة ،
التاريخ بدون) ج ١ ، ص ١٤٣ ، أبو الوليد الباجى ، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)
المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة ، ج ٨ ، الطبعة الأولى ، (القاهرة : مطبعة
السعادة ١٣٣١هـ) ج ١ ، ص ٢٣٨ ، الرسالة للشافعى ص ٢٥٥ ، النووى ، محيى
الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ) ، المجموع شرح المذهب للشيرازى ، ج ٢٠ ، الطبعة
بدون ، حققه وعلق عليه وأكملته بعد نقصانه محمد نجيب المطيعى ، (القاهرة :
المكتبة العالمية ، التاريخ بدون) ج ٤ ، ص ١٦٤ .

ويرى الحنابلة : أن الامام اذا ابتداء صلاته جالسا لمرض أو لعجز فان
المأمومين يصلون خلفه جلوسا وعلى هذا يحمل حديث عائشة الأول وحديث
أنس . أما اذا ابتداء الامام صلاته قائما ثم طرأ له ما يضطره للصلاة جالسا ،
فانه يلزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما وعلى هذا يحمل حديث عائشة
الذى روته في مرض موته صلى الله عليه وسلم^(١).

(١) انظر : المغنى ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس (ت ١٠٥١هـ) ،
دقائق أولى النهى لشرح منتهى الارادات ، ٣ ج ، الطبعة بدون ، (بيروت : دار
الفكر ، تاريخ الطبع بدون) ج ١ ، ص ٢٥٨ .

الفصل السابع أنواع النسخ في القرآن

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : نسخ الحكم والتلاوة معا والأمثلة عليه .
- المبحث الثاني : نسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه .
- المبحث الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه .

تمهيد

النسخ الواقع في القرآن يتنوع الى أنواع ثلاثة :
نسخ التلاوة والحكم معا ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، ونسخ التلاوة
دون الحكم .

المبحث الأول نسخ الحكم والتلاوة معا والأمثلة عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

لقد وقع الاتفاق على جواز نسخ هذا النوع ووقوعه من كل القائمين
بالنسخ من المسلمين . وقد حكى الفتوحى الاتفاق على هذا النوع عن ابن
مفلح ، قال : " ولم تخالف المعتزلة في نسخها خلافا لما حكاه الآمدى
عنهم " (١) .

ونسخ هذا النوع كان بطريق الصرف والنسيان ، بأن يصرف الله الآية عن
القلوب أو يصرف القلوب عنها ، وكان هذا النوع حاصلًا في حياة النبي
صلى الله عليه وسلم بدليل الاستثناء المذكور في قوله تعالى : { سنقرئك
فلاتنسى الا ما شاء الله } (٢) ، اذ لو لم يتصور النسيان لخلا ذكر الاستثناء عن
الفائدة (٣) والتالى باطل .

(١) انظر شرح الكوكب المنير ج ٣ ، ص ٥٥٣ .

(٢) سورة الأعلى : آية ٧،٦

(٣) انظر كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ج ٣ ، ص ١٨٨ .

وقوله تعالى : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها} (١)، معناه :
 ننسها : من النسيان أى نذهبها من القلوب .
 ومما دل على وقوعه سمعا مارواه مسلم عن عائشة أم المؤمنين - رضى
 الله عنها - أنها قالت : "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات
 يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهن فيما يقرأ من القرآن" (٢).
وجه الدلالة :

ان جملة عشر رضعات معلومات يحرمن ، ليس لها وجود فى القرآن ،
 وأما الحكم الذى يفيد النص لايعمل به فهو منسوخ بخمس رضعات
 معلومات يحرمن ، فلم يبق لهذا اللفظ حكم القرآن لافى الاستدلال ولافى
 غيره ، وان كان الفقهاء اختلفوا فى أنه قرآن (٣).
 فالحنفية يرون أن هذا الحديث غير صحيح ، لأن العبارة الواردة فيه :
 خمس رضعات معلومات يحرمن ، لم يكن قرآنا أصلا ، اذ لو صحت الرواية
 عن عائشة لكان هذا ثابتا فى المصحف الآن لأنها أخبرت انه كان فيما يتلى
 من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو يحكم فى المصحف أنه
 ضاع منه شيء أما الأول فباطل لعدم وجوده فى المصحف والثانى أيضا باطل
 لقوله تعالى : {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} (٤).
 فالحديث وان كان صحيح الاسناد الا أنه منقطع انقطاعا باطنا (٥).

(١) سورة البقرة : آية ١٠٦

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٠ ، ص ٢٩ فى كتاب الرضاع .

(٣) انظر شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٤ ، مكى بن حموش ، مكى
 ابن أبى طالب القيسى (ت ٤٣٧هـ) ، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، الطبعة ،
 تحقيق أحمد حسن فرحات ، (الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
 عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م) ص ٦٠، ٤٥، ٤٤ .

(٤) سورة الحجر : آية ٩

(٥) انظر شرح فتح القدير ج ٣ ، ص ٣ .

وأيضاً لا توجد في هذا النص المروى تلاوة القرآن الكريم وحلاوته (١).

وأما الشافعية فيرون أنه كان قرآناً نسخت تلاوته وبقي حكمه ، قال النووى : "ومعناه - أى حديث عائشة - أن النسخ بخمس رضعات تأخر انزاله جداً حتى أنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ، ويجعلها قرآناً متلوا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده ، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى ، والنسخ ثلاثة أنواع أحدها مانسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات ... " (٢).
وفائدة نسخ هذا النوع : هو التخفيف عن العباد بجعل دستورهم الذى يحتكمون اليه فى أمورهم الدينية والدنيوية مما يسهل درسه وحفظه ، فليس فيه من الثقل الذى يثقل ذهن السامع وحافضة الحافظ (٣).

(١) انظر التقرير والتحرير ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٠ ، ص ٢٩ .

(٣) حسن مرعى : نظرية النسخ ص ٤٩ .

المطلب الثاني الأمثلة على وقوع نسخ الحكم والتلاوة معا

ان نسخ الرسم والتلاوة انما يكون بأن ينسيهم الله اياه ويرفعه من أوهامهم ويأمرهم بالاعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : {ان هذا لفي الصحف الأولى صحف ابراهيم وموسى} ولا يعرف اليوم منها شيء .
ولقد وقع في الأخبار والآثار ما يدل على وقوع هذا النوع من النسخ منها :

(١) ما في الصحيحين وغيرهما من كتب السنن عن أنس - رضى الله عنه - في قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقتل النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا على قاتليهم ، قال أنس ونزل فيهم قرآن فقرأنا فيهم قرآن ثم ان ذلك رفع : "بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا" (١).

(٢) وروى مسلم باسناده الى عطاء قال سمعت ابن عباس - رضى الله عنهما - يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب أن يكون له مثله ، ولا يملأ نفس ابن آدم الا التراب ، والله يتوب على من تاب" .
قال ابن عباس : فلا أدري ، أمن القرآن هو أم لا ؟ وفي رواية زهير قال : فلا أدري أمن القرآن هو أم لا ؟ لم يذكر ابن عباس (٢).

(٣) وأخرج مسلم وابن مردويه وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : كنا نقرأ سورة نسيها في الطول والشدة براءة

(١) انظر كتاب المغازي - ٢٨ باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة الحديث رقم (٤٠٩٠) فتح الباري ج ٧ ، ص ٤٤٥ .

(٢) الحديث رقم ١١٨ من كتاب الزكاة من صحيح مسلم .

فانسيئتها ، غير أنى حفظت منها : "لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا ، ولا يملأ جوفه الا التراب" .
 وكنا نقرأ سورة نشبها باحدى المسبحات ، أولها سبح لله ما فى السموات فأنسيناها ، غير انى حفظت منها :
 "ياأيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلونه . فكتب شهادة فى أعناقهم ، فتسألون عنها يوم القيامة" (١) .

(٤) وأخرج أبو داود فى ناسخه والبيهقى فى الدلائل من وجه آخر عن أبى أمامة "أن رهطا من الأنصار من أصحاب النبی صلی الله علیه وسلم أخبروه أن رجلا قام من جوف الليل يريد أن يفتح سورة كان قد وعها ، فلم يقدر منها على شىء الا بسم الله الرحمن الرحيم . ووقع ذلك لناس من أصحابه ، فأصبحوا فسألوا رسول الله صلی الله علیه وسلم عن السورة ، فسكت ساعة لم يرجع اليهم شيئا . ثم قال : نسخت البارحة فنسخت من صدورهم ومن كل شىء كانت فيه" (٢) .
 (٥) ومن الآثار الدالة على ذلك ما أخرجه الطبرى بسنده الى قتادة أن قوله تعالى {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها} كان بنسخ الآية بالآية التى بعدها ويقراً نبي الله صلی الله علیه وسلم الآية أو أكثر من ذلك ثم تنسى وترفع (٣) .

(٦) وأخرج الطبرى بسنده الى مجاهد قال : كان عبيد بن عمير (٤) يقول :
 "نسها" نرفعها من عندكم (٥) .

(١) انظر الدر المنثور للحافظ السيوطى ج ١ ، ص ٢٥٦-٢٥٧ .

(٢) انظر المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٣) انظر تفسير الطبرى رقم الأثر (١٧٥١) ج ٢ ، ص ٤٧٤ .

(٤) هو عبيد بن عمير الليثى الجندى المكى ، ثقة من كبار التابعين ، بل ذكره بعضهم

فى الصحابة وأثنى عليه الناس خيرا فى مجلس ابن عمر .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٥ ، ص ٧٩ .

(٥) تفسير الطبرى رقم الأثر (١٧٥٣) ج ٢ ، ص ٤٧٤ .

(٧) ومنه ما أخرجه بسنده الى الحسن أنه قال في قوله : "أو ننسها" قال :
ان نبيكم صلى الله عليه وسلم أقرء قرآنا ثم نسيه (١).
وقال الطبري معقبا على هذه الآثار : "وغير مستحيل في فطرة ذى عقل
صحيح ، ولا بحجة خبر أن ينسى الله نبيه صلى الله عليه وسلم بعض ما قد
كان أنزله الله ، فاذا كان ذلك غير مستحيل من أحد هذين الوجهين فغير
جائز لقائل أن يقول : ذلك غير جائز" (٢).
فتظاهر الأخبار تدل على ثبوت هذا النوع من النسخ .

(١) انظر المرجع السابق رقم الأثر (١٧٥٤).

(٢) انظر تفسير الطبري ج ٢ ، ص ٤٨٠ .

المبحث الثاني نسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه

وقد أجاز الجمهور نسخ هذا النوع ، ومنعه طائفة من شواذ المعتزلة .
أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على جوازه عقلا وسمعا :

الدليل العقلي :

أما الدليل العقلي فهو أن النظم يتعلق به أحكاما منها : التلاوة فيثاب عليها لأنها واجبة أو مندوبة وكل منهما حكم لقوله صلى الله عليه وسلم "من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف منه عشر حسنات" (١).

وانعقاد الصلاة به وحرمة على الجنب بالاجماع الى غير ذلك من الأحكام ، فكان كل من النظم والحكم المستفاد منه عبادة مستقلة ولا تلازم بينهما ، وإذا ثبت ذلك فيجوز نسخهما أو نسخ أحدهما دون الآخر كسائر الأحكام المتباينة (٢).

ومما يدل على أن النظم يصلح مقصودا من بقاء التلاوة بعد زوال مدلولها من تحريم وتحليل أن في القرآن آيات متشابهة لا يعلم تأويلها الا الله فاذا حسن انزال القرآن ابتداء بنظم المتشابه الذي لا يعلم منه سوى أحكام النظم من اعجاز واجزاء في الصلاة الى غير ذلك ، من أحكام الصلوات ، فمن باب أولى أن يجوز بقاء تلاوة القرآن ونظمه بعد رفع بعض الأحكام المتعلقة بمدلوله من تحريم وتحليل مع بقاء سائر الأحكام المتصلة بنظمه (٣).

(١) الحديث أخرجه بهذا النص كتب الأصول وفي السنن مايدل عليه .

(٢) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٢ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٤ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٧ .

(٣) انظر : أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٨٠ ، كشف الأسرار لعلاء الدين البخارى ج ٣ ص ١٩٠ .

وأَيْضاً : ان الدليل اذا وجب ثبوت الحكم لا يكون موجبا لبقائه
ومعلوم أن النسخ يزيل بقاء الحكم ، وذلك ماكان مضافا الى ماكان موجبا
لثبوت الحكم ، فارْتَفَاع الحكم لا يمنع بقاء التلاوة من هذا الوجه (١).

أدلة الوقوع :

أما أدلة الوقوع فكثيرة منها :

(١) قول الله تعالى في سورة البقرة :

{وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ
وَإِنْ تصوموا خير لكم إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (٢).

وناسخ الآية هي قوله تعالى : {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} فهي
تفيد وجوب الصوم دون تخيير على كل صحيح مقيم من المسلمين .

ويؤيد ذلك ما أخرجه البخارى بسنده الى سلمة بن الأكوع قال : "لما
نزلت {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} كان من أراد أن يفطر
ويفتدى ، حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها" (٣).

وأخرج بسنده أيضا عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قرأ {فدية طعام
مسكين} قال : هي منسوخة (٣).

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . قوله "قال هي منسوخة" هو صريح
فى دعوى النسخ ورجحه ابن المنذر من جهة قوله {وان تصوموا خير لكم} .

وقال أيضا فى حديث ابن الأكوع : هذا أيضا صريح فى دعوى
النسخ (٤).

(١) انظر أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٨٠-٨١ .

(٢) صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى ، باب من شهد منكم الشهر فليصمه ،
الحديث رقم (٤٥٠٧) ج ٨ ، ص ٢٩ ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٢٨هـ) ، الناسخ
والمنسوخ ، الطبعة بدون ، (القاهرة : مطبعة السعادة عام ١٢٢٣هـ) ص

(٣) المرجع السابق ، الحديث رقم (٤٥٠٦ ط) ج ٨ ، ص ٢٩ .

(٤) انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٣٠ .

(٢) وقال تعالى :

{والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فان خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن من معروف والله عزيز حكيم}{(١)}.

فهذه الآية تفيد أن من توفى عنها زوجها يوصى لها نفقة سنة وسكنى مدة حول مالم تخرج فان خرجت فلا شىء لها ، الا أن حكم هذه الآية منسوخة مع بقاء تلاوتها وناسخها هى قوله تعالى :

{والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف}{(٢)}.

وهذه أفادت وجوب انتظارها أربعة أشهر وعشرا ولازم هذا أنه لا يجوز لها أن تخرج فى هذه المدة أو تتزوج .

ويتأيد ذلك بما أخرجه البخارى بسنده الى ابن الزبير قال : قلت لعثمان بن عفان {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا} قال : قد نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها . قال : يا ابن أخى لا غير شيئا منه من مكانه" (٣).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وله من رواية أخرى "قلت لعثمان : هذه الآية {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج} قال نسختها الآية الأخرى . قلت : تكتبها أو تدعها؟ قال : يا ابن أخى لا غير منها شيئا عن مكانه" .

قال الحافظ : وهذا السياق أولى من الذى قبله . واو للتخيير لا للشك . وفى جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآى توقيفى . وكان عبد الله بن الزبير ظن أن الذى ينسخ حكمه لا يكتب ، فأجابه عثمان بأن ذلك ليس بلازم

(١) سورة البقرة : آية ٢٤٠

(٢) سورة البقرة : آية ٢٣٤

(٣) صحيح البخارى ، باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ... الآية ، الحديث رقم (٤٥٣٠) . انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٤١ .

والمتبع فيه التوقف . قال وله فوائد :

منها ثواب التلاوة ، والامتناع على أن من السلف من ذهب الى أنها ليست منسوخة وانما خص من الحول بعضه وبقي البعض وصية لها ان شاءت أقامت ... لكن الجمهور على خلافه .

وهذا الموضع مما فيه النسخ مقدا في ترتيب التلاوة على المنسوخ (١).
(٣) ومنها نسخ حكم وجوب مصابرة المقاتل المسلم لعشر من الكفار بوجوب مصابرة لاثنين منهم .

والآية المنسوخة متلوة في القرآن وهي قوله تعالى :

{ياأيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بأنهم قوم لايفقهون} (٢).

وناسخها هي قوله تعالى : {الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين} (٣).

ويؤيد القول بالنسخ ماأخرجه البخارى بسنده الى ابن عباس رضى الله عنهما قال : "لما نزلت {ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين} شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم ألا يفر واحد من عشرة ، فجاء التخفيف فقال : {الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين} قال فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ماخفف عنهم" (٤).

(١) انظر المرجع السابق ج ٨ ، ص ٤٢ .

(٢) سورة الأنفال : آية ٦٥

(٣) سورة الأنفال : آية ٦٦

(٤) صحيح البخارى ، باب الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا ... الآية .

الحديث رقم (٤٦٥٣) . انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ١٦٣ .

(٤) نسخ وجوب الصدقة عند مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم مع بقاء تلاوة الآية الدالة على تقديم الصدقة . وهي قوله تعالى :
 {ياأيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم ...} (١) الآية .

وقد نسخت بقوله تعالى :

{أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات . فان لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعملون} (٢).

وقد قال على كرم الله وجهه ان هذه الآية لم يعمل به غيره (٣).
 والآية المنسوخة موجودة في القرآن مع زوال حكمها .
 وهذا النوع من النسخ موجود في القرآن بكثرة لمن تتبعها ، وقد ذكرت الأمثلة الكثيرة مع رأى الحافظ في بعض هذه الآيات لأجل الاكثار عن التطبيق .

(١) سورة المجادلة : آية ١٢

(٢) سورة المجادلة : آية ١٣

(٣) أخرج الترمذى بسنده الى على بن أبى طالب قال : " لما نزلت {ياأيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة} قال لى النبي صلى الله عليه وسلم ماترى؟ دينار قلت لا يطيقونه ، قال : فنصف دينار؟ قلت : لا يطيقونه ، قال فكم؟ قلت شعيرة ، قال انك لزهد ، قال فتزلت {أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات} الآية قال فى خفف الله عن هذه الأمة " . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب انما نعرفه من هذا الوجه ، ومعنى قوله شعيرة يعنى وزن شعيرة من ذهب . أخرجه الترمذى فى سورة المجادلة ، الحديث رقم (٣٣٥٥) . وفى سنده : سفيان بن وكيع وهو صدوق الا أنه ابتلى بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه ، وفيه أيضا على بن علقمة الانبارى وهو متكلم فيه . وقال البخارى : فيه نظر ، وذكره العقيلي وابن الجارود فى الضعفاء تبعاً للبخارى . انظر تحفة الأحوذى ج ٩ ، ص ١٩٣-١٩٤ . =

أدلة المانعين :

استدل المانعون - وهم طائفة من شواذ المعتزلة - بأدلة متعددة منها :
 (١) قالوا التلاوة مع حكمها في دلالتها عليه كالعلم مع العالمية ، والمنطوق مع المفهوم ، كما لا ينفك العلم والعالمية ، ولا المنطوق ومفهومه ، كذلك لا تنفك التلاوة عن الحكم ، ولا الحكم عن التلاوة ، فيمتنع أن ينسخ الحكم وتبقى التلاوة أو تنسخ التلاوة وتبقى الحكم (١).

الجواب :

رد هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : قالوا لانسلم أن العالمية مغايرة للعلم ، بل العلم هو العالمية ، وكذلك لانسلم الملازمة بين المنطوق والمفهوم .

الوجه الثاني : وان سلمنا قولهم جدلا : بأن العالمية مغايرة للعلم والمنطوق لا ينفك عن المفهوم فلانسلم أن التلاوة لا تنفك عن الحكم ، لأن التلاوة أمانة الحكم ابتداء لدوامها ، فاذا نسخت التلاوة لم ينتف الحكم ، لأنه حينئذ يكون نسخ لدوامه وهو غير الدليل ، واذا نسخ الحكم وحده فهو نسخ لدوامه وهو غير المدلول ، فليزيم الانفكاك بين الدليل والمدلول بخلاف العالمية مع العلم لتلازمها ابتداء ودوامها (٢).

= وأخرج ابن جرير بسنده عن ليث عن مجاهد ، قال قال علي رضي الله عنه : ان في كتاب الله عز وجل لآية ماعمل به أحد قبلي ولا يعمل بها أحد بعدى {يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة} قال فرضت ثم نسخت . انظر : تفسير الطبري ج ٢٨ ، ص ٢٠ . والحديث منقطع لأن مجاهد لم يسمع من علي .

(١) انظر : الاحكام للآمدي ج ٣ ، ص ٢٠٣ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٤ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٦-٦٧ .

(٢) انظر : التقرير والتحبير ج ٢ ، ص ٦٧ ، البدخشي ، محمد بن الحسن ، مناهج العقول في شرح منطوق الأصول ، ج ٤ ، الطبعة بدون ، (مصر : مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، تاريخ الطبع بدون) ج ٢ ، ص ١٧٦ ، مطبوع مع نهاية السؤل .

(٢) قالوا ثانيا : ان بقاء التلاوة يوهم بقاء الحكم لكون التلاوة دليله ، فيلزم من نسخ التلاوة دون الحكم وقوع المكلف في الجهل وهو قبيح فلا يقع من الله تعالى "فيمتنع نسخ الحكم مع بقاء التلاوة ، لأن ما يؤدى الى الممتنع فهو ممتنع" .

الجواب :

نقول في الرد بأن هذا القول مبنى على التحسين والتقبيح العقليين ، وهو أمر يرفضه أهل السنة والجماعة .

وبتقدير تسليم قولهم : فلانسلم وقوع المكلف في الجهل ، اذ لاجهل مع قيام الدليل الناسخ ، لأن المكلف ان كان مجتهدا يعلم الدليل الناسخ ، فلا يقع في الجهل ، وان كان مقلدا ، فانه يرجع الى المجتهد ويقبل منه فينتفى التجهيل^(١) .

(٣) قالوا ثالثا : ان نسخ الحكم مع بقاء التلاوة يجرد الكلام الالهى من الفائدة ويجعلها عاريا منها ، لأن فائدة انزال القرآن هي افادة الحكم الشرعى الذى دلت التلاوة عليه ، وتنتفى افادتها الحكم ببقاء الحكم دون التلاوة ، والكلام الذى لافائدة فيه يجب أن يتره القرآن عنه^(٢) .

الجواب :

نقول ان فائدة التلاوة ليست محصورة في افادة الحكم المنسوخ وحده ، بل ان لها فوائد مستقلة . منها : الثواب على تلاوة القرآن المتفق على حصوله كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : "من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف منه عشر حسنات" .

(١) الآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٤ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٤ ،

التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٢) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٧ .

ومنها : الاعجاز بنظمه ، فانه لا ينتفى بنسخ تعلق حكم اللفظ ، لأن اللفظ لا ينعدم به ، والاعجاز تابع لوجوده .
ومنها : انعقاد الصلاة بتلك التلاوة ، وحرمة قراءتها على الجنب والحائض ، ومس مكتوبها على المحدث^(١).
ومن فوائدها كذلك اظهار رأفة الله بعباده اذ رفع عنهم تلك الأحكام.

وبعد دفع أدلة المانعين وسلامة أدلة الجمهور من الاعتراض يتبين رجحان رأى الجمهور والأدلة على الوقوع فى القرآن كثيرة لمن تتبعها ولا ينفىها الا جاهد .

(١) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٤ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٤ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٧ .

المبحث الثالث نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

وقد أجازهُ الجمهور ومنعه طائفة من المعتزلة والمحققين من الأصوليين كابن الهمام وجماعة من الكتاب المعاصرين منهم الأستاذ مصطفى زيد وغيره (١).

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور بالجواز العقلي والوقوع الشرعي .

الجواز العقلي :

أما الجواز العقلي هو ما يأتي :

(١) ان حكم تعلق جواز الصلاة بتلاوة القرآن وحرمة قراءته ومسه على

الجنب والحائض وغيرها من أحكام التلاوة مقصودة ، وهو مما يجوز

أن يكون مؤقتاً ينتهي بمضى مدته ، فانتساخت التلاوة ينتهي حكم

تعلق جواز الصلاة بها وحرمة مسها وقراءتها على الجنب فيكون نسخ

التلاوة بيان مدة تلك الأحكام ، كما أن نسخ الحكم بيان المدة فيه .

(٢) ان الأحكام يجوز ثبوتها ابتداءً بوحى غير متلو كما ثبت ذلك بفعل

النبي صلى الله عليه وسلم أو بقوله مما جاء من وحي أو الهام

فثبوتها بوحى متلو قد رفعت تلاوته أولى (٢).

الوقوع الشرعي :

ومن أدلة وقوع نسخ التلاوة دون الحكم في الشرع ما يأتي :

(١) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٢) انظر أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٨٠-٨١ .

(١) اقرار الصحابة لعمر بن الخطاب رضى الله عنه حين خطب على المنبر وذكر آية الرجم التى نسخت تلاوتها وبقي حكمها فكان ذلك اجماعا سكوتيا منهم .

فقد روى الجماعة عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب : "كان فيما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ، ووعيناها ، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى ان طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله مانجد آية الرجم فى كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله والرجم فى كتاب الله حق على من زنى اذا أحصن من الرجال والنساء اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف (١) .

وأخرج مالك فى الموطأ والشافعى والترمذى عن سعيد بن المسيب (٢) قال : لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة ، خطب الناس فقال : أيها الناس قد سنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض ، وتركتم على الواضحة - ثم قال - اياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، أو يقول قائل لانجد حدين فى كتاب الله . فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا . والذى نفسى بيده ، لولا أن يقول الناس : زاد عمر بن الخطاب فى كتاب الله تعالى ، لكتبته (الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة) فانا قد قرأناها .

(١) صحيح البخارى فى باب رجم الحبل من الزنا اذا أحصنت ، الحديث رقم (٦٨٣٠) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٤٨ ، نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٢٧٢ ، وانظر : صحيح مسلم بشرح النووى ، باب حد الزنى ج ١١ ، ص ٢٩١-١٩٢ .

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن ، المخزومى ، أبو محمد ، القرشى المدنى ، سيد التابعين ، الامام الجليل ، فقيه الفقهاء ، قال الامام أحمد : "سيد التابعين سعيد ابن المسيب" ، جمع الحديث والتفسير والفقه والورع والعبادة والزهد . توفى سنة ٩٣هـ وقيل ٩٤هـ .

انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ج ١ ، ص ٥٤ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ١٠٢ ، الخلاصة ص ١٤٣ .

قال مالك : قوله الشيخ والشيخة ، يعنى الثيب والثيبة فارجموهما البتة (١).

فقد كانت هذه آية من القرآن كما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب ، ولكنها غير موجودة الآن فيما يتلى من القرآن فتكون تلاوتها قد نسخت ولكن الحكم الذى دلت عليه - وهو رجم المحسن والمحسنة - لا يزال باقيا معمولاً به (٢).

(٢) ومن أمثلة الوقوع مارواه البخارى بسنده الى عمر بن الخطاب فى حديث طويل حيث قال فيه :

"... ثم انا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم انه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو ان كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم" (٣).

وهذه الآية مما بقى حكمها ونسخ تلاوتها لأنه يحرم فى الشرع الرغبة عن الآباء .

(٣) ومن أمثلة الوقوع من نسخ التلاوة دون الحكم عند الحنفية خاصة القراءات المشهورة الثابتة عند بعض الصحابة ، كقراءة ابن مسعود قوله تعالى {فصيام ثلاثة أيام متتابعات} بزيادة منه متتابعات .

وكقراءة ابن عباس - رضى الله عنه - قوله تعالى "فأفطر فعدة من أيام آخر" بزيادة فأفطر منه .
وغيرهما من القراءات المشهورة من بعض الصحابة .

(١) الموطأ ، كتاب الحدود ، باب ما جاء فى الرجم الحديث رقم (١٠) ، ج ٢ ، ص ٨٢٤

ترتيب مسند الامام الشافعى ج ٢ ، ص ٨١ .

(٢) انظر : الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٤ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ،

ص ١٩٥ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٣) صحيح البخارى ، كتاب الحدود ، باب رجم الحبلى من الزنا اذا أحصنت ، انظر

الفتح ج ١٢ ، ص ١٤٨ ، الحديث رقم (٦٨٣٠) .

ووجه الدلالة :

أنه لا وجه لهذه الزيادة الا أن يقال ان هذا كان يتلى في القرآن كما حفظ ابن مسعود وابن عباس ، ثم انتسخت تلاوته في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف القلوب عن حفظه الا قلوب هؤلاء الصحابة فيكون الحكم باقيا بنقل هؤلاء ، فان خير الواحد موجب العمل به ، وقراءة هؤلاء لا تكون دون روايته فكان بقاء هذه الأحكام بهذا الطريق^(١).

الاعتراض :

وقد اعترض المانعون على هذه الأدلة بما يلي :

(١) بأن ما ذكرتم أخبار آحاد وهي لا يثبت بها القرآن حتى ينسخ ، لأن نسخه متوقف على كونه قرآن ، وكونه قرآن لا يثبت بخبر الواحد^(٢).

الجواب :

أجاب الجمهور على هذا الاعتراض بأن التواتر انما هو شرط في القرآن المثبت بين الدفتين أما المنسوخ فلا يشترط فيه التواتر .
وأیضا : ان الشيء قد يثبت ضمنا بما لا يثبت به أصله كما يثبت النسب بشهادة القابلة على الولادة . وكما يقبل خبر الواحد في الأخبار بأن أحد المتواترين بعد الآخر في نزوله أو ثبوته .

ومن المحتمل أيضا : أن يكون القرآن المنسوخ التلاوة قد نقل بالتواتر في الصدر الأول ، ثم نقل بعد ذلك آحاد الانتساخ تلاوته ، كما تواتر عند السلف حديث "لا وصية لوارث" ولم ينقل إلينا الا عن طريق الآحاد^(٣).

(١) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٢) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٦ .

(٣) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٣ .

(٢) قالوا أيضا بأن هذه الألفاظ المذكورة ليست لها تلاوة القرآن وجزالة أسلوبه وحلاوته فهي اذن ليست منه (١).

الجواب :

ان هذه الألفاظ من عند الله بلا شك لثبوت أخبار صلى الله عليه وسلم بذلك في الأحاديث السابقة .
أدلة المانعين والجواب عنها :

استدل المانعون من نسخ التلاوة دون الحكم بعدة أدلة منها :
(١) قالوا ان نسخ التلاوة يوهم ارتفاع الحكم لأنها دليل عليه ، وبارتفاع الدليل يرتفع المدلول .

وفي ذلك تلبيس على المكلفين وإيقاع لهم في الجهل ، والاعتقاد الفاسد من ارتفاع أحكام ثابتة وذلك غير لائق في حق الشارع (٢).

الجواب :

أجاب الجمهور على هذا الدليل : بأن قولهم يستقيم لو لم ينصب الشارع دليلا على بقاء الحكم الذي ارتفعت تلاوته الدالة عليه ، ولكن الشارع قد نصب دليلا على بقاء الحكم يعلمه المجتهد ويتعلمه من يقلده منه فينتفى بذلك زعمهم من إيقاع المكلفين في الجهل ، فلا تجهيل مع الدليل . ولا يلزم من الدليل الدال على نسخ التلاوة أن يكون دالا على نسخ الحكم (٣).

(٢) قالوا ثانيا :

لو قصد الشارع بقاء الحكم دون التلاوة لأثبتته عن طريق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أثبتته عن طريق الوحي المتلو علمنا أنه يعتمد الى اثبات عبادته بتلك التلاوة ، وسائر أحكام النظم من اعجاز واجزاء في

(١) انظر المرجعين السابقين .

(٢) انظر الآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٣ .

(٣) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٣ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٧ .

الصلاة بها الى غير ذلك من أحكام التلاوة فكيف يرتفع (١).
الجواب :

أنه لا مانع عقلا ولا شرعا أن يكون مقصود الشارع هو مجرد الحكم دون التلاوة ولكنه أنزل على رسوله بلفظ معين ، وهو نظم القرآن الذي ارتفع رسمه بعد أن ارتفعت المصلحة في بقاءه متلوا والله يفعل ما يشاء .
 قال الغزالي : "وأى استحالة في أن يكون المقصود مجرد الحكم دون التلاوة ولكن أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ معين ... ويجوز أن ينعدم الدليل ويبقى المدلول فان الدليل علامة لاعلة فلا ضرورة في انعدامه" (٢).
 (٣) قالوا ثالثا :

ان المقصود من انزال القرآن هو افادة الحكم ، فاذا استفيدت الأحكام من غير التلاوة عند ارتفاعها لم يبق للقرآن فائدة فلا داعي لانزاله لأنه حينئذ عبث ينتزه الشارع عنه (٣).
الجواب :

ويجاب عن هذا : بأن في نسخ التلاوة دون الحكم عدة فوائد منها :
 (١) حصر القرآن في دائرة محدودة ليسهل حفظه واستظهاره ، ويسهل بذلك معرفة ما يحاول الأعداء من تغيير وتبديل ، فيبقى بذلك سليما من التحريف مصداقا لقوله تعالى : {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} (٤).
 (٢) اسقاط الأحكام المتعلقة بالنظم من الثواب على تلاوته وانعقاد الصلاة به ، وثبوت الاعجاز له ، وحرمة تلاوته على الجنب والحائض وحرمة مس مكتوبه على المحدث (٥).

(١) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ٢٠٥ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٤ .

(٢) انظر المستصفى ج ١ ، ص ١٢٣ .

(٣) انظر مناهل العرفان ج ٢ ، ص ٢١٩ .

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٧٤ .

تعليق :

والرأى الذى أميل اليه هو أن هذا النوع من النسخ وان كان جائزا عقلا ولكنه لم يقع فى كتاب الله عز وجل ، لأن المرويات التى تذكر نص آية الرجم أوردتها بعبارات مختلفة ، فواحدة منها تذكر قيد الزنا بعد ذكر لفظ الشيخ والشيخة ، وأخرى لاتذكره ، وثالثة تذكر عبارة "نكالا من الله" ورابعة لاتذكرها ، وماهكذا تكون نصوص الآيات القرآنية ، ولو نسخ لفظها (١).

ويضم الى هذا أن جملة "الشيخ والشيخة ..." وان كانت وردت صحيح الاسناد الا انها لايدل على نسخ التلاوة دون الحكم بل غاية مايدل عليه أنها حكم ثابت ثبوتا مؤكدا فى الشريعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقول عمر رضى الله عنه "لولا أن يقال زاد عمر فى المصحف لكتبتها" تدل على أن الذى منعه من الكتاب خوف أن يتهم بالزيادة فى القرآن ، وهذا لايدل على أنها كانت آية ثم نسخت ، بل تدل على أنها قطعية الثبوت كثبوت القرآن لتواتر حكمها التى ثبتت بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه رجم ماعزا والغامدية لما زنيا وهما محصنان . ومارواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما "... فكان مما أنزله عليه آية الرجم فقرأناها وعقلناها ..." (٢).

لعل المراد بالآية المذكورة فى قول سيدنا عمر هو الحكم الشرعى ، وليست الآية القرآنية المعروفة . كما ذكره ابن حزم فى الاحكام : "قد قال قوم فى آية الرجم انها لم تكن قرآنا ، وفى آية المرضعات كذلك ، ونحن لانأبى هذا ، ولانقطع أنها كانت قرآنا متلوا فى الصلوات . ولكننا نقول : انها

(١) انظر : مصطفى زيد ، النسخ فى القرآن الكريم ، دراسة تشريعية تاريخية نقدية ، ج٢ ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار الفكر عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م) ج ١ ، ص ٢٨٣ ، فقرة ٣٨٩ .

(٢) سبق ذكره فى ص ٢٩٣ .

كانت وحيا أوحاه الله الى نبيه صلى الله عليه وسلم مما أوحى اليه من قرآن فقرأه المتلو مكتوبا في المصاحف والصلاة .

وقرأه سائر الوحي منقولا محفوظا معمولا به كسائر كلامه الذى هو وحى فقط ، أى بالمعنى وليس بقرآن يتعبد بتلاوته (١).

وأىضا : ان هذه الجملة المزعومة انها قرآن ليست فيها الصفات التى ارتفعت بالقرآن الى أعلى درجات البلاغة والتى كان القرآن بها معجزا للعرب ، وبالتالى ليست فيها طلاوة القرآن ويتأيد ماقلناه ماقاله أبو جعفر النحاس (٢) فى حديث الرجم "واسناد الحديث صحيح الا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله الجماعة ، ولكنه سنة ثابتة ، فقد يقول الانسان : كنت أقرأ كذا لغير القرآن . والدليل هذا أنه - أى عمر - قال : ولولا أنى أكره أن يقال : زاد عمر فى القرآن لزدتها" (٣).

فمعنى هذا أنها زائدة عن القرآن الكريم وليست منه . وذكر القاضى أبو بكر فى الانتصار "أن رواية عمر وأمثالها من الروايات التى تزعم وجود قرآن نسخ تلاوة روايات لا يصح التعويل عليها فما تثبته غير ثابت" (٤).

-
- (١) الاحكام فى أصول الأحكام ج ٤ ، ص ٤٨٠ .
 (٢) هو أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادى يعرف بابن النحاس أبو جعفر النحوى ، المصرى من أهل الفضائل الشائع ، والعلم الذائع ، كان عالما بالنحو ، صادقا ، صنف كثيرا منها : "اعراب القرآن" و"معانى القرآن" و"الكافى" فى العربية و"المقنع" فى اختلاف البصريين والكوفيين . غرق فى النيل سنة ٣٣٨ هـ .
 انظر ترجمته فى : طبقات المفسرين ج ١ ، ص ٦٧ ، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ٣٤٦ وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٢٨٢ .
 (٣) انظر الناسخ والمنسوخ لأبى جعفر النحاس .
 (٤) انظر : العريض ، على حسن ، فتح المنان فى نسخ القرآن ، الطبعة بدون ، (القاهرة : مكتبة الخانجى عام ١٩٧٣م) ، ص ٢٢٧ .

المطلب الثاني التطبيق على القاعدة

٦٨ - كتاب الحدود ٣١ - باب رجم الحبلى من الزنا اذا أحصنت .
أخرج البخارى بسنده الى ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب فى
حديث طويل حيث قال فيه :

"... فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ،
رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى ان طال
بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم فى كتاب الله ،
فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم فى كتاب الله حق على من زنى اذا
أحصن من الرجال والنساء اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف .
ثم ان كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فانه
كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو ان كفرا بكم أن ترغبوا عن
آبائكم..." الحديث (١).

ووقعت زيادة من رواية الموطأ عن سعيد بن المسيب عن عمر بن
الخطاب قال : "اياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حدين
فى كتاب الله ، فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا ، والذي
نفسى بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لكتبته بيدي الشيخ
والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبتة" (٢).

معانى وأحكام الحديث :

قوله "فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله" قال الحافظ : أى فى الآية
المذكورة التى نسخت تلاوتها وبقي حكمها ، وقد وقع ماخشيهِ عمر أيضا

(١) لقد سبق ذكر الحديث فى ص ٢٩٣ .

(٢) لقد سبق ذكره فى ص ٢٩٣ .

فأنكر الرجم طائفة من الخوارج (١) أو معظمهم وبعض المعتزلة (٢).

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . واستدل به . أى الحديث . على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وخالف فى ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية فلا ينفكان ، وأجيب بالمنع فان العالمية لاتنافى قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على ثبوته ولادلالة من مجردها على وجوب الدوام . فلا يلزم من انتفاء الامارة فى طرف الدوام انتفاء مادلت عليه ، فاذا نسخت التلاوة ، لم ينتف المداول ، وكذلك بالعكس (٣).

وقال الحافظ أيضا : "أشار المهلب الى أن مناسبة ايراد عمر حديث "لا ترغبوا عن آبائكم" وحديث الرجم من جهة أنه أشار الى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لانص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتصور فيه برأيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذى قال "لو مات عمر بايعة فلانا" ... الى أن قال : فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهى عن الرغبة عن الآباء وليس منصوصين فى الكتاب المتلو وان كانا مما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم ممن اطلع على ذلك ، والا فالأصل أن كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه ... (٤).

وبعد عرض رأى الحافظ ابن حجر رضى الله عنه تبين لنا أنه يقول بجواز ووقوع نسخ التلاوة مع بقاء التلاوة ويناقش أدلة المانعين ويستدل للوقوع بحديث عمر .

(١) هم الذين خرجوا على على ومعاوية - رضى الله عنهما - لأن عليا رضى بالتحكيم محتجين بأنه لا يجوز أن يحكم الرجال فى دين الله وأنه لاحكم الا الله ، وكفروا عليا لقبوله التحكيم وحاربوه ، ثم انقسموا فرقا كثيرة ، لا يزال يوجد منهم الاباضية فى سلطنة عمان والجزائر ، ناظرهم ابن عباس فرجع منهم جماعة ، اتفقوا على قتل على ومعاوية وعمرو بن العاص فقتلوا عليا ونجا الآخرون . انظر ترجمتهم فى : الملل والنحل للشهرستانى ج ١ ، ص ١١٤-١٣٨ ، البداية والنهاية ج ٧ ، ص ٢٧٨-٣١٠ .

(٢) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٥٣ .

(٣) انظر المرجع نفسه ج ١٢ ، ص ١٢٢ .

(٤) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦١ .

الفصل الثامن
الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به
والتطبيق عليه

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الاجماع لا ينسخ .

المبحث الثاني : الاجماع لا ينسخ به غيره .

المبحث الثالث : التطبيق على القاعدة .

المبحث الأول الاجماع لا ينسخ

اختلف الأصوليون في نسخ الاجماع ، فمنعه جمهورهم وأجازه المعتزلة ، وقوى ذلك أبو عبد الله الحسين البصرى^(١) والصفى الهندى^(٢).
الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور بأن الاجماع ليس له ما ينسخه ، لأنه لو أمكن أن يكون منسوخا ، فناسخه اما نص أو اجماع أو قياس ، لاجائز أن يكون نصا ، لأن الناسخ لابد أن يكون متأخرا عن المنسوخ - كما سبق ذكره في شروط النسخ - والنص متقدم على الاجماع ، فلا يصلح أن يكون ناسخا له ، وانما كان النص متقدما على الاجماع ، لأن الاجماع لا ينعقد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأن أهل الاجماع اما أن يخالفوه صلى الله عليه وسلم ، واما أن يوافقوه ، فان خالفوه لم ينعقد الاجماع ، لأنه عليه الصلاة والسلام سيد المتجهدين ، واجماعهم بدونه غير معتبر لعدم وجود اتفاق كل المجتهدين ، وان وافقوه فالعبرة بقوله وفعله وتقريره لأنه هو المستقل بإفادة الحجية . وعلى هذا فلا يكون الاجماع الا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم أن الوحي قد انقطع بوفاة صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) قال أبو عبد الله البصرى : يجوز أن ينسخ الله حكما أجمعت الأمة على عهده ، ثم قال : فان قيل هل يجوز أن ينسخ اجماع وقع في زمانه؟ قلنا : يجوز ، وانما منعنا الاجماع بعده أن ينسخ ، وأما في حياته فالمنسوخ هو الدليل الذي أجمعوا عليه لاحكمه . انظر المعتمد ج ١ ، ص ٤٣٣ .

(٢) انظر النسخ في القرآن لمصطفى زيد ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٣) انظر : الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٢٦ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٦٨ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٢٨ .

ولاجائز أن يكون الناسخ اجماعا ، لأنه انما يتصور في صورة واحدة ، وهى فيما اذا أجمعت الأمة على قولين في مسألة ، فاذا تم ذلك كان في الواقع اجماعا على أن المسألة اجتهادية يجوز العمل بكلا الرأي فيها ، ثم اذا أجمعت بعد ذلك على أحد القولين بعينه فلا يجوز ، لأنه اجماع بعد خلاف مستقر ، وهو مختلف فيه . وان سلم جواز انعقاد الاجماع على أحدهما بعينه بعد الخلاف المستقر فليس نسخا للاجماع الأول بل يكون مبطلا له ، لأن صحة الاجماع الأول مسألة اجتهادية مشروطة بأن لاتصير قطعية بانعقاد الاجماع الثانى . فاذا انعقد الاجماع الثانى انتفى شرط كون المسألة اجتهادية فبطل العمل بالاجماع الأول لانتفاء شرطه لالكونه مسنوخا ، فبانعقاد الثانى لم يبق الاجماع الأول موجودا حتى يرفع (١).

(١) انظر التقرير والتحرير ج ٣ ، ص ٦٨ .

نعم قال البزدوى يجوز نسخ القطعى بالاجماع القطعى ، أو اذا كان الأول مستنده مصلحة وتغيرت ، لكن المحققين كالشيخ عبد العزيز البخارى ، يرى أن هذا من باب انتهاء الحكم بانتهاء علته ، كما في قوله تعالى في مصاريف الصدقات {والمؤلفة قلوبهم} (سورة التوبة : آية ٦٠) فانه قد روى عن عمر أنه لم يعط المؤلفة قلوبهم بعد أن كانوا يعطون معللا ذلك بأن الله أعز الاسلام وأغنى عن التأليف فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، فترك ذلك لعدم الحاجة اليه ولانتهاء علته ، لالنسخ قوله تعالى في مصارف الصدقات {والمؤلفة قلوبهم} كما لو لم تصرف الصدقات الى الغارمين وأبناء السبيل لعدم وجودهم .

انظر كشف الأسرار لعلاء الدين البخارى ج ٣ ، ص ١٧٦ .

والبزدوى هو على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن فخر الاسلام البزدوى ، يعد من أكابر الحنفية في الفقه والأصول ، ولد سنة ٤٠٠هـ في سمرقند ونسبته الى (بزدة) وهى قلعة تقع بغرب نصف له مؤلفات منها : "المبسوط" و"كز الأصول" في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوى و"تفسير القرآن" وهو كبير جدا و"غناء الفقهاء" في الفقه . توفي سنة ٤٨٢هـ .

انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٢٤ ، الأعلام ج ٥ ، ص ١٤٨ .

ولاجائز أن يكون قياسا ، لأن شرط صحته أن لا يخالف نصا أو
اجماعا ، فاذا قام القياس على خلاف الاجماع لم يكن معتبرا لزوال
شرطه (١).

ومما تقدم يعلم أنه لanasخ لاجماع فلا يكون منسوخا وهو المدعى .
أدلة المجيزين :

استدل المجيزون بما يأتي :

أولا : قالوا اذا اجتمعت الأمة على قولين فإن المكلف مخير في أن
يأخذ بأيهما شاء ، فلو أجمعت الأمة بعد ذلك على الأخذ بأحد القولين دون
الآخر كان ذلك نسخا للاجماع الأول ، لأن الأول مقتضاه اباحة الأخذ
بكليهما ، والثاني مقتضاه حظر الأخذ بأحدهما والأخذ بالآخر ، وهذا رفع ،
وتحتم لجواز الأخذ بأحد القولين وهو النسخ ، فيكون الاجماع الثاني ناسخا
للاجماع الأول ، فصح أن يكون الاجماع منسوخا (٢).

الجواب :

أجاب المانعون على هذا الدليل بما يأتي :

بأننا لانسلم أن تجتمع الأمة على أحد القولين بعد اختلافهما فيهما لما
تقدم أن ذلك اجماع بعد خلاف مستقر ، فالاجماع الثاني غير موجود .
وعلى فرض التسليم فإن الاجماع الأول مشروط في العمل به عدم
الاجماع على أحدهما ، وبوقوع الاجماع الثاني ، زال ذلك الشرط ، فزال
الاجماع الأول لزوال شرطه ، وليس هذا بنسخ ، لأن زوال المشروط
بزوال شرطه ليس بنسخ (٣).

ثانيا : قالوا لم لا يجوز أن تظفر الأمة بدليل قد خفى عليها ، بعد أن
وقع اجماعها على حكم من الأحكام ، فينسخ ذلك الدليل ماوقع من اجماع.

(١) انظر : الاحكام للآمدی ج ٣ ، ص ٢٢٦ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٨ ، التقرير والتحبير ج ٣ ،
ص ٦٨ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٢ .

(٣) انظر : بيان المختصر ج ٢ ، ص ٥٥٤ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٨ .

الجواب :

وأجيب عن هذا الدليل : بأنه لا يجوز أن يخفى على الأمة بأجمعها ، عند اجتماعها دليل ، لأنها لا تخيد عن الحق ، ولأن المسألة اذا ثبتت بالاجماع لم تعد مسألة اجتهادية حتى يقال انه يمكن العمل بموجبها بشرط عدم الظفر بنص معارض - اللهم الا أن يكون الاجماع مبنية على مصلحة تغيرت . فان هذا الاجماع حينذاك لا يقال انه منسوخ بل يقال انتهى بانتهاء المصلحة التي بنيت عليها كما تقدم - وحتى لو عمل بالحكم بشرط عدم النص المعارض فزوال الحكم وارتفاعه عند زوال الشرط لا يعتبر نسخاً^(١).

(١) انظر المعتمد ج ١ ، ص ٤٣٢ .

المبحث الثاني الاجماع لا ينسخ به غيره

اختلف الأصوليون في كون الاجماع ناسخا على مذهبين :
المذهب الأول : وهو مذهب جمهور أهل السنة : أن الاجماع لا يكون ناسخا لغيره .

المذهب الثاني : ان الاجماع يجوز أن يكون ناسخا لغيره وهو مذهب عيسى بن أبان^(١) ، والخطيب البغدادي^(٢) ، والسرخسي ، وبعض المشايخ من الأحناف وبعض المعتزلة^(٣) .

(١) هو عيسى بن أبان بن صدقة ، أبو موسى ، الحنفي ، كان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه الرأي ، وتفقه على محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وكان حسن الوجه ، وحسن الحفظ للحديث ، وتولى قضاء العسكر ، ثم قضاء البصرة تفقه عليه أبو حازم القاضي ، وقال عنه : مارأيت لأهل بغداد حدثا أزكى من عيسى بن أبان وبشير بن الوليد ، له كتاب "الحج" و"خبر الواحد" و"اثبات القياس" و"اجتهاد الرأي" . مات بالبصرة سنة ٢٢١هـ .

انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٥١ ، تاريخ بغداد ج ١١ ، ص ١٥٧ .
(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ، أبو بكر الخطيب البغدادي ، الحافظ الكبير أحد الأئمة الأعلام ، وصاحب التصانيف القيمة الكثيرة ، من أهم كتبه "تاريخ بغداد" و"الكفاية في علم الرواية" و"موضع أوهام الجمع والتفريق" و"تقييد العلم" توفي سنة ٤٦٣هـ .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب ج ٣ ، ص ٣٢٩ ، طبقات الشافعية للسبكي ج ٤ ص ٢٦ .

(٣) انظر : الاحكام للآمدي ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ج ٣ ، ص ١٧٦ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٩ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٨ ، الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ) ، الفقيه والمتفقه ، ج ٢ ، الطبعة الأولى ، صححه اسماعيل الأنصاري ، (الرياض : مطابع القصيم عام ١٣٨٩هـ) ج ١ ، ص ٨٦ .

الأدلة :**أدلة الجمهور :**

استدل الجمهور القائلون بالمنع بما يأتي :

قالوا : ان الاجماع الناسخ اما أن يكون نصا من كتاب أو سنة ،
واما أن يكون قياسا وكل منهما لا يكون منسوخا به ، فلا يكون الاجماع
ناسخا لغيره .

اما أن الاجماع لا يكون ناسخا للنص فلأنه يشترط فيه أن يكون عن
مستند وان لم نعلمه .

والمستند اما أن يكون نصا أو قياسا ، فان كان مستنده نصا فالناسخ
هو النص حقيقة دون الاجماع ، والاجماع كاشف عن وجود هذا النص
المثبت للحكم ، فيكون ذلك من نسخ النص بالنص لامن نسخ النص
بالاجماع .

وان لم يكن مستند الاجماع الناسخ عن نص يكون عن قياس
بالضرورة ، فان كان المنسوخ عن نص قاطع لزم الخطأ في الاجماع الناسخ ،
لأنه على خلاف النص القاطع ، والاجماع على خلاف النص القاطع خطأ .
وان كان المنسوخ نصا ظنيا لم يبق مع الاجماع لأنه أظهر أن الأول
ليس دليلا ، لزوال شرط العمل به ، وهو رجحانه على معارضه ، واذا زال
شرط العمل به لم يكن ثابتا ، واذا لم يكن ثابتا لا يكون منسوخا لأن النسخ
بعد الثبوت (١) .

قال ابن تيمية : ولا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسول صلى الله عليه
وسلم باجماع أحد بعده كما يظن طائفة من الغالطين ، بل كل ما أجمع
المسلمون عليه فلا يكون الا موافقا لما جاء به الرسول لا مخالفه له ، بل كل
نص منسوخ باجماع الأمة فمع الأمة النص الناسخ له ، تحفظ الأمة الناسخ

(١) انظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٩ ، التقرير والتحجير ج ٣
ص ٦٨ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٢-٨٣ .

كما تحفظ النص المنسوخ ، وحفظ النسخ أهم عندها وأوجب عليها من حفظ المنسوخ (١).

الجواب :

وأجيب بأن القول ان المنسوخ اذا كان قطعياً فالاجماع النسخ يكون خطأ مدفوع بأن النسخ لا يوجب الخطأ في الاجماع لأن الاجماع الثانى قطعى متأخر عن المنسوخ القطعى ، كما فى النصين المتواترين يكون أحدهما ناسخا للآخر من غير خطأ فى أحدهما .

والقول بأن الظنى لا ينسخه القطعى مدفوع بأن القطعى يرفع مادونه ، كنسخ قطعى الدلالة منه لقطعى الدلالة منه وظنى الدلالة ، ولأن القول به يستلزم عدم جواز نسخ الآحاد بالمتواتر ولا أحد يقول به ، ولأن المتناسخين يجب أن يكون المتقدم واجب العمل به وموجباً للحكم الشرعى لولا وجود دليل المعارض المتأخر ، والظنى المتقدم كذلك ، فانه الحكم الشرعى ولو ظناً واجب العمل مالم يجيء المتأخر ، فاذا جاء المتأخر رفع وجوب العمل به ، وهو النسخ (٢).

واستدل الحنفية على منع نسخ الاجماع بغيره :

بأنه لا مدخل للرأى فى معرفة انتهاء مدة الحكم فى علمه تعالى بل انما يعرف ذلك بالوحى ، بمعنى أن النسخ اما رفع الحكم بعد وجوده أو بيان انتهاء مدة الحكم بعد وجوده وعلى التقديرين لا بد للنسخ من معرفة عمر الحكم ، ولا يعلم ذلك الا بالوحى ، ولا مدخل للرأى فيه ولا وحى بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، فأهل الاجماع لا يعرفونه فلا ينسخونه (٣).

(١) انظر الفتاوى الكبرى ج ١٩ ، ص ٣٢-٣٣ .

(٢) انظر : التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٨ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٣ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

الجواب :

أجيب بأننا نسلم أن الرأي المحض لا يعرف مدة الحكم ، لكن لا يلزم منه عدم ناسخية الاجماع . فان المجمعين قد يعرفون مدة الحكم من خلال مستند الاجماع وهو وحى ، فبعد معرفة مدة الحكم بالمستند يحكمون على الحكم المخالف بالنسخ ، وعلى هذا يكون المستند هو الناسخ ، والاجماع معرف له وان لم نعرف المستند بل دل عليه الاجماع لأن شرطه أن يكون له مستند (١).

قال القاضى (٢) من الحنابلة : يجوز النسخ بالاجماع لكن لا بنفسه بل بمستنده ، فاذا رأينا نصا صحيحا والاجماع بخلافه استدللنا بذلك على نسخه ، وان أهل الاجماع اطلعوا على ناسخ والا لما خالفوه (٣).

الرد على الجواب :

ورد عن هذا بأن ادعاءهم الاجماع مبين رفع وانتهاء مدة النسخ ، فاذا كان ذلك قصدهم - كما قالوا بأنه معرف - فالخلاف في أن الاجماع يكون ناسخا أولا حينئذ اصطلاح لفظى ولا مشاحة في الاصطلاح .

قال ابن تيمية : وقد نقل عن طائفة كعيسى بن أبان وغيره من أهل الكلام والرأى من المعتزلة وأصحاب أبى حنيفة ومالك أن الاجماع ينسخ نصوص الكتاب والسنة ، وكنا نتأول كلام هؤلاء على أن مرادهم أن

(١) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٣ .

(٢) هو القاضى محمد بن الحسين بن محمد ، أبو يعلى الفراء الحنبلى كان عالم زمانه ، وفريد عصره اماما في الأصول ، والفروع ، عارفا بالقرآن وعلومه والحديث وفنونه والفتاوى والجدل مع الزهد والورع والعفة والقناعة ، ألف التصانيف الكثيرة في فنون شتى ، ومن كتبه في الأصول : "العدة" و"مختصر العدة" و"الكفاية" و"مختصر الكفاية" وله "أحكام القرآن" و"عيون المسائل" و"الأحكام السلطانية" و"شرح الخرقى" و"المجرد في المذهب" . توفي سنة ٤٥٨ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ج ٢ ، ص ١٩٣-٢٣٠ ، المنهج الأحمدي ج ٢ ، ص ١٠٥-١١٨ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٢٤١ .

(٣) انظر : العدة في أصول الفقه ج ٣ ، ص ٨٢٦ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٢٩ .

الاجماع يدل على نص ناسخ فوجدنا من ذكر عنهم انهم يجعلون الاجماع نفسه ناسخا ، فان كان أرادوا ذلك فهذا قول يجوز تبديل المسلمين دينهم بعد نبينهم ، كما تقول النصارى من أن المسيح سوغ لعلمائهم أن يحرّموا مارأوا تحرّيه مصلحة ، ويحلّوا مارأوا تحليله مصلحة ، وليس هذا دين المسلمين ، ولا كان الصحابة يسوغون ذلك لأنفسهم ، ومن اعتقد من الصحابة أنهم كانوا يستحلّون ذلك فانه يستتاب كما يستتاب أمثاله ، ولكن يجوز أن يجتهد الحاكم والمفتى فيكون له أجران ويخطىء فيكون له أجر واحد (١).

أدلة المجيزين :

استدل المجيزون على وقوع نسخ القرآن بالاجماع ، والوقوع دليل الجواز وزيادة ، ومن أمثلة ذلك :

(١) ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس :

"أنه دخل على عثمان فقال ان الأخوين لا يردان الأم عن الثلث ، فان الله سبحانه يقول : {فان كان له اخوة فلأمه السدس} (٢) والأخوان ليسا باخوة بلسان قومك ، فقال عثمان : لا أستطيع أن أرد أمرا توارث عليه الناس ، وكان قبلى ومضى فى الأمصار" (٣).

(١) انظر الفتاوى الكبرى ج ٣٣ ، ص ٩٤ .

(٢) سورة النساء : آية ١١

(٣) رواه ابن حزم فى المحلى ج ٩ ، ص ٢٥٨ وقال : ان هذا من عثمان رضى الله عنه موافقة لابن عباس على أن اللغة تقضى بذلك ولهذا احتج عليه بالاجماع . ورواه الحاكم فى المستدرک وقال صحيح الاسناد ج ٤ ، ص ٣٣٥ ، ووافقه الذهبي على تصحيحه .

وأخرجه كذلك البيهقي ج ٦ ، ص ٢٢٧ واسناده ضعيف ، فيه شعبة مولى ابن عباس ، قال فيه ابن حجر : صدوق سىء الحفظ .

انظر التقرير والتحبير ج ١ ، ص ١٩٠ .

وفى رواية كتب الأصول : ان ابن عباس - رضى الله عنه - قال لعثمان بن عفان "ما بال الأم تحجب من الثلث الى السدس بالأخوين والله تعالى يقول : {فان كان له اخوة فلأمه السدس} فقال له عثمان - رضى الله عنه - "حجبها قومك يا غلام" .

فقول : عثمان هذا صريح فى أن اجماع الصحابة على أن الأم تحجب من الثلث الى السدس بالأخوين قد نسخ مفهوم الآية من الحجب بالاخوة ، وبذلك يكون اجماع ناسخا للآية ، وهو مانده (١).

الجواب :

أجاب الجمهور على الاستدلال بقصة عثمان - رضى الله عنه - بأنه لا ينهض مدعاكم لأن ذلك متوقف على أمرين :

الأول : أن تكون الآية قاطعة فى افادة عدم حجب الأخوين بدلالة قطعية ، وليس الأمر كذلك ، بل انما يفيد الحجب بمفهوم المخالفة وهو مختلف فى حجيته ، فمنعه الأحناف وأجازة الجمهور بشروطه المذكورة فى بابيه .

والثانى : أن يثبت فى اللغة أن الاثنين لا يصدق عليهما الجمع لاحقيقة ولا مجازا ، وهو أمر مختلف فيه أيضا .

فقد روى الحاكم (٢) فى مستدركه والبيهقى والدارقطنى وابن ماجه

(١) انظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٩ ، التقرير والتحرير ج ٣ ص ٦٩ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ، أبو عبد الله الحاكم النيسابورى ، الحافظ ، امام أهل الحديث فى عصره ، كان واسع المعرفة ، درس الفقه ثم طلب الحديث فغلب عليه ، وألف فيه المؤلفات الكثيرة منها "المستدرک على الصحيحين" و"معرفة الحديث" و"تاريخ علماء نيسابور" وتقلد قضاء نيسابور ، وعرف بالحاكم لذلك ، وكان رسول الحكام الى ملوك بنى بويه ، توفى سنة ٤٠٥ هـ بنيسابور وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ج ٤ ، ص ١٥٥ ، شذرات الذهب ج ٣ ، ص ١٧٧ ، تذكرة الحفاظ ج ٣ ، ص ١٠٣٩ .

وابن أبي شيبة عن أبي موسى الأشعري (١) - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الاثنان فما فوقهما جماعة" (٢).

فهذا الحديث يدل على أن الاثنین جماعة حقيقية .

وأما دلالة الاثنین على الجماعة مجازا فلا ينكرها أحد ، والمجاز ليس بنسخ اجماعا عند أهل العلم .

وعلى فرض التسليم بأن عثمان - رضى الله عنه - أراد حجبها بالاجماع فلا يكون الاجماع ناسخا لأنه يجب تقدير نص حدث قطعاً يكون النسخ به ، والا كان الاجماع على خلاف القاطع الذى هو المفهوم المفروض قطعيته . وهو باطل (٣).

فلادليل فيما ذكرتموه ، من قصة حجب عثمان بن عفان - رضى الله عنه - للأمم من الثلث الى السدس بالأخوين .

(٢) واستدلوا ثانيا : بسقوط نصيب المؤلفه قلوبهم من الزكاة باجماع الصحابة فى زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(١) هو الصحابى عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى الأشعري ، أسلم قبل الهجرة وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة بعد خير واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن وعدن ، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة ، وافتتح الأهواز ثم أصبهان واستعمله على الكوفة ، وكان أحد الحكمين بصفين ، ثم اعتزل الفريقين كان حسن الصوت بالقرآن ، وهو أحد القضاء المشهورين ، سكن الكوفة ، وتفقّه أهلها وبه مات سنة ٤٤٢ هـ ، وقيل ٤٤٤ هـ .
انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٢ ، ص ٣٥٩ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٥٣ ، الخلاصة ص ٢١٠ .

(٢) أخرجه الحاكم ج ٤ ، ص ٣٣٤ ، وابن ماجه ، الحديث رقم (٩٧٢) ، والدارقطنى ج ١ ، ص ٢٨٠ ، والخطيب فى تاريخ بغداد ج ٨ ، ص ٤١٥ ، وج ١١ ، ص ٤٥-٤٦ ، والبيهقى ج ٣ ، ص ٦٩ ، وابن أبي شيبة فى المصنف ج ٢ ، ص ٥٣١ كلهم من طريق الربيع بن بدر عن أبيه عن جده ، والربيع متروك وأبوه وجده مجهولان .
ورواه الدارقطنى فى ج ١ ، ص ٢٨١ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفى اسناده عثمان الوقاصى وهو متروك ، وانظر التلخيص ج ٣ ، ص ٨١-٨٢ .
(٣) انظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٣ ، ص ١٩٩ ، بيان المختصر ج ٢ ، ص ٥٥٦ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٦٩ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٤ .

فقد روى الطبرى عن طريق حبان بن أبى جبلة أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لما أتاه عيينة بن حصين : قال الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر^(١). يعنى ليس هناك بعد اليوم مؤلفة قلوبهم . وقد أجمع الصحابة على ذلك فنسخ اجماعهم نصيب المؤلفة قلوبهم الثابت بنص الكتاب^(٢).

الجواب :

وأجيب على هذا الدليل بأن الاجماع لم ينسخ النص ، فان حكم نصيب المؤلفة قلوبهم انتهى بانتهاء علته المعلومة للصحابة ، لأن المؤلفة قلوبهم كانوا يعطون الزكاة لاعزاز الدين ، والآن صار عزيزا من غير معونتهم بل ان الاعزاز يكون فى عدم الدفع اليهم ، وانتفاء الحكم لانتفاء العلة لايسمى نسخا لأنه انتهاء جلى معلوم قبل وجود مايتوهم ناسخا^(٣).
رد الامام ابن تيمية ظن القائلين ان ترك عمر اعطاء المؤلفة قلوبهم نسخ لما ورد فى القرآن من اعطائهم ، فقال : "وماشرعه النبى صلى الله عليه وسلم شرعا معلقا بسبب انما يكون مشروعا عند وجوب المسبب كاعطاء المؤلفة قلوبهم ، فانه ثابت بالكتاب والسنة ، وبعض الناس ظن أن هذا نسخ لما روى عن عمر : أنه ذكر أن الله أغنى عن التأليف ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، وهذا الظن غلط ، ولكن عمر استغنى فى زمنه عن اعطاء المؤلفة قلوبهم ، فترك ذلك لعدم الحاجة اليه لالنسخه ، كما لو فرض أنه عدم فى بعض الأوقات ابن السبيل والغارم ونحو ذلك^(٤).

(١) أخرجه الطبرى ج ١٠ ، ص ١١٢ .

(٢) انظر : بيان المختصر ج ٢ ، ص ٥٥٦ ، التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٦٩ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ج ٣ ، ص ٢٠٦ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٨٤ .

(٤) انظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٣٣ ، ص ٩٤ .

المبحث الثالث التطبيق على القاعدة

وقد صرح ابن حجر في الفتح بهذه القاعدة تفريعا على ما رواه البخارى بسنده الى عمران بن حصين - رضى الله عنه - قال : تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل القرآن قال رجل برأيه ماشاء^(١) ، وفي لفظ مسلم "ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم"^(٢).

وفي رواية أخرى للبخارى عن عمران بن حصين "أنزلت آية المتعة في كتاب الله فعقلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن محرمة فلم ينه عنها حتى مات ، قال رجل برأيه ماشاء"^(٣).

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . ويستفاد من هذا الحديث أن الاجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع في نزول آية أو نهى من النبي صلى الله عليه وسلم^(٤).

ويتفرع على هذه القاعدة قوله تعالى : {فان كان له اخوة فلائمه السدس ...} الآية . فان ظاهر الآية حجب الأم من الثلث الى السدس بالاخوة الثلاثة ، وقد ادعى حجبها بالاخوين بالاجماع لقول عثمان - رضى الله عنه - وقد سأله ابن عباس عن دليل حجبها بالاثنين فأجاب بما يدل على أنه الاجماع ، وعلى هذا يكون الاجماع ناسخا للقرآن .
ورد هذا النسخ بما تقدم في الجواب على الدليل الأول من أدلة المجيزين .

-
- (١) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رقم (١٥٧١) ، انظر الفتح ج ٣ ، ص ٥٠٥ .
(٢) أخرجه مسلم في الحج ، باب جواز التمتع ج ٨ ، ص ٢٠٧ .
(٣) أخرجه البخارى في كتاب التفسير ، باب {فمن تمتع بالعمرة الى الحج} الحديث رقم (٤٥١٨) . انظر : فتح البارى ج ٨ ، ص ٣٤ ، عمدة القارى للعيني ج ٩ ، ص ٢٠٤ .
(٤) انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٥٠٦ .

الفصل التاسع

الزيادة على النص هل هي نسخ أو لا ؟
والتطبيقات عليها

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :

تقرير قاعدة الزيادة على النص هل هي نسخ أو لا ؟

المبحث الثانى :

التطبيقات على القاعدة .

المبحث الأول تقرير قاعدة الزيادة على النص ويسمى رفع خبر الأحاد لمداول النص هل هذا نسخ أو لا ؟

المطلب الأول أنواع الزيادة على النص

الزيادة على النص اما أن تكون مستقلة بنفسها عن النص المزيّد عليه ، أو
لا تكون كذلك .

والزيادة المستقلة عن النص المزيّد عليه نوعان :

النوع الأول :

ماكانت الزيادة فيه من غير جنس المزيّد عليه ، كزيادة صوم يوم
الخميس من كل أسبوع مثلاً على ماشرعه الله من العبادات من صلاة وزكاة
وحج ، فان ذلك لا يكون نسخاً للمزيّد عليه اجمالاً .
لعدم التنافي بين الزيادة والمزيّد عليه ، والنسخ فرع التعارض
والتنافي (١) .

النوع الثاني :

ماكانت الزيادة فيه من جنس المزيّد عليه ، كزيادة صلاة سادسة على
الصلوات الخمس ، وقد جرى الخلاف في هذا على قولين :

القول الأول : ان هذه الزيادة لاتعد نسخاً واليه ذهب الجمهور .

الثاني : ان هذه الزيادة ناسخة للمزيّد عليه وهو قول بعض الحنفية (٢)

(١) انظر : البحر المحيط ج ٣ ، ص ١٤٣ ، كشف الأسرار لعلاء الدين ج ٣ ، ص ١٩١ ،

الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢١٣ .

(٢) انظر : كشف الأسرار لعلاء الدين البخارى ج ٣ ، ص ١٩١ ، شرح تنقيح الفصول

للقرافى ص ٣١٧ .

وجهة الجمهور دليل عقلى :

مفاده : أن زيادة عبادة مستقلة من جنس المزيد عليه كزيادة صلاة سادسة ليست نسخا للمزيد عليه ، لأن من شروط النسخ التنافى ، ولانفاة هنا بين الزيادة والمزيد عليه ، وانما هى زيادة حكم من غير تغيير للحكم الأول (١).

وجهة المخالف :

هى قوله تعالى : {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين} (٢).

وجه الدلالة : أن زيادة صلاة سادسة كالقول بوجوب صلاة الوتر يبطل وجوب المحافظة على الصلاة الوسطى ، لأن هذا العدد لا توسط فيه وبزوال الوصف زال الطلب ، وطلب المحافظة على الوسطى حكم شرعى وزواله زوال حكم شرعى ، فيكون نسخا (٣).

المناقشة :

نوقش هذا الدليل : بأن المراد بالصلاة الوسطى فى الآية هى الصلاة الفاضلة ، وليست وسطية العدد (٤).

ثم لو سلم أن المراد بالوسطية وسطية العدد لما سلم لهم أن زيادة صلاة سادسة تخرجها من كونها مما يحافظ عليه ، لأن النسخ انما يكون لحكم شرعى وكون الصلاة وسطى أمر حقيقى وليس بحكم شرعى (٥). ولأن الصلاة الوسطى قد علم توسطها عند نزول الآية وصارت مستحقة لذلك الوصف وان خرجت عن كونها وسطى .

(١) انظر : المرجعين السابقين ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٤٣ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٣٨

(٣) انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٣١٧ ، كشف الأسرار لعلاء الدين

البخارى ج ٣ ، ص ١٩١ .

(٤) انظر ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٩٥ .

(٥) انظر : الآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٣ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩١ .

وان لم تكن الزيادة مستقلة :

بأن تعلقت الزيادة بحكم المزيد عليه تعلقا ما ، فهذه الزيادة تقع على

أربعة أنواع :

النوع الأول :

ماكانت الزيادة فيها جزءا من المزيد عليه ، والزيادة بالجزء تكون :

(أ) بالتخير في اثنين بعدما كان الواجب واحدا ، مثل : التخير بين غسل

الرجلين والمسح على الخف بعدما كان الواجب غسل الرجلين .

(ب) وتكون بالتخير في الثلاثة بعدما كان الواجب أحد اثنين مثل القضاء

بشاهدين ، أو برجل وامرأتين^(١) ، ثم الأخذ بشاهد ويمين .

(ج) وتكون بإيجاب شيء زائد . مثل : زيادة عشرين سوطا في حد

القذف^(٢) ، وكزيادة ركعتين في الرباعية للمقيم بعدما كان فرضها

ركعتين لحديث عائشة^(٣) ، ثم نسخ اجزاء الركعتين في الرباعية .

النوع الثاني :

ماكانت الزيادة شرطا لصحة المزيد عليه ، كاشتراط الايمان في كفارة

اليمين ، واشتراط النية في الطهارة ، والطهارة في الطواف^(٤) .

(١) هو قوله تعالى : {واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل

وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى ...} الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ٢٠١ ، أصول السرخسي ج ٢ ،

ص ٨٢ ، ملاخسرو ، محمد بن فراموز (ت ٨٨٥هـ) ، مرآة الأصول شرح مرقاة

الأصول ، ج ٢ ، الطبعة بدون ، (مصر : دار الطباعة العامرة عام ١٢٨٢هـ) ، ج ١

ص ٣٦٦ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٤٤ .

(٣) حديث عائشة أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات في

الاسراء ونصه : عن عائشة أم المؤمنين قالت : "فرض الله الصلاة حين فرضها

ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر" .

انظر الفتح ج ١ ، ص ٥٥٣ ، الحديث رقم (٣٥٠) .

(٤) انظر المراجع السابقة .

النوع الثالث :

الزيادة التي ليست جزءا من المزيد عليه ولا شرطا في صحته ، مثل زيادة التغريب على الجلد في حد الزنا البكر ، فان الجلد لا يتوقف على التغريب توقف الكل على جزئه ولا توقف المشروط على شرطه (١).

النوع الرابع :

ما كانت الزيادة فيه رافعة لمفهوم المخالفة - عند غير الحنفية - مثاله : كما لو قال الشارع : في السائمة زكاة ، ثم قال بعد ذلك . في المعلوفة زكاة فالقول الثاني يرفع مفهوم القول الأول (٢).

فاذا وردت الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه مقارنة للمزيد عليه فقد اتفق الأصوليون على أنها لا تكون نسخا ، كورود الآية في عدم قبول شهادة من حد في حد القذف مقارنا للجلد . فان رد الشهادة ليس بناسخ للجلد (٣). أما اذا كانت الزيادة المتعلقة بالمزيد عليه متأخرة عنه بزمان يصح معه القول بالنسخ ، فقد اختلف فيها الأصوليون على أقوال :

القول الأول :

هذه الزيادة ليست نسخا مطلقا ، وذهب الى هذا القول الامام مالك وأكثر أصحابه والشافعية والحنابلة ، وأبو علي وابنه أبو هاشم الجبائيان ،

(١) انظر : شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ، ٤ ج ، وبهامشه حاشية محمد بن أحمد الشوبري ، الطبعة بيروت ، (بيروت : المكتبة الاسلامية ، التاريخ بدون) ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٢) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ٢٠١ ، التنقيح على التوضيح ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٣) انظر : السمرقندي ، علاء الدين شمس النظر أبي بكر ، محمد بن أحمد (ت ٥٣٩هـ) ، ميزان الأصول في نتائج العقول (المختصر) ، الطبعة الأولى ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد زكي عبد البر ، (الدوحة : مطابع الدوحة الحديثة عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ج ٢ ، ص ١٠٨٦ ، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ج ٣ ، ص ١٩١ .

وأبو الحسن الماوردي وهو قول أكثر الأشعرية وأكثر المعتزلة (١).
القول الثاني :

الزيادة على النص نسخ عند الحنفية في غير الزيادة الرافعة لمفهوم المخالفة ، فان ذلك لا يعد نسخا عندهم اذ لا يقولون بمفهوم المخالفة (٢).
القول الثالث :

ان غيرت الزيادة المزيد عليه تغييرا شرعيا حتى صار المزيد عليه لو فعل بعد الزيادة كما كان يفعل قبل الزيادة ، كان وجوده كعدمه ووجب استئنافه ، فانه يكون نسخا ، كما لو فرض زيادة ركعة على ركعتي الفجر . وان كان المزيد عليه لو فعل على ما كان يفعل قبل الزيادة ، صح فعله واعتد به ، ولم يستلزم استئناف فعله ، وانما يلزم أن يضم اليه غيره ، لم تكن الزيادة نسخا ، كزيادة التغريب على حد الزاني البكر ، وزيادة عشرين سوطا على حد القذف ، وهو قول القاضي عبد الجبار والقاضي أبي بكر الباقلاني ، وأبي الحسن ابن القصار (٣) ، وابن نصر المالكي (٤) ، والباجي (٥).

(١) انظر : المعتمد ج ١ ، ص ٤٠٥ ، احكام الفصول للباجي ص ٤١٠ ، الآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٤ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٤٥ ، العدة ج ٣ ، ص ٨١٤ ، المسودة ص ٢٠٨ .
 (٢) انظر : كشف الأسرار للبخاري ج ٣ ، ص ١٩١ ، التنقيح على التوضيح ج ٣ ، ص ٣٦ .

(٣) هو على بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن ، الفقيه المالكي ، المعروف بابن القصار الأبهري ، الشيرازي البغدادي ، كان أصوليا نظارا ، تفقه على أبي بكر الأبهري ، وتفقه عليه القاضي عبد الوهاب وابن عمرو وجماعة ، ولى قضاء بغداد ، وله كتاب كبير في مسائل الخلاف ، قال الشيرازي : "لأعرف لهم كتاب في الخلاف أحسن منه . توفي سنة ٣٩٨ هـ ، وقيل غير ذلك" .

انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ص ٩٢ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ، ص ٤١ .
 (٤) لم أعثر له على ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب التراجم .

(٥) انظر : المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ، ص ٤٠٥-٤٠٦ ، الآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٥ ، احكام الفصول للباجي ص ٤١١ ، بيان المختصر ج ٢ ، ص ٥٦٧-٥٦٨ .

القول الرابع :

إذا كانت الزيادة متصلة بالمزيد عليه اتصال اتحاد يرفع التعدد والانفصال كزيادة ركعتين على ركعتي الصبح ، فهو نسخ ، وإن لم تكن متحدة بالمزيد عليه ، لم تكن نسخا ، كزيادة عشرين جلدة على حد القذف ، وهذا قول أبي حامد الغزالي وابن برهان (١)(٢).

القول الخامس :

إذا كانت الزيادة تفيد خلاف ما أفاده مفهوم المخالفة في النص المزيد عليه كانت الزيادة نسخا ، كنص الشارع على إيجاب الزكاة في السائمة ، فإيجابها بعد ذلك في المعلوفة يعد نسخا . أما إذا كانت الزيادة غير ذلك فلا تعد نسخا ، ولم تنسب هذا القول إلى أحد (٣).

القول السادس :

إذا كانت الزيادة رافعة لحكم شرعى وكانت متراخية عن المزيد عليه ، وكان دليل الزيادة صالحا لنسخ حكم النص ، كانت الزيادة نسخا ، أما إذا كانت الزيادة رافعة لحكم عقلى كالبراءة الأصلية ، أو غير متراخية عن المزيد عليه . أو لم يكن دليل الزيادة صالحا للنسخ ، فليست الزيادة بنسخ .

(١) هو أحمد بن على بن محمد ، المعروف بابن برهان ، بفتح الباء ، أبو الفتح ، الفقيه الشافعى الأصولى المحدث ، كان حنبلى المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشافعى ، كان حاد الذهن ، لا يسمع شيئا إلا حفظه ، وكان يضرب به المثل في تبخره في الأصول والفروع ، صنف في أصول الفقه "البيسط" و"الوسيط" و"الأوسط" و"الوجيز" . توفي سنة ٥١٨هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٦ ، ص ٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ، ص ٨٢ ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ٦٣ ، الفتحالمبين ج ٢ ، ص ١٦ .

(٢) انظر : المستصفى ج ١ ، ص ١١٧ ، الآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٥ .

(٣) انظر : المعتمد ج ١ ، ص ٤٠٥ ، الكلوزانى ، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزانى الحنبلى (ت ٥١٠هـ) ، التمهيد في أصول الفقه ، ج ٤ ، الطبعة الأولى ، تحقيق د. محمد بن على بن إبراهيم ود. مفيد محمد أبو عشمه ، (جدة : دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م) ج ٢ ، ص ٣٩٩ ، الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٤ .

وذهب الى هذا القول أبو الحسين البصرى واستحسنه الرازى ، واختاره الآمدى وابن الحاجب والبيضاوى (١).

واعترض التفتازانى (٢) على هذا القول :

بأنه المعلوم أن مرفع حكما شرعيا يعد نسخا ، ومالم يرفعه فليس بنسخ ، وليس الكلام فى هذا ، وإنما الكلام فى أى صورة تقتضى رفع حكم شرعى ، وأى صورة لاتقتضيه ، فكأنهم يقولون : ان كانت الزيادة نسخا فهى نسخ والا فلا ، وهذا لاحاصل له ، فهذا القول هو عين النزاع فى الزيادة على النص فجعله قولا مستقلا لاوجه له (٣).

الجواب :

وأجاب ابن عبد الشكور (٤) على اعتراض التفتازانى : بأن الزيادة قد

(١) انظر : المعتمد ج ١ ، ص ٤١٠ ، التمهيد للكلوذانى ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٦ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٧٥ .

(٢) هو سعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازانى ، العلامة الشافعى ، كان أصوليا مفسرا متكلما محدثا ، نحويا أديبا ، ولد بتفتازان من بلاد خراسان ، ثم رحل الى سرخس ، وأقام بها حتى أبعدته تيمور لك الى سمرقند فجلس فيها للتدريس وأقبل عليه الطلاب والعلماء ، واشتهرت تصانيفه فى الآفاق .

ومن مؤلفاته : "التلويح فى كشف حقائق التنقيح" فى الأصول و"تهذيب المنطق والكلام" و"حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب" فى الأصول و"شرح على العقائد النسفية" وغيرها . توفى سنة ٧٩١هـ فى سمرقند وقيل غير ذلك .

(٣) انظر ترجمته فى : الدرر الكامنة ج ٥ ، ص ١١٩ ، الفتح المبين ج ٢ ، ص ٢٠٦ . انظر : حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٤٦ ، التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٧٠ .

(٤) هو محب الله بن عبد الشكور البهارى ، الهندى ، كان محبا للعلم والعبادة معروفا بالتقوى والصلاح قاضى من الأعيان من أهل بهار ، ولى قضاء لكهنو ، ثم قضاء حيدر اباد ، ثم ولى صدارة ممالك الهند ، ولقب "بفاضل خان" . من مصنفاته : "مسلم الثبوت فى أصول الفقه الجامع بين أصول الحنفية والمتكلمين" ، وله "الجواهر المفرد" و"سلم العلوم" فى المنطق . توفى سنة ١١١٩هـ .

انظر ترجمته فى : الفتح المبين ج ٣ ، ص ١١٢ ، الأعلام ج ٥ ، ص ٢٨٣ .

ترفع حكما شرعيا فتكون نسخا ، وقد لا ترفع حكما شرعيا فلا تكون نسخا ، فمرادهم أن نفى أو اثبات كون الزيادة نسخا لا ينضبط كليا^(١). وقال ابن أمير الحاج^(٢): "الذى يتلخص في بيان هذا المذهب : أن الزيادة اذا ثبتت بما يصلح أن يكون ناسخا وكانت حكما شرعيا ومتأخرة عن المزيد عليه يصح منه النسخ وكان المرفوع حكما شرعيا كانت ناسخة"^(٣).

وزاد الآمدى قولاً سابعاً :

هو أن الزيادة المغيرة لحكم المزيد عليه في المستقبل كزيادة النية في المستقبل على الطهارة ، وزيادة عشرين سوطاً في حد القذف ، نسخ . وان لم تغير حكمه في المستقبل بأن كانت مقارنة له أو كانت الزيادة التي لا تنفك عنه عن المزيد عليه ، كزيادة ستر الركبة بعد وجوب ستر الفخذ لم ينسخ وذهب الى هذا القول أبو الحسن الكرخي وأبو عبد الله البصري^(٤).

وأنبه الى أن هذه المسألة من المسائل المتشعبة وقد كثر كلام الأصوليين في حكاية الأقوال والحجج والمناقشة في كل قول وسأقتصر على مذهبي الحنفية والجمهور لما سياتر على الاختلاف في هذه المسألة الاختلاف في كثير من الفروع الفقهية .

-
- (١) انظر مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٢ .
 (٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن حسن الحلبي الحنفى يعرف بابن أمير الحاج ، ولد بحلب عام ٨٤٥ هـ ، له في الأصول "التقرير والتحبير" شرح به التحرير لابن الهمام و"شرح المنار" لابن مودود الموصلى ، في فروع الفقه الحنفى ، وخيرة العصر في تفسير سورة العصر . توفي عام ٨٧٩ هـ .
 انظر ترجمته في : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ج ٩ ، ص ٢١٠-٢١١ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٣٢٨ .
 (٣) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ، ص ٧٥ .
 (٤) انظر : الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٤٤-٢٤٥ ، ميزان الأصول ج ٢ ، ص ١٠٨٧-١٠٨٨ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٤٧ .

المطلب الثاني الأدلة

أدلة الجمهور النافين لكون الزيادة نسخا مطلقا ومناقشتها :

استدل الجمهور النافون لكون الزيادة نسخا بما يلي :

قالوا : ان حقيقة النسخ لم توجد في الزيادة على النص ، لأن حقيقته تبديل ورفع للحكم الشرعى ، والزيادة تقرير للحكم المشروع وضم شيء آخر اليه ، والتقرير والضم ضد الرفع ، فلا يكون نسخا (١).

فالحاق صفة الايمان بالرقبة مثلا لا يخرجها من أن تكون مستحقة الاعتاق في كفارة الظهار ، فضم صفة الايمان الى الرقبة لا يغير الرقبة (٢) .

وكذلك الواجب بالكتاب في حد الزنا البكر جلد مائة ، والحاق التغريب بالجلد لا يخرج الجلد من أن يكون واجبا . بل هو واجب بعد اللاحاق أيضا ، فيكون وجوب التغريب ضم حكم آخر الى الجلد الثابت بالكتاب . وليس ذلك بنسخ كوجوب عبادة مستقلة (٣).

المناقشة :

ناقش الحنفية هذا الدليل بعدم التسليم أن الزيادة تقرير للأصل بل فيها معنى النسخ ، لأنه الازالة فالزيادة أزالته حكم الاعتداد بالمزيد عليه واجزائه وصحته ، وأخرجته عن كونه جميع الواجب وجعلته بعضه ، وأفادت التأثيم على المقتصر عليه بعد أن لم يكن آثما . وهذا هو معنى النسخ فانه تابع للمعنى (٤).

(١) انظر : العدة ج ٣ ، ص ٨١٦ ، التمهيد للكلوذاني ج ٢ ، ص ٤٠٠ .

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣١٨ .

(٣) انظر : كشف الأسرار للنسفى ج ٣ ، ص ١٩٢ ، حافظ الدين النسفى ، الامام أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت ٥٧١٠هـ) ، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ، ج ٢ ، الطبعة الأولى ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) ج ٢ ، ص ١٥٨ ، (مطبوع مع شرح نور الأنوار على الأنوار للملايكة) .

(٤) انظر : كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ١٩٥ ، محمد بن الشيخ أمان ، نزهة المشتاق شرح اللمع للشيرازى ، الطبعة بدون ، (القاهرة : المكتبة العلمية عام ١٩٥١م / ١٣٧٠هـ) ص ٣٥٢ .

المطلب الثالث أدلة الحنفية القائلين بأن الزيادة على النص نسخ ومناقشتها

استدل الحنفية بما يأتي :

(١) قالوا ان الزيادة على النص نسخ معنى لوجود حده فيها ، وهو بيان انتهاء الحكم الأول .

بيانه : أن الزيادة :

* اما زيادة شرط ، كاشتراط الايمان في اعتاق رقبة كفارة الظهار ، واشتراط الطهارة في الطواف . وهذه الزيادة ترفع حكما شرعيا ، وهو اجزاء اعتاق الرقبة مؤمنة أو كافرة واجزاء الطواف بلاطهارة . ومعنى الاجزاء : هو الخروج عن العهدة وهو حكم شرعى . وكذلك ترفع الزيادة اباحة كل من اعتاق الرقبة بلايمان . والطواف بلاطهارة ، والاباحة حكم شرعى . * واما زيادة جزء كزيادة ركعة في الفجر ، فانها ترفع حرمة الزيادة ، وهو أيضا حكم شرعى .

* واما الزيادة بالتخيير بين اثنين بعدما كان الواجب واحدا ، كما لو قال في الكفارة أطعم مسكينا أواعتق رقبة بعدما كان الواجب هو الأول ، فالزيادة هنا ترفع حرمة ترك ذلك الواجب الواحد .

* وأما الزيادة بالتخيير بين ثلاثة بعدما كان الواجب أحد اثنين لاعلى التعيين ، فالزيادة هنا ترفع حرمة ترك الاثنين ، كالتخيير بين الاعتاق والاطعام ، والكسوة بعد أن كان الواجب التخيير بين الاعتاق والاطعام فقط (١).

فرفع كل من الاجزاء والاباحة وحرمة الترك ، رفع لأحكام شرعية فيكون نسخا .

فان كان دليل الزيادة قطعيا ودليل المزيد عليه قطعيا عمل به ، وان كان دليل الزيادة ظنيا كخبر الواحد والقياس ، ودليل المزيد عليه قطعيا لايعمل بالزيادة لأنها نسخ ، وخبر الواحد والقياس لاينسخان القرآن . ولهذا لم يقولوا بشرطية الطهارة في الطواف ، لأن الطواف ثابت بالقرآن وهو قوله تعالى : {وليطوفوا بالبيت العتيق ...} (١) الآية . والطهارة ثبتت بخبر الواحد ، فزيادة الطهارة على النص وتقييد اطلاقه لايحوز بخبر الواحد المظنون ، لكن قلنا بوجوب الطهارة عملا بهذا الخبر فيجب الدم الجابر ان طاف محدثا لكن سقط الفرض (٢) .

ولم يقولوا بفرضية قراءة الفاتحة في الصلاة ، بل قالوا بوجوبها لثبوتها بخبر الواحد ، ولهذا قالوا : من تركها عامدا لا تبطل صلاته بل يعيدها مع الفاتحة مادام الوقت باقيا جبرا للنقصان ومن تركها ناسيا يسجد للسهو .
المناقشة :

ناقش الجمهور هذا الدليل بأننا لانسلم أن حرمة الترك التي رفعها التخيير حكم شرعي لأن حرمة الترك لهذا الواجب الواحد انما كانت ثابتة اذا لم يكن شيء آخر خلفا عن ذلك الواجب الواحد . أما اذا كان هناك شيء آخر خلفا عن ذلك الواحد فلا يكون تركه حراما ، فعلم أن حرمة تركه مبنية على عدم الخلف ، وعدم الخلف عدم أصلي ، ورفع العدم الأصلي لا يكون نسخا ، فحرمة ترك ذلك الواجب لا يكون نسخا (٣) .

الجواب :

وأجيب بأن عدم الخلف ليس علة لحرمة الترك بل النص علة لحرمة الترك ، لكن عند عدم الخلف ، فيكون حرمة الترك حكما شرعيا (٤) .

(١) سورة الحج : آية ٢٩

(٢) انظر فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر التوضيح على التنقيح ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٤) انظر المرجع السابق .

(٢) وقالوا ثانيا :

ان النص اذا ورد مطلقا عن زيادة جزء أو شرط كان دالا على الاجزاء وهو الخروج عن العهدة ، فيجب حمل النص على اطلاقه ، كقوله تعالى : {ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة...} (١)، فأى بقرة ذبحوها خرجوا عن العهدة ، والتقيد بجزء أو شرط معناه عدم الخروج عن العهدة الا بالاتيان بالمقيد ، كقوله تعالى : {انها بقرة صفراء} (٢) الآية . فالآية تفيد أن لا يخرج عن العهدة الا بذبح البقرة الموصوفة بوصف معين وهو الصفرة بعد أن كان يجزؤهم ذبح أية بقرة ، وهذا هو النسخ لأنه رفع حكم الاجزاء بدون ذلك القيد . والاجزاء حكم شرعى (٣).

المناقشة :

ناقش الجمهور هذا الدليل بأن القول بانتهاء المطلق بالمقيد نسخ غير مسلم اذ لاتعارض بينهما ، بل يمكن الجمع بينهما ، بأن يعمل بالقيد مع المطلق ، وفي ذلك امثال للأمر بالعمل المطلق ، ومعلوم أن الجمع أولى من الترجيح فضلا من القول بالنسخ ، اذ لا يقال بالنسخ الا اذا كان التعارض تاما والتنافى كاملا بحيث لا يمكن التوفيق بين النصين (٤).

وأجيب : بما تقدم من أن مقتضى المطلق اجزاء العمل به بدون القيد وتقتضى المقيد عدم اجزاء العمل بالمطلق ، وليس هذا جمعا بين الدليلين بل نسخ .

(٣) قالوا ثالثا :

ان زيادة التغريب على الجلد الثابت بالنص تجعل المزيد عليه بعض الحد ، وبعض الحد ليس بحد كما أن بعض العلة ليس بعلة ، وكذلك زيادة ركعة على ركعتي الفجر مثلا ، تجعل ركعتي الفجر ليستا فجرا وهكذا .

(١) سورة البقرة : آية ٦٧

(٢) سورة البقرة : آية ٦٩

(٣) انظر : كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ١٩٣ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٤) انظر المرجعين السابقين .

فالزيادة تجعل المزيد عليه غير مجزئ وحده ، وقد كان من قبل مجزئاً ،
ورفع الاجزاء رفع حكم شرعى وهو نسخ .

المناقشة :

نوقش هذا الدليل بأننا لانسلم أن رفع الاجزاء رفع حكم شرعى ،
وذلك أن معنى القول بأن الركعتين مجزئتان أنه لم يجب شىء آخر على
المكلف ، فهذا اشارة الى عدم التكليف ، وعدم التكليف حكم عقلى لاشعرى
، ورفع الحكم العقلى ليس نسخا ، بدليل أن العبادة اذا وجبت ابتداء فان
وجوبها رافع للبراءة الأصلية ، وهى حكم عقلى ، وليس ذلك بنسخ .
وأما قولهم ان بعض الحد ليس بحد كما أن بعض العلة ليس بعلة
فمدفوع بأن كلية الحد ليست بحكم شرعى فلا يكون رفعها نسخا .

الجواب :

وأجيب : بأننا لانسلم انها ليست بحكم شرعى ، لأن الحد لا يعرف
تقديره الا بالشرع ، فكان حكما شرعيا ، ولأن الحد متى كان واجبا ثم جاء
نص التغريب متراخيا ، فيكون النبى صلى الله عليه وسلم ساكتا عن حكم
التغريب ، والسكوت عند الحاجة بيان ، فصار وجوب انتفاء التغريب حكما
شرعيا بدلالة السكوت ، فاذا جاء خبر الواحد بايجاب التغريب كان نسخا
لحكم شرعى ، والخبر الواحد لا ينسخ القطعى (١).

ودفع هذا الجواب : بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسكت عن
التغريب بل بينه مقارنا لتزول آية الجلد بقوله صلى الله عليه وسلم فى
حديث عبادة بن الصامت "خذوا عنى خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا :
البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم" (٢).

(١) انظر كشف الأسرار ج ٣ ، ص ١٩٥ .

(٢) أخرجه مسلم فى الحدود ، باب حد الزنا . صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٢ ،
ص ١٨٨-١٩٠ .

تحرير محل النزاع :

محل النزاع في هذه المسألة هو هل الزيادة ترفع حكما شرعيا ، فيكون نسخا أو لا ترفع حكما شرعيا بل تفيد ضم قيد الى المطلق أو رفع للبراءة الأصلية ، فلا تكون نسخا ، لأن الزيادة على النص اما أن تكون رافعة لموجب استصحاب البراءة الأصلية أو رافعة لمفهوم النص أو رافعة لموجب الاطلاق والعموم (١).

فيرى الجمهور أن الزيادة لاتعد نسخا لرفعها مقتضى البراءة الأصلية ، فالنص الدال على المزيد عليه لا يقتضى ترك الزيادة لا بمنطوقه ولا بمفهومه ، وانما المقتضى لذلك البراءة الأصلية ورفعها لا يعد نسخا (٢).

بينما يرى الحنفية أن الزيادة رفعت حكما شرعيا حيث أن المزيد عليه يقتضى الاختصار على ماورد فيه وعدم الأخذ بالزيادة (٣).

كما أنه يقتضى الاطلاق في الحكم ، والاطلاق معنى مقصود من الكلام وله حكم معلوم وهو الاتيان على اطلاقه من غير نظر الى قيد ، فالأخذ بالزيادة يعد رفعا لهذا المقتضى ورفع رفعه حكم شرعى فكان نسخا (٤).

ثمرة الخلاف :

تظهر ثمرة الخلاف في هذه القاعدة الأصولية ، في أن من قال بالزيادة على النص نسخ لم يأخذ بزيادة خبر الواحد والقياس على النص القاطع ، لأنه لا ينسخ المتواتر بخبر الواحد والقياس .
وأما من قال ان الزيادة لاتعتبر نسخا فقد قبل الزيادة بخبر الواحد والقياس على النص لأنها ضم حكم الى حكم .

(١) انظر : شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع ج ٢ ، ص ٩٢ ، نزهة المشتاق ص ٣٥١ ، المسودة ص ٢١٠ .

(٢) انظر تقرير الشريبي على شرح المحلى على متن جمع الجوامع ج ٢ ، ص ٩١ .

(٣) انظر : كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ، ص ١٥٩ ، شرح المحلى على متن جمع الجوامع ج ٢ ص ٩٢ .

(٤) انظر : أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٩٣ ، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ١٩٣ .

وقد ظهر هذا الخلاف جليا في كثير من الفروع حيث رد الحنفية أخبارا بناء على رأيها فهي اقتضت على وجهة نظرها زيادة على القرآن ، وأما الجمهور فقد قبل تلك الأخبار^(١).

وسأبحث في المبحث التالي بعض التطبيقات في الفروع التي اختلفوا فيها لاختلافهم في هذه القاعدة وبعض هذه الفروع للحافظ ابن حجر رأى فيها والبعض الآخر بحث فيها لابرار الخلاف المبنية على الاختلاف في هذه القاعدة .

(١) انظر : المستصفى ج ١ ، ص ١١٨ ، البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٤٤ ، ارشاد الفحول ص ١٩٦ .

المبحث الثاني التطبيقات على القاعدة

التطبيق الأول :

القضاء بشاهد ويمين

هذه القاعدة تفرعت في فتح الباري من كتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود .

أخرج البخارى بسنده الى الأشعث بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "شاهدك أو يمينه" (١).

هذا الحديث سبق أن بحثت فيه في تطبيق تعريف النسخ في المبحث الثالث من الفصل الأول (٢). وفي المبحث الثانى من الفصل الثالث (٣)، وسأتناوله في هذا المبحث الخلاف بين الجمهور والحنفية في جواز القضاء بشاهد ويمين المدعى عليه .

قال البخارى في ترجمة باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود .

قال النبى صلى الله عليه وسلم : "شاهدك أو يمينه" ، وقال قتبية : حدثنا سفيان عن ابن شيرمة كلفنى أبو الزناد فى شهادة الشاهد ويمين المدعى فقلت : قال الله تعالى :

{واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى} (٤). قلت : اذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين المدعى ، فما تحتاج أن تذكر احدهما الأخرى ، ما كان يصنع بذكر هذه الأخرى (٥).

(١) صحيح البخارى ، الحديث برقم (٢٦٦٩، ٢٦٧٠) ، انظر الفتح ج ٥ ، ص ٣٣١ .

(٢) انظر ص ٧٦ .

(٣) انظر ص ١٢٦ .

(٤) سورة البقرة : آية ٢٨٢

(٥) صحيح البخارى مع شرحه فتح الباري ج ٥ ، ص ٣٣١ .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - قوله " في شهادة الشاهد ويمين المدعى " أى فى القول بجوازها ، وكان مذهب أبى الزناد القضاء بذلك كأهل بلده ومذهب ابن شبرمة خلافه كأهل بلده فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد فى ذلك ، واحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر فى الآية الكريمة ثم قال الحافظ : وإنما تتم له الحجة بذلك على أصل مختلف بين الفريقين ، وهو أن الخبر إذا ورد متضمنا لزيادة على ما فى القرآن هل يكون نسخا والسنة لاتنسخ القرآن ؟ أو لا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به ؟

والأول مذهب الكوفيين ، والثانى مذهب الحجازيين (١).

أى أن الكوفيين يرون أن الزيادة على النص نسخ والحجازيون يرون أنه ليس بنسخ .

وقال الحافظ . رحمه الله . فى موضع آخر : بأن بعض الحنفية أجاب بأن الحديث زاد على ما فى القرآن والزيادة على القرآن نسخ ، وأخبار الآحاد لاتنسخ المتواتر ، ولاتقبل الزيادة من الأحاديث الا اذا كان الخبر بها مشهورا . وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ، ولارفع هنا ، وأيضا فالناسخ والمنسوخ لابد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق فى الزيادة على النص ، وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة ، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة كما فى قوله تعالى {وأحل لكم ماوراء ذلكم} .

وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها ، وسند الاجماع فى ذلك السنة الثابتة ، وكذلك قطع رجل السارق فى المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة .

ثم قال : وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة فى أحكام كثيرة كلها زائدة على ما فى القرآن كالوضوء بالنبيذ والوضوء من القهقهة ومن القيء ، والمضمضة والاستنشاق فى

الغسل دون الوضوء ... وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب (١).

فالحافظ - رحمه الله - يقول برأى الجمهور ويرد على أدلة الحنفية وأنى بأمثلة يقولون بها ، وهذه الأمثلة تتضمن الزيادة التي ينكرونها على الجمهور .

(١) فتح البارى ج ٥ ، ص ٣٣٣ .

التطبيق الثانى :النية فى الوضوء والغسل

كتاب الوحى - باب كيف كان بدء الوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخرج البخارى بسنده الى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى . فمن كانت هجرته الى دنيا يصيبها ، أو الى امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه" (١).

الشرح :

اختلف جمهور الفقهاء والحنفية هل النية شرط فى صحة الوضوء والغسل؟

فذهب الجمهور الى أن النية لازمة فى الوضوء والغسل .
فقال المالكية والشافعية وابن تيمية : ان النية فرض فى الوضوء والغسل ، وقال الحنابلة بأنها شرط (٢).
والقولان متقاربان لأن المراد بالفرض هو ما لا بد منه ركنا كان أو شرطاً.

-
- (١) صحيح البخارى ، الحديث رقم (١) ، انظر الفتح ج ١ ، ص ١٥ .
(٢) انظر : الخطاب ، محمد بن محمد (ت ٩٥٤هـ) ، مواهب الجليل لشرح مختصر جليل ، ج ٦ ، الطبعة بدون ، (طرابلس ليبيا) مكتبة النجاح ، التاريخ بدون) ج ١ ، ص ٢٣٠ ، بهامشه : التاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق ، الدردير ، أحمد بن محمد (ت ١٢٠١هـ) ، الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، ج ٤ ، الطبعة بدون ، (القاهرة : دار المعارف عام ١٩٧٢م) ج ١ ، ص ٤٥ ، بهامشه بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوى ، المجموع ج ١ ، ص ٣١١ ، الخطيب الشربيني محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ) ، مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، ج ٤ ، الطبعة بدون ، (القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبي عام ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م) ج ١ ، ص ٤٧ ، المغنى لابن قدامة ج ١ ، ص ٩١ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ، ص ٤٧ .

وذهب الحنفية الى أن النية غير لازمة في الوضوء والغسل ، بل هي سنة لمواظبة الرسول صلى الله عليه وسلم عليها^(١).
الأدلة :

أدلة الجمهور القائلين بلزوم النية ومناقشتها :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

(١) من الكتاب :

(أ) قوله تعالى :

{ياأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ...} ^(٢) الآية .

وجه الدلالة : أمر الله سبحانه وتعالى بغسل أعضاء الوضوء لأجل الصلاة ، وهذا هو النية ، فعل أمر لأجل فعل أمر آخر ^(٣).

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . واستنبط بعض العلماء من قوله تعالى {اذا قمتم الى الصلاة} ايجاب النية فى الوضوء ، لأن التقدير : اذا أردتم القيام الى الصلاة فتوضؤوا لأجلها ، اذا رأيت الأمير فقم ، أى لأجله ^(٤).

نوقش : بأننا لانسلم أن آية الوضوء تدل على شرطية النية فى الوضوء وذلك لأن الوضوء شرط لصحة الصلاة والشرط يراعى وجوده مطلقا لاوجوده قصدا ^(٥).

(١) انظر : ابن نجيم ، زين الدين ابراهيم (ت ٩٧٠هـ) ، البحر الرائق شرح كتر الدقائق ج ٨ ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار المعرفة ، التاريخ بدون) ج ١ ، ص ٢٥ ، وبهامشه : منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) ، تبين الحقائق ج ١ ، ص ٥ .

(٢) سورة المائدة : آية ٦

(٣) انظر : المجموع ج ١ ، ص ٣١٣ ، مواهب الجليل ج ١ ، ص ٢٣٠ ، المغنى ج ١ ، ص ٩٢ .

(٤) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٢٨٠-٢٨١ .

(٥) انظر الخوارزمي ، الكفاية ج ١ ، ص ١٩ .

ورد : بأن هذا القول معارض بالتييم ، فانه شرط لحكم آخر وليس حكما مستقلا بذاته ، ومع ذلك قلتم بأن النية شرط فيه .
(ب) قال تعالى :

{وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ...} (١) الآية .

وجه الدلالة : أمر الله سبحانه وتعالى الاخلاص في العبادة ، والاخلاص محض النية والأمر يقتضى الوجوب ، وبهذا تكون النية واجبة في كل عبادة .

نوقش : بأن الآية وان دلت على وجوب النية في كل العبادات لكن الوضوء شرط في صحة الصلاة ولا يشترط فيه أن يكون عبادة بل هى وسيلة كستر العودة .

(٢) من السنة :

ما أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "انما الأعمال بالنيات" (٢) الحديث .

وجه الدلالة : "انما" لفظة تفيد الحصر ، فحصر النبي صلى الله عليه وسلم صحة العمل الشرعى بوجوب النية فيه (٣) .

ونوقش : بأن حقيقة هذه اللفظة (انما) متروكة فلا تحمل على العموم وذلك لأن كثيرا من الأعمال توجد بلانية ، فعلم أن هناك مقدرًا وتقدير صحة العمل دون غيره مع أن اللفظ يحتمل تقديرين : نفى الصحة ، ونفى الكمال ، اختيار بلامرجح . والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال يبطل به الاستدلال .

(١) سورة البينة : آية ٥ . وانظر المجموع ج ١ ، ص ٣١٣ .

(٢) انظر البخارى مع الفتح ج ١ ، ص ١٥ ، الحديث رقم (١) .

(٣) انظر : المغنى ج ١ ، ص ٩٢ ، نهاية المحتاج ج ١ ، ص ١٥٧ ، المجموع ج ١ ، ص ٣١٣

ونسلم أن الوضوء لا يعد عملا شرعيا ولا يشاب عليه المتوضىء إلا بوجود النية ، ولكن ليس الخلاف في هذا بل في أنه إذا لم ينو المتوضىء ولم يقع عبادة ، هل يصح أن يقع مفتاحا للصلاة أم لا؟ وليس في هذا الحديث دلالة على نفى هذا أو اثباته^(١).

أجيب : بأننا لم نقل بأن حقيقة هذه اللفظة مرادة ، وذلك لأن كثيرا من الأعمال توجد بلانية . وإنما قلنا المراد حكم العمل لا يثبت إلا بالنية^(٢). وإنما اخترنا لفظة الصحة عند التقدير دون غيرها من الألفاظ ، لأن نفى الصحة أقرب إلى نفى الوجود من أى لفظ آخر ، ولأنه أقرب المجازين قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - والحديث متروك الظاهر لأن الذوات غير منتفية ، إذ التقدير : لا عمل إلا بالنية ، فليس المراد نفى ذات العمل لأنه قد يوجد بغير نية ، بل المراد نفى أحكامها كالصحة والكمال ، لكن الحمل على نفى الصحة أولى لأنه أشبه بنفى الشيء نفسه ، ولأن اللفظ دل على نفى الذات بالتصريح وعلى نفى الصفات بالتبع ، فلما منع الدليل نفى الذات بقيت دلالته على نفى الصفات مستمرة .

وقال أيضا : قال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال ، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال ، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوما للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى .

قال الحافظ : وفى هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشتراط النية وليس الخلاف بينهم فى ذلك إلا فى الوسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم فى اشتراط النية لها ، ومن ثم خالف الحنفية فى اشتراطها للوضوء ، وخالف الأوزاعى فى اشتراطها فى التيمم أيضا^(٣).

(١) انظر : أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ، ص ٣٣٧ ، البحر الرائق ج ١ ، ص ٢٦-٢٧ السرخسى ، محمد بن أحمد (ت ٤٩٠هـ) ، المبسوط ، ج ٣٠ ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار المعرفة ، التاريخ بدون) ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) انظر المجموع للنووى ج ١ ، ص ٣١٣ .

(٣) انظر الفتح ج ١ ، ص ٢٠ .

(٣) ومن المعقول :

ان الوضوء عبادة محضة ذات أركان طريقها الأفعال ، فلا يصح بغير نية كسائر العبادات (١).

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية القائلون بعدم لزوم النية بالكتاب والسنة والمعقول .

(١) الكتاب :

قال الله تعالى : {ياأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ...} الآية (٢).

وجه الدلالة : نصت الآية على الغسل والمسح وذلك يتحقق بامرار الماء أو اليد المبتلة على أعضاء الوضوء بدون نية ، اذ ليس في لفظ هذه الآية ما يدل عليها (٣).

وقالوا : القول باشتراط النية في الوضوء يعتبر زيادة على النص والزيادة على النص نسخ ، ولا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد ولا بالقياس . أما الأول : فلأن المفهوم اللغوي للوضوء والغسل لا يشمل على النية كما قدمت .

وأما الثاني : فلأنه مادام مفهومهما ليس فيه النية يكون الالتزام بالنية نسخ لما ثبت بالكتاب ، والنسخ بخبر الواحد ممنوع .

ونوقش : بأننا لانسلم أن آية الوضوء لم تدل على اشتراط النية في الوضوء فان الله تعالى طلب الفعل وهو غسل أعضاء الوضوء لأجل فعل أمر آخر هو - القيام للصلاة - ولا معنى للنية الا هذا ، فانها فعل أمر لأجل فعل أمر آخر ، ولا ينطبق على هذا قاعدة الزيادة على النص لأن الآية تدل

(١) انظر : المجموع ج ١ ، ص ٣١٣ ، كشف القناع ج ١ ، ص ٨٥ .

(٢) سورة المائدة : آية ٦

(٣) انظر : أحكام القرآن للجصاص ج ١ ، ص ٣٣٣-٣٣٤ ، تبين الحقائق ج ١ ، ص ٥

على النية وجاءت السنة مؤكدة على مافي الآية (١).

(٢) من السنة :

أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم من حديث رفاع بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "انها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين" (٢).

وجه الدلالة : علم النبي صلى الله عليه وسلم الأعرابي الوضوء فبين له فروضه ولم يبين له النية ولو كانت من فروض الوضوء لبينها له ، لأنه يجهل أحكام الطهارة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يصح (٣).

نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض للنية في هذا الحديث وعدم تعرضه لها فيه لا يدل على عدم فرضيتها ، أو كونها شرطاً ، فقد ثبت الفرضية أو الشرطية بآية الوضوء والأحاديث والأقيسة (٤).

(١) انظر مواهب الجليل ج ١ ، ص ٢٣ .

(٢) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وتتمته : عن علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع - في المساء صلاته - ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : "انها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ، ثم يكبر الله عز وجل ويحمده ويقرأ من القرآن ما تيسر ثم يكبر ويسجد ، فيمكن وجهه - أو قال جبهته - من الأرض حتى تطمئن مفاصله ، ثم يكبر فيستوى قاعداً على مقعده فيقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا : أربع ركعات حتى فرغ ، لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك" .

قال الترمذى : حديث حسن ، وذكر ابن القطان أن يحيى - أى يحيى بن علي بن خلاد لا يعرف له حال وأبوه على ثقة وجده يحيى بن خلاد أخرجه له البخارى . وقال الحافظ : يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد مقبول من السادسة ، وقال قال ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات يحيى بن علي بن خلاد ، مات سنة تسع وعشرين - أى بعد المائتين . انظر نصب الراية ج ١ ، ص ٧ .

أخرجه الترمذى ، الحديث رقم (٣٠٢) ، وأبو داود برقم (٨٥٨) .

(٣) انظر : تبين الحقائق ج ١ ، ص ٥ ، البحر الرائق ج ١ ، ص ٢٨ .

(٤) انظر المجموع ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٣) من المعقول :(أ) القياس على ستر العورة :

فالطهارة شرط من شروط الصلاة لاعلى طريق البدل فلا يفتقر الى النية كستر العورة .

نوقش : بأن ستر العورة من شروط الصلاة ، ولكن لا تشترط له النية لأن نية الصلاة تضمنته فهو موجود فيها حقيقة بخلاف الوضوء فان الموجود منه في الصلاة حكمه لاحقيقته فاحتاج الى النية (١).

ثم ان ستر العورة وان كان من شروط الصلاة الا أنه ليس عبادة محضة بل المقصود منه صيانة العورة من النظر اليها ، فلم يحتج الى النية بخلاف الوضوء ، فانه عبادة محضة ، ولهذا يطلب ستر العورة ممن ليس أهلا للتكليف كالمجنون والصبي حيث يؤمر وليه بستر عورته مع عدم تكليفه بالصلاة ولا غيرها من العبادات (٢).

(ب) القياس على ازالة النجاسة :

قالوا : الوضوء والغسل طهارة بالماء فأشبهت ازالة النجاسة فلا تحتاج الى نية ، وذلك أن النجاسة العينية أشد وأغلظ من الحدث الحكمي ، فاذا أزال الماء الطهور النجاسة العينية بدون نية فمن باب أولى أن يزيل ما هو أخف منها وهو الحدث الحكمي بدونها (٣).

نوقش : بأن الوضوء والغسل طهارة بالماء ، ولكن تختلف هذه الطهارة عن ازالة النجاسة العينية في انها عبادة ، والعبادة لا تكون الا منوية (٤). والنجاسة العينية لا تحتاج الى النية عند ازالتها ، لأنها ظاهرة محسوسة فمرور الماء الطهور بها وملاقاتها لها كفيل بازالتها ، بخلاف الحدث الحكمي فانه أمر معنوي يقوم بالبدن ولا يرد عليه الماء ، ولا يقابله فاحتاج الى النية لرفع حكمه (١).

(١) انظر شرح منتهى الارادات ج ١ ، ص ٤٧ .

(٢) انظر : المجموع ج ١ ، ص ٣٥١ ، نهاية المحتاج ج ١ ، ص ١٥٧ .

(٣) انظر المبسوط للسرخسي ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) انظر المغنى لابن قدامة ج ١ ، ص ٩٢ .

(٥) انظر المجموع ج ١ ، ص ٣١٥ .

قال البخارى : باب ما جاء : ان الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى . فدخل فيه الايمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام . وقال الله تعالى : { قل كل يعمل على شاكلته } : على نيته (١) . قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . قوله " والوضوء " أشار به الى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الأوزاعى وأبى حنيفة وغيرهما ، وحجتهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة الى عبادة كالصلاة ، ونوقضوا بالتيمم فانه وسيلة ، وقد اشترط الحنفية فيه النية ، واستدل الجمهور على اشتراط النية فى الوضوء بالأدلة الصحيحة المصرحة بوعده الثواب عليه فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود (٢) .

فالحافظ يشترط النية فى الوضوء والغسل فهو يوافق الجمهور فيما ذهبوا اليه .

تحرير محل النزاع :

قال ابن رشد (٣) : سبب اختلافهم فيها هو تردد الوضوء بين أن يكون عبادة محضة - أى غير معقولة المعنى - وانما يقصد بها القربة فقط كالصلاة وغيرها ، وبين أن يكون عبادة معقولة المعنى كغسل النجاسة ، فانهم لا يختلفون فى أن العبادة المحضة مفتقرة الى النية والعبادة المفهومة المعنى غير

(١) صحيح البخارى فى كتاب الايمان ، ترجمة باب رقم ٤١ ، انظر فتح البارى ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٢) راجع الفتح ج ١ ، ص ١٦٤ .

(٣) هو الاما القاضى أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبى الأندلسى الشهير بابن رشد الحفيد ، من أهل قرطبة وقاضى الجماعة بها ولد سنة ٥٢٠هـ قبل وفاة جده أبو الوليد بن رشد بشهر ، درس الفقه والأصول والحكمة والطب وعلم الكلام ، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية . له مؤلفات كثيرة منها : " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " و " مختصر المستصفى " و " الكليات فى الطب " وغيرها . توفي سنة ٥٩٥هـ .

انظر ترجمته فى : الديباج المذهب ج ٢ ، ص ٢٥٧-٢٥٩ (٧٦) ، شذرات الذهب ج ٤ ، ص ٣٢٠ .

مفتقرة الى النية ، والوضوء فيه شبه من العبادتين ، ولذلك وقع الخلاف فيه وذلك انه يجمع عبادة ونظافة^(١).

(١) راجع ابن رشد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ٢ ج ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م) ج ١ ، ص ٦ .

التطبيق الثالث : حكم قراءة الفاتحة للمأموم .

كتاب الأذان . باب وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر .

أخرج البخارى بسنده الى عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" (١).

اتفق الفقهاء على فرض القراءة في الصلاة للقادر على ذلك الا أنهم اختلفوا في كون تلك القراءة متعينة في سورة الفاتحة على قولين :

القول الأول : قراءة الفاتحة في الصلاة فريضة من فرائضها ، وهي متعينة فيها الا لعاجز . وقال بهذا القول المالكية والشافعية والحنابلة (٢).

القول الثانى : قراءتها في الصلاة واجبة وليست بفرض (٣) ولا متعينة ، فمن قرأ غيرها أجزأته الا أنه يعد مسيئاً ، وقال بهذا القول الحنفية وأحمد ابن حنبل في رواية عنه (٤).

الأدلة :

أدلة الجمهور ومناقشتها :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه بأدلة من السنة والمعقول .

(١) صحيح البخارى ، الحديث رقم (٧٥٦) . انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٢٧٦ .

(٢) انظر : مواهب الجليل ج ١ ، ص ٥١٨ ، نهاية المحتاج ج ١ ، ص ٤٦٧ ، شرح منتهى الارادات ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٣) الحنفية يفرقون بين الفرض والواجب ، فالفرض ماثبت بدليل لاشبهة فيه ، وهو موجب للعلم والعمل . أما الواجب : فهذا اسم لما لزم بدليل فيه شبهة ، وهو موجب للعمل لا العلم .

انظر الحبازى ، الامام جلال الدين أبى محمد عمر بن محمد بن عمر (ت ٥٦٩هـ) ، المغنى في أصول الفقه ، الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، (مكة : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى ، عام ١٤٠٣هـ) ص ٨٣-٨٤ .

(٤) انظر : تبين الحقائق ج ١ ، ص ١٠٥ ، المغنى ج ١ ، ص ٥٢٠ .

(١) من السنة :

مارواه البخارى ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" (١).

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادى أنه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد" . رواه أحمد وأبو داود والدارقطنى (٢).

وجه الدلالة : نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكون هناك صلاة بغير فاتحة الكتاب والنفى هنا هو نفى ذات الصلاة - أى لا صلاة شرعية بدون قراءة الفاتحة . فلا يحتاج الى اضممار الصحة أو الاجزاء أو الكمال لأنه انما يحتاج الى اضممارها عند عدم امكان انتفاء الذات ويمكن هنا لأن ألفاظ الشارع تحمل على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا اللغويات (٣).

ونوقش : بأن قوله صلى الله عليه وسلم "لا صلاة" محمول على نفى الفضيلة والكمال أى لا صلاة فاضلة أو كاملة لمن لم يقرأ بأمر الكتاب . وبهذا يتم الجمع بين السنة والكتاب (٤).

وأجيب : بأن اللفظ لا يحمل على غير حقيقته الا عند الضرورة ولا ضرورة هنا ، لأنه يمكن حمل اللفظ على حقيقته ، وهو نفى الذات

(١) الحديث سبق تخريجه فى ص ٣٤٤ .

(٢) الحديث رواه أبو داود فى كتاب الصلاة ، باب من ترك القراءة فى صلاته حديث رقم (٨٢٠) ، من طريق جعفر بن ميمون ، قال النسائى انه ليس بثقة . وأحمد قال ليس بقوى . وابن عدى قال يكتب حديثه فى الضعفاء .

ولكن يشهد لصحته ما عند مسلم وأبى داود وابن حبان من حديث عبادة بن الصامت بلفظ "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا" ، ويشهد له أيضا حديث المسىء صلاته . انظر نيل الأوطار ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٣) انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(٤) انظر تبين الحقائق ج ١ ، ص ١٠٥ .

وذلك لأنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وكلامه يحمل على الأمور الشرعية لأنه جاء لبيان الشرعيات لا اللغويات (١).

ثم لو سلم بتعذر الحمل على حقيقته ، فالحمل على أقرب المجازين الى الحقيقة أولى من الحمل على بعدهما ، ونفى الصحة أقرب الى نفي الحقيقة ، وهو السابق الى الفهم (٢).

(٢) من المعقول :

انه لما كانت القراءة ركنا في الصلاة ، كانت معينة كالركوع في السجود (٣).

أدلة الحنفية ومناقشتها :

استدل الحنفية بالكتاب والسنة والمعقول .

(١) من الكتاب :

قال الله تعالى : { فاقراءوا ما تيسر من القرآن ... } (٤) الآية .

وجه الدلالة : أمر الله تعالى بقراءة ما تيسر من القرآن من غير تعيين الفاتحة أو غيرها ، فيكون المأمور به أدنى ما ينطبق عليه القرآن فيكون فرضاً (٥).

وقالوا : ان القول بفرضية الفاتحة في الصلاة زيادة على مطلق النص بخبر الواحد ، وهذا غير جائز لأنه يعتبر نسخاً والظنى لا ينسخ القطعى (٦). ونوقش هذا الدليل : بأن هذه الآية لاتدل على فرضية القراءة في الصلاة لأنها واردة في قيام الليل .

(١) انظر الفتح ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(٢) انظر المجموع ج ٣ ، ص ٣٢٨ .

(٣) سورة المزمل : آية ٢٠

(٤) انظر المغنى ج ١ ، ص ٥٢٠ .

(٥) انظر البحر الرائق ج ١ ، ص ٣١٢ .

(٦) انظر : المبسوط ج ١ ، ص ١٩ ، تبين الحقائق ج ١ ، ص ١٠٥ .

أما قولهم بأنه نسخ فمردود بأنه ليس من باب النسخ بل من باب
الاطلاق والتقيد ، فالآية مطلقة والحديث قيدها .

ولو سلمنا بأنها واردة في قدر القراءة ، فيمكن حملها على الفاتحة ،
لأنها ميسرة لكل واحد ، أو العاجز عنها وهذا الرد يجمع بين الدليلين (١).
(٢) من السنة :

أخرج البخارى ومسلم وغيرهما من حديث أبى هريرة - رضى الله
عنه - ان النبى صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته : "إذا قمت الى
الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن ... " الحديث (٢).

وجه الدلالة : ان الرسول صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بالقراءة
مطلقا ولم يعين الفاتحة ، فلو كانت فرضا في الصلاة لبينها له ، لأنه جاهل
بالأحكام حيث لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما يدل هذا الحديث
على الوجوب لأنه خير واحد وهو يفيد العمل لا العلم (٣).

وأجيب : بأن قوله في حديث المسيء صلاته "ثم اقرأ ماتيسر معك
من القرآن" يحمل على الأحاديث المصرحة بالفاتحة : على أنه قد ورد في
بعض رواياته ، عند أحمد وابن حبان "ثم اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما
شئت" (٤).

(٣) من المعقول :

أنه لما كانت الفاتحة وسائر القرآن سواء في سائر القرآن كانت كسائره
في الصلاة .

نوقش هذا : بأنه لا يلزم من أخذ الفاتحة لحكم سائر القرآن في بعض
الأحكام لاسيما وأنه قد وردت أحاديث صحيحة تنص على فرضية الفاتحة
دون غيرها فوجب المصير اليها (٥).

(١) انظر المغنى ج ١ ، ص ٥٢٠ ، مغنى المحتاج ج ١ ، ص ١٥٩ .

(٢) صحيح البخارى الحديث رقم (٧٥٧) ، انظر الفتح ج ٢ ، ص ٢٧٦-٢٧٧ .

(٣) انظر تبين الحقائق ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٤) انظر : المغنى ج ١ ، ص ٥٢٠ ، نهاية المحتاج ج ١ ، ص ٤٧٧ .

(٥) انظر المرجعين السابقين .

وأيضاً فإن الاجماع وقع على أن من ترك الفاتحة كان مسيئاً بخلاف
مالو ترك بقية السور^(١).

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . "وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة
فى الصلاة الحنفية لكن بنوا على قاعدتهم انها مع الوجوب ليست شرطاً فى
صحة الصلاة ، لأن وجوبها انما ثبت بالسنة ، والذى لا تتم الصلاة الا به فرض ،
والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى : {فاقرؤا ما تيسر
من القرآن} فالفرض قراءة ما تيسر ، وتعيين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون
واجباً يأثم من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه ، ثم قال : واذا تقرر ذلك لا ينقض
عجبي ممن يعتمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة فيصلى صلاة يريد
أن يتقرب بها الى الله تعالى وهو يعتمد ارتكاب الاثم فيها مبالغة فى تحقيق
مخالفته لمذهب غيره"^(٢).

والحافظ ذكر مذهب الحنفية وأدلتهم والسبب فى عدم القول بفرضيتها
معرض انكار وزجر .

(١) راجع المغنى ج ١ ، ص ٥٢٠ .

(٢) انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٨٣ .

التطبيق الرابع :

تغريب الزانى البكر .

كتاب الحدود . باب البكران يجلدان وينفيان .

أخرج البخارى بسنده الى زيد بن خالد الجهنى^(١) قال : "سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام"^(٢).

الشرح :

اختلف الفقهاء فى ضم التغريب الى الجلد فى حد الزانى البكر على

قولين :

الأول : ان التغريب من حد الزانى البكر ، وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم . فقد اتفقوا جميعا على تغريب الذكر الحر عاما ، ولكنهم اختلفوا فى نفى الحرائر من النساء ، والرقيق ذكرا وأنثى . فالمالكية : يرون أن التغريب خاص بالذكر الحر فقط ، أما المرأة الحرة والرقيق ذكر أو أنثى فلا يغربون^(٣).

والشافعية : يغربون الذكر والأنثى الحرين ويشترطون لتغريب الأنثى وجود محرم معها . أما الرقيق فعلى الصحيح تغريبه ذكرا كان أو أنثى ستة أشهر^(٤).

(١) هو الصحابى زيد بن خالد الجهنى ، مختلف فى كنيته ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ، شهد الحديبية ، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح ، وأحاديثه فى الصحيحين وغيرهما ، مات سنة ٧٨هـ بالمدينة عن ٨٥ سنة وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ١ ، ص ٥٦٥ ، شذرات الذهب ج ١ ، ص ٨٤ .

(٢) صحيح البخارى ، الحديث رقم (٦٨٣١) ، انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٢ .

(٣) انظر : بداية المجتهد ج ٢ ، ص ١٣٦ ، الخرشى ، محمد بن عبد الله (ت ١١٠١هـ) ،

منح الجليل على مختصر العلامة خليل ، ج ٨ ، الطبعة الثانية ، (مصر : المطبعة

الأميرية ، ١٣١٧-١٣١٨هـ) ج ٨ ، ص ٨٣ ، وبهامشه حاشية على العدوى

(ت ١١٩٨هـ) .

(٤) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ، ص ٤٢٨ .

والحنابلة : يغربون الذكر والأنثى الحرين ، ويشترطون لتغريب الأنثى وجود محرم معها ، أما الرقيق فلا يقولون بتغريبه (١).

الثانى : التغريب ليس من الحد ولكن للامام أن يغرب اذا رأى فى ذلك مصلحة ، فيكون من قبيل التعزير لا الحد ، وأخذ بهذا القول الحنفية (٢).

الأدلة :

أدلة الجمهور ومناقشتها :

استدل الجمهور القائلون بالنفى بأدلة من السنة والأثر .

(١) من السنة :

(أ) ما أخرجه مسلم واللفظ له وأبو داود والترمذى وابن ماجه عن عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالكبر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم" (٣).

وجه الدلالة : صرح الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث ، الجلد والتغريب معا ، وهو ظاهر فى كون الكل حده .

المناقشة :

نوقش هذا الدليل من وجهين :

أولا : أن قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر منسوخ كشره الا فى الثيب بالثيب ، ولقد نسخ بآية النور لتقدمه عليها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : "خذوا عني" ولو كانت الآية متقدمة على حديث عبادة لقال عليه الصلاة والسلام : خذوا عن الله بدلا من قوله خذوا عني (٤).

(١) انظر : المغنى ج ١٠ ، ص ١٣٣ ، شرح منتهى الارادات ج ٣ ، ص ٣٤٤ .

(٢) انظر تبين الحقائق ج ٣ ، ص ١٧٣ .

(٣) صحيح مسلم ، باب حد الزنا ، الحديث رقم

انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ، ص ١٨٨-١٨٩ .

(٤) انظر : تبين الحقائق ج ١٢ ، ص ١٦٥ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ، ص ١٨٧ .

أجيب هذا بما قاله ابن حجر رحمه الله : بأن القطع بتقديم حديث عبادة على الآية يحتاج الى ثبوت التاريخ والعكس أقرب فان آية الجلد مطلقة فى حق كل زان فخص منها فى حديث عبادة الثيب ، ولا يلزم من خلو آية النور عن النفى عدم مشروعيته . فالقول بتقديمها من قبيل الظن فلا يعول عليه . وأيضا ان قصة العسيف انما كانت بعد آية النور لأنها كانت فى قصة الافك ، وهى متقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرها وانما هاجر بعد قصة الافك بزمن (١).

ثم ان ابن الهمام (٢) خالف الحنفية فى دعواهم بنسخ شطر حديث عبادة بن الصامت : البكر بالبكر ، كشره الآخر المتفق على نسخه ، قال : لا يلزم من نسخ شطر الحديث نسخ باقيه ، بل يجوز أن يروى جمل بعضها نسخ وبعضها الآخر لم ينسخ (٣).

ثانيا : قالوا لا يدل حديث عبادة على أن التغريب من الحد فان أقصى مافيه هو عطف واجب على واجب وهو لا يقتضى على أن التغريب من الحد . وأيضا : ان الأخذ بحديث عبادة واعتبار ان كل ماورد فيه حد يوجب نسخ ما أفاده الكتاب من ان جميع الواجب الجلد فقط ، والكتاب لا يجوز نسخه بخبر الواحد (٤).

-
- (١) انظر : فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٥ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ، ص ١٨٧ .
 (٢) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسى الاسكندرى ، ولد سنة ٥٧٩٠ هـ امام من علماء الحنفية واسع الاطلاع على المذاهب ولم يكن متعصبا لمذهب امامه بل يقول ما يترجح عنده ولو كان مخالفا لمذهبه ، عارفا بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه وأصوله والحساب واللغة والمنطق .
 من مؤلفاته : "فتح القدير" فى شرح الهداية فى فقه الحنفية و"التحرير" فى الأصول وغيرهما . توفى عام ٨٦١ هـ .
 انظر ترجمته فى : الضوء اللامع ج ٨ ، ص ١٢٧ ، الجواهر المضيئة ج ٢ ، ص ٨٦ ، شذرات الذهب ج ٧ ، ص ٢٩٨-٢٩٩ .
 (٣) انظر فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ، ص ٢٧ .
 (٤) انظر فتح القدير ج ٥ ، ص ٢٧ .

وأجيب : بأن النبي صلى الله عليه وسلم فسر قوله تعالى {أو يجعل الله لهن سبيلاً} فيبين أن السبيل جلد البكر ونفيه فيكون بواسطة التبيين وليس كما ادعيتم من أنه من الزيادة على النص (١).

(ب) أخرج البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى - رضى الله عنهما - فى قصة العفيف الذى زنا بامرأة مخدومه ، فاختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "المائة شاة والخادم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ..." متفق عليه (٢).
وجه الدلالة : حلف النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث أنه سيقضى بينهما بكتاب الله ، فذكر الجلد والتغريب ، فدل هذا على أن التغريب من حد الزانى البكر وهو المبين لكتاب الله .

ونوقش هذا : بأن الأخذ بهذا الحديث على الوجه الذى ذهب اليه المستدل سيؤدى الى الزيادة على النص بخبر الواحد ، والزيادة نسخ ، مع أنه يمكن الأخذ به على وجه لا يكون زيادة ، وذلك بقبوله على أنه تعزيز (٣).
(٢) من الأثر :

ما أخرجه البخارى بسنده الى عروة بن الزبير رضى الله عنه أن عمر ابن الخطاب غرب ثم لم تزل تلك السنة (٤).
وجه الدلالة : انه ثبت عن عمر وغيره من الصحابة تغريب الزانى البكر واشتهر ذلك عنهم .

(١) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٤٢ .

(٢) صحيح البخارى ، باب الاعتراف بالزنا ، الحديث رقم (٦٨٢٧، ٦٨٢٨) ، انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٤٠ .

(٣) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(٤) صحيح البخارى ، باب البكران يجلدان وينفيان ، الحديث رقم (٦٨٣٢) ، فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٢ .

قال الحافظ ابن حجر : وخطب عمر بذلك على رؤوس الناس وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان اجماعاً (١) ونوقش : بأن ماروى من التغريب عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ، انما هو من قبيل السياسة والتعزير ، لا الحد (٢) .
أدلة الحنفية ومناقشتها :

استدل الحنفية لمذهبهم بالكتاب والسنة والمعقول :

(١) من الكتاب :

قال الله تعالى : {الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة...} (٣) . الآية .

وجه الدلالة : أخبر سبحانه وتعالى أن حد الزانية والزانى مائة جلدة ولم يذكر التغريب . فلو كان من الحد لذكره فى الآية . أو لذكره الرسول صلى الله عليه وسلم عند تلاوتها حتى لا يفهم السامع أن الجلد هو كامل الحد لأن الموضع موضع بيان وتأخير البيان فى مثل هذا الموضع لا يجوز . ثم ان الجلد الوارد فى الآية جاء بحرف الفاء وهو للجزاء ، والجزاء اسم لما تقع به الكفاية ، والقول بأن التغريب من الحد يخرج الجلد من كونه كل الجزاء وهذا مخالفة للنص .

والقول بوجوب التغريب من الحد زيادة على النص ، والزيادة نسخ والكتاب لا ينسخ بخبر الآحاد (٤) .

نوقش هذا الدليل : بأن عدم ذكر التغريب فى هذه الآية لا يدل على عدم الذكر مطلقا ، فلقد ورد ذكر التغريب فى أحاديث مقارنة مع الآية صحيحة وثابتة عند أهل العلم بالحديث من طريق جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وزيد بن خالد وعبادة بن الصامت .

(١) انظر : فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٣ ، كشف القناع ج ٦ ، ص ٩١-٩٢ .

(٢) انظر فتح القدير ج ٥ ، ص ٢٨ .

(٣) سورة النور : آية ٢

(٤) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ٢٥٥ ، تبين الحقائق ج ٣ ، ص ١٧٤ ، فتح

القدير ج ٥ ، ص ٢٦ .

وأما القول بأن التّغريب انما ثبت بأحاديث آحاد ، وبها لا تجوز الزيادة على النص فمردود ، لأن تلك الأحاديث وصلت لدرجة الشهرة التي تجوز بها الزيادة عند المخالف .

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . تمسك الحنفية بالآية بأنه ليس فيها النفي وقالوا : لايزاد على القرآن بخبر الواحد ، قال والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن عمل به من الصحابة ، وقد عملوا بمثله بل بدونه كنقض الوضوء بالقهقهة وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما ليس فى القرآن^(١) .
فالحنفية خالفوا قاعدتهم حيث أخذوا بأحاديث دون أحاديث التّغريب فى الوضوء .

(٢) من السنة :

أخرج البخارى بسنده الى أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام وباقامة الحد عليه^(٢) .

وجه الدلالة : ان الظاهر من حديث أبى هريرة أن التّغريب ليس من الحد والا لضمه اليه بدل أن يعطفه عليه . فالتّغريب تعزير اذا رأى الامام أن المصلحة تتحقق بذلك وليس حدا^(٣) .

ونوقش هذا ماقاله الحافظ ابن حجر بأنه قد ورد فى عدة أحاديث فى الصحيحين تنص على أنه من الحد والأحاديث يفسر بعضها بعضا ، وقد وقع التصريح فى قصة العسيف من لفظ النبى صلى الله عليه وسلم أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر فى كون الكل حده^(٤) .

(١) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) صحيح البخارى ، باب البكران يجلدان وينفيان ، الحديث رقم (٦٨٣٣) ، انظر

فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٢ .

(٣) انظر فتح القدير شرح الهداية ج ٥ ، ص ٢٧ .

(٤) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ١٦٥ .

وقال : ويؤخذ من الحديث جواز الجمع والنفى فى حق الزانى الذى لم يحصن خلافا للحد .
(٣) من المعقول :

النفى ليس من الحد لعدم امكان نفى المرأة شرعا ، فسفرها بغير محرم حرام ولا ذنب للمحرم حتى ينفى معها^(١).
نوقش : بأن سفرها ممكن شرعا ، حيث يسافر معها محرمها ، وسفره لا يعد نفيا حيث يأخذ أجره من المرأة المغربة ان استطاعت دفعه والا فمن بيت المال .

فالحافظ ابن حجر . رحمه الله . يوافق الجمهور فى جواز تغريب الزانى البكر على أنه من الحد والتغريب ليس زيادة على النص وانما هو ضم الى مافى القرآن من الجلد والرسول مبين للقرآن وقد وردت أحاديث كثيرة تنص على التغريب ، فيضم هذا على مافى القرآن وليس ذلك من النسخ بشيء وكذلك أفحم الحنفية أنهم يخالفون مذهبهم هذا بالأخذ بأحاديث كثيرة ، زائدة على مافى القرآن فما يكون جوابا لهم فى ذلك يكون جوابا لنا .

(١) انظر تبين الحقائق ج ٣ ، ص ١٧٤ .

الفصل العاشر
طرق معرفة الناسخ والمنسوخ
والتطبيقات عليها

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث :

- المبحث الأول :
الطرق المتفق عليها في معرفة الناسخ والمنسوخ .
- المبحث الثاني :
الطرق المختلف فيها في معرفة الناسخ والمنسوخ .
- المبحث الثالث :
التطبيقات على الطرق المختلفة لمعرفة الناسخ
والمنسوخ .
- المبحث الرابع :
عمل الصحابي بخلاف ما رواه هل يكون كافيا في
الحكم بنسخ مرويه والتطبيقات عليه .

تمهيد

لا يعرف النسخ بالعقل بل بالنقل المجرد ، وذلك لأن النسخ سواء
فسرناه بأنه رفع الحكم الشرعى . أو بأنه بيان مدة انتهائه فكلاهما لا يعرفان
بالعقل بل بالدليل الشرعى من الكتاب والسنة (١).
ولا يتحقق النسخ الا بتأخر الناسخ عن المنسوخ . والا لم يكن نسخا .
ويعرف الناسخ والمنسوخ بطرق بعضها متفق عليها . والبعض الآخر
مختلف فيها .

(١) انظر شرح مختصر الطوفى ج ٣ ، ص ٣٤٠ .

المبحث الأول الطرق المتفق عليها فى معرفة الناسخ والمنسوخ

لتعيين الناسخ ومعرفته من المنسوخ طرق صحيحة . هى :

(١) اقتضاء اللفظ للنسخ :

بأن يعلم تقدم أحد الحكمين على الآخر فى التزليل ، فيكون المتقدم منسوخا ، والمتأخر ناسخا^(١).

كقوله تعالى : {الآن خفف الله عنكم}^(٢) الآية ، فهما أن هذا اللفظ يدل على نسخ وجوب ثبات الواحد للعشرة بثبات الواحد للثنتين . اذ قرأنا ما قبل هذه الآية الكريمة قوله تعالى : {ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا}^(٣) الآية . فالآية الأولى دلت على نسخ هذه الآية .

وكقوله تعالى فى آية الصوم : {علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم وتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن ...}^(٤) الآية .

بعدما علم من السنة : ان الرجل اذا نام حرم عليه الفطر ، فان هذه الآية تدل على نسخ تحريم الفطر بالنوم ليلا بجواز الأكل والشرب والمسيب الى طلوع الفجر .

(٢) نص الشارع :

كأن يقول النبى صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ وهذا منسوخ صريحا ، أو يقول ما فى معناه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث فامسكوها مابدا لكم ، ونهيتكم عن النبيذ الا فى سقاء فاشربوا فى الأسقية كلها ولا تشربوا

(١) انظر البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٥٢ .

(٢) سورة الأنفال : آية ٦٦

(٣) سورة الأنفال : آية ٦٥

(٤) سورة البقرة : آية ١٨٧

مسكرا" (١).

فالحديث يفيد أن النهى عن الزيارة والادخار والنبذ في الأسقية متقدم عن الأمر بها فيكون الأمر بها ناسخا ، وقد علم ذلك من نص الحديث نفسه (٢).

(٣) اجماع الصحابة :

وهو على نوعين :

الأول : الاجماع على أن هذا النص من الكتاب والسنة ناسخ لهذا ، كالاجماع على أن عدة المتوفى عنها زوجها المدخول بها غير الحامل أربعة أشهر وعشرا ، فان هذا الحكم دل عليه قوله تعالى :
{والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ...} (٣) الآية .

فان هذا الاجماع دليل على أن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى :
{والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ...} (٤) الآية .

وكاجماع الصحابة على نسخ وجوب صوم عاشوراء بوجوب صوم رمضان .

الثاني : الاجماع على حكم نص معارض لنص آخر ، فانه لو لم يكن النص المجمع عليه ناسخا لكان الاجماع على المنسوخ ، فيكون الاجماع خطأ لورود النص مناقضا له (٥). فالاجماع هذا دل على أن له ناسخا لأنه هو

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه في زيارة قبر أمه ج ٧ ، ص ٤٦ .

(٢) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣٤

(٤) سورة البقرة : آية ٢٤٠

نقل الاجماع الشوكاني عن عطية والقاضي عياض . انظر فتح القدير ١/ ٣٣٣ .

(٥) انظر فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٥ .

الناسخ لأن الأمة لا تجتمع على خلاف ماورد من الخبر ، كنسخ الحقوق المتعلقة بالمال سوى الزكاة .

وكاجماع على نسخ قتل شارب الخمر اذا شرب في المرة الرابعة ، وهو مارواه أبو داود والترمذى عن معاوية - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من شرب الخمر فاجلدوه ، فان عاد فى الرابعة فاقتلوه" (١).

قال النووى فى شرح مسلم : دل الاجماع على نسخه وان كان ابن حزم خالف فى ذلك ، فخلاف الظاهرية لا يقدح فى الاجماع (٢).

وقال الشافعى : ويحتمل أن يكون القتل فى الخامسة كان واجبا ثم نسخ بحصول الاجماع من الأمة على أنه لا يقتل (٣).

فيستدل بهذا الاجماع على أنه منسوخ لأن الأمة لا تجتمع على الخطأ (٤).

(١) الحديث أخرجه الترمذى فى أبواب الحدود ، فى باب ماجاء "من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فى الرابعة فاقتلوه" الحديث رقم (١٤٦٩) ، قال الترمذى : سمعت محمدا - أى البخارى - يقول : حديث أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا أصح من حديث أبى صالح عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وانما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد . (انظر تحفة الأحوذى ج ٤ ، ص ٧٢٣) .

وأخرجه المستدرک فى الحدود ج ٤ ، ص ٣٧٢ ، وابن حبان فى صحيحه ، فى النوع التاسع والسبعين من القسم الأول ، وقال الذهبى فى مختصره : هو صحيح . وأخرجه أبو داود فى كتاب الحدود ٣٧ فى باب اذا تتابع فى شرب الخمر الحديث رقم (٤٤٨٢) ج ٤ ، ص ٦٣٣-٦٣٤ ، وابن ماجه ، باب من شرب الخمر مرارا ، حديث رقم (٢٥٧٣) .

انظر : فتح البارى ج ١٢ ، ص ٨٠ ، نصب الراية للزيلعى ج ٣ ، ص ٣٤٧ ، نيل الأوطار ج ٧ ، ص ٣٢٥ .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ، ص ٢١٧ .

(٣) انظر فتح البارى ج ١٢ ، ص ٨٢ .

(٤) انظر نزهة المشتاق ص ٣٤٣ .

(٤) ضبط التاريخ :

فاذا علمنا بطريق صحيح أن أحد الدليلين المتنافيين متأخر عن الآخر حكمنا بناسخية المتأخر (١).

ويعرف التاريخ بوجوه :

(أ) أن يسند الراوى أحد الحديثين الى زمان متقدم ، كقوله كان هذا فى

سنة كذا وكذا وذلك فى سنة كذا وأحدهما معلوم التقدم على الآخر .

(ب) ومنه أن يسند كل واحد من الحديثين الى غزاة سوى الغزاة الأخرى

ويعلم تقدم احدهما على الأخرى .

وكل هذا اذا كان سند الناسخ والمنسوخ متساويين (٢).

(ج) أن ينقل الراوى الناسخ والمنسوخ ، كما روى عن سلمة بن الأكوع

"رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ثم نهانا عنها" (٣).

ومثله - ماروى عن على - كرم الله وجهه ، كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم "أمرنا بالقيام للجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس" (٤).

(د) أن يقول الصحابى هذا سابق ، ودعوى السبق لا تكون عادة الا عن

طريق صحيح ، كقول جابر - رضى الله عنه - كان آخر الأمرين من

رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار (٥).

(١) راجع سلم الوصول مع نهاية السؤل ج ٢ ، ص ٦٠٧-٦٠٨ .

(٢) راجع الأحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٥٨-٢٥٩ .

(٣) أخرجه مسلم فى باب ماجاء فى نكاح المتعة ، الحديث رقم (١٤٠٥) ، انظر شرح

النووى ج ٦ ، ص ١٨٤ .

(٤) أخرجه مسلم فى نسخ القيام للجنائز ج ٧ ، ص ٢٩ .

(٥) أخرجه أبو داود والنسائ وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما .

هذا ويقبل قول الصحابي في الاخبار عن المتقدم والمتأخر لأنه اخبار عدل عن أمر سمعي لا مجال فيه للرأي (١).

فهذه هي الوجوه التي يصح بها نسخ الحديث ، فاذا عدم شيء من تلك الوجوه فقد بطلت دعوى من ادعى النسخ في شيء من الآيات أو الأحاديث .

ومن هنا يتبين بطلان دعوى النسخ في كثير من آي القرآن الكريم لأنها لم تثبت بواحد من الطرق الأربعة كما جاء في الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر (٢) النحاس ولا بن حزم .

(١) انظر : البناني ، عبد الرحمن بن جار الله البناني المغربي (ت ١١٩٧هـ) ، حاشية على شروح المحلى على جمع الجوامع ، ٢ ج ، الطبعة الثانية ، (مصر : مصطفى البابي الحلبي ، عام ١٣٥٦هـ) ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٢) سبق ترجمته في ص ٧٠ .

المبحث الثاني الطرق المختلف فيها فى معرفة الناسخ والمنسوخ

اختلف العلماء فى بعض الطرق التى يعرف بها الناسخ والمنسوخ ، فمنهم من اعتبر هذه الطرق دالة على الناسخ من المنسوخ ومنهم من لم يعتبرها ، وهى :

(١) اذا قال الصحابى المجتهد : هذا ناسخ وذاك منسوخ .
فقد اختلف فى هذه الطريقة هل تقبل أم لا ؟
فقال الحنفية هى مقبولة ، وقال الشافعية غير مقبولة .
وقالوا : ان تعيينه للناسخ يحتمل أن يكون عن اجتهاد منه ، فقد يظن
ماليس بناسخ ناسخا ، ولا يجب علينا تقليده فى اجتهاده .
وقال الحنفية : ان تعيين المجتهد العدل الموثوق بعدالته لناسخ ،
لا يكون الا عن علم بالتاريخ والتعارض ، فان المراد عنده معلوم بمشاهدة
القرائن فحكمه بالنسخ عن بصيرة ولا مجال للاجتهاد فيه ، فاندفع احتمال
كونه بالاجتهاد^(١).

وقال الشافعية أيضا : اذا تعارض المتواتران ، فقال الصحابى فى
أ[دهما هذا ناسخ احتمل الرد والقبول .
أما احتمال الرد فلأن قبوله سيؤدى الى نسخ المتواتر بالآحاد الذى هو
أخبار الصحابى فى قوله هذا ناسخ .

وأما احتمال القبول أيضا ، فانه نسخ المتواتر الذى قال فيه الصحابى
انه ناسخ ، والآحاد هو دليل النسخ ، فما لا يقبل ابتداء قد يقبل اذا كان
المآل اليه ، كشاهدى احصان ، فان شهادة الاثنين فى حق الرجم لا تقبل
ابتداء ، بل لابد من الأربعة ليشهدوا بالزنا ابتداء ثم ان الرجم مشروط

(١) انظر سلم الوصول مع نهاية السؤل ج ٢ ، ص ٦٠٨ .

بكون الزانى محصنا ، والاحصان يثبت بشاهدين ، فقد قبل شهادتهما في الرجم مآلا .

وكما في شهادة القابلة فانها لاتقبل لاثبات النسب ابتداء لأن النسب لا يثبت الا بشاهدين ، لكن لابد فيه من اثبات الولادة وهى تثبت بشهادة القابلة ، ثم يترتب عليه النسب ، فكذا ههنا يقبل قول الواحد لاثبات النسخ ، والناسخ هو المتواتر وان كان لا ينسخ ابتداء^(١).

فوجب الوقف لتساوى احتمال النفى والقبول وعدم وجود ما يرجح أحدهما على الآخر^(٢).

وأجاب صاحب فواتح الرحموت "بأن المتواترين اذا تعارضا فالنسخ لازم لاعن اجتهاد والا لازم كون أحدهما خطأ ، فالأخبار من الصحابي بالنسخ ليس الا بيان السبق ، فما حكم عليه بالناسخية مؤخر والآخر مقدم واخباره بالسبق يقبل اتفاقا . فكذا هذا .

فان قيل لعل الصحابي انما حكم بالنسخ لظنهما متعارضين اجتهادا .

قلنا :

أولا : ذلك التعارض لا يكون الا لتعيين المعنى عنده بالسمع أو مشاهدة القرائن فيقبل .

ثانيا : ان حكمه بالنسخ انما يكون لعلمه بالسبق واللاحق فيقبل قوله فيه ، فان ظهر التعارض يحكم بالنسخ ، والكلام فيه ، ومن هاهنا تبين أن القول بقبول اخبار الصحابي بالنسخ هو المقبول^(٣).

(٢) كون أحد النصين مثبتا في المصحف قبل الآخر لايعنى تقدمه في النزول ، لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول ، فسورة اقرأ أول آية في القرآن نزولا ، الا أنه كتب في آخر الكتاب^(٤).

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ، ص ١٩٦ .

(٢) انظر : التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٧٨ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٥-٩٦ .

(٣) راجع فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٤) راجع : الاحكام للآمدى ج ٣ ، ص ٢٥٩ ، شرح العضد على ابن الحاجب ج ٢ ،

ص ١٩٦ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٣) كون أحد الصحابة الراوين للنص من أحداث الصحابة دون الراوى الآخر ، فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير لجواز أن يكون رواه عن هو أكبر منه ، كما هو معروف فى رواية الأصاغر عن الأكابر والعكس ، وفى رواية الأكابر عن الأصاغر ، ولجواز أن يكون الكبير قد سمع الناسخ بعد سماع الصغير (١).

(٤) كون أحد الراويين أسلم قبل الآخر ، فلا يحكم بأن مارواه سابق الاسلام منسوخ ومارواه المتأخر عنه ناسخ لجواز أن يكون المتأخر ناقلًا للحديث عن تقدمت صحبته ، ولجواز تحمل المتأخر فى حال كفره ، ثم رواه بعد اسلامه ، كما روى أبو سفيان حديث هرقل المشهور . فيتطرق الاحتمال الى أن يكون حديثه سابقا لرواية الأول ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال . اللهم الا أن يثبت وفاة الصحابى الأول قبل اسلام الراوى الثانى ، وأن يكون قد صرح بالسماع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة كأن يقول سمعت أو حدثنى ، فانه حينئذ يحكم بأن الرواية الثانية ناسخة للرواية الأولى (٢).

(٥) كون أحد الخبرين المتعارضين موافقا للبراءة الأصلية والآخر مخالفًا لها فلا يحكم بأن الموافق هو المتأخر لأنه لامانع من تأخر ماخالف البراءة الأصلية على موافقها .

وقيل ان الحكم الموافق للبراءة متأخر عن المخالف ، لأن ذلك يفيد فائدة جديدة وهى رفع الحكم المخالف للبراءة الأصلية ، بخلاف جعل الحكم المخالف متأخرًا على الحكم الموافق للبراءة الأصلية ، فلا يدل على فائدة جديدة غير تأكيد الأصل ، والتأسيس خير من التأكيد .

(١) انظر : المستصفى ج ١ ، ص ١٢٩ ، شرح العضد ج ٢ ، ص ١٩٦ ، فواتح الرحموت

ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٢) انظر : البحر المحيط ج ٤ ، ص ١٥٥-١٥٦ ، نزهة المشتاق ص ٣٤٥ .

ورد : بأن القول بتأخر الموافق يستلزم تغييرين وتقدمه لا يستلزم الا
تغيرا واحدا والأصل تقليل النسخ (١).

(٦) مجرد تركه صلى الله عليه وسلم فعلا كان يفعله لا يدل على نسخ
الجواز (٢).

(١) راجع : التقرير والتحجير ج ٣ ، ص ٧٩ ، فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٢) راجع المستصفى ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

المبحث الثالث التطبيقات على طرق معرفة الناسخ والمنسوخ

لقد رأيت في الفتح طريقتين فقط من الطرق المختلف فيها ، ولم أجد أمثلة للطرق المتفق عليها ، والمثلان هما :

التطبيق الأول :

كون أحد النصين مثبتا في المصحف قبل الآخر لايغنى تقدمه في التزول .

لقد ورد ذكر هذه الطريقة في كتاب التفسير ، باب {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا - الى - والله بما تعملون خبير} (١).

حيث أخرج البخارى بسنده الى ابن الزبير قال : قلت لعثمان : هذه الآية التى فى البقرة {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا - الى قوله : غير اخراج} قد نسختها الأخرى فلم تكتبها؟ قال : تدعها يا ابن أخى ، لأغير شيئا منه من مكانه " (٢).

الشرح :

قوله "فلم تكتبها أو تدعها" أى فلم تكتبها وقد عرفت انها منسوخة بالآية الأخرى .

قال الحافظ . رحمه الله . وفى جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآى توقيفى ، وكان عبد الله بن الزبير ظن أن الذى ينسخ حكمه لا يكتب ، فأجابه عثمان بأن ذلك ليس بلازم والمتبع فيه التوقف ... الى أن قال : وهذا الموضع مما وقع فيه الناسخ مقدما فى ترتيب التلاوة على المنسوخ ، وقد قيل انه لم يقع نظير ذلك الا هنا ، وفى الأحزاب على قول من قال ان احلال جميع النساء هو الناسخ .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٤

(٢) صحيح البخارى ، الحديث رقم (٤٥٣٠ ط) ، (٤٥٣٦) ، انظر الفتح ج ٨ ، ص ٤١-٤٢ ، ٤٨ .

ثم قال وقد ظفرت بمواضع أخرى منها :
 في البقرة في قوله تعالى : {فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ} (١)، فانها محكمة في
 التطوع مخصصة لعموم قوله تعالى : {وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} (٢)
 كونها مقدمة في التلاوة .

ومنها في البقرة أيضا قوله تعالى : {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} على قول من قال
 ان سبب نزولها ان اليهود طعنوا في تحويل القبلة فانه يقتضى أن تكون
 مقدمة في التلاوة متأخرة في النزول ، ثم قال : وقد تتبعنا من ذلك شيئا
 كثيرا ذكرته في غير هذا الموضع (٣).

فالحافظ يستنبط في هذا الحديث أن ترتيب الآيات في القرآن توقيفى ،
 وان الناسخ يقع مقدما في ترتيب التلاوة على المنسوخ .

(١) سورة البقرة : آية ١١٥

(٢) سورة البقرة : آية ١٤٤

(٣) انظر فتح البارى ج ٨ ، ص ٤٢ .

التطبيق الثانى :

والطريقة الثانية هى : مجرد تركه صلى الله عليه وسلم فعلا كان يفعله لا يدل على نسخ الجواز .

ذكرت هذه الطريقة فى كتاب الحج ، باب تقليد الغنم .
أخرج البخارى بسنده الى عائشة - رضى الله عنها - قالت : "كنت أقتل القلائد للنبي صلى الله عليه وسلم ، فيقلد الغنم ويقيم فى أهله حلالا" (١).

الشرح :

قوله "باب تقليد الغنم" التقليد معناه : هو تقليد نعل أو جلد ليكون علامة الهدى .

ولقد اختلف العلماء فى حكم تقليد الغنم :
فذهب الشافعى وأحمد وأبو اسحاق وأبو ثور الى جواز تقليد الغنم واحتجوا بهذا الحديث .

وقال مالك وأبو حنيفة لا تقلد لأنها تضعف عن التقليد (٢).
قال الحافظ - رحمه الله - قال ابن المنذر : هى حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة ، وقد اتفقوا على انها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها .

وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير باهداء الغنم بأنه صلى الله عليه وسلم حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما .

قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . جوابا على دليل من لم ير تقليد الغنم . ما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعا ، فلا تعارض بين الفعل وتركه ، لأن مجرد

(١) صحيح البخارى ، الحديث رقم (١٧٠١) ، انظر فتح البارى ج ٣ ، ص ٦٣٩ .

(٢) انظر عمدة القارىء للعيني ج ١٠ ، ص ٤١ .

الترك لا يدل على نسخ الجواز ، ثم من الذى صرح من الصحابة ، بأنه لم يكن
فى هداياه فى حجته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك .

فالحافظ - رحمه الله - يصرح فى شرح هذا الحديث : بأن مجرد ترك
الرسول صلى الله عليه وسلم شيئاً كان يفعله لا يدل على نسخ جواز ذلك
الفعل^(١).

(١) راجع فتح البارى ج ٣ ، ص ٦٣٨ .

المبحث الرابع عمل الصحابة بخلاف ما رواه هل يكون كافيا فحدا الحكم بنسخ مروييه ؟ والتطبيقات عليه

المطلب الأول تقرير القاعدة

إذا ترك الصحابي نصا مفسرا غير قابل للتأويل ، وكان هو الذى روى هذا النص وعمل بخلافه ، فإن كان ذلك العمل وقع قبل تاريخ الرواية وقبل بلوغه إياه ، فإنه لا يقدح فى الخبر ، ويحمل على أنه كان ذلك مذهبه قبل أن يسمع الخبر فلما بلغه الخبر تركه .

وكذلك ان جهل التاريخ بأن لم يعلم أنه عمل بخلافه قبل البلوغ اليه وروايته أو بعد واحد منها ، فلا يرد به الحديث ، لأن الحديث حجة بيقين فى الأصل وقد وقع الشك فى سقوطه ، ويحمل على أنه كان ذلك قبل أن يبلغه الحديث ، حملا للأمر على أحسن الوجهين (١).

وأما ان كان العمل والفتوى منه على خلاف الحديث بعد الرواية ، فللعلماء فى ذلك رأيان :

الرأى الأول : يعمل بالخبر ولا يكون عمله أو فتواه على خلافه قادحا فيه وهو قول الجمهور .

الرأى الثانى : لا يعمل بالخبر لأن عمل الراوى أو فتواه على خلافه قادح فى صحته وهو قول الحنفية (٢).

(١) راجع : أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٥ ، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ٦٥ ،

التقرير والتحجير ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٢) راجع ارشاد الفحول ص ٦٥ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأى الأول بما يلي :

قالوا : ان النص واجب الاتباع ، وعمل الصحابي بخلافه يجوز أن يكون لشيء ظنه دليلا مع أنه في الواقع ونفس الأمر ليس دليلا ، وليس لغيره اتباعه في ظنه لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا^(١).

واستدل أصحاب الرأى الثانى :

بأن عمل الراوى على خلاف ماروى مشعر بأنه قد اطلع على دليل ناسخ لأن مخالفة النص المفسر معصية والصحابي أجل من أن يخالف النص بغير دليل ، ولاوجه لمخالفته له سوى اطلاعه على ناسخ له ، فوجب اتباعه في ترك العمل به^(٢).

وأورد عليه : أنه ربما ظن ماليس بناسخ ناسخا ، والنص واجب الاتباع لأنه متيقن .

وأجيب : بأن تجويز خطأ الصحابي بظن ماليس بناسخ ناسخا بعيد لأن الغالب من حال الصحابي هو العمل بما سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بالقرينة المعاينة من حاله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لعدالته فيكون ما حمل عليه الحديث مراد الله ورسوله^(٣).

وقد مثل الحنفية ترك الصحابي روايته وعمله بخلافه بما يلي :

(١) مارواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة قال :
"ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا شرب الكلب فى اناء أحدكم فليغسله سبعا"^(٤).

-
- (١) راجع نهاية السؤل بشرح المنهاج للاستوى ج ٢ ، ص ٤٨٤ .
(٢) راجع : أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٥ ، كشف الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ٦٥ ، التقرير والتحبير ج ٢ ، ص ٢٦٦ .
(٣) راجع فواتح الرحموت ج ٢ ، ص ١٦٣ .
(٤) صحيح البخارى ، فى كتاب الوضوء ، باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان الحديث رقم (١٧٢) . انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٣٣٠ .

وبلفظ مسلم "طهور اثناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب" (١).

ثم صح من فتواه أنه يطهر بالغسل ثلاثاً - كما رواه الدارقطني بسند صحيح (٢). والطحاوى . فحملنا على أنه كان علم بانتساخ هذا الحكم ، أو علم بدلالة الحال أن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم النذب فيما وراء الثلاثة .

وسياقى التفصيل من أقوال الرأيين في الحديث في التطبيقات .
(٢) ما أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما واللفظ للبخارى عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال :

"رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام فى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ويفعل ذلك اذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك فى السجود" (٣).

ثم صح عن ابن عمر ترك رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الافتتاح من الصلاة ، كما روى ذلك مجاهد أنه قال : صحبت ابن عمر سنين فلم أره

(١) صحيح مسلم فى كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب . انظر شرح النووى ج ٣ ، ص ١٨٢ .

(٢) أخرجه الدارقطنى ج ١ ، ص ٦٦ من جهة عبد الملك به وقال البيهقى فى المعرفة : تفرد بهذا عبد الملك من بين أصحاب عطاء ثم أصحاب أبى هريرة والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء يروونه سبع مرات وعبد الملك لا يقبل فيه ما يخالف فيه الثقات ولهذا تركه شعبة بن الحجاج واحتج له البخارى فى الصحيح . وفى الخلافات عن الدارقطنى أن الصحيح عن أبى هريرة العمل بما روى . وانظر شرح معانى الآثار ج ١ ، ص ٢٣ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب رفع اليدين اذا كبر ، واذا ركع ، واذا رفع . الحديث رقم (٨٤) . انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٥٦-٢٥٧ .

يرفع يديه الا في تكبيرة الافتتاح من الصلاة (١).
 فترك ابن عمر الرفع وعمله بخلاف ما روى لا يكون الا بعد ثبوت
 نسخه فلا يقوم به الحجة (٢).
 (٣) ما روته عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل" (٣).
 ثم صح أنها زوجت ابنة أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر بغير إذنه
 فعملها بخلاف الحديث يبين النسخ (٤).

-
- (١) أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ، ص ٢٢٥ .
 وقد طعن الحافظ فى اسناده لأن أبا بكر بن عياش فى سنده وقد ساء حفظه بآخره
 قال فى التقريب : ثقة عابد الا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح . التقريب
 ج ٢ ، ص ٣٩٩ .
- (٢) انظر : التقرير والتحبير ج ٢ ، ص ٢٦٦ ، أصول السرخسى ج ٢ ، ص ٥-٦ ، كشف
 الأسرار للبخارى ج ٣ ، ص ٦٤ ، نيل الأوطار ج ٢ ، ص ١٩٣-١٩٨ ، عمدة
 القارىء ج ٥ ، ص ٢٧٢-٢٧٤ .
- (٣) حديث عائشة أخرجه أبو داود فى كتاب النكاح ، باب فى الولى ج ٢ ، ص ٢٢٩ ،
 والترمذى فى كتاب النكاح ، باب ما جاء لانكاح الا بولى وقال حديث حسن ج ٣
 ص ٤٠٧ ، وابن ماجه فى كتاب النكاح ، باب لانكاح الا بولى ج ١ ، ص ٦٠٥ ،
 وابن حبان فى صحيحه فى النوع الثالث والأربعين من القسم الثالث عن ابن
 خزيمة ، والحاكم فى المستدرک ج ٢ ، ص ١٦٨ وقال هذا حديث صحيح على شرط
 الشيخين ولم يخرجاه .
 ورواه ابن عدى فى الكامل ج ١ ، ص ٣٩٠ وقال هذا حديث جليل فى هذا الباب
 فى باب لانكاح الا بولى .
 وعلى هذا الاعتماد فى ابطال النكاح بغير ولى ، وقد رواه عن ابن جريج الكبار
 من الناس منهم يحيى بن سعيد الأنصارى .
- (٤) كشف الأسرار للنسفى ج ٢ ، ص ٧٩ ، نيل الأوطار ج ٦ ، ص ٢٥ ، فتح البارى
 ج ٩ ، ص ٩٤ ، والأثر رواه البيهقى ج ٧ ، ص ١١٢-١١٣ .

المطلب الثاني التطبيقات على قاعدة عمل الصحابة بخلاف ما رواه

التطبيق الأول :

الغسلات الواجبة من ولوغ الكلب .
أخرج البخارى بسنده فى كتاب الوضوء ، باب الماء الذى يغسل به
شعر الانسان عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : " اذا شرب الكلب فى اناء أحدكم فليغسله سبعا" (١).
فقد دل الحديث على وجوب غسل الاناء الذى ولغ فيه الكلب سبعا .
وقد اختلف الفقهاء فى حكم غسل الاناء من ولوغ الكلب على قولين :
القول الأول : ان الواجب فى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبع
غسلات واليه ذهب المالكية والشافعية والحنابلة (٢).
القول الثانى : ان الواجب فى غسله ثلاث مرات واليه ذهب
الحنفية (٣).

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لمذهبهم بما يأتى :

الحديث الذى رواه الأئمة الستة فى كتبهم عن أبى هريرة رضى الله
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا شرب الكلب فى اناء
أحدكم فليغسله سبعا" .

-
- (١) صحيح البخارى ، الحديث رقم (١٧٢) . انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٣٣٠ .
(٢) انظر : الشرح الصغير ج ١ ، ص ٨٥ ، شرح الزرقانى على مختصر سيدى خليل ج ١
ص ٥٣-٥٤ ، نهاية المحتاج ج ١ ، ص ٢٥٢-٢٥٣ ، المغنى لابن قدامة ج ١ ،
ص ٧٤-٧٥ .
(٣) انظر : تبين الحقائق ج ١ ، ص ٣٢ ، شرح فتح القدير لابن الهمام ج ١ ، ص ١٠٩ .

ولأحمد ومسلم "طهور اثناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب" (١).

وجه الدلالة : ان هاتين الروایتين نصا على غسل الاناء سبعا ، وهو أصح اسناد من غيرهما وهو أولى مايستدل به على نجاسة سؤر الكلب ووجوب غسله سبعا أحدها بالتراب .
أدلة الحنفية :

استدل الحنفية بما يأتي :

(١) بما روى عن أبي هريرة مرفوعا "اذا ولغ الكلب فى الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات" (٢).
وقد ثبت أيضا بفتواه بذلك (٣).

وجه الدلالة : ان أبا هريرة روى بغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا وصح من فتواه أنه يطهر بالغسل ثلاثا .

وقد روى عنه أيضا بغسله سبعا ، ولم يقولوا بوجوب السبع والتتريب لأن أبا هريرة راويه أفتى بثلاث فثبت بذلك نسخ السبع لأن المناسب لأصولهم هو وجوب العمل بتأويل الراوى وتخصيصه ونسخه .

قال الطحاوى - بعد أن أورد رواية أبي هريرة التى وردت فيها غسل الاناء ثلاثا - :

"فلما كان أبو هريرة قد رأى أن الثلاث يطهر الاناء من ولوغ الكلب فيه ، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ماذكرنا فثبت بذلك نسخ السبع لأننا نحسن الظن به ، فلانتوهم عليه أن يترك ماسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم الا الى مثله ، والا سقطت عدالته فلم يقبل قوله ولا روايته" (٤).

(١) صحيح مسلم بشرح النووى فى كتاب الطهارة ، باب ولوغ الكلب ج ٣ ، ص ١٨٢

(٢) أخرجه الدارقطنى بسند صحيح ج ١ ، ص ٦٦ .

(٣) انظر : شرح معانى الآثار ج ١ ، ص ٢٣ ، عمدة القارىء ج ٣ ، ص ٤٠-٤١ .

(٤) انظر : شرح معانى الآثار ج ١ ، ص ٢٣ ، نصب الراية ج ١ ، ص ١٣٢ ، تبين

الحقائق ج ١ ، ص ٣٢ .

وقد اعترض الجمهور على هذا الاستدلال بما يلي :
قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ان كون أبى هريرة أفتى بغسل
الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا يحتمل أمرين :

- (١) اعتقاده أن الأمر بغسله سبعا أمر ندب لايجاب .
 - (٢) ربما نسى أبو هريرة مارواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ .
- وأیضا : قد ثبت عن أبى هريرة أنه أفتى بالغسل سبعا بما يتفق مع
روايته عنه فوافقت فتياه روايته . بل ان رواية فتواه الموافقة لروايته أرجح
من حيث الاسناد ، لأنها رويت من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن
سيرين عن أبى هريرة وهذا الاسناد من أصح الأسانيد .
- أما الرواية المخالفة فهي رواية عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن
أبى هريرة وهذا الاسناد دون السبق فى القوة بكثير^(١).
- وأیضا : قد روى التسبيع غير أبى هريرة فلا يكون مخالفة فتياه قاذحة
فى مروي غيره فلاحجة فى قول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم^(٢).

(٢) واستدلوا ثانيا :

بأن فتوى أبى هريرة يعضدها القياس : وهو أن العذرة أشد فى
النجاسة من سؤر الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ من باب أولى .
وأجيب بما قاله ابن حجر - رحمه الله - بأنه لا يلزم من كونها أشد
منه فى الاستقذار أن لا يكون أشد منها فى تغليظ الحكم . وبأنه قياس فى
مقابلة النص الصريح فكان فاسد الاعتبار^(٣).

(١) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٣٣٢-٣٣٣ .

(٢) انظر نيل الأوطار ج ١ ، ص ٤٢ .

(٣) انظر فتح البارى ج ١ ، ص ٣٣٣ .

(٣) واستدلوا ثالثا :

بأن الأمر بالسبع عند الأمر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل سبعا^(١).

أجاب الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بأن الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخر جدا لأنه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل^(٢)، وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كأبي هريرة ، بل سياق مسلم^(٣) ظاهر في أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب .

(١) انظر عمدة القارى ج ٣ ، ص ٤٢ .

(٢) هو الصحابى الجليل عبد الله بن مغفل بن غنم سكن البصرة ، وهو أحد البكائين فى غزوة تبوك وأحد العشرة الذين بعثهم عمر بن الخطاب ليفقهوا الناس بالبصرة توفى بالبصرة عام ٥٩ هـ .

انظر ترجمته فى : الاصابة ج ٤ ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .

(٣) سياق مسلم : هو مارواه بسنده عن أبى التياح سمع مطرف بن عبد الله يحدث عن ابن المغفل قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال : مبالهم وبال الكلاب ثم رخص فى كلب الصيد وكلب الغنم وقال : اذا ولغ الكلب فى الاناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة فى التراب .
انظر صحيح مسلم بشرح النووى فى باب حكم ولوغ الكلب ج ١ ، ص ١٨٣ .

التطبيق الثانى :

رفع اليدين عند الركوع والرفع منه .

أخرج البخارى بسنده فى كتاب الأذان فى ٨٤ - باب رفع اليدين اذا كبر ، واذا ركع ، واذا رفع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام فى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك اذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك فى السجود" (١).

الشرح :

الحديث يدل على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع والرفع منه .

قال النووى : أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام (٢).

ولم يختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة .

واختلفوا فيما سواها : فقال الشافعى وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة رضى الله عنهم فمن بعدهم يستحب رفعهما عند الركوع وعند الرفع منه . وهو رواية عن مالك (٣).

وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يستحب فى غير تكبيرة الاحرام وهو أشهر الروايات عن مالك (٤).

(١) صحيح البخارى ، الحديث رقم (٧٣٦) . انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٥٦-٢٥٧ .

(٢) انظر شرح النووى على صحيح مسلم ج ٤ ، ص ٩٥ .

(٣) انظر : شرح النووى على صحيح مسلم ج ٤ ، ص ٩٥ ، شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك ج ١ ، ص ١٥٧-١٥٨ ، المغنى ج ١ ، ص ٥٧٤ /

(٤) انظر : شرح فتح القدير ج ١ ، ص ٣٠٩-٣١١ ، عمدة القارىء للعيني ج ٥ ، ص ٢٧٢-٢٧٣ .

الأدلة :**أدلة الجمهور :**

استدل الجمهور القائلون برفع اليدين في المواضع الثلاثة بما يلي :

(١) بحديث ابن عمر - رضى الله عنه - السابق .

والحديث دليل صريح على أن رفع اليدين في هذه المواضع سنة وهو

الحق والصواب .

وقال البخارى : قال على بن المدينى وكان أعلم أهل زمانه : حق على

المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر (١).

(٢) واستدلوا بحديث عطاء بن أبى حميد الذى رواه عشرة من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة حيث قال فيه :

"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام الى الصلاة يرفع يديه

حتى يحاذى بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم فى موضعه معتدلاً ، ثم

يقرأ ، ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ، ثم يرفع ويضع راحتيه

على ركبتيه ، ثم يعتدل فلا يصب رأسه ولا يقنعه ، ثم يرفع رأسه ويقول :

سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه معتدلاً ، ثم

يقول الله أكبر ثم يهوى الى الأرض فيجافى يديه عن جنبيه ...

الحديث (٢).

(١) انظر : المغنى ج ١ ، ص ٥٧٥ ، فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٢) أخرجه الترمذى فى باب ماجاء فى صف الصلاة الحديث رقم (٣٠٣) قال أبو

عيسى : هذا حديث حسن صحيح . انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ج ٢

ص ٢١١-٢١٢ .

وأخرجه أبو داود فى كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ج ١ ، ص ١٩٤ .

وابن ماجه فى كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين اذا ركع واذا رفع رأسه من

الركوع ج ١ ، ص ١٥٤ الحديث رقم (٨٤٦) .

والدارمى فى باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر سنن الدارمى

ج ١ ، ص ٣١٣-٣١٤ .

فالحديث صريح على دلالة رفع اليدين عند الكروع والرفع منه وهو المدعى .

وقد رواه سوى هذين عمر وعلى ، ووائل بن حجر ، ومالك بن الحويرث ، وأنس ، وأبو هريرة وأبو أسيد وسهل بن سعد ، ومحمد بن مسلمة ، وأبو قتادة ، وأبو موسى الأشعري ، وجابر ، وعمير الليثي . فصار كالمتواتر الذي لا يتطرق إليه شك مع كثرة رواته وصحة سنده وعمل به الصحابة والتابعون وأنكروا على من لم يعمل به (١).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - روى البخارى في "جزء رفع اليدين" عن مالك أن ابن عمر كان اذا رأى رجلا لا يرفع يديه اذا ركع واذا رفع رماه بالحصى .

وذكر أيضا أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن مندة ممن رواه العشرة المبشرة وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ : أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا (٢).

قال الحسن : رأيت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم اذا كبروا واذا ركعوا واذا رفعوا رؤوسهم كأنها المراوح .

قال أحمد : وقد سئل عن الرفع : أى لعمرى ومن يشك في هذا؟ كان ابن عمر اذا رأى من لا يرفع حصبه وأمره أن يرفع (٣).

وقال الحاكم والبيهقي أيضا : ولا تعلم سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في الأقطار الشاسعة غير هذه السنة (٤).

(١) انظر جامع الترمذى الحديث رقم (٢٥٦) ومعه تحفة الأحوذى ج ٢ ، ص ١٠٠ ،

المغنى ج ١ ، ص ٥٧٥ .

(٢) انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٥٧-٢٥٨ .

(٣) انظر المغنى ج ١ ، ص ٥٧٥ .

(٤) انظر نيل الأوطار ج ٨ ، ص ١٩٠ .

وذكر الحافظ العراقي أن أحاديث رفع اليدين قد رويت من حديث خمسين صحابي بينهم العشرة رضى الله عنهم أجمعين (١). واعترض الحنفية على حديث ابن عمر فقالوا :

ان ما احتج به الجمهور من حديث ابن عمر من الرفع محمول على أنه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ، والدليل عليه ان عبد الله بن الزبير رأى رجلا يرفع يديه في الصلاة ، عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع فقال له لا تفعل فان هذا شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه (٢). وقالوا : ان مجاهدا قال صحبت ابن عمر عشر سنين فلم أره يرفع يديه الا مرة وقالوا : قد روى ابن عمر حديث الرفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركه . والصحابي الراوى اذا ترك مرويا ظاهرا في معناه غير محتمل للتأويل يسقط الاحتجاج بالمروى .

ويؤيد النسخ ما رواه الطحاوى من حديث أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد أنه قال : صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبيرة الأولى من الصلاة ، ثم قال فهذا ابن عمر قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون ذلك الا وقد ثبت عنده نسخ ما قد كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله (٣).

ورد بأن أثر مجاهد هذا ضعيف من وجوه :

الأول : ان في سنده أبا بكر بن عياش وكان تغير حفظه بآخره .

والثاني : أنه شاذ فان مجاهدا خالف جميع أصحاب ابن عمر وهم

ثقات حفاظ .

(١) انظر طرح التثريب في سنن التثريب ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٢) انظر عمدة القارىء للعيني ج ٥ ، ص ٢٧٣ .

(٣) انظر شرح معاني الآثار ج ١ ، ص ٢٢٠ .

والثالث : قال يحيى بن معين - امام هذا الشأن - حديث أبي بكر عن حصين انما هو توهم منه لا أصل له (١).

وقال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالطعن في اسناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخره . وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه . والعدد الكثير أولى من واحد ، لاسيما وهم مثبتون وهو ناف مع ان الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى (٢).

فيجوز أن يكون تركه لبيان الجواز أو لعدم رؤية الرفع سنة لازمة ، فلا يقدح ذلك في ثبوت الرفع عنه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
أدلة الحنفية :

استدل الحنفية القائلون بعدم رفع اليدين الا في الافتتاح بما يلي :

- (١) روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة رضى الله عنه قال : "ألا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا في أول مرة قال أبو عيسى : حديث حسن (٣) . وصححه ابن حزم (٤) .
- (٢) واحتجوا بحديث البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم

(١) انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ج ٢ ، ص ١٠٨ .

(٢) انظر فتح البارى ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٣) أخرجه الترمذى فى باب رفع اليدين عند الركوع ، الحديث رقم (٢٥٦) . انظر

تحفة الأحوذى ج ٢ ، ص ١٠٣-١٠٤ .

وأبو داود فى كتاب الصلاة ، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ج ١ ، ص ١١٩

(٤) أخرجه ابن حزم فى كتاب المحلى ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ج ٣ ، ص ٩-٤ .

يعد (١).

قالوا والعمل بهذين الحديثين أولى لأن ابن مسعود كان فقهيا ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم عالما بأحواله وباطن أمره وظاهره فتقدم روايته على رواية من لم يكن حاله كحاله (٢).

الاعتراض :

وقد اعترض على حديث ابن مسعود بأنه وإن كان حسنه الترمذى وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين والتصحيح قول ابن مبارك : لم يثبت حديث ابن مسعود كما ذكره الترمذى .

وقال أبو داود في سننه بعد رواية هذا الحديث : هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ (٣).

وقال الحافظ في التلخيص : "وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم وقال ابن المبارك : لم يثبت عندي . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث خطأ . وقال أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم ، هو ضعيف ، نقلهما البخارى عنهما وتابعهما على ذلك .

وقال أبو داود : ليس هو بصحيح . وقال الدارقطنى لم يثبت ، وقال ابن حبان في الصلاة هذا أحسن خبر روى لأهل الكوفة في نفى رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه لأن له عللا تبطله" (٤).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ج ١ ، ص ٢٠٠ ، وأحمد في مسنده ج ٤ ، ص ٣٠٣ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار ج ١ ص ١٩٦ ، والبيهقى في كتاب الصلاة ، باب من لم يذكر الرفع الا عند الافتتاح ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٢) المغنى ج ١ ، ص ٥٧٦ .

(٣) انظر أبو داود ج ١ ، ص ٤٧٧-٤٧٨ الحديث رقم (٧٤٨) .

(٤) انظر تلخيص الحبير ج ١ ، ص ٢٢٢ .

فثبت بهذا كله أن حديث ابن مسعود ليس بصحيح ولا يحسن ، بل هو ضعيف لا يقوم بمثله حجة .

واعترض على حديث البراء بن عازب بأنه من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه .

وقد اتفق الحفاظ على أن قوله "ثم لم يعد" مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد ، وقد رواه عنه بدونها : شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ .

وقال الحميدى : إنما روى هذه الزيادة يزيد ، ويزيد يزيد . وقال عثمان الدارمى عن أحمد بن حنبل : لا يصح ، وكذا ضعفه البخارى وأحمد ويحيى والدارمى والحميدى وغير واحد ، وقال يحيى بن محمد بن يحيى : سمعت أحمد بن حنبل يقول : هذا حديث واه ، قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه "ثم لا يعود" فلما لقنوه تلقن فكان يذكرها . وهكذا قال على بن عاصم (١) .

وقال ابن حزم : ان صح قوله "لا يعود" دل على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره (٢) . ثم لو سلمنا تنزلاً بأنهما صحيحان كان الترجيح لأحاديث الرفع أولى من أوجه :

أحدها : لأنها أصح اسناداً وأعدل رواية فالحق الى قولهم أقرب .
الثانى : انها أكثر رواة فظن الصدق فى قولهم أقوى ، والغلط منهم أبعد .

الثالث : انهم مثبتون والمثبت بخبر عن شىء شاهده ورواه فقوله تجب تقديمه لزيادة علمه والنافى لم ير شيئاً فلا يؤخذ بقوله ولذلك قدمنا قول الجراح على المعدل .

(١) انظر : تلخيص الحبير للحافظ ج ١ ، ص ٢٢٢ ، نيل الأوطار ج ٢ ، ص ١٩٣ .

(٢) انظر : المحلى ج ٣ ، ص ٧ ، نيل الأوطار ج ٢ ، ص ١٩٣ .

الرابع : انهم فصلوا في روايتهم ونصوا على الرفع في الحالتين المختلف
فيهما والمخالف لهم عمم بروايته المختلف فيه وغيره فيجب تقديم أحاديثنا
لنصها وخصوصها على أحاديثهم العامة التي لانص فيها كما يقدم الخاص على
العام . والنص على الظاهر المحتمل .
الخامس : ان أحاديث الرفع عمل بها السلف من الصحابة والتابعين
فيدل ذلك على قوتها^(١).

(١) المغنى لابن قدامة ج ١ ، ص ٥٧٦ .

(٣٨٧)

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد :

فبعد رحلة شاقة وجهد متتابع وصبر طويل على معاناة البحث يطيب لى أن أسجل أهم ماتوصلت اليه فى البحث من نتائج وفوائد :

* ان معرفة الناسخ من المنسوخ مهم جدا فى فهم الاسلام والاهتداء الى صحيح الأحكام ، لأنك اذا قرأت القرآن والسنة النبوية المطهرة فوجدت فيها أدلة متعارضة ومتناقضة - فى نظرك - فانه - أحيانا - لا يندفع هذا التعارض والتناقض الا بمعرفة السابق من اللاحق ، سواء أكان ذلك من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو بينهما .

* ان علم أصول الفقه ليس قواعد نظرية مجردة - كما يظنه البعض - فهذا البحث أظهرت العلاقة والارتباط التى بين الأصول والوحى من خلال استغلال هذه القواعد الأصولية فى شرح السنة وبين كثرة الأدلة الشرعية على المسائل الأصولية ، وفند مزاعم من يقول : ان علم الأصول جاف ومنعزل عن مصدرى الوحى .

* تبين لى فى هذا البحث العلاقة القوية التى بين الأصول والوحين ، فعلم الأصول هو الميزان لفهم نصوص الكتاب والسنة استنباطا واستدلالا وبدونه يختل هذا الاستدلال .

* ان كتاب فتح البارى حوى على معظم مسائل الأصول وآراء كثيرة لفحول علماء الأصول ، تجلت من خلالها شخصية الحافظ ابن حجر كأصولى نظار استوعب جميع ماكتب فى هذا الفن قبله ، واستقل بآراء وان كان مخالفا لمذهبه مما يدل على تجرده واستقلاله . وهذا يدعونا الى الاعتناء والاهتمام بهذه الموسوعة واستخراج الفوائد العلمية الأصولية وابراز شخصية الحافظ كأصولى .

* اشتمل الكتاب على كمية وافرة من الآراء الأصولية المعزوة الى الفحول من العلماء الذين لم يؤلفوا شيئا فى هذا الفن أو ألفوا الا أنه لم

تصلنا ، ولكن من خلال مطالعة هذه الموسوعة نتعرف الى آثارهم الموثقة فيها .

* ان كتب شروح السنة من أهم الكتب التي ضمت آثارا ضخمة من آثار الأصوليين من خلال شرح السنة المطهرة .

* تبين لى أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - من خلال شرحه لأحاديث الكتاب لم ينهج منهجا أصوليا يلزمه باستيعاب جميع المسائل الأصولية المتعلقة بالنسخ وانما هدفه كان اذا وجد فى لفظ الحديث ماله تعلق فى مسائل النسخ أبرزها وبينها .

* تبين لى أيضا أن الحافظ ابن حجر كان بحرا لاساحل له فى علوم وفنون مختلفة ، وكان مرجعا فى بعضها أو أكثرها وكان علمه بالأصول لا يقل عنه فى مصطلح الحديث ونقد الرجال . وظهر لى أيضا أن العلوم الشرعية مرتبطة ببعضها البعض .

* وأهم ماتوصلت اليه من آراء الحافظ ابن حجر من خلال ما جمعت ماتفرق من جزئيات - مما يتعلق بالنسخ - الموثقة فى ثنايا الكتاب هى كالتالى :

* ان الحافظ ابن حجر - رحمه الله - يوافق ابن الحاجب فى تعريفه للنسخ حيث قال : بأنه رفع الحكم وان كان غير جامع كما هو عند ابن الحاجب ، الا أنه لا يؤاخذ عليه ذلك لأنه ليس من أصل موضوعه التفصيل فى التعريف ، وانما تعرض لهذه الجزئية لحاجته اليها أثناء شرحه لبعض الأحاديث .

وعرف النسخ أيضا بأنه : بيان انتهاء الحكم ، وهذا التعريف يوافق تعريف كل من أبى اسحاق الشيرازى وامام الحرمين وفخر الدين فى المعالم والقرافى .

فهو اذن ارتضى بهذين التعريفين من بين التعاريف التى وردت فى كتب الأصول .

- * وذكر أن كثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص .
- * أيد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - الجمهور في اثبات الاباحة الأصلية بخلاف الحنفية كأبي الحسن الكرخي وفخر الاسلام البزدوى ، ويتفرع عن هذا الخلاف : أن من نفى الاباحة الأصلية يثبت النسخ ابتداء ، وان لم يسبق دليل من الشارع ، ومن أثبته يقول ان رفعها بالدليل ليس بنسخ لأن النسخ هو رفع حكم شرعى ، وهو ليس بحكم .
- * قال الحافظ : ان النسخ لا يثبت بالاحتمال .
- * أورد الحافظ أثناء شرحه ثلاث أحاديث ما يدل على وقوع النسخ مؤيدا الجمهور ورد على قول أبى مسلم الأصبهاني الذى ينسب اليه نفى النسخ .
- * ذكر الحافظ بعضا من شروط النسخ المذكورة فى كتب الأصول بعبارات مختلفة عن عبارات الأصوليين ومختصرة ومتداخلة .
- * ويوافق الجمهور فى جواز نسخ تلاوة الأخبار ونسخ ايقاع الخبر ويمنع جواز نسخ مدلول الخبر الذى لا يتغير ، ويرى جواز نسخ الأخبار المتضمنة أحكاما وعلى مدلول الخبر الذى يتغير .
- * ويرى جواز النسخ قبل التمكن كالجمهور فى فرعين .
- * ان الحافظ ابن حجر يرى جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ووقوعه خلافا للشافعى ومذهبه الذى ينتمى اليه مما يدل على استقلاله وتجرده .
- * ويرى جواز وقوع النسخ بالقرآن ونسخ السنة بالسنة .
- * ويمنع نسخ الكتاب والسنة المتواترة بأخبار الآحاد .
- * ويقول بنسخ القول بالفعل ضمنا .
- * ويؤيد جواز نسخ التلاوة دون الحكم .
- * ويمنع نسخ الاجماع . ولا يعترف بالزيادة على النص على أنها نسخ كما يدعيه الحنفية ويورد عليهم أدلة كثيرة تناقض مدعاهم .

* ويرى أخيرا أن عمل الصحابي بخلاف ما رواه لا يكون كافيا في الحكم بنسخ مرويّه .

فهذه أهم ماتوصلت اليه من آراء الحافظ المتعلقة بالنسخ المبتوثة في ثنايا كتابه ، فان صاحبي التوفيق فيما كتبت فبفضل الله ونعمته وله الحمد والشكر ، وان كان العكس فلقصور باعي وقلة بضاعتي ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .
والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- (١) فهرس الآيات القرآنية
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار
- (٣) فهرس الفرق المترجم لهم
- (٤) فهرس الأعلام المترجم لهم
- (٥) فهرس المصادر والمراجع
- (٦) فهرس الموضوعات

(٣٩٣)

(١) فهرس الآيات القرآنية

| الآية | رقمها الصفحة |
|--|------------------------|
| سورة البقرة | |
| ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة | ٦٧ ٣٢٨ |
| انها بقرة صفراء | ٦٩ ٣٢٨ |
| مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها | ١٠٦ ٢١٦، ٢٠٦، ٢٠٠، ١٠٤ |
| فأينما تولوا فثم وجه الله | ١١٥ ٣٦٨ |
| ماولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها | ١٤٢ ٢٣٦ |
| قد نرى تقلب وجهك في السماء | ١٤٤ ٢٣٣، ١٢٠، ١٠٦ |
| | ٣٦٨، ٢٣٦ |
| كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت | ١٨٠ ٢١٨، ٢١٤ |
| يأياها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام | ١٨٣ ١٦١ |
| وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين | ١٨٤ ٢٠٨، ٢٠٢ |
| فمن شهد منكم الشهر فليصمه | ١٨٥ ٢٤١، ٢٠٨، ٢٠٥، ٢٠٣ |
| يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر | ١٨٥ |
| أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم | ١٨٧ ٢٤٦، ٢٣٣، ١٢٤ |
| فالآن باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم | ١٨٧ ٣٥٨ |
| ثم أتموا الصيام الى الليل | ١٨٧ ٣٥٨ |
| فاذا أمتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج | ١٩٦ ٢٢٥، ٢٢٤ |
| كتب عليكم القتال وهو كره لكم | ٢١٦ ٢٠٤ |
| لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم | ٢٢٥ ١٧٦ |
| والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا | ٢٣٤ ٣٦٧، ٣٥٩، ٢٨٦ |
| حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى | ٢٣٨ ٣١٨، ٢٤٩، ٨٩ |
| والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية | ٢٤٠ ٣٥٩، ٣٨٦ |
| وأحل الله البيع وحرم الربا | ٢٧٥ ٧٣ |

| رقمها الصفحة | الآية |
|---------------|--|
| ٢٨٤ ١٣١،٧٩،٧٧ | واستشهدوا شهيدين من رجالكم |
| ٣٣٢،١٢٩ | |
| ٢٨٤ ١٧٤ | وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه |
| ٢٨٥ ١٧٤ | ءامن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون |
| ٢٨٦ ١٧٦،١٧٤ | لا يكلف الله نفسا الا وسعها |

سورة آل عمران

| | |
|--------|------------------------------------|
| ٧٧ ٧٨ | ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم |
| ٩٧ ١٦١ | ولله على الناس حج البيت |

سورة النساء

| | |
|------------|---------------------------------|
| ١١ ٣١١ | فان كان له اخوة فلأمه السدس |
| ١٥ ٢٢٦،٢٠٣ | واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم |
| ١٦ ٢٢٦ | والذان يأتينها منكم |
| ٢٤ ١٣١ | وأحل لكم ماوراء ذلكم |
| ٢٨ ٢٠٥ | يريد الله أن يخفف عنكم |
| ٩٣ ٨٥ | ومن يقتل مؤمنا متعمدا |
| ١١٦ ٨٦ | ان الله لا يغفر أن يشرك به |
| ١٦٤ | ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل |

سورة المائدة

| | |
|------------|--|
| ٦ ٣٣٩،٣٣٦ | ياأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة |
| ٤٨ ١٥٥،١٥٣ | لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---------------------------------------|-------|--------------------|
| سورة الأنعام | | |
| أولئك الذين هدى الله فيبهداهم اقتده | ٩٠ | ١٥٥ |
| اتبع ماأوحى اليك من ربك | ١٠٦ | ٢٧٩، ٢١٦، ٢٠٣ |
| قل لاأجد في ماأوحى الى محرما | ١٤٥ | ٢٦٧ |
| سورة الأنفال | | |
| ياأيها النبي حرض المؤمنين على القتال | ٦٥ | ٣٥٨، ٢٨٧، ٢٠٩، ١٠٧ |
| الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا | ٦٦ | ٣٥٨، ٢٨٧، ٢٠٩، ١٠٧ |
| سورة التوبة | | |
| انما الصدقات للفقراء والمساكين | ٦٠ | |
| سورة يوسف | | |
| ودخل معه السجن فتيان | ٣٦ | ١٨٣ |
| سورة الرعد | | |
| يمحو الله مايشاء ويثبت وعنده أم الكتب | ٣٦ | ١٦٦ |
| سورة الحجر | | |
| انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون | ٩ | ٣٧٩ |
| سورة النحل | | |
| وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس | ٤٤ | ٢٣٤، ٢١٧ |
| واذا بدلنا آية مكان آية | ١٠١ | ١٠٣ |

(٣٩٧)

رقمها الصفحة

الآية

سورة الاسراء

| | | |
|----|---------|-------------------------------|
| ١٥ | ١٠٢، ٨٨ | وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا |
| ٨٤ | ٨٨ | قل كل يعمل على شاكلته |

سورة طه

| | | |
|-----|-----|--------------------------------|
| ١٣٤ | ١٠٢ | ولو انا اهلكناهم بعذاب من قبله |
|-----|-----|--------------------------------|

سورة الحج

| | | |
|----|-----|--------------------------------|
| ٢٩ | ٣٢٧ | ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم |
|----|-----|--------------------------------|

سورة النور

| | | |
|----|----------|---------------------------------------|
| ٢ | ٣٥٣، ٢١٤ | الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما |
| ١٥ | ١٦٨ | اذ تلقونه بالسننكم وتقولون بأفواهكم |
| ١٩ | ١٧٦ | ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة |

سورة الفرقان

| | | |
|----|----|----------------------------------|
| ٦٨ | ٨٥ | والذين لا يدعون مع الله الها آخر |
| ٧٠ | ٨٤ | الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا |

سورة الأحزاب

| | | |
|----|-----|---------------------------------------|
| ٤٨ | ٢٠٣ | ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم |
|----|-----|---------------------------------------|

سورة فاطر

| | | |
|----|----|--------------------------------|
| ٢٤ | ٨٧ | انا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا |
|----|----|--------------------------------|

| الآية | رقمها | الصفحة |
|--|-------|---------------|
| سورة الصافات | | |
| فلما بلغ معه السعى قال يا بنى | ١٠٢ | ١٨١ |
| ان هذا لهو البلاء المبين | ١٠٦ | ١٨١ |
| وفديناه بذبح عظيم | ١٠٧ | ١٨١ |
| سورة الزمر | | |
| أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائماً | ٩ | ٢٤٩ |
| سورة الشورى | | |
| شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا | ١٣ | ١٥٣-١٥٤ |
| سورة ق | | |
| ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد | ٢٩ | ١٧٢ |
| سورة النجم | | |
| وما ينطق عن الهوى | ٣ | ٢٣٢، ٢١٧ |
| ان هو الا وحى يوحى | ٤ | ٢٣٢، ٢١٣ |
| سورة المجادلة | | |
| يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول | ١٢ | ٢٨٨، ٢٠٩، ١٩٨ |
| أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات | ١٣ | ٢٨٨، ٢١٠، ١٩٨ |
| سورة الطلاق | | |
| يا أيها النبى اذا طلقتم النساء | ١ | ٢٦٥ |
| اسكنوهن من حيث سكنتم | ٦ | ٢٦٥ |

| الآية | رقمها الصفحة |
|--|--------------|
| سورة التحريم | |
| يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين | ٩ ٢٠٤ |
| سورة المزمل | |
| فاقرءواماتيسر من القرآن | ٢٠ ٣٤٦ |
| سورة القيامة | |
| أحسب الانسان أن يترك سدى | ٣٦ ١٠٢،٨٧ |
| سورة الأعلى | |
| سنقرئك فلا تنسى الا ماشاء الله انه يعلم الجهر وما يخفى | ٧،٦ ٣٧٨ |
| سورة البينة | |
| وماأمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين | ٤ ٣٣٧ |

(٤٠٠)

[٢] فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

(أ) الأحاديث الشريفة

الصفحة

(أ)

| | |
|--------------|---|
| ١٦٥ | آية المنافق ثلاث |
| | أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتاب |
| ٢١٣ | الاثنان فما فوقهما جماعة |
| ٢٠٢ | أجرك على قدر نصبك |
| ٢٥٦ | إذا أعجلت أو قطعت فعليك الوضوء |
| ٢٥٧ | إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها |
| ١٣٨ | إذا رأيت الجنائز فقوموا حتى تخلفكم |
| ٣٧٥، ٣٧٢، ٩١ | إذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا |
| ١٣٦ | إذا قام أحدكم يصلى فانه يستره |
| ٣٤٧ | إذا قمت الى الصلاة فكبر |
| ٣٧٦، ٩١ | إذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه |
| ٢٤٩ | أفضل الصلاة صلاة القنوت |
| ١٤٦ | أفلح وأبيه ان صدق |
| ١٤٦ | ألا ان الله ينهاكم أن تخلفوا بأبائكم |
| ١٨٥-١٨٤ | أمر بخمسين صلاة ليلة المعراج |
| | أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة باخبار |
| ١٥٧ | من لاقاه ممن قال لا اله الا الله دخل الجنة |
| | أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم - أى أبو هريرة - |
| ٣٤٥ | أنه "لا صلاة الا بقراءة الفاتحة" |
| ٣١٥ | أنزلت آية المتعة في كتاب الله |
| ٢٤٩، ٨٩-٨٨ | ان كنا لتتكلم في الصلاة |

| الصفحة | |
|----------|---|
| ١٩٩ | انما نهيتكم من أجل الدافة |
| ٢٢٠ | ان الله أعطى كل ذى حق حقه |
| ٢٥٠ | ان الله أحدث من أمره ألا تكلموا فى الصلاة |
| ٣٣٧، ٣٣٥ | انما الأعمال بالنيات |
| ٢٧٣ | انما جعل الامام ليؤتم به |
| ١٧١ | ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة |
| ١٤٣ | ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل |
| ٢٥٧ | انما الماء من الماء |
| ٢٥٠ | ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شىء من كلام الناس |
| ٣٤٠ | انها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء |
| ١٩٢ | ان وجدتم فلانا وفلانا فاحرقوهما بالنار |
| ٣٧٤ | أيما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل |

(ب)

| | |
|-----|---------------------------------------|
| ٢٠٣ | البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة |
| ١٢٩ | البينة على المدعى واليمين على من أنكر |
| ١٥٢ | بنى الاسلام على خمس |

(ت)

| | |
|-----|--------------------------------------|
| ٣١٥ | تمتعنا على عهد رسول الله فتزل القرآن |
| ٢٥٣ | توضئوا مما مست النار |

(ث)

| | |
|-----|-----------------------------|
| ٢٧١ | الشب بالشيب جلد مائة والرجم |
|-----|-----------------------------|

الصفحة

(خ)

| | |
|--------------------|---|
| ٢٤٤ | خالفوا اليهود وصوموا يوما بعده ويوما قبله |
| ٣٥٠، ٣٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧ | خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا |

(ر)

| | |
|-----|---|
| ١٣٩ | رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقمنا |
| ٣٦١ | رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء |
| ١٨٢ | الرؤية الصالحة جزء من ستة وأربعين من النبوة |
| ١٨٢ | الرؤية الصالحة من الله والحلم من الشيطان |

(ز)

| | |
|-----|-------------------------------|
| ٢٦٠ | زوروا القبور فانها تذكر الموت |
|-----|-------------------------------|

(س)

| | |
|-----|---|
| ٣٤٩ | سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى |
|-----|---|

(ش)

| | |
|------------|--|
| ١٣٣ | شبهتمونا بالحمز والكلاب |
| ١٤٣ | شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائما من زمزم |
| ٨٠، ٧٨، ٧٦ | شاهدك أو يمينه |
| ٣٣٢، ١٢٦ | |
| ٣٠٠، ٢٩٤ | الشيخ والشيخة فارجموهما البتة |

الصفحة

(ص)

- صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة ١٥٥
صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه ٢٤١

(ط)

- طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب ٣٧٦، ٣٧٣

(ع)

- عذبت امرأة في هرة ١٦٧

(ف)

- فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء ١٧٠
ففرض الله على أمتي خمسين صلاة ١٨٩
فان عاد في الخامسة فاقتلوه ٢٧١

(ق)

- قضى اليمين على المدعى عليه ١٢٨، ٧٧
قضى النبي صلى الله عليه وسلم يمين وشاهد ٧٩، ٧٨
قام رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنازة ثم قعد ١٤٠، ١٣٩
قصة العسيف ٣٥٢

(ك)

- كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك الوضوء مما مست النار ٣٦١، ٢٥٣

الصفحة

| | |
|--------------------|---|
| ٣٦٩ | كنت أقتل القلائد للنبي صلى الله عليه وسلم (أثر) |
| ٢٤٧ | كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل صائماً فحضر الافطار |
| ٣٥٨، ٢٦٠، ٢٥٣، ١٩٩ | كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة |
| ٢٥٤ | كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك |
| ١٤٠ | كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس |
| ٣٥٤ | كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بصيام عاشوراء ويحثنا عليه |
| ٢٣٦ | كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاته من الليل كلها |
| ٢٤٢ | كان لا يولد لآدم غلام الا ولدت معه جارية |
| ١٣٨، ١٣٥، ١٣٤ | كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين |
| ١٠٠ | كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية |
| ٢١٨، ١١٨ | |
| ٢٤١ | |

(ل)

| | |
|----------|---|
| ٢٤٤ | لئن عشت الى قابل لأصومن التاسع |
| ٢٨٥، ٢٠٨ | لما نزلت {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} |
| ١١٧ | لو كان أخى موسى حيا ماوسعه الا اتباعى |
| ٢٨١ | لو أن لابن آدم ملء واد مالا |

الصفحة

(م)

| | |
|----------|--|
| ٢٥٧ | الماء من الماء |
| ١٣٩ | مر بنا جنازة فقام لها النبي صلى الله عليه وسلم |
| ١٦٧ | مر النبي صلى الله عليه وسلم بجائط من حيطان المدينة |
| ٩٢ | من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس |
| ٧٨، ٧٧ | من حلف على يمين يستحق بها مالا |
| ٣٦٠ | من شرب الخمر فاجلدوه |
| ٢٩٠، ٢٨٤ | من قرأ القرآن فاعربه فله بكل حرف منه عشر حسنات |
| ٢٤١ | من كان أصبح صائماً فليتم صومه |
| ١٨٧ | من هم بحسنة فلم يعملها |

(ن)

| | |
|----------|--|
| | نحن معاشر الأنبياء اخوة |
| ٢٦٠، ٢٥٣ | نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور |
| ٢٦٧ | نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب |

(هـ)

| | |
|-----|---|
| ٢٤٥ | هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه |
| ١٧٢ | هن خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى |

(و)

| | |
|-----|---------------------------|
| ٢٢٥ | ولولا أن معى الهدى لأحللت |
|-----|---------------------------|

الصفحة

(ى)

يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره
يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود ١٣٧، ١٣٥

(لا)

لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ٩٣
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ٣٤٥، ٣٤٤
لا وصية لوارث ٢١٤
لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب ٣٤٥
لا يشربن أدكم قائماً ٢٤٣
لا يقطعها - أى الصلاة - شىء

[ب] الآثار

الصفحة

(أ)

- أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةِ
لَنَا وَمَعَهُ عَبَّاسٌ (عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ) ١٣٦
- أَتَى عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ عَلَى بَابِ الرَّحْبَةِ بِمَاءٍ
فَشَرِبَ قَائِمًا (عَنِ الزَّوَالِ) ١٤٣، ١٤٢
- أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارِ أَتَانَ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ١٣٨
- أَلَا أَصَلَى بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ (عَنِ عَلْقَمَةَ) ٣٨٣
- أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِزَى أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ
هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ (عَنِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ) ١٧٧
- أَنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ قَالَ نَسَخْتُهَا الْآيَةَ
الَّتِي بَعْدَهَا (عَنِ مَرْوَانَ بْنِ الْأَصْفَرِ) ١٧٧
- أَنْزَلَتْ آيَةُ الْمَتْعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
(عَنِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ) ٣١٥
- أَنْ رَهْطًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَخْبَرُوهُ أَنَّ رَجُلًا قَامَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ
(عَنِ أَبِي أُمَامَةَ) ٢٨٢
- أَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ غَرِبَ ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تِلْكَ السَّنَةَ
(عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ) ٣٥٢
- أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ فَرَسًا
فَصَرَ عَنْهُ (عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) ٢٧٤
- أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيمَنْ زَنَى
وَلَمْ يَحْصَنَ (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ) ٣٥٤

الصفحة

- ٢٥٠ ان الله أحدث في أمره (عن ابن مسعود)
انه - أى ابن عباس - دخل على عثمان فقال : ان
الاخوين لا يردان الأم عن الثلث (عن ابن عباس) ٣١١
٢٥٧ ان الفتيا التي كانوا يقولون (عن أبى بن كعب)
أيها الناس قد سنت لكم السنن (عن عمر بن الخطاب) ٣٠٠

(ث)

- ثم ان كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله
١٨١ (عن عمر بن الخطاب)

(ح)

- الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن (عن عمر بن الخطاب) ٣١٤

(ر)

- رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة
٣٨٤-٣٨٣ رفع يديه (عن البراء بن عازب)
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام في الصلاة
٣٧٩،٣٧٣ رفع يديه (عن عبد الله بن عمر)

(س)

- سألت عبد الله بن أوفى : هل رجم رسول الله
٢٦٩ صلى الله عليه وسلم (عن أبى عمرو الشيباني)

الصفحة

(ص)

- صحب ابن عمر سنين فلم أره يرفع يديه (عن مجاهد) ٣٧٤-٣٧٣
صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه (عن مجاهد) ٣٨٢

(ع)

- عن أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت الى النبي صلى
الله عليه وسلم بقدح لبن (عن ابن عباس) ١٤٥-١٤٤

(ف)

- فاجلساه الى جنب أبي بكر قالت عائشة... (عن عائشة) ٢٧٣
في قصة أصحاب بئر معونة (عن أنس) ٢٨١
فصلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا (عن عطاء) ٢٧٣

(ق)

- قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين
(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) ٨١
قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقرنا أبي وأقضانا
على (عن ابن عباس) ١٢٠
قال لى زيد بن أرقم ان كنا لنتكلم في الصلاة
(عن أبي عمرو الشيباني) ٢٤٩

(ك)

- كان اذا نزلت آية فيها شدة (عن ابن عباس) ١٠٥، ١٠٣
كان أول مانسخ من القرآن القبلة (عن ابن عباس) ١٠٦

الصفحة

- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة
(عن أبي قتادة) ٣٨٠
- كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات
(عن عائشة أم المؤمنين) ٢٧٩
- كان مما أنزل الله آية الرجم (عن عمر بن الخطاب) ٣٠٠، ٢٩٤، ٢٩٣
- كنا نقرأ سورة نشبها في الطول والشدة ببراءة فانسينها
(عن أبي موسى الأشعري) ٢٨١
- كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو
بيت المقدس (عن ابن عباس) ٢٣٧
- كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة
(عن ابن مسعود) ٨٩، ٨٨

(ل)

- لأن أحلف بالله مائة مرة فآثم (عن ابن عباس) ١٤٧-١٤٦
- لما نزلت هذه الآية {... ان يكن منكم عشرون صابرون}
(عن ابن عباس) ٢٨٧، ٢٠٩، ١٠٧
- لما فرض رمضان ترك عاشوراء (عن ابن مسعود) ٢٤٣

(لا)

- لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول أعرابي
(عن علي بن أبي طالب) ٢٦٤
- لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة
(عن عمر بن الخطاب) ٢٦٤

(٤١٢)

(٣) فهرس الفرق المترجم لهم

الصفحة

٩٨

٣٠١

٢٣٠

٩٧

٩٧

٩٨

الأشعرية

الخوارج

الظاهرية

العنانية

العیسویة

المعتزلة

(٤١٤)

(٤) فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الأعلام (١)

الصفحة

(أ)

| | |
|---------|--|
| ٧١ | الآمدى ، على بن أبى على بن محمد |
| ٧٠ | أبو بكر الباقلانى ، محمد بن الطيب بن محمد |
| ١٨٠ | أبو بكر الجصاص ، أحمد بن على الرازى |
| ١٦٠ | أبو بكر الدقاق ، محمد بن محمد بن جعفر |
| ١٩٤ | أبو بكر الصديق ، الصحابى الكبير |
| ١٦١ | أبو بكر الصيرفى ، محمد بن عبد الله البغدادى |
| ٢٥٦-٢٥٥ | أبى بن كعب بن قيس الصحابى الجليل |
| ٧٧ | ابن أبى مليكة ، عبد الله بن عبيد الله |
| ١٤٣ | الأثرم ، أحمد بن محمد بن هانىء |
| ١٢٧ | أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى الامام الجليل |
| ١٣٥ | أبو الأحوص ، سلام بن سليم الحنفى |
| ٨٢ | أبو اسحاق الشيرازى ، ابراهيم بن على بن يوسف |
| ١٦٢ | أبو اسحاق المروزى ، ابراهيم بن أحمد بن اسحاق |
| ٧٩ | الاسماعيلى ، أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل |
| ٧٨ | الأشعث بن قيس بن معدى كرب |
| ٦٦ | ابن الأعرابى ، محمد بن زياد |
| | أمير بادشاه ، محمد أمين محمود البخارى |

(١) روعى فى هذا الفهرس ماأتى :

- ١ - الاقتصار على ترجمة الأعلام الواردة فى صلب الرسالة .
- ٢ - الأعلام مرتبة ترتيبا هجائيا .
- ٣ - أسقطت "ابن" و"أبو" و"أم" و"أل" التعريف من الاعتبار .
- ٤ - الرقم الذى أمام العلم يشير الى الصفحة التى ترجم فيها للشخص .

الصفحة

| | |
|---------|--|
| ٨٢ | امام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف |
| ٣٢٤ | ابن أمير الحاج ، محمد بن محمد بن محمد |
| ١٣٥-١٣٤ | أنس بن مالك بن النضر ، الصحابي |
| ١٩٤ | الأوزاعي ، عبد الرحمن بن عمرو بن محمد |

(ب)

| | |
|----------|---|
| ٢٤٢ | الباجي ، سليمان بن خلف بن سعد |
| ١١٥ | بختنصر ، أحد ملوك الأرض |
| ٢٤٦ | البراء بن عازب بن الحارث ، الصحابي الأنصاري |
| ٣٢٢ | ابن برهان ، أحمد بن علي بن محمد |
| ٣٠٤ | اليزدوي ، علي بن محمد بن الحسين ، فخر الاسلام |
| ١٩٠ | ابن بطل ، علي بن خلف بن عبد الملك |
| ٦٨ | البيضاوي ، عبد الله بن عمر بن محمد |
| ٢٥٨، ١٢٩ | البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري |

(ت)

| | |
|---------|---|
| ٣٢٣، ٧٣ | التفتازاني ، مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين |
| ٢١٥ | ابن تيمية ، شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحلیم |

(ج)

| | |
|-----|---|
| ١٣٩ | جابر بن عبد الله بن عمرو ، الصحابي الأنصاري |
| ١٦٢ | الجبائي ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب |
| ١٠٤ | ابن جرير الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر |
| ٢٢١ | ابن جزي ، محمد بن أحمد |

الصفحة

- ٧٠ أبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد بن اسماعيل
١٤١ ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، بن محمد

(ح)

- ٧٢ ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر
٨ الحازمي ، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان
٣١٢ الحاكم ، محمد بن عبد الله بن محمد صاحب المستدرک
٢١٢ أبو حامد الاسفرايني ، أحمد بن محمد بن أحمد
حيان بن أبي جبلة
١٤٠ ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
١٣٥ الحسن البصري ، أبو سعيد
٣٢١ أبو الحسن ابن القصار
٨٧ أبو الحسن الكرخي ، عبيد الله بن الحسن
٦٨ أبو الحسين البصري ، محمد بن علي بن الطيب
١٩٢ حمزة بن عمرو بن عويمر الأسلمي ، صحابي

(خ)

- ١٩٣ خالد بن الوليد بن المغيرة ، صحابي جليل
١٦٩ الخطابي ، حمد بن محمد بن ابراهيم
٣٠٧ الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت
٢١٢ الخفاف ، أحمد بن عمر بن يوسف

(د)

- ٨٠ الدارقطني ، علي بن عمر بن أحمد
٨٩ ابن دقيق العيد ، محمد بن علي بن وهب

الصفحة

(ذ)

١٣٥ أبو ذر الغفاري ، جندب ، الصحابي الجليل

(ر)

٦٨ الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين الشافعي
المعروف بابن الخطيب
١١٦ ابن الراوندي ، أبو الحسين أحمد بن يحيى
٢٣٨ الربيع بن أنس البكري
٢٤١ الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية
٣٤٢ ابن رشد الحفيد ، محمد بن أحمد بن محمد
رفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري
٢٧٠ الروياني ، عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد

(ز)

٦٥ الزبيدي ، محمد بن محمد مرتضى
٢٥٥ الزبير بن العوام بن خويلد الصحابي المشهور
٢٣٨ الزجاج ، ابراهيم بن السري بن سهل
٢١٣ الزركشي ، محمد بن بهادر بن عبد الله
٢٢٧،٧٠-٦٩ الزحشرى ، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي
٧٦ أبو الزناد ، عبد الله بن ذكوان
١٥٢ أبو زهرة ، محمد بن أحمد
٨ الزهرى ، محمد بن سلم بن عبيد الله
٢١٩ ابن زيد ، أحمد بن محمد بن أحمد
٨٩-٨٨ زيد بن أرقم بن زيد ، صحابي جليل

الصفحة

٣٤٩، ٢٥٥

زيد بن خالد الجهني صحابي

١٩٣

زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(س)

السبكي ، تاج الدين ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ١٤٩

١٦٤-١٦٣

السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل

٢١٢

ابن سريج ، أحمد بن عمر

٨٥-٨٤

سعيد بن جبير بن هشام الكوفي

١٥٥

أبو سعيد الخدري ، سعد بن مالك الصحابي الجليل

٢٩٣

سعيد بن المسيب بن حزن

٧٦

سفيان بن عيينة بن أبي عمران

٢٥٦

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري

سلمة بن صخر

١٦٣

سليم بن أيوب بن سليم

٢٥٢

سليمان بن بريدة بن الحصيب

١٦٢، ١١٩

ابن السمعاني ، منصور بن محمد بن عبد الجبار

(ش)

٧٥، ٩

الشاطبي ، ابراهيم بن موسى الغرناطي

الشافعي ، أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس

١٢٧-١٢٦

صاحب المذهب

١٤٤

ابن شاهين ، عمر بن أحمد بن عثمان

٧٦

ابن شبرمة ، عبد الله بن شبرمة الضبي

٨٢

شريك بن عبد الله بن أبي شريك

الصفحة

| | |
|---------|-------------------------------------|
| ١٢٧-١٢٨ | الشعبي ، عامر بن شراحيل |
| ١٣٤ | ابن شهاب ، محمد بن مسلم بن عبد الله |
| ٢٦١ | الشوكاني ، محمد بن علي |

(ص)

| | |
|----|---|
| ٦٧ | الصفى الهندي ، محمد بن عبد الرحيم بن محمد |
|----|---|

(ض)

| | |
|-----|-------------------------|
| ٢١٩ | الضحاك بن مزاحم الهلالي |
|-----|-------------------------|

(ط)

| | |
|-----|--|
| ٢١٩ | طاوس بن كيسان |
| ١٠٠ | الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب |
| ٩٢ | الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة ، أبو جعفر |
| ١٤٦ | طلحة بن عبيد الله بن عثمان صحابي جليل |
| ٢٦٥ | الطوفي ، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم |
| ٢١٢ | أبو الطيب الصعلوكي ، سهل بن محمد بن سليمان |

(ع)

| | |
|-----|------------------------------------|
| ١٣٣ | عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر |
| ١٤٧ | ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر |
| ٢٣٨ | أبو العالية، زياد بن فيروز البصري |
| ١٣٨ | عامر بن ربيعة بن كعب ، صحابي مشهور |

الصفحة

| | |
|---------|---|
| ٧٧ | ابن عباس ، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حبر الأمة |
| ٢٨٢ | عبيد بن عمير |
| ١٥٣ | عبد بن حميد بن نصر الكسى |
| ٨٥ | عبد الرحمن بن أبى الخزاعى |
| ١٥٣ | عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى |
| ١٥٨ | عبد العلى بن محمد بن نظام الدين الأنصارى الهندى صاحب (فواتح الرحموت) |
| ١٦٣-١٦٢ | أبو عبد الله البصرى ، الحسين بن على |
| ٧٧ | عبد الله بن مسعود ، الصحابى المشهور |
| ٢١٢ | عبد الله بن سعيد بن أبى هند ، أبو بكر المدنى |
| ١٤٥ | عبد الله بن عمر بن الخطاب الصحابى الجليل |
| ٣٧٨ | عبد الله بن مغفل بن غنم ، صحابى |
| ٧٠ | عبد الوهاب بن على بن نصر القاضى |
| ٢٢٥-٢٢٤ | عثمان بن عفان بن أبى العاص الخليفة الثالث |
| ٦٨ | العسكرى ، الحسين بن محمد بن عبيد |
| ١٠٧ | عطاء بن أبى رباح |
| | العطار ، حسن بن محمد العطار صاحب |
| ١٦١ | (الحاشية على جمع الجوامع) |
| ١٤٩ | ابن العربى ، محمد بن عبد الله بن المعافى الأندلسى |
| ١٣٤ | عروة بن الزبير بن العوام |
| | ابن عقيل ، أبو الوفا على بن عقيل بن محمد البغدادى |
| ٢٧١ | الحنبلى |
| ٢١٠ | عكرمة بن عبد الله |

الصفحة

| | |
|--------------|--|
| ١٩٣ | على بن أبي طالب بن عبد المطلب أمير المؤمنين |
| ١٠٦ | على بن أبي طلحة الهاشمي اسمه مخارق |
| ٢٢٤ | عمران بن حصين ، صحابي جليل |
| ١٤٦ | عمر بن الخطاب بن نفيل ثاني الخلفاء الراشدين |
| ٨٠ | عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله |
| ٨٨ | أبو عمرو الشيباني ، سعيد بن اياس |
| ٢٤٠-٢٣٩، ١٤٢ | عياض القاضي بن موسى بن عياض بن عمرو |
| ٣٠٧ | عيسى بن أبان بن صدقة |
| ١٣٢ | العيني ، أبو محمد ، محمود بن الامام شهاب الدين |

(غ)

| | |
|-------|---------------------------------------|
| ٧١-٧٠ | الغزالي ، محمد بن محمد بن محمد الطوسي |
|-------|---------------------------------------|

(ف)

| | |
|---------|---|
| | الفتوحى ، تقى الدين محمد بن شهاب الدين أحمد |
| ١٥١ | الشهير بابن النجار |
| | فخر الاسلام ، عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، |
| ٨٧ | علاء الدين البخارى |
| ٦٦ | ابن فارس اللغوى ، أحمد بن فارس بن زكريا |
| ٢٦٣ | فاطمة بنت قيس بن خالد |
| ١٤٥-١٤٤ | أم الفضل ، لبابة بنت الحارث الهلالية |
| ١٣٦ | الفضل بن عباس بن عبد المطلب |
| ١٢٧ | الفقهاء السبعة |

الصفحة

(ق)

| | |
|----------|--|
| ١٠٤ | قتادة بن دعامة بن قتادة |
| ٧٦ | قتيبة بن سعيد بن جميل |
| ١٣١ | ابن قدامة المقدسى ، عبد الله بن أحمد بن محمد |
| ٨٣ | القرافى ، أحمد بن ادريس ، شهاب الدين |
| ٤٠٥، ١٠٤ | القرطبى ، محمد بن أحمد بن أبى بكر |
| ٦٩ | القفال الشاشى ، محمد بن على بن اسماعيل |
| ٢١١ | القلائسى ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن |
| ٢٤٦ | قيس بن صرمة الأنصارى ، صحابى |
| ٢٤٣ | ابن القيم ، محمد بن أبى بكر بن أيوب |

(ك)

الكنيا الهراسى ، على بن محمد بن على أبو الحسن

(م)

| | |
|-----|---|
| ١٦٩ | المازرى ، محمد بن على بن عمر |
| | مالك ، الامام ، بن أنس بن مالك الاصبهى ، امام دار |
| ١٢٧ | الهجرة ، صاحب المذهب |
| ١٤٨ | الماوردى ، على بن محمد بن حبيب القاضى أبو الحسن |
| ١٠٣ | مجاهد بن جبر المكى المخزومى |
| ٢١١ | المحاسبى ، الحارث بن أسد المحاسبى ، أبو عبد الله |
| ٣٢٣ | محب الدين بن عبد الشكور البهادرى الهندى |
| ١٧٤ | مروان بن خاقان ، أبو خلف البصرى |

الصفحة

| | |
|---------|---|
| | المروذى ، أحمد بن محمد بن الحجاج |
| ١٣٣ | مسروق بن الأجدع بن مالك |
| ٧٨ | مسلم بن الحجاج بن مسلم ، أبو الحسين القشيري |
| ٩٦ | أبو مسلم الأصفهاني ، محمد بن بحر الأصفهاني |
| ٢١٩ | مسلم بن يسار أبو عبد الله البصري |
| ٢٥٠ | معاوية بن الحكم السلمي |
| ٢٤٤ | معاوية بن أبي سفيان الصبحاني الجليل |
| | ابن مفلح ، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج |
| ١٦٠ | المقدسي الحنبلي |
| ١٥٠-١٤٩ | المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله |
| | المنصور ، الخليفة عبد الله بن محمد بن علي ، |
| ٧٩ | أبو جعفر المنصور |
| | أبو منصور البغدادي ، عبد القاهر بن طاهر بن |
| ٢١٣ | محمد التميمي |
| ١٤٧ | أبو منصور البهوتي ، منصور بن يونس البهوتي |
| ٦٦ | ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي |
| | منلا خسرو ، محمد بن فراموز بن علي |
| ١٩٥ | ابن المنير ، أبو الحسن علي بن محمد بن منصور |
| ١٩٤ | المهلب بن أحمد بن أسد ، أبو القاسم |
| | أبو موسى الأشعري ، عبد الله بن قيس بن سليم ، |
| ١٣ | الصبحاني الجليل |

الصفحة

(ن)

- النجاشي ، أصيحة بن أبحر ملك الحبشة
١٠٦ ابن أبي نجيح ، عبد الله بن أبي نجيح
١٢٨ النخعي ، ابراهيم النخعي بن يزيد
١٤٢ النزال بن سبرة الهلالي
١٤١ النووي ، يحيى بن شرف بن مري

(هـ)

- ١٩٢ هبار بن الأسود بن المطلب
ابو هريرة ، عبد الرحمن أو عبد الله بن صخر الدوسي
٩١ صحابي مشهور
٣٥١، ٦٩-٦٨ ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد

(و)

- ٧٧ أبو وائل ، شقيق بن سلمة الأسدي
٢١ وراق البخاري ، أبو جعفر محمد بن أبي حاتم

(ي)

- ١٨٠، ٩ يحيى بن أكثم بن محمد بن قطر التميمي
٢٥٦ يحيى بن أبي كثير صالح بن المتوكل
٣١٠ أبو يعلى ، القاضي محمد بن الحسين بن محمد

(٤٢٦)

(٥) فهرس المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم وما يتعلق به :

* الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠هـ)

جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، ٣٠ ج

تحقيق أحمد شاكر ، محمود شاكر (لم يكمل) صدر منه ١٦ جزء ،
الطبعة الثانية ، مصر : طبعة دار المعارف ، ١٩٦٩م .

* أبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل المرادى (ت ٣٣٨هـ)

الناسخ والمنسوخ

الطبعة : بدون ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣هـ .

* الجصاص ، أبو بكر أحمد بن على الرازى (ت ٣٧٠هـ)

أحكام القرآن ٥ ج ، الطبعة الثانية

تحقيق محمد الصادق قمحاوى ، القاهرة : دار المصحف ، التاريخ
(بدون) .

* مكى بن حموش ، مكى بن أبى طالب القيسى (ت ٤٣٧هـ)

الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه

الطبعة (بدون) ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، الرياض : جامعة الامام

محمد بن سعود الاسلامية ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .

* الواحدى النيسابورى ، على بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)

أسباب النزول

الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٨٧هـ /

١٩٦٨م .

* الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه

التأويل ٤ ج

الطبعة : (بدون) ، مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي

وأولاده ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

* ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)
أحكام القرآن ، ٤ ج ، الطبعة الأولى
تحقيق على محمد البجاوي ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية
١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م .

* الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)
البيان في غريب اعراب القرآن ، ٢ ج ، الطبعة : بدون
تحقيق طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، القاهرة : دار
الكاتب العربي ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

* ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)
نواسخ القرآن
الطبعة الأولى ، تحقيق ودراسة محمد أشرف علي الملباري ، المدينة
المنورة : الجامعة الاسلامية ، المجلس العلمي لاهياء التراث الاسلامي
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

* فخر الرازي ، محمد فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر (ت ٦٠٦هـ)
مفاتيح الغيب ، الشهير بالتفسير الكبير ، ٣٢ ج
الطبعة الثالثة ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٥م .

* القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)
الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠ ج
الطبعة الثانية ، مصر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، عام
١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

* البيضاوي ، عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥هـ)
أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، ٧ ج
الطبعة : بدون ، الاستانة : المطبعة العامرة ، عام ١٣٨٦هـ .

* ابن كثير ، عماد الدين الحافظ اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)
تفسير القرآن العظيم ، ٤ ج
الطبعة : بدون ، بيروت : دار الفكر ، عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- * السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)
الاتقان في علوم القرآن ، ٢ ج
الطبعة : بدون ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة : المشهد
الحسيني ، عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
الدر المنثور في التفسير المأثور ، ٨ ج
الطبعة : بدون ، بيروت : دار الفكر ، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- * أبو السعود ، محمد بن محمد (ت ٩٨٤هـ)
تفسير أبي السعود أو ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم ،
ج ٥
الطبعة : بدون ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، الرياض : مكتبة
الرياض الحديثة ، التاريخ بدون .
- * الألوسي ، محمود بن محمد بن عبد الله البغدادى (ت ١٢٧٠هـ)
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، ٣٠ ج في ١٠ مج
الطبعة : بدون ، بيروت : دار الفكر ، عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- * العريض ، على حسن
فتح المنان في نسخ القرآن
الطبعة : بدون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، عام ١٩٧٣م .
- * الزرقاني ، محمد عبد العظيم (القرن ١٤هـ)
مناهل العرفان في علوم القرآن ، ٢ ج
الطبعة : بدون ، بيروت : دار الفكر ، التاريخ بدون .
- * زيد ، مصطفى (القرن ١٤هـ)
النسخ في القرآن الكريم ، دراسة تشريعية تاريخية نقدية ، ٢ ج
الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

(٢) الحديث الشريف وما يتعلق به :

- * مالك ، بن أنس امام دار الهجرة (ت ١٧٩هـ)
الموطأ ، ٢ ج ، الطبعة : بدون
صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ،
القاهرة : دار احياء الكتب العربية ، التاريخ بدون .
- * الشافعى ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ)
اختلاف الحديث (مطبوع فى هامش كتاب الأم ج ٧)
الطبعة بدون ، القاهرة : دار الشعب ، عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- ترتيب مسند الامام الشافعى ، ٢ ج
الطبعة : بدون ، رتبه المحدث محمد عابد السندى على الأبواب الفقهية
بيروت : دار الكتب العلمية عام ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .
- * الطيالسى ، سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)
السنن ، أو مسند أبى داود الطيالسى
الطبعة الأولى ، حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف النظامية عام ١٣٢١هـ .
- * الصنعانى ، عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ)
المصنف ، ١١ ج
الطبعة الأولى ، عنى بتحقيق نصوصه حبيب الرحمن الأعظمى ، بيروت
منشورات المجلس العلمى ، عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- * ابن أبى شيبة ، أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان
العيسى (ت ٢٣٥هـ) ، ٥ ج المصنف
الطبعة الأولى ، اعتنى بتصحيحه وتنسيقه ونشره عبد الخالق الأفغانى ،
حيدر اباد الدكن : مطبعة العلوم الشرقية ، عام ١٢٨٨هـ / ١٦٨٦م .
- * ابن حنبل ، الامام أحمد (ت ٢٤١هـ)
مسند الامام أحمد ، وبهامشه منتخب كثر العمال فى سنن الأقوال
والأفعال للمتقى الهندى

الطبعة بدون ، مصر : المطبعة الميمنية ، عام ١٣١٣ هـ .

المسند

تحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر ، صدر منه ١٥ جزءا ، مصر : دار المعارف ، عام ١٣٧٥-١٣٧٧ هـ .

* الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت ٢٥٥ هـ)

سنن الدارمي ، ٢ ج

الطبعة : بدون ، طبع بعناية محمد حمد دهمان ، دمشق : دار احياء السنة النبوية ، ١٣٤٩ هـ .

* البخاري ، أبو محمد عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)

صحيح البخاري ، ٩ ج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ .

* أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)

السنن ، سنن أبي داود ، ٥ ج

الطبعة الأولى ، اعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي (ت ٣٣٨ هـ) ، وهو شرح عليه ، سورية : دار الحديث

عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .

* ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)

سنن ابن ماجه ، ٢ ج

الطبعة : بدون ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة : دار احياء

الكتب العربية ، عام ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .

* الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)

الجامع الصحيح ، أو صحيح الترمذي ، ٥ ج

الطبعة : بدون ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ج ١ ، ٢ ، ج ٣ محمد

فؤاد عبد الباقي ، ج ٤ ، ٥ ابراهيم عطوة عوض ، مصر : مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .

- * النسائي ، أحمد بن شعيب بن دينار (ت ٣٠٣هـ)
المجتبى ، سنن النسائي مع شرح السيوطى وحاشية السندى ، ٨ ج
الطبعة : بدون ، مصر : المطبعة المصرية ، التاريخ بدون .
- * الطحاوى ، أحمد بن محمد بن سلمة الأزدى (ت ٣٢١هـ)
شرح معانى الآثار ، ٤ ج
الطبعة (بدون) ، حققه وعلق عليه محمد زهرى النجار ، بيروت : دار
الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- * الطبرانى ، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)
المعجم الكبير
الطبعة الأولى ، حققه وخرج أحاديثه حمدى عبد المجيد السلفى ،
بغداد : وزارة المعارف ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- * الدارقطنى ، على بن عمر (ت ٣٨٥هـ)
سنن الدارقطنى ، ٤ ج
الطبعة الأولى ، عنى بتحقيقه وتنسيقه وترقيمه السيد عبد الله هاشم
يمانى المدنى ، القاهرة : دار المحاسن للطباعة ، عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م ،
وبذيله : التعليق المغنى على الدارقطنى .
- * الحاكم ، الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم
النيسابورى (ت ٤٠٥هـ)
المستدرك على الصحيحين فى الحديث ، ٤ ج
الطبعة : بدون ، بيروت : دار الفكر عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، وفى ذيله
تلخيص المستدرك للذهبي .
- * ابن حزم ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى الظاهرى
(ت ٤٥٦هـ)
المحلّى بالآثار ، ١٢ ج
الطبعة : بدون ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان لابندارى ، بيروت : دار
الكتب العلمية ، عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- * البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)
السنن الكبرى ، ١٠ ج
الطبعة الأولى ، حيدر اباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية ، عام ١٣٥٦ هـ .
- * الباجي المالكي ، سليمان بن خلف (ت ٤٧١هـ)
المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، ٥ ج
الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة السعادة ، عام ١٣٣١ هـ .
- * ابن العربي ، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)
عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، ١٣ ج
الطبعة : بدون ، سوريا : دار العلم للجميع ، التاريخ بدون .
- * الحازمي ، محمد بن موسى (ت ٥٨٤هـ)
الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار
الطبعة الأولى ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد المعطى أمين
قلعجى ، حلب : دار الوعى الاسلامى ، عام ١٤٠٣/١٩٨٢ م .
- * ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)
النهاية فى غريب الحديث والأثر ، ٥ ج
الطبعة : بدون ، تحقيق أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحى ،
القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، عام ١٣٨٣/١٩٦٣ م .
- جامع الأصول فى أحاديث الرسول ، ٨ ج
الطبعة الثانية ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط ،
بيروت : دار الفكر عام ١٤٠٣/١٩٨٣ م .
- * النووى ، أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ)
شرح صحيح مسلم ، ١٨ ج فى ٩ مج
الطبعة : بدون ، القاهرة : المطبعة المصرية ، التاريخ بدون .
- * ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى
الدمشقى (ت ٧٥١هـ)

زاد المعاد في هدى خير العباد ، ٥ ج
الطبعة الخامسة عشر ، حقق نصوصه ، وخرج أحاديثه ، وعلق عليه
شعيب الأرناؤوط ، عبد القادر الأرناؤوط ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،
عام ١٩٨٧/١٤٠٧ م .

* الزيلعي ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦٢هـ)

نصب الراية لأحاديث الهداية ، ٤ ج
الطبعة الأولى ، الهند : المجلس العلمي ، عام ١٩٣٨/١٣٥٧ م .
* الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ١٠ ج
الطبعة الأولى ، بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر ، القاهرة : مكتبة
المقدس ، عام ١٣٥٣هـ .

* العراقي ، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)

طرح التثريب في سنن التقريب ، ٨ ج
الطبعة : بدون ، القاهرة : جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، عام
١٣٥٣هـ .

* الهيثمي ، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)

موارد الظمآن الى زوائد ابن حبان
الطبعة : بدون ، حققه ونشره محمد عبد الرزاق حمزة ، المدينة المنورة
المطبعة السلفية ، التاريخ بدون .

* العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد الكناني بن حجر (ت ٨٥٢هـ)

تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
الطبعة الأولى ، دلهي : المطبعة الأنصارية ، عام ١٣٠٢هـ .

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ١٣ ج
الطبعة الأولى ، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين
الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على

أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبد الباقي ، راجعه قصي محب الدين الخطيب ، القاهرة : دار الريان للتراث ، عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ، ومعه مقدمته : هدى السارى لفتح البارى .

* العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)

عمدة القارىء شرح صحيح البخارى ، ٢٥ ج

الطبعة بدون ، القاهرة : المطبعة المنيرية ، التاريخ بدون ، تصوير بيروت : دار الفكر ، التاريخ بدون .

* السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)

الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير ، جزءان

الطبعة الأولى ، القاهرة : المطبعة الخيرية ، عام ١٣٢١هـ .

* القسطلانى ، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ٩٢٣هـ)

إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ، ١٠ ج

الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة بولاق ، عام ١٣٢٧هـ .

* المناوى ، محمد عبد الرؤوف (ت ١٠٣١هـ)

فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ٦ ج

الطبعة الأولى ، القاهرة : مصطفى محمد ، عام ١٣٥٦-١٣٥٧هـ .

* محمد الزرقانى ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف (ت ١١٢٢هـ)

شرح الزرقانى على موطأ مالك ، ٤ ج

الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة الاستقامة ، عام ١٣٧٩هـ .

* الصنعانى ، محمد بن صلاح بن اسماعيل (ت ١١٤٢هـ)

سبل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر ، جزآن

الطبعة الثانية ، القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، عام ١٣٦٩هـ .

* الشوكانى ، محمد بن على بن محمد الشوكانى (ت ١٢٥٥هـ)

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للمجد بن

تيمية ، ٨ ج

الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عام
١٩٨٢/١٤٠٣ م .

* السبكي ، محمود بن محمد خطاب (ت ١٣٥١هـ)
المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ، ٨ ج
الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة الاستقامة ، ١٣٥١ هـ .

* آبادي ، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم
عون المعبود ، شرح سنن أبي داود ، ١٤ ج
الطبعة الثانية ، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، ومعه شرح
الحافظ ابن قيم الجوزية ، المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، عام
١٩٦٨/١٣٨٨ م .

* البنا ، أحمد عبد الرحمن الساعاتي (القرن ١٤هـ)
الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل ، ١٣ ج
الطبعة : بدون ، القاهرة : مطبعة الاخوان المسلمين ، عام ١٣٥٣ هـ ،
مطبوع مع كتاب بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني .

(٣) أصول الفقه :

* الشافعى ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ)

الرسالة

الطبعة الأولى ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، القاهرة : مطبعة مصطفى
البابى الحلبي ، عام ١٣٥٨هـ .

* أبو الحسين البصرى ، محمد بن على (ت ٤٣٦هـ)

المعتمد شرح العمدة لأستاذة القاضى عبد الجبار ، ٢ ج

الطبعة الأولى ، تحقيق محمد حميد الله وآخرون ، دمشق : المعهد
العلمى الفرنسى ، عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

* ابن حزم ، أبو محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى (ت ٤٥٦هـ)

الأحكام فى أصول الأحكام ، ٨ ج

الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة الامتياز عام ١٣٩٨هـ ، تصوير دار
الحديث ، القاهرة عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

* أبو يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلى (ت ٤٥٨هـ)

العدة فى أصول الفقه ، ٥ ج

الطبعة الثانية ، حققه وعلق عليه وخرج نصه الدكتور أحمد بن على
سير المباركى ، الرياض : الناشر بدون ، عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

* أبو الوليد الباجى ، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)

أحكام الفصول فى أحكام الأصول

الطبعة الأولى ، حققه وقدم له ووضع فهرسه عبد المجيد تركى ،
بيروت : دار الغرب الاسلامى ، عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

كتاب الحدود فى الأصول

الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور نزيه حماد ، بيروت : مؤسسة الزغبى
عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

* الشيرازى ، ابراهيم بن على الفيروز آبادى (ت ٤٧٦هـ)

اللمع فى أصول الفقه

الطبعة الثالثة . القاهرة : مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
* البزدوى ، على بن محمد بن الحسين فخر الاسلام (ت ٤٨٢هـ)

أصول الفقه ، ٤ج

مع شرحه كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ، القاهرة : مكتب
الصنايع ، عام ١٣٠٧هـ .

* السرخسى ، محمد بن أحمد (ت ٤٩٠هـ)

أصول السرخسى ، ٢ج

الطبعة : بدون ، تحقيق أبو الوفاء الأفغانى ، حيدر آباد الدكن : لجنة
احياء المعارف النعمانية ، ١٣٧٢هـ .

* الغزالى ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)

المستصفى من علم الأصول ، جزءان

الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، عام ١٣٣٤هـ ، مطبوع مع فواتح
الرحموت ، تصوير بيروت : دار الفكر ، التاريخ بدون .

* الكلوزانى ، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب (ت ٥١٠هـ)

التمهيد فى أصول الفقه ، ٤ج

الطبعة الأولى ، تحقيق د. محمد بن على بن ابراهيم ، ود. مفيد محمد أبو
عمشة ، جدة : دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع ، عام ١٤٠٦هـ /
١٩٨٥م .

* السمرقندى ، علاء الدين شمس النظر أبى بكر محمد بن أحمد (ت ٥٣٩هـ)

ميزان الأصول فى نتائج العقول (المختصر)

الطبعة الأولى ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد زكى عبد البر ، الدوحة
: مطابع الدوحة الحديثة ، عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

* الرازى ، فخر الرازى محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)

المحصول فى علم الأصول

الطبعة الأولى ، تحقيق د. طه جابر فياض ، الرياض : جامعة الامام
محمد بن سعود الاسلامية ، عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

* ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى (ت ٦٢٠هـ)

روضة الناظر وجنة المناظر ، جزآن

مع شرحه "نزهة الخاطر العاطر" لابن بدران (ت ١٣٦٤هـ)

مصر : المطبعة السلفية ، عام ١٣٤٢هـ .

* الآمدى ، سيف الدين على بن أبى على بن محمد (ت ٦٣١هـ)

الاحكام فى أصول الأحكام ، ٤ج

الطبعة : بدون ، بيروت : دار الكتب العلمية ، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

* ابن الحاجب المالكى ، جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب

(ت ٦٤٦هـ)

مختصر المنتهى الأصولى ، ومعه شرح القاضى عضد الملة والدين

(المتوفى سنة ٧٥٦هـ) للمختصر ، وبهامشه : حاشية العلامة سعد الدين

الفتازانى (٧٩١هـ) ، ٢ج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ، عام ١٣١٦هـ .

* ابن تيمية ، عبد السلام بن عبد الله الخضر (ت ٦٥٢هـ) عبد الحليم بن عبد

السلام (ت ٧٢٨هـ)

المسودة فى أصول الفقه

الطبعة : بدون ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة : مطبعة

المدنى ، عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

* القرافى ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس (ت ٦٨٤هـ)

شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول

الطبعة الأولى ، مصر : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، عام

١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، تصوير : دار الفكر ، بيروت ، التاريخ بدون .

* الخبارى ، الامام جلال الدين أبى محمد عمر بن محمد بن عمر (ت ٦٩١هـ)

المغنى فى أصول الفقه

الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، مكة : مركز البحث

العلمى واهياء التراث الاسلامى جامعة أم القرى عام ١٤٠٣هـ .

* النسفى ، حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت ٧١٠هـ)
كشف الأسرار ، شرح المصنف على المنار ، ٢ ج
الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ،
مطبوع : مع شرح نور الأنوار على الأنوار لملا جيون .
* الطوفى ، نجم الدين أبى الربيع سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم
(ت ٧١٦هـ)

شرح مختصر الروضة ، ٣ ج
الطبعة الأولى ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركى ، بيروت
مؤسسة الرسالة ، عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
* علاء الدين البخارى ، عبد العزيز بن أحمد (ت ٧٣٠هـ)
كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى ، ٤ ج
الطبعة : بدون ، استنبول : مطبعة دار السعادات عام ١٣٠٨هـ .
* الأصفهاني ، شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد
(ت ٧٤٩هـ)

بيان المختصر ، شرح مختصر ابن الحاجب ، ٣ ج
الطبعة الأولى ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، جدة : دار المدنى
للطباعة والنشر والتوزيع ، عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
* ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبى بكر (ت ٧٢١هـ)
الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية
الطبعة : بدون ، تحقيق محمد جميل غازى ، القاهرة : مطبعة المدنى ،
عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

* عضد الدين الايجى ، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٧٥٦هـ)
شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب ، ٢ ج
الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣١٦هـ ،
وبهامشه : حاشية التفتازانى (ت ٧٩١هـ) ، وحاشية الشريف الجرجانى
(ت ٨١٦هـ) .

* الشريف التلمساني ، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٧١هـ)

مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول

الطبعة : بدون ، طبع على نفقة الحاج السير أحمدو بيلو ، رئيس
حكومة نيجيريا الشمالية ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، التاريخ
بدون .

* ابن السبكي : تاج الدين (ت ٧٧١هـ) عبد الوهاب بن علي

الابهاج في شرح المنهاج للبيضاوي ، جزءان

الطبعة : بدون ، مصر : مطبعة التوفيق الأدبية ، التاريخ : بدون ،
وقد أتم به شرح والده تقى الدين الذي وصل الى المسألة الرابعة
من مباحث الواجب .

* الاسنوي ، جمال الدين ، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)

نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول للبيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، ٤ ج

الطبعة الأولى ، القاهرة : جمعية نشر الكتب العربية عام ١٣٤٣هـ ،
ومعه حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للمطيعي .

* أبو اسحاق الشاطبي ، ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي
(ت ٧٩٠هـ)

الموافقات في أصول الأحكام ، ٤ ج

الطبعة : بدون ، شرح محمد عبد الله دراز ، بيروت : دار الفكر ،
التاريخ بدون .

* التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (ت ٧٩٢هـ)

التلويح وهو شرح التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه لعبيد الله

بن مسعود البخاري (٧٤٧هـ) ، ٢ ج ، الطبعة : بدون .

القاهرة : مطبعة محمد علي صبيح ، عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .

حاشية على شرح القاضي عضد الدولة لمختصر ابن الحاجب ، ٢ ج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ، عام ١٣١٦هـ ، تصوير بيروت
دار الكتب العلمية ، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

* البدخشى ، محمد بن الحسن

مناهج العقول فى شرح منهاج الأصول ، ٤ ج

الطبعة : بدون ، مصر : مطبعة محمد على صبيح وأولاده ، التاريخ :
بدون ، مطبوع مع كتاب نهاية السؤل .

* الزركشى ، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)

البحر المحيط ، ٦ ج

الطبعة الأولى ، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله ، وراجعته د.
عمر سليمان الأشقر ، الكويت : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ،
عام ١٩٨٨/٤٠٩ م .

* المحلى ، جلال الدين محمد بن أحمد (ت ٨١٦هـ)

شرح المحلى على جمع الجوامع ، ٢ ج

الطبعة الثانية ، مصر : مصطفى البابى الحلبي ، عام ١٣٥٦هـ ، وبهامشه
تقرير الشرييني ، وعليه حاشية البناني .

* الكمال بن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام
الدين الاسكندري (ت ٨٦١هـ)

التحرير

الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي عام ١٣٥٠هـ .

ومعه شرحه : تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمر بادشاه ، ٣ ج .

* ابن أمير الحاج ، محمد بن محمد بن الحسن (ت ٨٧٩هـ)

التقرير والتحرير شرح تحرير الامام الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ) ،

٣ ج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي ١٣١٦هـ ،

وبهامشه : نهاية السؤل للاسنوى .

* منلا خسرو ، محمد بن فراموز (٨٨٥هـ)

مرآة الأصول فى شرح مرقاة الوصول ، جزءان

الطبعة : بدون ، مصر : دار الطباعة العامرة ، عام ١٣٠٩ هـ ، مع حاشية الأزميرى عليه .

* زكريا الأنصارى ، زكريا بن محمد (ت ٩٢٦ هـ)

غاية الوصول شرح لب الأصول

الطبعة الأخيرة ، سوريا : مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان ، التاريخ : بدون .

* ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى الحنبلى (ت ٩٧٢ هـ)

شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، ٤ ج

الطبعة بدون ، تحقيق د. محمد الزحيلي ، ود. نزيه حماد ، مكة : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى ، عام ١٤٠٠/١٩٨٠ م.

* الأنصارى ، عبد العلى محمد نظام الدين اللكنوى (ت ١١٨٠ هـ)

فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لمحبة الله محمد بن عبد الشكور (ت ١١١٩ هـ) ، جزآن

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣٢٢ هـ ، مطبوع مع المستصفى للغزالي (٥٥٠ هـ) .

* البنانى ، عبد الرحمن بن جاد الله المغربى (١١٩٧ هـ)

حاشية على شرح المحلى على جمع الجوامع ، جزآن

الطبعة الثانية ، مصر : مصطفى البابى الحلبي ، عام ١٣٥٦ هـ ، وبهامشه تقرير الشرييني .

* العطار ، حسن بن محمد العطار (ت ١٢٥٠ هـ)

حاشية على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، جزآن

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة العلمية ، عام ١٣١٦ هـ .

* الشوكانى ، محمد بن على بن محمد (ت ١٢٥٥ هـ)

ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول

الطبعة الأولى ، القاهرة : مصطفى الحلبي ، عام ١٣٥٦ هـ ، وبهامشه :
شرح العبادي على المحلى .

* ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى (ت ١٣٤٦ هـ)

نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر ، جزآن
الطبعة بدون ، بيروت : دار الكتب العلمية ، التاريخ بدون .

* الشيخ بخيت ، محمد بن بخيت بن حسين المطيعي (١٣٥٤ هـ)

سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للاسنوى ، ٤ ج
الطبعة : بدون ، بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٢ م .

* الشيخ أمان ، محمد بن يحيى

نزهة المشتاق شرح اللمع للشيرازى

الطبعة : بدون ، القاهرة : المكتبة العلمية ، عام ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

* أبو زهرة ، محمد (القرن ١٤ هـ)

أصول الفقه

الطبعة : بدون ، القاهرة : دار الفكر العربى ، التاريخ : بدون .

* زهير ، محمد أبو النور

أصول الفقه ، ٤ ج

الطبعة : بدون ، القاهرة : دار الطباعة المحمدية ، التاريخ بدون .

* فرغلى ، محمد محمود

النسخ بين الاثبات والنفى

الطبعة : بدون ، القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .

(٤) الفقه الاسلامى :

(أ) الفقه الحنفى :

* الطحاوى (٣٢١هـ)

شرح معانى الآثار ، جزآن

الطبعة بدون ، الهند : الناشر : بدون ، التاريخ : بدون .

* السرخسى ، محمد بن أحمد (ت ٤٩٠هـ)

المبسوط ، ٣٠ ج

الطبعة الثانية ، بيروت : دار المعرفة ، التاريخ بدون .

* الكاسانى ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى (ت ٥٨٧هـ)

بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، ٧ ج

الطبعة : بدون ، مصر : الناشر ، بدون عام ١٣٢٧-١٣٢٨هـ .

* المرغينانى ، على بن بكر (ت ٥٩٣هـ)

الهداية شرح بداية المبتدى ، مطبوع مع فتح القدير

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ، عام ١٣١٥هـ .

* الزيلعى ، عثمان بن على (ت ٧٤٢هـ)

تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق للنسفى ، ٦ ج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ١٣٣٣هـ ، وبهامشه حاشية

الشلبى .

* ابن الهمام ، الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى

(ت ٨٦١هـ)

شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدىء للمرغينانى

مع التكملة - نتائج الأذكار لقاضى زاده (ت ٩٩٨هـ) ، ١٠ ج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ، عام ١٣١٥هـ ، تصوير بيروت

دار الفكر ، التاريخ بدون .

* ابن نجيم المصرى ، زين الدين ابراهيم (ت ٩٧٠هـ)

البحر الرائق شرح كثر الدقائق للنسفى ٨ ج

- الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة العلمية ، التاريخ بدون ، وبهامشه :
منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين (١٢٥٢هـ)
* الحصكفى ، محمد بن على (ت ١٠٨٨هـ)
الدر المختار شرح تنوير الأبصار للشوكانى (ت ١٠٠٤هـ) ، ٥ ج
الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة بولاق ١٢٨٢هـ .
* ابن عابدين ، محمد أمين (ت ١٢٥٢هـ)
رد المحتار على المختار المعروف بحاشية ابن عابدين ، ٥ ج
الطبعة : (بدون) ، الاستانة : الناشر : بدون عام ١٢٧٧هـ .

(ب) الفقه المالكي :

- * مالك ، امام دار الهجرة (ت ١٩٧هـ)
المدونة الكبرى رواية سحنون عبد السلام بن سعيد التنوخى (٢٤٠هـ)
عن عبد الرحمن بن القاسم (١٩١هـ)
١٦ ج ، الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة الاستقامة ، عام ١٣٢٣هـ .
* ابن رشد الحفيد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)
بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، جزءان
الطبعة الثالثة ، القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، عام
١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م .
* المواق ، محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق (ت ٨٩٧هـ)
التاج والاكلیل لمختصر خليل بهامش مواهب الجليل ، ٦ ج
الطبعة : بدون ، طرابلس (ليبيا) مكتبة النجاح ، التاريخ بدون .
* الخطاب ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي (٩٥٤هـ)
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ٦ ج
الطبعة : بدون ، طرابلس (ليبيا) مكتبة النجاح ، التاريخ بدون ،
بهامشه : التاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق .
* الخرشي ، محمد بن عبد الله (ت ١١٠١هـ)

منح الجليل على مختصر العلامة خليل ، ٨ ج
الطبعة الثانية ، مصر : المطبعة الأميرية ، عام ١٣١٧-١٣١٨ هـ ، وبهامشه
حاشية على العدوى (١١٩٨ هـ) .

* الدردير ، أحمد بن محمد بن أحمد العدوى (١٢٠١ هـ)
الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، ٤ ج
الطبعة : (بدون) ، القاهرة : دار المعارف ، عام ١٩٧٢ م ، وبهامشه :
بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوى .

* الرهونى ، سيد محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف
حاشية الراهونى على شرح الزرقانى لمختصر خليل ، ٨ ج
الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الأميرية ببولاق عام ١٣٠٦ هـ ، تصوير
بيروت : دار الفكر عام ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، وبهامشه : حاشية المدنى على
كنون .

(ج) الفقه الشافعى :

* الشافعى ، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ)

الأم ، ٧ ج

الطبعة : بدون ، القاهرة : دار الشعب ، عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

* الخطيب البغدادى ، أحمد بن على بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)

الفقيه والمتفقه ، جزئان

الطبعة الأولى ، صححه اسماعيل الأنصارى ، الرياض : مطابع التصميم
عام ١٣٨٩ هـ .

* النووى ، محيى الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)

المجموع شرح المذهب للشيرازى ، ٢٠ ج

الطبعة : بدون ، حققه وعلق عليه وأكماله بعد نقصانه محمد نجيت
المطيعى ، القاهرة : المكتبة العالمية ، التاريخ بدون .

* الشيخ زكريا الأنصارى ، شيخ الاسلام زين الملة والدين أبى يحيى زكريا الأنصارى الشافعى (ت ٩٢٦هـ)

أسنى المطالب ، شرح روض الطالب ، ٤ ج

الطبعة : بدون ، بيروت : المكتبة الاسلامية ، التاريخ بدون ، وبهامشه : حاشية محمد بن أحمد الشوبرى .

* الخطيب الشربيني ، شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني (٩٧٧هـ)

مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، ٤ ج

الطبعة : بدون ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبي ، عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .

* الرملى ، شمس الدين ، محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى

المصرى الشهير بالشافعى الصغير (ت ١٠٠٤هـ)

نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ٨ ج

الطبعة الأخيرة ، لبنان : دار الفكر ، عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(د) الفقه الحنبلى :

* ابن قدامة ، موفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)

المغنى على مختصر الامام أبى القاسم الخرقى (ت ٣٣٤هـ) ، ١٤ ج

الطبعة : بدون ، بيروت : دار الفكر عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، مصور عن

الطبعة الأولى ، ومعه : الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين

أبى الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدى (٦٨٢هـ) .

* ابن تيمية ، شيخ الاسلام تقى الدين (ت ٧٢٨هـ)

مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية ، ٣٥ ج

الطبعة الأولى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

العاصمى النجدى الحنبلى وابنه محمد ، الرياض : مطابع الرياض عام

١٣٨١هـ .

* ابن مفلح ، ابراهيم بن محمد
المبدع في شرح المقنع ، جزءان
الطبعة : بدون ، تحقيق زهير الشاويش ، دمشق : المكتب الاسلامي ،
عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

* البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس (ت ١٠٥١هـ)
دقائق أولى النهى لشرح منتهى الارادات ، ٣ ج
الطبعة : بدون ، لبنان : دار الفكر ، التاريخ بدون ، منصور عن
الطبعة الأولى .
كشاف القناع عن متن الاقناع ، ٦ ج
الطبعة : بدون ، مكة : مطبعة الحكومة ، عام ١٣٩٤هـ .

(هـ) الفقه العام :

* ابن عبد البر القرطبي ، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)
جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي روايته وحمله
الطبعة الثانية ، قدم له عبد الكريم الخطيب ، القاهرة : دار الكتب
الاسلامية ، عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

* ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)
اعلام الموقعين عن كلام رب العالمين ، ٤ ج
الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة السعادة ، عام ١٣٤٧هـ .
موسوعة الفقه الاسلامي ، ٢ ج
اشراف محمد أبو زهرة ، الطبعة : بدون ، القاهرة : جمعية الدراسات
الاسلامية عام ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

(٥) كتب اللغة والمعاجم :

* الجوهري ، اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٨هـ)

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٦ ج

الطبعة الثالثة ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

* ابن منظور ، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)
لسان العرب

الطبعة : بدون ، بيروت : طبعة دار صادر ، عام ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .

* الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ (ت ٧٧٠هـ)
المصباح المنير

الطبعة الثانية ، مصر : المطبعة الأميرية عام ١٩٠٩م .

* الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)
القاموس المحيط ، ٤ ج

الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٧١هـ .

* مرتضى الزبيدي ، محمد بن محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)

تاج العروس من جواهر القاموس ، ١٠ مج

الطبعة الأولى ، مصر : المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦هـ .

(٦) الطبقات والتاريخ . التراجم والفهارس :

* ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الزهرى (ت ٢٣٠هـ)

الطبقات الكبرى ، أو طبقات ابن سعد ، ٩ ج

الطبعة بدون ، بيروت : دار صادر عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م .

* ابن معين ، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)

يحيى بن معين وكتابه التاريخ ، ٢ ج

الطبعة : بدون ، دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف ، مكة

المكرمة : جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمى واحياء

التراث الاسلامى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

* ابن قتيبة ، أبى محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)

المعارف

الطبعة الثانية ، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ، مصر : دار المعارف ،

عام ١٩٦٩م .

* أبو القاسم اليماني (ت ٣١٩هـ) ، والقاضى عبد الجبار المعتزلى (ت ٤١٥هـ) ،

والحاكم الجشمى (ت ٤٩٤هـ)

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة

الطبعة : بدون ، تحقيق فؤاد سيد ، تونس : الدار التونسية سنة

١٣٩٣هـ / ١٩٧٤م .

* ابن عدى ، عبد الله (ت ٣٦٥هـ)

الكامل فى ضعفاء الرجال

الطبعة : بدون ، حققه وعلق عليه البدرى السامرائى ، بغداد : مطبعة

سليم الأعظمى ، عام ١٩٧٧م .

* الباقلانى ، القاضى أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)

الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به

الطبعة : بدون ، تحقيق عزت الحسينى ، دمشق : الناشر بدون ، عام

١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م .

* القاضي عبد الجبار ، بن أحمد المعتزلى (ت ٤١٥هـ)

فرق وطبقات المعتزلة

الطبعة : بدون ، تحقيق الدكتور على سامى النشار والأستاذ عصام

الدين محمد ، مصر : دار المطبوعات الجامعية ، سنة ١٩٧٢م / ١٣٩٢هـ .

* العبادى ، أبو عاصم محمد بن أحمد (ت ٤٥٨هـ)

طبقات الفقهاء الشافعية

الطبعة الأولى ، ليدن : بريل ، سنة ١٩٦٤م .

* ابن عبد البر الأندلسى ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد

(ت ٤٦٣هـ)

الاستيعاب فى أسماء الصحابة ، ٤ ج

الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨هـ ، على هامش

الاصابة لابن حجر .

* الخطيب البغدادى ، الحافظ أبى بكر أحمد بن على (ت ٤٦٣هـ)

تاريخ بغداد ، ١٣ ج

الطبعة بدون ، القاهرة : طبعة مكتبة الخانجى عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م .

* الفيروز أبادى ، أبو اسحاق ابراهيم بن على الشيرازى (ت ٤٧٦هـ)

طبقات الفقهاء

الطبعة بدون ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، بيروت : دار الرائد

العربى ، عام ١٩٧٠م .

* أبو يعلى ، القاضي أبو الحسين محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ)

طبقات الحنابلة ، جزآن

الطبعة بدون ، تحقيق محمد حامد الفقى ، القاهرة : مطبعة السنة

المحمدية عام ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .

* الشهرستانى ، أبو الفتح ، محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد

(ت ٥٤٨هـ)

الملل والنحل ، ٢ ج

الطبعة الأولى ، تحقيق محمد سيد كيلانى ، القاهرة : طبعة مصطفى
البابى الحلبي عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .

* السمعاني ، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ)

الأنساب ، ٦ ج

الطبعة الأولى ، حقق نصوصه وعلق عليه عبد الرحمن بن يحيى
المعلمى اليماني ، حيدر اباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية ، عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

* ياقوت الحموى ، بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)

معجم الأدباء ، ٢ ج

الطبعة بدون ، تحقيق الدكتور فريد الرفاعى ، القاهرة : مطبعة المأمون
عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م .

* ابن الأثير الجزرى ، عز الدين ، أبو الحسن على بن محمد (ت ٦٣٠هـ)

أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ٥ ج

الطبعة بدون ، القاهرة : طبع دار الشعب ، سنة ١٩٧٠م .

* القفطى ، جمال الدين على بن يونس (ت ٦٤٦هـ)

أبناء الرواة على أبناء النحاة ، ٣ ج

الطبعة بدون ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة : مطبعة دار
الكتاب سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م .

* النووى ، الحافظ أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)

تهذيب الأسماء واللغات ، ٢ ج

الطبعة بدون ، مصر : ادارة الطباعة المنيرية ، التاريخ بدون ، تصوير
دار الكتب العلمية ، بيروت .

* ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر (ت ٦٨١هـ)

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ٦ ج

الطبعة الأولى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة : مكتبة
النهضة المصرية ، عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

* الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)
تذكرة الحفاظ ، ٤ج

الطبعة بدون ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي ، بيروت : دار احياء
التراث العربي ، عام ١٣٧٤هـ .

سير أعلام النبلاء ، ١١ج
الطبعة الثانية ، تحقيق واشراف شعيب الأرنؤوط ، بيروت : مؤسسة
الرسالة ، عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

العبر في خبر من غبر ، ٥ج
الطبعة بدون ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الكويت : دائرة المطبوعات
والنشر ، عام ١٩٦٠م .

المغني في الضعفاء ، ٢ج
الطبعة الأولى ، تحقيق نور الدين العتر ، حلب : دار المعارف ، عام
١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ٤ج
الطبعة الأولى ، تحقيق على محمد البجاوي ، مصر : طبع عيسى البابي
الخلي عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .

* تاج الدين السبكي ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١هـ)
طبقات الشافعية الكبرى ، ٨ج

الطبعة بدون ، تحقيق الأستاذين عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي
، القاهرة : طبع عيسى البابي الحلبي ، عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .

* الاسنوي ، جمال الدين عبد الرحمن (ت ٧٧٢هـ)

طبقات الشافعية ، جزءان

الطبعة بدون ، تحقيق عبد الله الجبوري ، الرياض : دار العلوم
للطباعة والنشر عام ١٤٠١هـ / ١٩٧١م .

* ابن كثير ، اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)
البداية والنهاية ، ١٤ج

الطبعة الثانية ، بيروت : مكتبة المعارف عام ١٩٧٧م .

* ابن أبي الوفاء ، عبد القادر بن حمد القرشي (ت ٧٧٥هـ)

الجواهر المضئية في تراجم الحنفية

الطبعة الأولى ، الهند : حيدر اباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف

النظامية ، عام ١٣٣٢هـ .

* ابن رجب ، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي

الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)

ذيل طبقات الحنابلة ، جزآن

الطبعة الأولى ، صححه محمد حامد الفقى ، القاهرة : مطبعة السنة

المحمدية ، سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م .

* ابن فرحون ، ابراهيم بن على بن محمد اليعمرى المالكي (ت ٧٩٩هـ)

الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب ، طبقات المالكية ، ٢ ج

الطبعة بدون ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة :

طبع دار التراث للطبع والنشر عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

* الفيروز ابادى ، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)

البلغة في تاريخ أئمة اللغة

الطبعة بدون ، تحقيق محمد البصرى ، دمشق : الناشر بدون عام

١٩٧٢م .

* ابن قاضى شعبة ، أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت ٨٥١هـ)

طبقات الشافعية ، ٤ ج

الطبعة الأولى ، صححه وعلق عليه ورتب فهارسه عبد العليم خان ،

حيدر اباد الدكن : دائرة المعارف العثمانية ، عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

* ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن على (ت ٨٥٢هـ)

الاصابة في تمييز الصحابة ، ٨ ج

الطبعة بدون ، حقق أصوله وضبط أعلامه ووضع فهارسه على محمد

البجاوى ، القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر عام ١٩٧٠م .

أنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ ، ٣ ج
الطبعة بدون ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة
احياء التراث الاسلامى ، عام ١٣٨٩-١٣٩٢ هـ .

تعليق التعليق على صحيح البخارى
الطبعة الأولى ، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقى ، عمان : دار
عجمان ، عام ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

تقريب التهذيب ، ٢ ج ، الطبعة الثانية
حققه وعلق على حواشيه عبد الوهاب عبد اللطيف ، المدينة المنورة :
المكتبة العلمية ، عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

تهذيب التهذيب ، ١٢ ج
الطبعة الأولى ، حيدر اباد الدكن : دائرة المعارف النظامية ، عام
١٣٢٥ هـ .

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٤ ج
الطبعة بدون ، القاهرة : مطبعة المدنى عام ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

رفع الاصر عن قضاة مصر
الطبعة الأولى ، تحقيق حامد عبد المجيد ، محمد المهدي أبو سنة ،
مراجعة ابراهيم الايبارى ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، عام ١٩٥٧ م .
* ابن تغرى بردى ، يوسف (ت ٨٧٤ هـ)

المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى
الطبعة بدون ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، القاهرة : طبعة دار الكتب
المصرية ، عام ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ١٣ ج
الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتب المصرية عام ١٣٥١-١٣٦٨ هـ /
١٩٣٢-١٩٤٩ م .

* السخاوى ، محمد بن عبد الرحمن (٩٠٢ هـ)
الجواهر والدرر في ترجمة ششيخ الاسلام ابن حجر العسقلانى

الطبعة بدون ، تحقيق حامد عبد المجيد ، طه الزيني ، أشرف على
اخرجه محمد الأحمدى أبو النور ، القاهرة : وزارة الأوقاف ،
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامى ، عام
١٩٨٦/١٤٠٦ م .

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ١٢ ج

الطبعة بدون ، بيروت : دار مكتبة الحياة ، التاريخ بدون .

* السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)

بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ٢ ج

الطبعة الأولى ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة :

طبعة عيسى البابى الحلبي ، عام ١٣٨٤/١٩٦٥ م .

حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، ٢ ج

الطبعة الأولى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة : عيسى

البابى الحلبي عام ١٣٨٧/١٩٦٧ م .

طبقات الحفاظ

الطبعة الأولى ، تحقيق على محمد عمر ، القاهرة : مكتبة وهبة عام

١٣٩٣/١٩٧٣ م .

* ابن حمزة الحسيني ، محمد على ، أبى المحاسن الدمشقي

ذيل تذكرة الحفاظ

الطبعة بدون ، القاهرة : دار احياء التراث الاسلامى ، التاريخ بدون

معه : لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد محمد بن محمد

(٨٧١هـ) .

* الحافظ صفى الدين الأنصارى ، أحمد بن عبد الله الخزرجى (ت ٩٢٣هـ)

خلاصة تهذيب الكمال فى أسماء الرجال

الطبعة بدون ، حلب : مكتبة المطبوعات الاسلامية ، عام

١٣٩١/١٩٧١ م ، تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق

سنة ١٣٠١هـ .

- * العليمى ، بجير الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٢٨هـ)
المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب الامام أحمد ، ٢ ج
الطبعة الأولى ، حقق أصوله محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة :
مطبعة المدنى عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- * الداودى ، شمس الدين محمد بن على بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)
طبقات المفسرين
الطبعة بدون ، تحقيق على محمد عمر ، القاهرة : مطبعة الاستقلال
الكبرى ، عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- * بابا التنبكتى ، أبو العباس أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد
أقيت (ت ١٠٣٦هـ)
نيل الابتهاج بتطريز الديباج
الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة المعاهد سنة ١٣٥١هـ ، بهامش الديباج
المذهب .
- * ابن العماد ، عبد الحى بن أحمد الحنبلى (ت ١٠٨٩هـ)
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ٨ ج
الطبعة الأولى ، تحقيق لجنة احياء التراث العربى ، بيروت : دار الآفاق
الجديدة ، التاريخ بدون .
- * الشوكانى ، محمد بن على (ت ١٢٥٠هـ)
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ٢ ج
الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة السعادة سنة ١٣٤٨هـ .
- * اللكنوى ، أبو الحسنات ، محمد عبد الحى (ت ١٣٠٤هـ)
الفوائد البهية فى تراجم الحنفية
الطبعة الأولى ، القاهرة : مطبعة السعادة ، عام ١٣٢٥هـ .
- * اسماعيل باشا ، محمد أمين البغدادى (ت ١٣٣٩هـ)
ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، ٢ ج
الطبعة بدون ، بغداد : مكتبة المثنى ، التاريخ بدون .

هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، ٢ ج

الطبعة بدون ، بغداد : مكتبة المثنى ، عام ١٩٥١ م .

* ابن بدران الدمشقي ، عبد القادر أحمد بن مصطفى (ت ١٣٤٦هـ)

المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل

الطبعة بدون ، القاهرة : طبعة ادارة الطباعة المنيرية عام ١٣٣٨ هـ .

* الحجوى ، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي (ت ١٣٧٦هـ)

الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، جزءان

الطبعة الأولى ، خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح

القاريء ، المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، عام ١٣٩٦ هـ .

* الزركلي ، خير الدين

الأعلام ، ١٠ ج

الطبعة الثالثة ، بيروت : مطبعة كرستاتوماس سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧ م .

* المراغي ، عبد الله مصطفى

الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٢ ج

الطبعة الثانية ، بيروت : محمد أمين حج وشركاه عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

* الغرابي ، علي مصطفى

تاريخ الفرق الاسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين

الطبعة بدون ، القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩ م .

* عبد المنعم ، شاكر محمود دكتور

ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه

الاصابة ، جزءان

الطبعة الأولى ، بغداد : دار الرسالة للطباعة عام ١٩٧٦ م .

(٤٦٠)

[٦] فهرس الموضوعات

الصفحة

| | |
|----|--|
| | ملخص الرسالة |
| ٣ | شكر وتقدير |
| ٤ | المقدمة |
| ٦ | (أ) أهمية البحث |
| ٧ | (ب) الأسباب الدافعة للبحث |
| ١١ | (ج) خطة البحث |
| ١٤ | (د) منهج البحث |
| ١٧ | التمهيد |
| ١٨ | (أ) ترجمة الامام البخارى |
| ١٩ | ١ - اسمه ونسبه |
| ٢٠ | ٢ - مولده |
| ٢٠ | ٣ - نشأته |
| ٢٢ | ٤ - صفاته الخلقية والخلقية |
| ٢٥ | ٥ - رحلاته في طلب العلم |
| ٢٥ | ٦ - نبوغه وذكاءه وسعة اطلاعه |
| ٢٩ | ٧ - شيوخه |
| ٣١ | ٨ - تلامذته |
| ٣٢ | ٩ - ثناء الناس عليه وتعظيمهم له |
| ٣٤ | ١٠ - مؤلفاته |
| ٣٥ | ١١ - وفاته |
| ٣٧ | (ب) ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلانى |
| ٣٨ | ١ - نسبه |
| ٣٨ | ٢ - مولده |
| ٣٩ | ٣ - أسرته |
| ٤٠ | ٤ - صفاته الخلقية والخلقية |

الصفحة

| | |
|----|--|
| ٤١ | ٥ - نشأته |
| ٤٣ | ٦ - اشتغاله بطلب العلم |
| ٤٦ | ٧ - رحلاته في طلب العلم |
| ٥١ | ٨ - شيوخه |
| ٥٣ | ٩ - تلاميذه |
| ٥٥ | ١٠ - الوظائف والأعمال التي شغلها |
| ٥٨ | ١١ - مؤلفاته |
| ٦٠ | ١٢ - مكانته العلمية وثناء الناس عليه |
| ٦٢ | ١٣ - وفاته |
| ٦٤ | الفصل الأول : تعريف النسخ |
| ٦٥ | تمهيد |
| ٦٥ | المبحث الأول : تعريف النسخ لغة |
| ٦٥ | معنى النسخ لغة |
| ٧١ | تعقيب |
| ٧٢ | المبحث الثاني : تعريف النسخ اصطلاحاً |
| ٧٢ | شرح التعريف |
| ٧٣ | محترازاته |
| ٧٥ | تعقيب |
| ٧٦ | المبحث الثالث : مجيء النسخ بمعنى رفع الحكم |
| ٨٢ | المبحث الرابع : مجيء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم |
| ٨٤ | المبحث الخامس : النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه |
| ٨٧ | المبحث السادس : الحكم المزيل للبراءة الأصلية لا يسمى نسخاً |
| ٩٥ | الفصل الثاني : جواز النسخ ووقوعه |
| ٩٥ | المبحث الأول : أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها . |

الصفحة

| | |
|-----|--|
| ٩٣ | تمهيد : ذكر آراء القائلين بالنسخ ومخالفيهم |
| ٩٤ | المطلب الأول : أدلة الجمهور القائلين بجواز النسخ عقلا |
| | المطلب الثاني : أدلة الجمهور على وقوع النسخ بين الشرائع |
| ٩٦ | السابقة |
| ٩٧ | مناقشة أدلة الجمهور |
| ٩٩ | المطلب الثالث : الأدلة على وقوع النسخ في شريعة واحدة |
| ١٠٢ | المطلب الرابع : الأدلة على وقوع النسخ في القرآن |
| | المبحث الثاني : أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه |
| ١٠٥ | ومناقشتها |
| ١٠٥ | المطلب الأول : أدلة المنكرين عقلا ومناقشتها |
| ١١١ | المطلب الثاني : أدلة المانعين سمعا من اليهود ومناقشتها |
| ١١٣ | المطلب الثالث : دليل العيسوية والرد عليه |
| ١١٤ | المبحث الثالث : التطبيقات على وقوع النسخ |
| ١١٤ | التطبيق الأول : باب ولكم نصف ماترك أزواجكم |
| | التطبيق الثاني : باب ماجاء في قوله عز وجل {وكلم الله موسى |
| ١١٥ | تكليما} |
| ١١٦ | التطبيق الثالث : باب قوله عز وجل {مانسخ من آية أو ننسها} |
| ١١٨ | الفصل الثالث : شروط النسخ |
| ١٢٨ | المبحث الأول : شروط النسخ عند الأصوليين |
| ١١٩ | تمهيد : تعريف الشرط |
| ١١٩ | الشروط |
| | المبحث الثاني : الناسخ والمنسوخ لابد أن يتواردا على محل |
| ١٢٣ | واحد والتطبيق عليه |
| | المبحث الثالث : لا يصار الى النسخ الا اذا علم التاريخ وتعذر |
| ١٢٩ | الجمع والتطبيقات عليه |

الصفحة

| | |
|-----|---|
| ١٣٩ | التطبيق الأول : باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء |
| ١٣٤ | التطبيق الثانى : باب من قام لجنازة يهودى |
| ١٣٨ | التطبيق الثالث : باب الشرب قائماً |
| ١٤١ | التطبيق الرابع : باب لا تحلفوا بآبائكم |
| ١٤٧ | المبحث الرابع : أن يكون فى العقائد والفضائل والتطبيقات عليه |
| | التطبيق الأول : باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : (بنى |
| ١٤٨ | الاسلام على خمس) |
| ١٥١ | التطبيق الثانى : باب فضل صلاة الجماعة |
| ١٥٣ | المبحث الخامس : أن لا يكون فى الأخبار والتطبيقات عليه |
| ١٥٣ | المطلب الأول : القسم الأول : نسخ لفظ الخبر وهو ثلاثة أنواع |
| ١٥٣ | النوع الأول : نسخ تلاوة الأخبار من القرآن |
| | النوع الثانى : نسخ ايقاع الخبر بأن يكلف الشارع باخبار عن |
| ١٥٧ | شيء |
| ١٥٧ | النوع الثالث : نسخ ايقاع الخبر بالتكليف بالاخبار بنقيضه |
| ١٥٦ | المطلب الثانى : القسم الثانى : نسخ مدلول الخبر وهو نوعان .. |
| ١٥٦ | النوع الأول : نسخ مدلول الخبر الذى لا يتغير كوجود الله ... |
| ١٦٠ | النوع الثانى : نسخ مدلول الخبر الذى يتغير |
| ١٦٣ | المطلب الثالث : التطبيقات على الشرط |
| ١٦٣ | التطبيق الأول : باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله |
| | التطبيق الثانى : باب تحريض النبى صلى الله عليه وسلم على قيام |
| ١٦٧ | الليل والنوافل من غير ايجاب |
| ١٧٤ | التطبيق الثالث : باب (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه) ... |
| ١٧٥ | المبحث السادس : النسخ لا يثبت بالاحتمال |
| ١٧٨ | الفصل الرابع : النسخ قبل التمكن من الفعل |
| ١٧٩ | المبحث الأول : اثبات قاعدة النسخ قبل التمكن من الفعل ... |

الصفحة

| | |
|-----|---|
| ١٧٩ | تمهيد |
| ١٨١ | المطلب الأول : أدلة الجمهور القائلين بالجواز ومناقشتها |
| ١٨٧ | المطلب الثاني : أدلة المانعين ومناقشتها |
| ١٨٩ | المبحث الثاني : التطبيقات على القاعدة |
| ١٨٩ | التطبيق الأول : باب كيف فرضت الصلوات في الاسراء |
| ١٩٢ | التطبيق الثاني : باب لا يعذب بعذاب الله |
| ١٩٦ | الفصل الخامس : النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه |
| ١٩٧ | المبحث الأول : النسخ بلا بدل |
| ١٩٨ | المطلب الأول : أدلة الجمهور ومناقشتها |
| ٢٠٥ | المطلب الثاني : أدلة المانعين ومناقشتها |
| ٢٠٧ | الفصل السادس : النسخ بين مصادر الشريعة |
| ٢٠٨ | المبحث الأول : نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة على ذلك |
| ٢١١ | المبحث الثاني : نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والتطبيقات عليه |
| ٢١١ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| ٢١٨ | المطلب الثاني : التطبيقات على القاعدة |
| ٢١٨ | التطبيق الأول : باب لا وصية لوارث |
| ٢٢٤ | التطبيق الثاني : باب {فمن تمتع بالعمرة الى الحج} |
| ٢٢٦ | التطبيق الثالث : باب رجم المحصن |
| ٢٣٣ | المبحث الثالث : نسخ السنة بالقرآن والتطبيقات عليه |
| ٢٣٢ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| ٢٣٦ | المطلب الثاني : التطبيقات على القاعدة |
| ٢٣٦ | التطبيق الأول : باب التوجه نحو القبلة حيث كان |
| ٢٤١ | التطبيق الثاني : باب صيام يوم عاشوراء |
| ٢٤٦ | التطبيق الثالث : باب قول الله عز وجل {أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ...} الآية |

الصفحة

| | |
|-----|---|
| ٢٤٩ | التطبيق الرابع : باب ماينهى من الكلام فى الصلاة |
| ٢٥٢ | المبحث الرابع : نسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه |
| ٢٥٢ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| ٢٥٥ | المطلب الثانى : التطبيقات على القاعدة |
| ٢٥٥ | التطبيق الأول : باب غسل مايصيب من فرج المرأة |
| ٢٦٠ | التطبيق الثانى : النهى عن زيارة القبور ثم الرخصة فيها |
| | المبحث الخامس : نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد |
| ٢٦١ | والتطبيق عليه |
| ٢٦١ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| ٢٦٩ | المطلب الثانى : التطبيق على القاعدة ، باب الرجم |
| ٢٧٠ | المبحث السادس : نسخ القول بالفعل والتطبيق عليه |
| ٢٧٠ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| | المطلب الثانى : التطبيق على القاعدة : باب انما جعل الامام |
| ٢٧٣ | ليؤتم به |
| ٢٧٧ | الفصل السابع : أنواع النسخ فى القرآن |
| ٢٧٨ | تمهيد |
| ٢٧٨ | المبحث الأول : نسخ الحكم والتلاوة معا والأمثلة عليه |
| ٢٧٨ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| ٢٨١ | المطلب الثانى : الأمثلة على وقوع نسخ الحكم والتلاوة معا |
| ٢٨٤ | المبحث الثانى : نسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه |
| ٢٩٢ | المبحث الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه ... |
| ٢٩٢ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| | المطلب الثانى : التطبيق على القاعدة: باب رجم الحبلى من الزنا |
| ٣٠٠ | إذا أحصنت |
| ٣٠٢ | الفصل الثامن : الاجماع لاينسخ ولاينسخ به والتطبيق عليه |

الصفحة

| | |
|-----|--|
| ٣٠٣ | المبحث الأول : الاجماع لا ينسخ |
| ٣٠٧ | المبحث الثانى : الاجماع لا ينسخ به غيره |
| | المبحث الثالث : التطبيق على القاعدة ، باب التمتع على عهد |
| ٣١٥ | رسول الله صلى الله عليه وسلم |
| | الفصل التاسع : الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا |
| ٣١٦ | والتطبيقات عليها |
| | المبحث الأول : تقرير قاعدة الزيادة على النص هل هى نسخ |
| ٣١٧ | أو لا..... |
| ٣١٧ | المطلب الأول : أنواع الزيادة على النص |
| ٣١٧ | الزيادة المستقلة عن النص المزيده عليه وهى نوعان |
| ٣١٩ | الزيادة الغير المستقلة وهى أربعة أنواع |
| ٣٢٥ | المطلب الثانى : الأدلة على المختلف فيها |
| ٣٢٥ | أدلة الجمهور النافين لكون الزيادة نسخا مطلقا ومناقشتها |
| ٣٢٦ | المطلب الثالث : أدلة الحنفية القائلين بأن الزيادة على النص نسخ |
| ٣٣٠ | تحرير محل النزاع |
| ٣٣٠ | ثمره الخلاف |
| ٣٣٢ | المبحث الثانى : التطبيقات على القاعدة |
| ٣٣٢ | التطبيق الأول : القضاء بشاهد ويمين |
| ٣٣٥ | التطبيق الثانى : النية فى الوضوء والغسل |
| | التطبيق الثالث : باب وجوب القراءة للامام والمأموم فى |
| ٣٤٤ | الصلوات كلها فى الحضر والسفر |
| ٣٤٩ | التطبيق الرابع : تغريب الزانى البكر |
| ٣٥٦ | الفصل العاشر : طرق معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيقات عليها |
| ٣٥٧ | تمهيد |
| ٣٥٨ | المبحث الأول : الطرق المتفق عليها فى معرفة الناسخ والمنسوخ |



٤٧٠

(٤٦٨)

الصفحة

| | |
|-----|--|
| ٣٦٣ | المبحث الثاني : الطرق المختلف فيها في معرفة النسخ والمنسوخ |
| ٣٦٧ | المبحث الثالث : التطبيقات على قاعدة الطرق المختلف فيها |
| | التطبيق الأول : كون أحد النصين مثبتا في المصحف قبل الآخر |
| ٣٦٧ | لايعنى تقدمه في النزول |
| | التطبيق الثاني : مجرد تركه صلى الله عليه وسلم فعلا كان يفعله |
| ٣٦٩ | لايدل على نسخ الجواز |
| | المبحث الرابع : عمل الصحابي بخلاف ما رواه هل يكون كافيا في |
| ٣٧١ | الحكم بنسخ مرويه ؟ والتطبيقات عليه |
| ٣٧١ | المطلب الأول : تقرير القاعدة |
| ٣٧٥ | المطلب الثاني : التطبيقات على القاعدة |
| ٣٧٥ | التطبيق الأول : الغسلات الواجبة من ولوغ الكلب |
| ٣٧٩ | التطبيق الثاني : رفع اليدين عند الركوع والرفع منه |
| ٣٨٧ | الخاتمة |
| | الفهارس : |
| ٣٩٣ | (١) فهرس الآيات القرآنية |
| ٤٠٠ | (٢) فهرس الأحاديث والآثار |
| ٤١٢ | (٣) فهرس الفرق المترجم لهم |
| ٤١٤ | (٤) فهرس الأعلام المترجم لهم |
| ٤٢٦ | (٥) فهرس المصادر والمراجع |
| ٤٦٠ | (٦) فهرس الموضوعات |